

الحديث النبوي

مُطابَّه ، بِدَلَاغَتِهِ ، كِتَابُهُ

تأليف

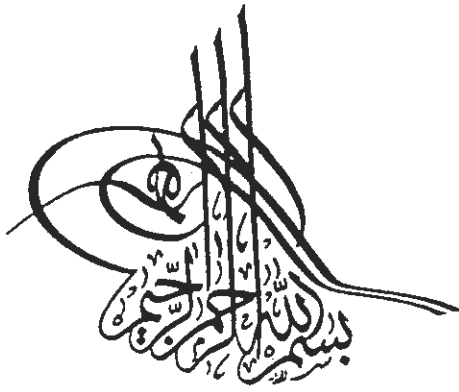
الدكتور محمد بن لطفي الصباغ

المكتب الإسلامي

الحديث النبوي

مُطابِقُه ، بَداعَتُه ، كُتِبُه





الحديث النبوي

عن

صُطَّاحُهُ ، بَلَاغَتُهُ ، كِتَابُهُ

تأليف

الدكتور محمد بن لطفى الصبَّاح

المكتب الإسلامي



جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثامنة

١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م

المكتب الإسلامي

بِـيـرُوت : ص.ب. : ١١/٣٧٧١ - هاتف: ٤٥٦٢٨٠ (٥٠٥)

دَمَشَق : ص.ب. : ١٣٠٧٩ - هاتف: ١١١٦٣٧

عَمَّان : ص.ب. : ١٨٢٠٦٥ - هاتف: ٤٦٥٦٦٠٥



تقديم

بقلم العلامة الشيخ مُصطفى الزرقا

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبي الهدى ورسول الله، الذي أرسل رحمة للعالمين، وجاء بالسيف والقلم اللذين هما عماد حياة الأمم، وعلى آله وصحبه الكرام البررة، الذين أدوا الأمانة بعده، وتابعيهم الذين حفظوا معالم طريقه القويم للأجيال اللاحقة.

وَبَعْدَ، فإن الحديث النبوي يأتي في قمة الثقافة الإسلامية وعلومها، وهو الركن الأول في شرح ما أجمله الكتاب العزيز، كتاب الله القرآن الذي هو دستور الإسلام، وما تفتق عنه وتفرع من العلوم الإسلامية.

والحديث النبوي وعلمه يتميز عن سائر العلوم الإسلامية الأساسية بأنه ذو صفتين:

الأولى: أنه في ذروة البيان العربي من حيث إنه كلام من أوتي جوامع الكلم غير منازع، يمثل البلاغة العربية والحكمة التي لا زيف فيها ولا بهرج. فالحديث النبوي يأتي مثل سك الدنانير.

من ثم فإنه يجب على كل دارس للعربية أن يكون له به وبما يتصل به إمام، ولو بصورة إجمالية، لأنه من أبرز صور أدب العربية، ونماذجها الرفيعة المستوى.

والثانية: أنه المصدر الأساسي الثاني بعد القرآن الكريم لبيان قواعد الشريعة وأحكامها ونظامها وتفصيل ما أجمل القرآن، وإضافة ما سكت عنه، واستنباط المعاني الفقهية من دلالات بيانه وإشاراته.



- وبالصفة الأولى للحديث النبوي كانت دراسته من المواد الأساسية في كليات الآداب العربية لطلابها.

- وبالصفة الثانية كانت دراسته من أساسيات كليات الشريعة لطلابها.

ولذا نرى أن كليات الآداب لا يجري فيها تدريس فقه الشريعة الذي من مصادره الأساسية الحديث النبوي، لأن الفقه لا يعتبر مادة عربية من الصميم، بينما يدرس فيها الحديث النبوي نفسه إجمالاً من حيث إنه صورة لامعة في البيان العربي.

وأبرز العلوم وأهم العلوم التي ابتكرت لتمحيص الحديث النبوي علم أصول الحديث (أو مصطلح الحديث)، وعلم التاريخ (أو الرجال) أي علم تاريخ الرواة الذين نقلوا الأحاديث إلى من بعدهم بالتسلسل، فكان لكل حديث سلسلة من الرواة إلى عصور التدوين النهائي، كل راوٍ ينقل عن شيخه الذي روى عنه حتى تصل الرواية إلى الصحابي الذي سمع من الرسول ﷺ مباشرة، ونقل ما سمع إلى من أخذوا عنه من التابعين.

وبهذين العلمين الأساسيين، قد تمّ على أيدي علماء الحديث النبوي الذين تفرّغوا له، نخل الأحاديث المروية، وتمييز ما كان منها صحيح الثبوت لأن رواته ثقات حفاظ، عما كان مشكوكاً في ثبوته وصحة نقله لأن رواته واحداً فأكثر ليس ثقة في حفظه أو صدقه. وقد تم أيضاً تمييز الضعيف عن الموضوع الذي يجزم الأئمة النقادون بأنه مكذوب على رسول الله ﷺ، ولو كان معناه صحيحاً (أي لا يخالف قواعد الشريعة).

مما تقدم يتضح أن علم الحديث النبوي بحر لحي عميق الغور يحتاج التخصص فيه للانصراف إليه مدى الحياة. ومن ثم يجب أن تكون دراسته ذات بعدين:

- فمن حيث الصلة الوثيقة للحديث النبوي بالعربية وآدابها كان على طلاب قسم اللغة العربية في كليات الآداب أن يلموا بدراسة إجمالية عنه وعن العلوم التي تفرعت عنه.



- ومن حيث كونه مصدراً أساسياً لأحكام الشريعة وفقهها ونظامها القانوني، كان هو أيضاً موضعاً للتخصص في كليات الشريعة وأصول الدين. ثم بعد المرحلة الجامعية الأولى ينصرف إليه انصرافاً كاملاً من يريد أن يكون من علماء الحديث.

فيجب أن يوضع فيه لطلاب الجامعات كتبٌ مبسطةٌ موطأةٌ غايتها تعليمية فقط لغير من يريد الاختصاص. وإن هذا الكتاب الذي وضعه أخونا الأستاذ الجليل الدكتور محمد الصباغ من أفضل ما يحقق هذه الغاية التعليمية لطلاب الجامعات في مرحلة الإجازة (البكالوريوس)، ولذا راج وتكررت طبعته مرات عديدة.

من مزايا هذا الكتاب:

يتميز هذا الكتاب عن كتب الحديث ومصطلحه الأخرى التي سبقته بمزايا منها:

- ١ - عني مؤلفه بتخريج جميع ما أورده فيه من الأحاديث.
- ٢ - بسط الكلام بما فيه الكفاية عن بلاغة الحديث النبوي، وذلك في الباب الثاني منه.
- ٣ - بسط الكلام في الباب الخامس عن الحديث الموضوع في ستة فصول من جميع النواحي المتعلقة به: بداية الوضع، وبواعثه، ودلائله، وحكم روايته... إلخ...
- ٤ - قام بالتعريف بأهم أنواع كتب الحديث كالجوامع والمسانيد والمستدركات وكتب الرجال، وأحاديث الأحكام... إلخ...، ثم أتبع ذلك بالتعريف بالكتب الستة وما إليها، وبموطأ الإمام مالك وشروحه، ثم بمسند الإمام أحمد ومسند الدارمي، وصحيحي ابن حبان وابن خزيمة.



المؤلف ومؤلفاته :

أما أخونا الحميم المؤلف نفسه الدكتور الأستاذ الشيخ محمد الصباغ فقد عرفته أول ما عرفته طالباً في كلية الآداب في الخمسينيات متسماً بالجدية والتفكير، وذلك حين كلفت بتدريس مادة الحديث النبوي لطلاب قسم اللغة العربية، وكان متفوقاً ومستوعباً ضابطاً للدروس.

ثم بعد تخرجه من دمشق اتجه إلى مصر وتخرج في علوم القرآن والحديث النبوي في الدراسة العليا، ونال الدكتوراه بجدارة تامة، ثم اتجه إلى التدريس والتأليف، فكان غزير النتاج العلمي، كما قام بتحقيق عدد من الكتب المهمة وبدراسات لها مفيدة، وقد بلغ الذروة في الدقة والتوثيق فيما ألف وفيما حقق.

وقد بلغت مؤلفاته حتى الآن ما بين صغير وكبير ثلاثة وثلاثين، وبلغت تحقيقاته ثلاثة عشر كتاباً، وكل ما ألف أو حقق مهم مفيد. ولا تجد في نتاجه هذا الغزير شيئاً ليس فيه فائدة جديدة.

قد عرفته طالباً ممتازاً قبل أكثر من أربعين عاماً، ثم أستاذاً من كبار الأساتذة اللامعين، وهو اليوم مرجع لي في كل ما أحتاج إلى معرفته كلما دعتنني الحاجة إلى معرفة ما حول بعض الأحاديث من كلام الأئمة المحققين.

بارك الله في أخينا المؤلف، وأمد في عمره وأثره، وزاده توفيقاً.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثامنة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يُضللّ فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلّى الله عليه وعلى آله كما صلّى على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك عليه وعلى آله كما بارك على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، في العالمين إنّه سبحانه حميد مجيد، ورضي الله عن صحابته العُرّ الميامين، الذين جاهدوا في سبيل الله حقّ الجهاد، وما زالوا يبذلون النفس والنفيس حتى نشروا دين الله في الكون، ودخل الناس في دين الله الإسلام أفواجا، ورضي الله عن التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فهذه الطبعة الثامنة لهذا الكتاب: «الحديث النبوي: مصطلحه، بلاغته، كتبه» وقد أعدت النظر فيه، ونقحته مزيداً من التنقيح، وأضفت إليه إضافات مهمّة، وصحّحت ما وقع فيه من أغلاط وهي - والحمد لله - قليلة، وخرّجت ما جاء فيه من الأحاديث تخريجاً دقيقاً، فذكرت مواضعها في كتب الحديث الأصيلة بذكر الجزء ورقم الصفحة.

ولقد حرصت على أن أذكر أرقام الأحاديث في الكتب التي رُقمّت أحاديثها، ذلك لأنّ رقم الحديث ثابت مهما تغيّرت الطبعات، أمّا رقم الصفحة فهو عرضة للتغيّر بتغير الطبعات.

- وأحبّ أن أبيّن للقراء الكرام في هذا الموضوع ما يأتي:



- إنَّ الأرقام المذكورة لأحاديث «صحيح البخاري» هي الأرقام التي وضعها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمته الله لـ«صحيح البخاري» المثبت في طبعة المطبعة السلفية لـ«فتح الباري».
- وإنَّ الأرقام المذكورة لأحاديث «صحيح مسلم» وأحاديث «سنن ابن ماجه»، هي الأرقام التي وضعها الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقي رحمته الله لـ«صحيح مسلم» و«سنن ابن ماجه» في طبعة دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي الحلبي.
- وإنَّ الأرقام المذكورة لأحاديث «سنن أبي داود» هي الأرقام التي وضعها الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد رحمته الله لأحاديث «سنن أبي داود» في طبعة مطبعة السعادة.
- وإنَّ الأرقام المذكورة لأحاديث «جامع الترمذي» هي الأرقام التي وضعها المحدث العلامة الشيخ أحمد محمد شاكر رحمته الله للأحاديث في الجزأين الأولين من الترمذي وأتم العمل من بعده رجلان آخران.
- وإذا أحلت إلى الجزء والصفحة من كتب السنة فالأمر كما يأتي:
- أحيل بشأن «صحيح البخاري» إلى طبعة مطبعة الفجالة بتحقيق محمود النواوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ومحمد خفاجي، والتي أصدرتها مكتبة النهضة الحديثة بمكة المكرمة لعبد المحفوظ وعبد الشكور فدا.
- وأما «صحيح مسلم» فالإحالة بشأنه إلى الطبعة الجيدة التي صدرت في إستانبول عن دار الطباعة العامرة سنة ١٣٣٢هـ ثم صورت في مصر.
- وأما جامع الترمذي فالإحالة بشأنه إلى الطبعة الهندية لـ«تحفة الأحوذى» التي ذكر في أعلاها نصّ كتاب الترمذي.
- واكتفيت في العزو إلى كتاب «رياض الصالحين» - إن كان الحديث فيه - بذكر الباب فقط؛ لأن الكتاب مطبوع طبعا كثيرة جداً، وأرقام الصفحات فيها وكذا أرقام الأحاديث مختلفة، وأبقيت العزو إليه مع



العزو إلى المصدر الأصلي؛ لأنه كتاب ميسر تناوله، فهو بين أيدي الطلاب ويسهل عليهم الرجوع إليه.



هذا وقد تفضل أستاذنا العلامة الشيخ مصطفى الزرقا رحمته الله فكتب تقديماً للكتاب بعد أن قرأه، ورغب إليّ أن أجعل التقديم في مطلع الكتاب عندما يعاد طبعه، فأثبته شاكرًا لصنيعه وثناؤه رحمته الله. وجزاه الله عني وعن المسلمين الخير وأكرم نزله وأحسن إليه.



وَبَعْدُ؛ فإني أقدم هذا الكتاب للطبع ثامن طبعة، وقد نفع الله به عدداً كبيراً من الطلبة والقراء، والله الحمد والمنة. . أقدمه للطبع في وقت ما زال المسلمون يعانون فيه في شتى أقطار الأرض من كيد أعدائهم من اليهود والنصارى والمجوس وسائر الكفرة والملاحدة والمنافقين. . . يعانون من مكرهم واضطهادهم ومن العمل على استئصال شأفتهم. . يعانون من ذلك كله ما يشيب له الطفل. . ورغم ذلك فما زال كثير من المسلمين - وأأسفاه - في غفلة عما يراد بهم، وما زال كثير منهم معرضين عن الحق، مسارعين لاهئين وراء شهواتهم. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ولو أنهم رجعوا إلى الله، وعملوا بأحكام دينهم، لعادت لهم عزتهم، ولتحقق وعد الله الحقّ للمؤمنين العاملين بالنصر والاستخلاف. قال تعالى:

﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٥٥﴾﴾ [النور: ٥٥].

وإني لأحمد الله جلّ شأنه أنّ تباشير يقظة أصيلة تطلّ على معظم بلاد المسلمين يلتزم أصحابها بالعمل بالكتاب والسنة، ويتحررون من الواقع المتخلف، وهم - والله الحمد والمنة - في ازدياد. وإني لأسأل الله سبحانه أن يمكن لهذه اليقظة ويزيدها وعياً وأن يرزقها الاستقامة والحكمة.



﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِمْرًا كَمَا
حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ
لَنَا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾
[آل عمران].

﴿رَبَّنَا إِنَّا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهِيَ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشْدًا﴾ [الكهف: ١٠].

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد
وعلى آله وأصحابه أجمعين.

الرياض ١٤ من جمادى الأولى ١٤٢٣ هـ
٢٣ من تموز ٢٠٠٢ م

محمد بن لطفى الصبَّاح



مقدمة الطبعة السادسة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ، وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٦٢﴾﴾

[آل عمران].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١١﴾﴾ [النساء].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٥﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٦﴾﴾ [الأحزاب].

أما بعد:

فهذا كتاب «الحديث النبوي» أقدمه لطلبة العلم، وقد طبع قبل ذلك خمس طبعات، ويتضمن بحثاً يجدر بكل مسلم مثقف أن يطلع عليها وجعلته في خمسة أبواب:

- بحث في الباب الأول قضايا حول السُّنَّة ومكانتها وتدوينها.
- وعنيت في الباب الثاني بالبلاغة النبوية ومكانة السُّنَّة في اللغة والأدب والاحتجاج بها في قواعد النحو.
- وعرضت في الباب الثالث أهم موضوعات علم المصطلح، وهذا الباب من أهم أبواب الكتاب وأوسعها، ذكرت فيه تعريف الحديث والفرق



بينه وبين السُّنَّة، والحديث القدسي ورواية الحديث بالمعنى، وعرِّفت بأهم علوم الحديث وطرق التحمل وأنواع الحديث الرئيسية؛ وهي الصحيح والحسن والضعيف، ثم تحدثت عن الأنواع المشتركة بين هذه الأحاديث، ثم شرحت ألقاب علماء الحديث.

- وقصرت الباب الرابع على بحث الحديث الموضوع وأسباب الوضع ودلائله في السند والمتن، وأشارت إلى أهم الكتب المؤلفة في الأحاديث الموضوعية.
- وأما الباب الخامس فكان في كتب الحديث، فقد عرِّفت بإيجاز بأهم كتب السُّنَّة.

إنَّ هذه البحوث تتضمن شيئاً من أصول الفكر الإسلامي التي استطاع المسلمون أن يقعدوها ويتوصلوا إليها من غير أن يقتبسوها عن الأمم الأخرى، فهي تعبر عن الأصالة الإسلامية الحقيقية. إنَّ علم أصول الفقه وعلم المصطلح يُشكِّلان المرتكزات الأساسية لطرائق التفكير والنقد والاستنباط عند المسلمين، ويؤسفني أن أقرّر أن هذين العلمين العظيمين آل أمرهما عند المتأخرين من علماء المسلمين إلى أن يكونا مادة للاطلاع فقط، وليس لهما أيُّ أثر في حياتهم العلمية والفكرية، وبذلك فوَّتوا على أنفسهم الفائدة البالغة التي حققها الأجداد وعياً وفكراً وإبداعاً واستنتاجاً.

وإنني لأرجو أن ينطلق الواعون من أهل العلم في الإفادة من هذين العلمين في هذه الحقبة، وأن تنتهي إلى الأبد تلك الحالة الشاذة التي كانت سائدة في العصور المتأخرة من تعطيل للاجتهد.

هذا وقد نظر في أصول هذا الكتاب الأستاذ الكبير الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ففضل وكتب - جزاه الله خيراً - تعليقات على عدد من الأحاديث أثبتتها منسوبة إليه.

وقد حرصت أن أرد الأحاديث التي استشهدتُ بها إلى مواضعها في كتب السُّنَّة المطبوعة، وأن أدلّ على مواضعها في كتاب «رياض الصالحين»



إن كانت موجودة فيه؛ لأنه كتاب بين أيدي طلبة العلم وهو أيضاً متداول بين جمهور القراء.

وأنا أسأل الله العليّ العظيم أن ينفع بهذا الكتاب، وأن يتجاوز عن سيئاتي، وأن يريني الحق حقاً ويرزقني اتباعه، وأن يريني الباطل باطلاً ويرزقني اجتنابه. ﴿رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقَنَا عَذَابَ النَّارِ﴾، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين^(١).

الرياض في ٢٧ ربيع الآخر سنة ١٤٠٠هـ - ١٤ آذار سنة ١٩٨٠م.

محمد بن لطيف الصبغ

تنبيه

أطلعت على كتاب صدر عن الدار السلفية سنة ١٤٠٩هـ عنوانه «تمام المنة في الرد على أعداء السنة» تأليف الجماعة الإسلامية.

ولما نظرت فيه وجدت أن معظمه تلخيص لبحوث وردت في كتابي هذا «الحديث النبوي» وأن أكثر الجمل الواردة فيه من إنشائي وصياغتي مع تعديل لها يسير أحياناً.

ولم يذكر الملخص أية إشارة للمصدر الذي كان ينقل عنه بالصفحات.

ولما كان هذا العمل خيانة علمية وسرقة منكرة كتبت إلى مدير الدار السلفية كتاباً في ١٨ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٩هـ أعتب فيه على الدار أن شاركت في هذه المخالفة الشرعية وأعانت عليها، لأنّ السارق أخفى نفسه تحت عنوان (الجماعة الإسلامية) وكان ممّا جاء في رسالتي إليه:

[...]. فإن حصلت على ما أريد فيها ونعمت، وإلا شكوت المعتدي إلى الله، وأخذتُ حقي يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.

(١) أعدت النظر في هذا الكتاب وصححته ونقحته وأضفت إليه بعض الفوائد في شهر ربيع الآخر من سنة ١٤١٠هـ. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.



إن الذين يدعون إلى الله ينبغي أن يتصفوا بالصفات التي يحبها الله . ومنها الأمانة، والسارقون كثير، ولكن أن يكون السارق (جماعة إسلامية) وأن تكون دار النشر (داراً سلفية) فتلك والله كارثة وإساءة للمعاني الكريمة التي تحملها تلك العناوين .

ولئن كانت هناك حقوق مادية من وراء النشر، إنَّ الحقوق المعنوية أكبر وأجلّ .

ما الذي يضير الملخص لو أنه أشار إلى المصدر الذي اعتمد عليه وأخذ كلامه في معظم صفحات الكتاب؟

إنه ليسرني أن ينتفع الناس من جهدي الذي بذلته في خدمتي المتواضعة للسنّة، وما ألفتُ ما ألفتُ، ولا نشرتُ ما نشرتُ، إلا لأضع ما لديّ من معرفة بين أيدي إخواني طلبة العلم . لكن لا على أن يدعي ناسٌ لأنفسهم ما ليس لهم . . . إن من يفعل ذلك كلابس ثوبي زور، كما جاء في الحديث الصحيح : «المتشعب بما لم يعط كلابس ثوبي زور» [متفق عليه].

وقال ﷺ : «من ادعى ما ليس له فليس منا وليتوبوا مقعده من النار» [انظر صحيح الجامع الصغير].

وقد اطلع على هذه الفضيحة أحد أساتذة كلية الآداب في جامعة الملك سعود، وهو الدكتور مأمون جرار، فكتب مقالة في العدد ١١٩٠ من مجلة الدعوة التي تصدر في الرياض وذلك في ١٤٠٩/٩/٢٩ ومما جاء في هذه المقالة :

[إن هذا الكتاب «تمام المنّة» هو في الحقيقة تلخيص ونقل من كتاب «الحديث النبوي» للدكتور محمد بن لطفي الصباغ، وهو كتاب جامعي مقرر على طلبة قسم اللغة العربية بجامعة الملك سعود منذ سنوات، وطبعت منه خمس طبعات، والمؤلف مدقق وموثق، لا يورد رأياً إلا منسوباً إلى صاحبه، ولا يذكر قضية إلا يسرد حشداً من سابقه إلى بحثها].

أقول: وإنا لله وإنا إليه راجعون، وصلى الله على محمد وآله وصحبه وسلم .

الرياض ٨ ربيع الآخر سنة ١٤١٠ هـ





الباب الأول
قضايا حول السنة ومكانتها





الفصل الأول وَأَقِيعُ السُّنَّةِ

إن واقع السُّنَّةِ في عصرنا هذا، يحتاج إلى مزيد عناية من مفكري المسلمين وعلمائهم، لأنَّ هناك جفوة أليمة تقوم بين هدي النبي ﷺ وبين حياة المسلمين العلمية والفكرية والمعاشية والاجتماعية.

وإنها لكارثة أن لا يشعر الواعون من المسلمين - وهم الآن يحاولون أن ينهضوا بأبناء ملتهم من واقع مرير - بضرورة قيام طائفة من المسلمين في كل بلد لمتابعة تلك الجهود العظيمة التي بدأها الأسلاف في مجال السُّنَّةِ، وأنفقوا في سبيلها زهرات حياتهم، حتى تركوا لنا كنوزاً من المؤلفات قيِّمة ورائعة، ما أشد حاجتنا إلى الانتفاع منها وإتمامها.

ليس من المؤسف ألا نجد في أرجاء العالم الإسلامي عدداً كافياً من الرجال يقوى على النهوض بالمسؤولية الضخمة في هذا الصدد؟

إنَّ طاقات ضخمة معاصرة انطلقت في هذا العصر في مجالات من الاختصاص، وقد استطاع بعضها أن يرتقي سُلَّم الجودة ويبلغ منزلة النبوغ، وأن يصل حاضرنا اليوم بماضيها الفكري المتألق على نحو ما.

ففي الشعر برزت مواهب البارودي وشوقي وحافظ وأحمد محرم وغيرهم من شعراء هذا العصر ممن استأنفوا النشاط الأدبي وكانوا حلقة في سلسلة الشعراء المجيدين.

وفي النثر كذلك نجد في هذا العصر من يستحق أن يذكر إلى جانب الجاحظ والتوحيدى كالرافعي والمازني.



وفي الخطابة زخر عصرنا بالخطباء الأبناء ممّن لا يقلّون في مستواهم الخطابي عن فحول الخطباء المتقدمين. وهكذا...

فلماذا لا نجد في ميدان علم الحديث العدد الوافر الذي يتمم جهود البخاري وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وابن حجر...؟ لقد أصبح الحديث النبويّ اليوم مع الأسف مهجوراً، ولا يتصدّى له من يدرسه من الناس إلا للبركة والوعظ إلا من رحم ربك وقليل ما هم.. ويبدو أنّ المستعمرين قد خططوا عندما وضعوا مناهج التعليم في بلادنا أن تبعد أجيالنا عن دراسة السنّة، الدراسة التي تصلنا بذلك المستوى الرفيع من الحياة الفاضلة الكريمة، وقد ساعدتهم على ذلك ما شاع في الأوساط العلمية التي كانت في مطلع هذا العصر من أن باب الاجتهاد مغلق، ومن أنّه ليس للمرء إلا أن يأخذ ما انتهى إليه الفقهاء، وليس له أن يفكر في الاجتهاد ومناقشة الفقهاء، فللاجهاد شروط ذكروها يتعذر اجتماعها في رجل، والفقهاء موثوقون، فما ورد في كتبهم واجب الاتباع.

ومن المؤسف أن نقرر أنّهم - أي المستعمرين - قد حققوا كثيراً مما يريدون، وما يزال المسلمون في غفلة عن هذا.

إنّ حاجات العصر العديدة، والأحوال الاجتماعية الجديدة التي تنتظر حكماً إسلامياً، لتلح على عناصر القيادة الفكرية للمسلمين أن يعملوا جاهدين على استئناف الاجتهاد. إن احتياج المسلمين إلى الاجتهاد ضرورة لا ينكرها أحد ولا سيّما في الأمور التي جدّت مؤخراً والتي لا يعرف الناس حكم الله فيها، وهذا غير التعلّة الباطلة التي يتعلل بها كثير من السخفاء الهازلين الذين يقولون: كيف نستطيع أن نقيم الدولة الإسلامية وليس هناك قانون مدني إسلامي^(١).

(١) انظر كلام الأستاذ سيد قطب في ذلك في «معالم الطريق» ص ٣٥ و ٤٥ في الفصل «طبيعة المنهج القرآني».



وهذا يستدعي أن تجدد صلة المسلمين بالسُّنَّة، لأنها والقرآن المصدران الأساسيان للشريعة.

وقد آن الأوان لقيام مجمع إسلامي يضم العلماء المتفوقين الأتقياء الورعين في مختلف أنحاء العالم الإسلامي ليقول كلمة الفصل في هذه الحاجات والأحوال، وليقضي قضاءً مبرماً على فكرة إغلاق باب الاجتهاد، وحينئذ ستشند الحاجة إلى دراسة السُّنَّة والتخصص فيها.

ومن المؤسف أن نقرر أن السُّنَّة المطهّرة أضحت للبركة من زمن طويل حتى صار «الجامع الصحيح» للبخاري يُقرأ على الناس في المحافل العامة في القاهرة في شهر رمضان أيام المماليك للبركة وابتغاء الثواب ورفع البلاء، ويستسقى بقراءته المطر، وكانت تُقام احتفالات كبيرة عند ختام قراءته^(١)، وقد نقل القسطلاني شارح البخاري في مقدمة «شرحه» والسيوطي في «التدريب» عن أبي محمد عبد الله بن أبي جمرة أنه قال: قال لي من لقيت من العارفين عمّن لقيه من السادة المُقرّ لهم بالفضل: «إن صحيح البخاري ما قرئ في شدة إلا فرجت، ولا ركب به في مركب ففرقت»^(٢).

وذكر ابن كثير في أثناء حديثه عن فتح عكا سنة ٦٩٠هـ:

«.. فأبرزت المناجيق.. وخرجت العامة والملتطوعة.. فتوافت الجيوش هنالك.. واجتمع الناس بالجوامع لقراءة «صحيح البخاري» فقرأه الشيخ شرف الدين الفزاري^(٣) فحضر القضاة والفضلاء والأعيان»^(٤).

وذكر أيضاً:

-
- (١) «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان ٢/٢٥٠.
 (٢) انظر «شرح القسطلاني» ١/٢٩، و«تدريب الراوي» ص ٤٥.
 (٣) هو أحمد بن إبراهيم بن سباع الفزاري، شرف الدين. ولد سنة ٦٣٠هـ وسمع من ابن الصلاح وغيره، وكان خطيب المسجد الجامع بدمشق وتوفي سنة ٧٠٥هـ. وانظر ترجمته في «البداية والنهاية» ١٤/٣٩ - ٤٠.
 (٤) «البداية والنهاية» ١٣/٣٢٠.



«وفي شهر رجب قويت الأخبار بعزم التتار على دخول بلاد الشام فانزعج الناس لذلك، واشتد خوفهم جداً، وقت الخطيب في الصلوات وقُرئ البخاري..»^(١).

وفي الصعيد، كان الناس إذا مرض مريض لهم عمدوا إلى «صحيح البخاري» يقرؤونه، يرجون بذلك أن يَمُنَّ الله بالشفاء على صاحبهم^(٢). وليس هذا خاصاً بالصعيد ومصر.. بل عمَّ كثيراً من الأقطار الإسلامية. وما زال الناس في المغرب يستشفون به ويقرؤونه للبركة، وذكر الشيخ جمال الدين القاسمي أن العمل جرى على ذلك في دمشق وغيرها إذا ألمت بالبلاد نازلة مهمة؛ فإنهم يوزعون أجزاء الصحيح على العلماء والطلبة، وعند الختم يغدون إلى الجامع الأموي أمام المقام يحيوي^(٣)، وظل العمل على ذلك إلى مدة قريبة كما يفهم من كلام الشيخ القاسمي في «قواعد التحديث».

وذكر الأستاذ محمد الغزالي أنه عندما حارب الخديوي إسماعيل الحبشة وأحسّ بما لاقته حملاته هناك من خيبة، أمر علماء الأزهر أن يجتمعوا في صحنه ليقروا «صحيح البخاري»^(٤).

وهكذا فقد تحول الحديث - وأسفاه - في أصقاع مختلفة من العالم الإسلامي إلى تراويل تُلمس في قراءتها البركة^(٥) ويرجى بها النصر على العدو وبتغى بها دفع البلاء، وإلى شواهد للوعظ تحشد في كلمات الوعاظ، وانحرفت نظرة المسلمين إلى حديث رسول الله ﷺ فلم يعودوا ينظرون إليه على أنه أوامر للتنفيذ ينبغي عليهم أن يتأكدوا أولاً من نسبتها إلى

(١) «البدية والنهاية» ٢٢/١٤.

(٢) بروكلمان «تاريخ الأدب العربي» ٢٥٠/٢.

(٣) «قواعد التحديث» ص ٢٥٠.

(٤) «جدد حياتك» ص ١٢٢.

(٥) كان هذا فيما مضى، أما اليوم فقد تغير هذا أيضاً، ولكن لا إلى الحالة التي نريد... بل إلى هجر الدين وجعله ظهرياً بمظاهره الصحيحة والباطلة ولا قوة إلا بالله العلي العظيم وإنا لله وإنا إليه راجعون.



الرسول ﷺ. ثم عليهم أن يستكملوا وسائل فهمها وإدراك مغازيها حتى يتسنى لهم التطبيق والتنفيذ، لأن من المعلوم أن كلامه ﷺ تشريع، فهو لا ينطق عن الهوى، والمسلمون ملزمون بطاعته.

ومنذ أكثر من أربعين سنة كتب العلامة الأستاذ محمد عبد العزيز الخولي كلمة يدعو فيها إلى خدمة السُّنة ويحث على تعلمها والتخصُّص بها، ويأسف أن الأزهر لم يقم بهذه المهمة^(١)، ولكنها كانت صيحة في واد. ومهما يكن من أمر فإن كلمة الحق يجب أن تعلن دائماً وأن تقرر بكل قوة. إن على قادة الفكر في العالم الإسلامي وكليات الدراسات الإسلامية أن يواجهوا هذه المشكلة وأن يعملوا على تلافيتها.



(١) انظر كلامه هذا في كتابه «مفتاح السُّنة» ص ١٦٤ وما بعدها.



الفصل الثاني

دراسة الحديث ضرورة لازمة لطالب العلم

إن دراسة الحديث أمر ضروري لطالب العلم؛ سواء أكان متخصصاً في الشريعة أم في العربية أم في التاريخ، أما ضرورته للمتخصص في الشريعة فواضحة.

الحديث واللغة العربية:

وأما بالنسبة لطالب العربية فنستطيع أن نجمل الدواعي لدراسته فيما يأتي:

١ - لأن تأثير الحديث النبوي على ثقافتنا العربية يفوق كل تصور، فلقد صبغت طريقته كل فنون ثقافتنا ومعارفنا، إنك تجد طريقة السنة عمّت كل أنواع الكتب في مكتبتنا من أدبية وتاريخية وغيرهما، إذ تعتمد السند في إيراد أخبارها مثل كتاب «الأغاني» لأبي الفرج الأصبهاني، و«الأمالي» لأبي علي القالي، و«تاريخ الرسل والملوك» لابن جرير الطبري. بل إن كثيراً من العلوم ما كان ليوجد لولا الحديث، فطبقات الرجال وكتب التاريخ وكتب التراجم والسير كل هذه ثمرة من ثمرات الحديث النبوي، يقول الدكتور شوقي ضيف: (فالحديث هو الذي فتح باب الكتابة التاريخية، وهيّا لظهور كتب الطبقات في كل فن، وهذا غير ما نشأ عنه من علوم الحديث، وغير مشاركته في علوم التفسير والفقه، مما بعث على نهضة علمية رائعة)^(١).

(١) انظر كتاب «العصر الإسلامي» ص ٤١.



٢ - لأن الحديث النبوي من بليغ ما أثر في لغتنا، ومن أرفع النصوص الأدبية بياناً وإشراقاً بعد القرآن، والدراسة المفيدة المجدية للغة العربية هي الدراسة التي تجعل الطالب يتخرج بالنصوص الجميلة وتصله بها، حتى يتأثر بأساليبها وطريقتها في القول. وسنُلم في هذه البحوث ببعض نواحي الجمال في الحديث النبوي البليغ.

٣ - لأن علوم العربية وآدابها إنما كانت من أجل خدمة القرآن والحديث، بل إننا لنستطيع أن نقول: إن كل ما في ثقافتنا من تنوع وتعدد وتلون في العلوم والفنون والمعارف إنما كان لخدمة القرآن والسنة.

٤ - لأن هناك التحاماً وثيقاً بين العربية والعلوم الإسلامية، وكل دارس للعربية لا يُعدُّ واقفاً على أسرارها ما لم يشارك في العلوم الإسلامية الأخرى.

٥ - لأن الحديث النبوي من الأصول التي يستشهد بها على قواعد اللغة، كما سنرى تفصيل ذلك في موضعه.

٦ - لأن قواعد علم المصطلح التي وضعها أجدادنا المسلمون تعلم المنهجية في الحكم على الأخبار دون أن يكون تأثر بأي اعتبار آخر غير تطبيق تلك القواعد.

الحديث والتاريخ:

وأما طالب التاريخ فيكفينا للدلالة على أهمية دراسة الحديث بالنسبة له أن نورد قول الدكتور أسد رستم أستاذ التاريخ في الجامعة اللبنانية:

[وأول من نظم نقد الروايات التاريخية، ووضع القواعد لذلك علماء الدين الإسلامي، فإنهم اضطروا اضطراراً إلى الاعتناء بأقوال النبي ﷺ وأفعاله لفهم القرآن وتوزيع العدل فقالوا:

«إن هو إلا وحي يوحى، ما تلي منه، فهو القرآن، وما لم يتل فهو السنة» فانبروا لجميع الأحاديث ودرسها وتدقيقها فأتحفوا علم التاريخ بقواعد



لا تزال في أسسها وجوهرها محترمة في الأوساط العلمية حتى يومنا هذا^(١).

وقد وضع الأستاذ المذكور كتاباً عنوانه «مصطلح التاريخ» وقد اعتمد فيه على القواعد التي قررها علماء مصطلح الحديث، ووصف كتابه بأنه بحث في نقد الأصول وتحريّ الحقائق التاريخية وإيضاحها وعرضها وفيما يقابل ذلك من علم الحديث، يقول:

[ويمكاننا أن نصارح زملاءنا في الغرب فنؤكد لهم بأن ما يفاخرون به من هذا القبيل نشأ وترعرع في بلادنا، ونحن أحق الناس بتعليمه والعمل بأسسه وقواعده. وها أنا الآن أضع بين يدي القارئ رسالتي في مصطلح التاريخ...]^(٢).



(١) انظر «مصطلح التاريخ» صفحة أ.

(٢) انظر «مصطلح التاريخ» صفحة ز - ح.



الفصل الثالث

مكانة الحديث في الشريعة

المصدران الأصليان للشريعة الإسلامية هما الكتاب والسنة، فمكانة السنة إذن رفيعة عظيمة، ولها قوة تشريعية ملزمة، وعليها يقوم جزء ضخم من كيان الشريعة، ولس للمسلم إلا اتباع أوامرهما والوقوف عند حدودها.. ونستطيع أن نتبين مكانتها فيما يأتي:

١ - السنة مبينة للقرآن: فقد كلف الرسول العظيم ﷺ بمهمة تبيين ما نزل إلى الناس ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]، وقد قام صلوات الله عليه بهذه المهمة خير قيام، فأدى الأمانة، وبلغ الرسالة، وبيّن المراد من آيات الله.

٢ - السنة مفضّلة لمجمل القرآن: ففي القرآن آيات تأمر بالصلاة والزكاة أمراً مجملاً، قال تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [النور] وتأتي السنة المطهرة فتفصل عدد الصلوات، وأوقاتها، وعدد ركعاتها، ومبطلاتها، وتدل على شروطها وأركانها، كما تفصل ذكر الأموال التي فيها زكاة والتي لا زكاة فيها.. وتفصل النصاب الذي تجب فيه الزكاة، ومقدارها ونسبتها..

والأمثلة من السنة على تفصيل ما ورد في الكتاب الكريم مجملاً كثيرة؛ كالصوم والحج والبيع... إلخ...

أخرج الخطيب والسمعاني بسنديهما إلى عمران بن حصين^(١) أنه كان

(١) هو عمران بن حصين الخزاعي من علماء الصحابة، أسلم عام خيبر وكانت معه راية خزاعة يوم فتح مكة. توفي بالبصرة سنة ٥٢ هـ وهو ممن اعتزل حرب صفين.



جالساً ومعه أصحابه، فقال رجل من القوم: لا تحدثونا إلا بالقرآن. فقال له: ادن. فدنا. فقال: رأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد فيه صلاة الظهر أربعاً وصلاة العصر أربعاً والمغرب ثلاثاً تقرأ في اثنتين؟ رأيت لو وكلت أنت وأصحابك إلى القرآن أكنت تجد الطواف بالبيت سبعاً والطواف بالصفاء والمروة؟ ثم قال: أي قوم! خذوا عنا، فإنكم والله إن لا تفعلوا لتضلن.

وفي رواية السمعاني: أتجد في كتاب الله الصوم مفسراً؟ إن القرآن أحكم ذلك، والسنة تفسر ذلك^(١).

وورود آيات القرآن مجملة أمر طبيعي، لأن القرآن بالنسبة للمسلمين الدستور الذي يقرر لهم الأسس الفكرية والاجتماعية والسياسية والروحية التي يجب أن يقيموا مجتمعهم عليها، ويترك التفاصيل الجزئية للسنة. على أن القرآن الكريم في بعض الأمور الهامة يذكر التفاصيل لأهميتها في حياة الناس؛ كالإرث^(٢) واللعان^(٣) والطلاق^(٤)... وما شابهها، حتى لا يدع مجالاً للفرقة في المجتمع الإسلامي.

ولا بد من الإشارة إلى أن السنة في تفصيلها مجمل القرآن تسير في هداه، وتنطلق من مبادئه وأسسها.

-
- (١) انظر «الكفاية» ص ٤٨، و«أدب الإملاء والاستملاء» ص ٤. وانظر «معجم الطبراني الكبير» ٢١٩/١٨ رقم ٥٤٧، هذا وقد أخرج أبو داود عن عمران بن حصين برقم ١٥٦١ وفيه: قال رجل لعمران بن حصين: يا أبا نجيذ إنكم لتحدثوننا بأحاديث ما نجد لها أصلاً في القرآن. فغضب عمران وقال للرجل: أوجدتم في كل أربعين درهماً درهم. وانظر رسالة السيوطي «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة» ص ٩ و ٣٤ و ٤٣.
- (٢) انظر الآيات الواردة في الإرث في سورة النساء: الآيات (١١ - ١٢، ١٧٦).
- (٣) انظر الآيات الواردة في اللعان في سورة النور: الآيات (٦ - ٧ - ٨ - ٩).
- (٤) انظر الآيات الواردة في الطلاق في سورة البقرة: الآيات (من الآية ٢٢٦ حتى الآية ٢٣٧)، وسورة الأحزاب (الآية ٤٩)، وسورة الطلاق: الآيات (من الآية ١ حتى الآية ٧).



٣ - وفي السنة أحكام، عليها جمهور المسلمين لم تأت في القرآن؛ كتحريم نكاح المرأة على عمتها أو خالتها^(١)، وحد شرب الخمر ورجم الزاني المحصن، وميراث الجدة. قال الشوكاني: [إن ثبوت حجية السنة المطهرة واستقلالها بتشريع الأحكام ضرورة دينية، ولا يخالف في ذلك إلا من لا حظ له في الإسلام]^(٢).

٤ - وفي السنة تخصيص لعموم محكم القرآن، ومن ذلك تخصيص الحديث: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»^(٣) لآية ﴿وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُّ إِذَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ آبَاؤُهُ فَلِأُمَّهِ الشُّدُّ﴾ [النساء: ١١]. قال الخطيب البغدادي: [فكان ظاهر هذه الآية يدل على أن كل والد يرث ولده، وكل مولود يرث والده حتى جاءت السنة بأن المراد ذلك مع اتفاق الدين بين الوالدين والمولودين، وأما إذا اختلف الدين فإنه مانع من التوارث]^(٤).

٥ - والقرآن الكريم نفسه يرد إلى السنة ويوجب على المسلمين أن يطيعوا الرسول، وَيَعُدُّ طَاعَةَ الرَّسُولِ طَاعَةَ اللَّهِ. قال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] ويقرر القرآن أن رسول الله ﷺ أسوة حسنة لكل من آمن بالله واليوم الآخر: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَنْ كَانَ

(١) وذلك في الحديث المتفق عليه الذي أخرجه البخاري ١١/٧ برقم ٥١٠٩، ومسلم ٤/ ١٣٥ برقم ١٤٠٨. وانظر «تلخيص الحبير» ١٦٧/٣.

(٢) «إرشاد الفحول» ص ٢٩.

(٣) صحيح البخاري ٨/١٣٠ برقم ٦٧٦٤، وصحيح مسلم ٥/٥٩ برقم ١٦١٤. وأخرجه أيضاً أبو داود ٣/١٧٢ برقم ٢٩٠٩، والترمذي ٣/١٨٣ برقم ٢١٠٧، وابن ماجه ٢/ ٩١١ برقم ٢٧٢٩، ومالك في «الموطأ» ٢/٥١٩. أما النسائي فقد قال ابن الأثير في «جامع الأصول» ٩/٥٥٩: [أخرجه الجماعة إلا النسائي]. بينما عزته بعض المصادر إلى النسائي، وهو في «السنن الكبرى» للنسائي ٤/٨٠ برقم ٦٣٧١.

(٤) «الكفاية» ص ٤٥. وانظر فيه أمثلة أخرى خصصت فيها السنة محكم القرآن. وانظر كلام الشافعي في كتاب «أحكام القرآن» جمع البيهقي ١/٢٦. وانظر «إعلام الموقعين» لابن القيم ٢/٣١٨.



يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴿[الأحزاب: ٢١]﴾. وأوجب الله في القرآن النزول على حكم النبي في كل خلاف، وأقسم الله - تبارك وتعالى - على نفي الإيمان عن كل من لا يحكمه ولا يرضى بحكمه حتى يحكمه ويرضى بحكمه فقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحْكَمُوا فِيهَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿١٥٦﴾﴾ [النساء] وأخبرنا - جل ذكره - أن رسول الله ﷺ أوتي القرآن والحكمة (التي هي السنّة) ليعلم الناس أحكام دينهم ويزكيهم، فقال سبحانه: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴿١٦٤﴾﴾ [آل عمران].

قال الإمام الشافعي في هذه الآية: (سمعت من أَرْضَى من أهل العلم بالقرآن يقول: الحكمة سنّة رسول الله... فلم يجز أن يقال الحكمة هنا إلا سنّة رسول الله ﷺ، وذلك أنها مقرونة مع الكتاب، وأن الله افترض طاعة رسوله وحتم على الناس اتباع أمره)^(١).

وقال ابن تيمية: (والله سبحانه بعث محمداً بالكتاب والسنّة، وبهما أتم على أمته المنّة. قال تعالى: ﴿وَلَأْتِمَنَّ يَمَعِي عَلَيْهِمْ وَلَمَلِكُمْ تَهْتَدُونَ ﴿١٥١﴾﴾ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ ﴿١٥١﴾﴾ [البقرة] وقال تعالى: ﴿وَأذْكُرَنَّ مَا يَتْلَى فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤] وقد قال غير واحد من العلماء، منهم يحيى بن أبي كثير وقاتادة والشافعي وغيرهم: الحكمة هي السنّة؛ لأن الله أمر أزواج نبيه أن يذكروا ما يتلى في بيوتهن من الكتاب والحكمة، والكتاب: القرآن، وما سوى ذلك مما كان الرسول يتلوه هو السنّة^(٢). وهناك نصوص قرآنية أخرى عديدة تلزم المسلم بطاعة رسول الله ﷺ

(١) «الرسالة» ص ٧٨ تحقيق أحمد شاكر، وكتاب «أحكام القرآن» للشافعي جمع البيهقي ٢٨/١. وانظر «جامع بيان العلم» لابن عبد البر ١٧/١.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٦/١.



وامتثال أمره، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران].

وليست طاعته إلا تنفيذ أوامره. ويقول تعالى في الشفاء على المؤمنين الذين يطيعون رسول الله ﷺ: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَن يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء]. وهكذا نرى هذه الآيات وغيرها تدل على أن السنة في رتبة تشريعية ملزمة.

٦ - وإذا ما رجعنا إلى الأحاديث الثابتة وجدنا طائفة ضخمة منها تصرح بمكانة السنة في الشريعة.

فمن ذلك ما رواه البخاري عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي». قالوا: يا رسول الله من أبي؟! قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبي»^(١).

ومن ذلك ما رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي عن العرباض بن سارية قال: وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة، وجلت منها القلوب، وذرفت منها العيون. فقلنا: يا رسول الله كأنها موعظة مودع، فأوصنا، قال: «أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة وإن تأمر عليكم عبد حبشي، وإنه من يعش منكم فسيري اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين، عضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور فإن كل بدعة ضلالة» وقال الترمذي فيه: حديث حسن صحيح^(٢).

(١) «صحيح البخاري» ٧٥/٩ برقم ٧٢٨٠. وانظر «رياض الصالحين» باب الأمر بالمحافظة على السنة وأدائها.

(٢) انظره في «سنن أبي داود» ٢٨١/٤ برقم ٤٦٠٧، و«الترمذي» ٣/٣٧٧ برقم ٢٦٧٦، =



ومن ذلك ما أخرج أحمد وأبو داود وابن ماجه والترمذي والحاكم وابن حبان في «صحيحه» عن أبي رافع قال: قال رسول الله ﷺ: «لا أعرفنَّ الرجل يأتيه الأمر من أمري: إما أمرت به أو نهيت عنه فيقول: ما ندري ما هذا؟ عندنا كتاب الله، ليس هذا فيه»^(١).

وأخرج أحمد وأبو داود والترمذي وابن ماجه والدارمي وابن حبان أيضاً عن المقدم بن معد يكرب عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إني أوتيت الكتاب وما يعدله، يوشك شعبان على أريكته أن يقول: بيني وبينكم هذا الكتاب، فما كان فيه من حلال أحللناه، وما كان فيه من حرام حرّمناه، ألا وإنه ليس كذلك»^(٢).

ومن ذلك ما روى أحمد وأبو داود والترمذي أن رسول الله ﷺ عندما أرسل معاذ بن جبل إلى اليمن سأله: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟» قال: أقضي بكتاب الله. قال: «فإن لم يكن في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله. قال ﷺ: «فإن لم يكن في سنة رسول الله؟» قال: أجتهد رأيي ولا آلو، فضرب رسول الله ﷺ على صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله»^(٣).

= «سنن ابن ماجه» ٥/١ - ٦ برقم ٤٢، و«سنن الدارمي» ٤٤/١. وانظر «رياض الصالحين» باب الأمر بالمحافظة على السنة وأدائها.

(١) «موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان» لليثمي ص ٥٥. وانظر «المسند» ٨/٦، و«سنن أبي داود» ٢٨٠/٤ برقم ٤٦٠٥، و«سنن ابن ماجه» ٧/١ برقم ١٣، و«الترمذي» ٣/٣٧٤ برقم ٢٦٦٣، و«المستدرک» ١٠٨/١ - ١٠٩، و«الكفاية» ص ٣٩، ٤٠، ٤١، ٤٢.

(٢) «موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان» للمحافظ الهيثمي، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة ص ٥٥ رقم الحديث ٩٧. وانظر «المسند» ٤/١٣١، و«سنن أبي داود» ٤/٢٧٩ برقم ٤٦٠٤، و«الدارمي» ١/١٤٤، و«ابن ماجه» ٦/١ برقم ١٢، و«الترمذي» ٣/٣٧٤ برقم ٢٦٦٣، و«أدب الإماء» للسمعاني ص ٣ - ٤، و«السنة» لمحمد بن نصر المروزي ص ٦٧، و«المستدرک» ١/١٠٩.

(٣) أوردت كتب الأصول هذا الحديث، وقد رواه أحمد في «مسنده» ٥/٢٣٠، ٢٣٦، ٢٤٦، وأبو داود في «سننه» ٣/٤١٢ برقم ٣٥٩٢، والترمذي في «سننه» ٢/٢٧٥ برقم =



٧ - ولقد كان السلف الصالح من الجيل المثالي من أصحاب رسول الله ﷺ يفقهون هذه المكانة للسنة تمام الفقه، ويحققون ذلك في حياتهم ويعتدون اتباع النبي ﷺ شرطاً لا بد منه ليكون المرء مسلماً. أخرج البخاري ومسلم عن عابس بن ربيعة قال: «رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقبل الحجر - يعني الحجر الأسود - ويقول: أعلم أنك حجر ما تنفع ولا تضر، ولولا أنني رأيت رسول الله ﷺ يقبلك ما قبلتك»^(١).

وقال أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد لعبد الله بن عمر: إنا نجد صلاة الحضر وصلاة الخوف في القرآن ولا نجد صلاة السفر في القرآن. فقال له ابن عمر: يا بن أخي إن الله ﷻ بعث إلينا محمداً ﷺ ولا نعلم شيئاً، وإنما نفعل كما رأينا محمداً ﷺ يفعل^(٢).

= ١٣٢٧، وقال عقبه: (هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بالمتصل)، والدارمي في «سننه» ٦٠/١، وأورده ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ص ١٢٦. وأخرجه من طرق الخطيب البغدادي في «الفيح والفتنة» ١٨٨/١ - ١٨٩ وصححه، وذكر أن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به، وأخرجه ابن كثير في مقدمة «تفسيره» ٣/١ وقال: (هذا الحديث في «المسند» و«السنن» بإسناد جيد كما هو مقرر في موضعه) ولكنه في «البدية والنهاية» ١٠٣/٥ نقل كلام الترمذي المتقدم ثم قال: (وقد رواه ابن ماجه من وجه آخر عنه من طريق محمد بن سعيد بن حسان وهو المصلوب أحد الكذابين) فتأمل. وانظر ترجمة محمد بن سعيد المصلوب في «الميزان» ٣/٥٦١ - ٥٦٣، ونقل الشيخ ناصر الألباني في كتابه «منزلة السنة» ص ١٥ عن البخاري أنه قال في هذا الحديث: إنه حديث منكر. وانظر «السلسلة الضعيفة» ٢/٢٧٣ برقم ٨٨١. ونقل السبكي في «طبقات الشافعية» ١٨٧/٥ كلام الذهبي في الحديث وهو: (وأنتى له الصحة، ومداره على الحارث بن عمرو وهو مجهول عن رجال من أهل حمص، لا يدري من هم؟ عن معاذ). وانظر ما جاء في «عون المعبود» ٣/٣٣٠.

(١) رواه البخاري ٢/١٢٥ برقم ١٦١٠، ومسلم ٢/٩٢٥ برقم ١٢٧٠. وانظره في «رياض الصالحين» باب: الأمر بالمحافظة على السنة. وانظر طرده أيضاً في «البدية والنهاية» لابن كثير ٥/١٥٣.

(٢) انظره في «الموطأ» ١/١٤٥، و«ابن ماجه» ١/٣٣٩ برقم ١٠٦٦، و«النسائي» ٣/٩٦، وأحمد ٢/٩٤، والحاكم ١/٢٥٨، وابن خزيمة ١/٧٢، و«السنن الكبرى» للبيهقي ٣/١٣٦، وقد أورده القرطبي في «تفسيره» ٥/٣٥٢.



٨ - وكانت ضرورة تطبيق الشريعة وما جاء في القرآن ملزمة بالرجوع إلى السُّنَّة، كما رأينا في الأمثلة التي مرت في الفقرتين الثانية والثالثة مما شرحت به السنة مجملاً، أو نصت على حكم ليس في الكتاب. وروى مالك وأبو داود وابن ماجه والنسائي في «الكبرى» والخطيب البغدادي والحافظ الذهبي في «تذكرة الحفاظ» قال: روى ابن شهاب عن قبيصة بن ذؤيب أن الجدة جاءت إلى أبي بكر تلتمس أن تورث فقال: ما أجد لك في كتاب الله شيئاً، وما علمت أن رسول الله ﷺ ذكر لك شيئاً، ثم سأل الناس فقام المغيرة فقال: سمعت رسول الله ﷺ يعطيها السدس. فقال: هل معك أحد؟ فشهد محمد بن مسلمة بمثل ذلك، فأنفذه لها أبو بكر ﷺ^(١).

٩ - وإذا كانت السُّنَّة في معظمها - كما سنرى في بحث الحديث القدسي - وحيّاً من الله، فمن الطبيعي أن تكون للسُّنَّة هذه المكانة السامية في الشريعة.

ومن أجل ذلك فقد قرّر العلماء أنه لا فرق بينها وبين القرآن من ناحية وجوب العمل بمقتضاها بالنسبة للمسلمين إذا ثبتت لديهم، ومن هنا كان القرآن والسُّنَّة في حق الصحابة الذين يتلقون أقوال النبي ﷺ، كان القرآن والسُّنَّة في حقهم سواء من حيث وجوب الامتثال، بينما يختلف هذا الموضوع في حق من جاء في الأعصر المتأخرة من جماهير المسلمين، إذ أن هذه الأحاديث لم تصل إليهم كلها عن طريق متواتر يقيني الثبوت كما هو شأن القرآن.

١٠ - هذا وإن الحركات الهدامة المعادية للإسلام استهدفت السنة تحاربتها وتشكك فيها، وقد اتخذت ذلك سلاحاً من أسلحتها المتعددة، تريد

(١) «الموطأ» ٥١٣/٢، وابن ماجه برقم ٢٧٢٤، والنسائي في «الكبرى» ٧٣/٤ من رقم ٦٣٣٩ إلى رقم ٦٣٤٦، و«الكفاية» ص ٦٦، و«تذكرة الحفاظ» للذهبي ٢/١. والحديث رواه أبو داود ١٦٧/٣ برقم ٢٨٩٤، والترمذي ١٨١/٣ برقم ٢١٠٠ من حديث قبيصة ابن ذؤيب مرسلأ، فالحديث ضعيف. وانظر «تاريخ التشريع» للخضري ١١١ - ١١٢.



القضاء على الإسلام أو تحريفه وتشويهه، ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]. ومن العجيب أن نحتاج إلى توضيح مكانة السنّة في الشريعة، وهل الشريعة في أصولها إلا هذا الكتاب المنزل وتلك الأسوة الحسنة في حياة الرسول وأقواله؟!.

وهل في عالم الأفكار والعقائد والنبوات التي عرفتھا البشرية منذ أقدم العصور حتى الآن فكرة واحدة تنحى منها طائفة من أقوال صاحبها؟!.

إنه المكر للإسلام، والكيد له، والافتراء عليه، حتى تتشوه معالمه. لقد ادعى هؤلاء الهدامون أن السنّة لا حاجة لها، وأنه لا مكان لها في مصادر الشريعة، وأن القرآن وحده كاف، وزعموا أن ما كان يصدر عن النبي ﷺ من أقوال سواء أصححت عنه أم لم تصح؛ تدبير مؤقت لمجتمع يومذاك!!، إلى آخر هذه المزاعم الباطلة...

وقد تولى الإمام العظيم الشافعي في كتابه «الأم»^(١) مناقشة هؤلاء الناس، وذكر ما دار بينه وبينهم من محاجة وحوار، بأسلوب ممتع وبحجة ناصعة.

وقد يكون لبعض الفرق المنحرفة دور في ترويح هذه الدعوة الضالة، وتعليل هذا الكيد الحقيق ميسور؛ إذ أن هذه الحركات الهدامة المعادية ما كان لها أن تنال من القرآن، ولا أن تثير حوله الشكوك، فلقد كان إعجازه سوراً شامخاً حال بين هؤلاء الحاقدين الموتورين وما يريدون، ولذلك فقد ظنت هذه الحركات الحمقاء أنها تستطيع أن تجد بغيتها في الحديث^(٢)، فانطلقت بعض فئاتها المسعورة تشكك في اعتبار السنّة مصدراً من مصادر الدين لشبه باطلة لا تقف على قدميها أمام الحجة الساطعة والنقاش العلمي السليم، كادعاء صعوبة التمييز بين الموضوع وغيره، مما سترى بطلانه في موضعه من هذا الكتاب.

(١) ذكر ذلك في كتاب «جماع العلم» من الجزء السابع من «الأم» ص ٢٥٠.

(٢) انظر كلام الإمام ابن الجوزي في ذلك وستنقله في باب وضع الحديث.



وانطلقت فئات أخرى تشكك في صدق بعض الصحابة، وتطعن بهم الطعن الفاحش، وممن استهدف من الصحابة الصحابي الجليل أبو هريرة رضي الله عنه (١).

وفي العصر الحاضر نجد فئة من المغرضين والمغفلين المخدوعين تدعو بهذه الدعوة الضالة الهدامة في مصر والهند.

قال الأستاذ محمد أبو زهرة:

(إن الذين يثيرون الغبار حول السُّنة فريقان: فريق ظهر مروقه من الدين مروق السهم من الرمية؛ وقد ظهرت هذه الطائفة في الهند وباكستان^(٢)، والتقيت بنفر منهم، فحكمت بادئ الرأي عليهم بحكم لا يسر أتباعهم في مصر، ذلك أن هؤلاء لا يكتفون بإنكار حجية السُّنة، بل يفسرون القرآن بأهوائهم، وما يعرفون كلمة عربية، بل يفسرون الترجمة الأعجمية الباطلة، ويضربون الكتاب بعضه ببعض، فينكرون حكم آيات المواريث، وحكم آيات الصدقات، بل ينكرون بعض الصلوات، وهكذا كان علمهم إنكاراً، وتفكيرهم ضلالاً. وأصل هؤلاء من منبوذي الهنود، دخلوا في الإسلام ليفسدوه فضل سعيهم.. وساء ما يفعلون ويقولون.

وقد وجدنا أتباعاً لهذه النحلة الضالة المضلة في مصر، ولكنهم يهتمون بأقوالهم في مجالسهم، ولا يعلنونها إلا لخاصتهم، ونحن لهم بالمرصاد بعون الله وتوفيقه.

(١) انظر كتاب «السُّنة» للأستاذ الدكتور مصطفى السباعي، وكتاب «أبو هريرة» للدكتور محمد عجاج الخطيب، وكتاب «دفاع عن أبي هريرة» لعبد المنعم صالح.

(٢) قام الأستاذ خادام حسين إلهي بخش بكتابة رسالة ماجستير في هذا الموضوع عنوانها «فرقة أهل القرآن بباكستان وموقف الإسلام منها» قدمها إلى كلية الشريعة بمكة. (انظر جريدة المدينة، العدد ٥١٤٧، تاريخ ٢٢ ربيع الآخر ١٤٠١هـ).

وانظر في هذا الموضوع الفصل الذي كتبه الأستاذ مقتد أحسن محمد ياسين في المجلد الأول من البحوث والدراسات، المقدمة لمؤتمر السيرة والسُّنة، طبع قطر من ص ٢١٠ إلى ٢٢٥.



الفريق الثاني من هؤلاء لا يظهرون إنكار حجية السُّنَّة، ولكنهم يكثرون من التشكيك فيها وفي الرواة، ويدَّعون أنهم يريدون تنقيتها، وأولئك منهم من يلبس العمائم ويتزيَّأ بزِي الإسلام ويتسرَّبل بسرِّبال علمائه... ويقول: إنه تخرج من معاهد أقيمت للدراسة الإسلامية. وهؤلاء نقول لهم: بدل أن تطعنوا بالجملة، خصَّصوا، وادرسوا إن كنتم مخلصين، واثتونا بمجموعة تقيمون الدليل فيها على عدم صدق النسبة إلى النبي ﷺ، أما أن تلقوا القول على عواهنه، وتشيروا الغبار في الجو كله.. فإن ذلك يدل على فساد المقصد، وسوء الطويَّة، ويثبت أنكم لا تريدون للإسلام عزاً، ولا لأحكامه تقريراً وثبتاً^(١).

ويبدو أن تاريخ هذه القولة الآثمة تاريخ أسود ملطخ، فقد ذكر الأستاذ السيد محمد رشيد رضا أن من أشهر الذين بحثوا في هذا الموضوع رجل يقال له ميرزا باقر، وقد كان تنصر، وصار داعية لمذهب البروتستانت، ثم عني بدراسة سائر مذاهب النصرانية ومذاهب اليهود، ثم عاد إلى الإسلام باجتهاد جديد، ودعا إليه في إنكلترا^(٢)!!

وقد سبق أن نشر «محمد توفيق صدقي» المتوفى في (١٣٢٨هـ - ١٩٢٠م) وهو طبيب مصري ليس من أهل الاختصاص بالعلوم الشرعية؛ مقالين في مجلة المنار في العدد ٧ و١٣ من السنة التاسعة، ينحو فيهما هذا النحو الفاسد، ويدعو إلى هذه الدعوة الباطلة، وقد رد عليه كل من الأساتذة الشيخ طه البشري^(٣) والسيد محمد رشيد رضا^(٤) والدكتور مصطفى السباعي^(٥) رحمهم الله تعالى. وقد كتب السيوطي رسالة في هذا الموضوع

(١) من مقال له في مجلة «حضارة الإسلام» الدمشقية، العدد ٥، السنة الثامنة، ص ٢٥.

(٢) انظر ص ٢٢٤ من العدد ٧، السنة التاسعة من مجلة المنار.

(٣) انظر ص ٦٦٩، العدد التاسع من السنة التاسعة من مجلة المنار.

(٤) انظر ص ٥٢٤ من العدد ٧، السنة التاسعة، وص ٩٢٥ من العدد ١٢ السنة التاسعة.

(٥) انظر رده الرائع في كتابه «السنة» من ص ١٦٥ حتى ص ١٧٩ الطبعة الأولى.



عنوانها «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسُّنَّة»^(١).

واستطاع المفكر المهتدي محمد أسد النمساوي أن يكشف خبيثة هؤلاء الهدامين فقال^(٢): [ولكي يستطيع نقدة الحديث المزيفون أن يبرروا قصورهم وقصور بيئتهم فإنهم يحاولون أن يزيلوا ضرورة اتباع السُّنَّة، لأنهم إذا فعلوا ذلك كان بإمكانهم حينئذ أن يتأولوا تعاليم القرآن الكريم كما يشاؤون على أوجه من التفكير السطحي، أي حسب ميول كل واحد منهم، وحسب طريقة تفكيره هو، ولكن تلك المنزلة الممتازة التي للإسلام على أنه نظام خلقي وعملي، ونظام شخصي واجتماعي تنتهي بهذه الطريقة إلى التهافت والاندثار].

ولعل من المفيد أن نورد رأي ابن حزم والشاطبي في هؤلاء الذين يقولون بذلك، قال ابن حزم في «الإحكام»:

(ولو أن امرأ قال: لا نأخذ إلا ما وجدنا في القرآن، لكان كافراً بإجماع الأمة، وكان لا يلزمه إلا ركعة ما بين دلوك الشمس إلى غسق الليل، وأخرى عند الفجر، لأن ذلك هو أقل ما يقع عليه اسم صلاة، ولا حد للأكثر في ذلك، وقائل هذا كافر مشرك حلال الدم والمال)^(٣).

وقال الشاطبي:

(والرابع أن الاختصار على الكتاب رأي قوم لا خلاق لهم خارجين عن السُّنَّة، إذ عولوا على ما بنيت عليه من أن الكتاب فيه بيان كل شيء، فاطرحوا أحكام السُّنَّة، فأذاهم ذلك إلى الانخلاع عن الجماعة وتأويل القرآن على غير ما أنزل الله)^(٤).

ويقرر الأستاذ محمد أسد أن ترك السُّنَّة ترك للإسلام فيقول:

(١) وهي مطبوعة في المجلد الثاني من «مجموعة الرسائل المنيرية».

(٢) «الإسلام على مفترق الطرق» ص ٩٥.

(٣) «الإحكام» ٨٠/٢.

(٤) «الموافقات» أول الجزء الرابع، ص ١٧.



[إنَّ العمل بسُنَّة رسول الله ﷺ هو عمل على حفظ كيان الإسلام وعلى تقدمه، وإن ترك السُّنَّة هو انحلال الإسلام.. لقد كانت السُّنَّة الهيكل الحديدي الذي قام عليه صرح الإسلام، وإنك إذا أزلت هيكل بناء ما أَفَيْدْهِشُكَ بعدئذٍ أن يتقوض ذلك البناء كأنه بيت من ورق] (١).

ولكنَّ عظمة الإسلام التي حطمت كل العقبات، وصمدت أمام كل العاديات، ستصون برعاية الله وعنايته هذا الإسلام، وسيبقى على وجه الدهر منارة خالدة، تبدد ظلمات الجهل، والانحراف والضلال: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ (٨) [الصف] ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [أمروء] [يوسف: ٢١].



(١) «الإسلام على مفترق الطرق» ص ٨٥.



الفصل الرابع

تَدْوِينُ السُّنَّةِ

يتردد على السنة بعض العامة، ويروج ذلك نفر من المغرضين، أن السنة لم تدوّن إلا بعد مضي قرن من الزمان، ويعتمدون في ذلك على أدلة واهية لا حجة لهم بها، فهم يدعون أن الحديث لم يكتب لأن العرب أمة أمية ولأن الرسول ﷺ نهى عن كتابة الحديث، ولننظر في ذلك:

١ - إن أمية العرب أمر حقيقي واقعي، دلت عليه الآيات القرآنية، والأخبار التاريخية، والآثار الأدبية، والإشارات الواردة في السنة والسيرة، يقول تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ﴾ [الجمعة: ٢].

ولكن هذا الوصف إنما كان لأنه الغالب على أبناء أمة العرب، ولا يمنع من صدقه وجود أناس يقرؤون ويكتبون، وهم قلة بالنسبة إلى الأمة.

ومن الشعراء الجاهليين من كان قارئاً كاتباً، ومن المعلوم الشائع أن كتبة الوحي كانوا بضعة وأربعين^(١).

ويبدو أن مكة كانت أحسن حالاً من غيرها من حواضر الجزيرة، يدلنا على هذا ما جرى لأسرى بدر من أهل مكة، عندما قبل الرسول ﷺ أن يعلم كل واحد من الأسرى عشرة من أولاد المسلمين الكتابة ليفادي نفسه ويفكها^(٢).

(١) انظر في موضوع كتاب الوحي «البداية والنهاية» ٣٣٩/٥ - ٣٥٥، و«العجالة السنية على ألفية العراقي للسيرة النبوية» للمناوي ص ٢٤٤ - ٢٤٦، و«التراتب الإدارية» ١/ ١١٥ - ١١٧. وانظر رسالة «كتاب النبي» لصديقنا الدكتور محمد مصطفى الأعظمي.
(٢) انظر «طبقات ابن سعد» ٢/٢٢، ط بيروت، و«الروض الأنف» بتحقيق الوكيل =



إذن فالأمية لا يكفي تقريرها والاعتراف بوجودها عند العرب المسلمين لإثبات عدم تدوين السُّنة، وإلا فكيف أجمع الناس على أن القرآن كتب عند نزوله، والعرب أميون؟.

٢ - والحق أن المسلمين لم يدونوا الأحاديث في بادئ الأمر، امتثالاً لأمر الرسول ﷺ فيما رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري: «لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن، ومن كتب عني شيئاً غير القرآن فليمحاه»^(١).

وقد كان هذا في بادئ الأمر لكيلا يختلط القرآن بالسُّنة، وهم حديثو عهد بالقرآن وأسلوبه، ولم يذع القرآن ولم يجر على ألسنتهم بعد، ولكن لما أن شاع القرآن بين المسلمين، وأصبحوا يتلونه آناء الليل وأطراف النهار، ويحكمونه في حياتهم بالتطبيق العملي، ويقيمون عليه مجتمعهم ودولتهم، نسخ ذلك النهي بأحاديث أخرى دلت على الإباحة، قال السمعاني: (إن كراهية كتابة الأحاديث إنما كانت في الابتداء كيلا تختلط بكتاب الله، فلما وقع الأمن عن الاختلاط جاز كتابته)^(٢) أما الأحاديث التي نسخت حديث أبي سعيد ودلّت على الإباحة فنسذكر بعضها فيما يأتي:

فمن هذه الأحاديث ما رواه البخاري ومسلم وغيرهما من أن أبا شاه اليمني التمس من رسول الله ﷺ أن يكتب له شيئاً مما سمعه من خطبته عام فتح مكة، فقال ﷺ: «اكتبوا لأبي شاه»^(٣).

= ٢٤٥/، دار الكتب الحديثة سنة ١٣٩٠هـ، و«الروض الأنف» تحقيق طه عبد الرؤوف ٨٤/٣، مكتبة الكليات الأزهرية. وأخرج أحمد في «المسند» ٤٧/٤ برقم ٢٢١٦ عن ابن عباس قال: كان ناس من الأسرى يوم بدر لم يكن لهم فداء، فجعل رسول الله ﷺ فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار الكتابة... قال أحمد شاكر: إسناده صحيح... والحديث في «المنتقى» لعبد السلام بن تيمية برقم ٤٣٨٧.

(١) انظر «صحيح مسلم» ٨/٢٢٩ برقم ٣٠٠٤، و«تقييد العلم» ص ٢٩ وما بعدها.

(٢) انظر «أدب الإملاء والاستملاء» ص ١٤٦.

(٣) رواه البخاري في كتاب العلم في باب كتابة العلم ١/٢٨ برقم ١١٢، وفي كتاب اللقطة في باب كيف تعرف لقطة أهل مكة ٣/١١٠، وفي كتاب الدييات في باب من قتل له قتيل فهو بخير النظرين ٩/٦، ومسلم في كتاب الحج في باب تحريم مكة =



ومن هذه الأحاديث ما رواه البخاري وغيره عن أبي هريرة أنه قال: ما من أصحاب النبي ﷺ أحد أكثر حديثاً مني إلا ما كان من عبد الله بن عمرو فإنه كان يكتب ولا أكتب^(١).

ومن هذه الأحاديث ما رواه أحمد وأبو داود والحاكم وغيرهم عن عبد الله بن عمرو قال: قلت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله إني أسمع منك الشيء فأكتبه، قال: «نعم» قال عبد الله: في الغضب والرضى؟ قال ﷺ: «نعم فإنني لا أقول إلا حقاً»^(٢).

ومن هذه الأحاديث ما أخرجه البخاري ومسلم عن ابن عباس قال: لما اشتد بالنبي ﷺ وجعه قال: «اثنوني بكتاب، أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده»^(٣).

= وصيدها ١١٠/٤ برقم ١٣٥٥، وأحمد في «مسنده» ٢٣٨/٢، وأبو داود في «سننه» ٢٨٦/٢، ٤٣٥/٣، ٢٤١/٤ بأرقام ٢٠١٧، ٣٦٤٩، ٤٥٠٥ والترمذي: انظر «تحفة الأحوذى» ٣٧٥/٣ برقم ٢٢٦٧، والخطيب البغدادي في «الكفاية» ص ١٠٢ - ١٠٣، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» ١/٧٠، والرامهرمزي في «المحدث الفاصل» ص ٣٦٣.

(١) أخرجه البخاري في كتاب العلم في باب كتاب العلم ٢٨/١ برقم ١١٣، والترمذي: انظر «تحفة الأحوذى» ٢/٣٧٥ برقم ٢٦٦٨.

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» في مواضع، انظر الطبعة الأولى ١٦٢/٢ و ١٩٢. وانظر طبعة شاكر ١٦٢/٢ و ١٠/٢٠، والأحاديث ٦٥١٠ - ٦٩٣٠ - ٧٠٢٠. وقال أحمد شاكر: إسناده صحيح. وأخرجه أبو داود ٣/٤٣٤ برقم ٣٦٤٦، والحاكم ١/١٠٥، والدارمي ١/١٢٥. وانظر «جامع بيان العلم» ١/٧١، و«تقييد العلم» ص ٧٤، و«تأويل مختلف الحديث» ص ٢٨٦.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم في باب كتابة العلم ٢٨/١ برقم ١١٤، وفي كتاب الجهاد في باب هل يستشفع إلى أهل الذمة ٤/٥٥، وفي كتاب الجزية في باب إخراج اليهود من جزيرة العرب ٤/٧٨ - ٧٩، وفي كتاب المغازي في باب مرض النبي ﷺ ووفاته ٦/٩، وفي كتاب المرضى في باب قول المريض قوموا عني ٧/١٠٤، وفي كتاب الاعتصام في باب كراهية الخلاف ٩/٩٠، ومسلم في كتاب الوصية في باب ترك الوصية لمن ليس له شيء يوصي فيه ٥/٧٥ برقم ١٦٣٧.



ومن هذه الأحاديث ما رواه الترمذي عن أبي هريرة قال: كان رجل من الأنصار يجلس إلى رسول الله ﷺ فيسمع منه الحديث فيعجبه ولا يحفظه، فشكا ذلك إلى رسول الله ﷺ. فقال ﷺ: «استعن بيمينك» وأوماً بيده إلى الخط^(١).

ولو نظرنا في هذه الأحاديث لوجدنا أنها متأخرة زمنياً، فأبو هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ من الذين دخلوا في الإسلام في وقت متأخر؛ إذ أسلم في السنة السابعة للهجرة، فقد قدم المدينة، ورسول الله ﷺ في خيبر، وكذلك فإن حديث أبي شاه كان في السنة الثامنة، إذ أن الفتح كان فيها، وهذا يؤيد نسخ حديث أبي سعيد المتقدم.

ويقول بعضهم: إن النهي الوارد في حديث أبي سعيد كان لعامة الناس، فيمكن أن يكون الرسول ﷺ أذن بالكتابة لمن كان يثق بضبطه ودقته، وعدم خلطه بين القرآن والحديث كعبد الله بن عمرو.

وقد تعرض ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» إلى التوفيق بين حديث أبي سعيد، وإذن الرسول ﷺ لابن عمرو بكتابة الحديث فقال:

[إن في هذا معنيين:

أحدهما: أن يكون من منسوخ السنَّة بالسنَّة، كأنه نهى في أول الأمر عن أن يكتب قوله، ثم رأى بعد - لما علم أن السنن تكثر وتفوت الحفظ - أن تكتب وتقيد.

(١) قال الشيخ ناصر: إسناده ضعيف. أقول: انظر «تحفة الأحوذى» ٣/٣٧٥ برقم ٢٦٦٦. قال الترمذي: هذا حديث ليس إسناده بذلك القائم وسبب ضعفه الخليل بن مرة. قال الترمذي: وسمعت محمد بن إسماعيل - يعني البخاري - يقول: الخليل بن مرة منكر الحديث. وذكر الذهبي في «ميزان الاعتدال» ١/٦٥٣ هذا الحديث من طريق خصيب بن جحدر وقد ضعف خصيباً البخاري والدارقطني وأحمد وابن معين وشعبة والقطان.



والمعنى الآخر: أن يكون خص عبد الله بن عمرو^(١) ثم ذكر علة هذا التخصيص بأن ابن عمرو كان متقناً ضابطاً يعرف السريانية والعربية، يكتب بهما، فمثله يؤمن غلظه بخلاف غيره ممن لم يتقنوا الكتابة.

وهناك من يؤول حديث النهي الذي رواه أبو سعيد بأن المنع هو من كتابة الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة. وقد أورد الخطابي هذا القول بعد أن قرر النسخ فقال:

(وقد قيل: إنه إنما نهى أن يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة، لثلا يختلط به، ويشتبه على القارئ. فأما أن يكون نفس الكتاب محظوراً، وتقييد العلم منهياً عنه فلا)^(٢).

وهناك من يؤوله على أن ذلك خاص بمن وثق بحفظه، أما من لم يثق بحفظه فله أن يكتب.

وهناك من أعلّ حديث أبي سعيد بأنه موقوف، وهذا غير جيد، فالحديث متصل صحيح.

ومما يؤيد نسخ الأحاديث السابقة لحديث أبي سعيد ما استقر عليه العمل عند أكثر الصحابة والتابعين من كتابة الحديث. أما القلة من الصحابة^(٣) والتابعين الذين كانوا يكرهون كتابة الحديث فلهم رأيهم، وقد يكون عذر بعضهم أنه لم يبلغهم أحاديث النسخ (ثم جاء إجماع الأمة القطعي - فيما بعد - قرينة قاطعة على أن الإذن هو الأمر الأخير، وهو

(١) «تأويل مختلف الحديث» ص ٣٨٧، طبعة النجار.

(٢) «معالم السنن» ٢٤٦/٥ بتحقيق محمد حامد الفقي، وطبعة حلب ١٨٤/٤. أقول: ويخطئ بعض طلبة العلم فينسبون هذا القول للخطابي، والحق أنه أورده بصيغة التمريض، وقرر قبل أن يورد النسخ فقال: (يشبه أن يكون النهي متقدماً وآخر الأمرين الإباحة) فتنبه لذلك. والله أعلم.

(٣) من أمثال الخليفة العظيم: عمر بن الخطاب، وزيد بن ثابت، وأبي سعيد الخدري رضي الله عنه.



إجماع ثابت بالتواتر العملي عن كل طوائف الأمة بعد الصدر الأول^(١).
وقال القاضي عياض: [ووقع عليه بعد هذا الاتفاق والإجماع من
جميع مشايخ العلم وأئمة وناقليه]^(٢).

وقال أيضاً: [والحال اليوم داعية للكتابة لانتشار الطرق وطول الأسانيد
وقلة الحفظ وكرال الأفهام]^(٣).

وقال الرامهرمزي: [فأما والوقت متباعد، والإسناد غير متقارب،
والطرق مختلفة، والنقلة متشابهاً، وآفة النسيان معترضة، والوهم غير
مأمون، فإن تقييد العلم بالكتاب أولى وأشفى والدليل على وجوبه أقوى]^(٤).

إذن فقد بدأت كتابة الحديث في عهد النبي ﷺ من لدن بعض الصحابة
بشكل محدود، وقد ترك عدد منهم صحفاً ضاع معظمها.

ومن أشهر هذه الصحف صحيفة عبد الله بن عمرو التي كان يسميها
الصادقة^(٥) وقد جاءت في «مسند أحمد».

ومن أشهرها صحيفة أبي هريرة التي كتبها همام بن منبه^(٦)، فعرفت به
ف قيل: «صحيفة همام»، وقد عثر على نسختين مخطوطتين منها الدكتور محمد
حميد الله في دمشق وبرلين، ونشرها المجمع العلمي العربي بدمشق بتحقيقه

(١) «الباعث الحثيث» ص ١٢٣، ط ٣.

(٢) «الإلماع» ص ١٤٧.

(٣) «الإلماع» ص ١٤٩.

(٤) «المحدث الفاصل» ص ٣٨٦.

(٥) انظر ذكرها في «تأويل مختلف الحديث» ص ٧٧ - ٧٨، الطبعة الأولى، وفي طبعة
محمد الأصغر ص ٨٥، و«طبقات ابن سعد» ١٢٥/٢، ط ليدن، القسم الثاني، ٤/
٢٦٢، ط بيروت، و«جامع بيان العلم» ٧٢/١، و«سنن الدارمي» ١/١٢٧،
و«المحدث الفاصل» ص ٣٦٦ - ٣٦٧، و«تقييد العلم» ص ٨٤.

(٦) قال الخزرجي في «الخلاصة» في ترجمته: (... أبو عقبة الصنعاني اليماني روى عن
أبي هريرة نسخة صحيحة، وعن معاوية وابن عباس وطائفة... وثقه ابن معين. قال
ابن سعد: مات سنة إحدى وثلاثين ومائة).



سنة ١٣٧٢هـ (١٩٥٣م)، وعدد أحاديثها ١٣٨ حديثاً، وقد جاءت هذه الصحيفة برمتها في «مسند الإمام أحمد».

ونقل النووي عن البيهقي أن البخاري ومسلماً اتفقا على أحاديث من صحيفة همام بن منبه، وأن كل واحد منهما انفرد عن الآخر بأحاديث منها مع أن الإسناد واحد^(١)، وذكر النووي أن من خصائص مسلم الدقة في رواية أحاديث صحيفة همام بن منبه، فهو لا يرضى أن يروي كل حديث بالسند المذكور فيها، وإنما كان يذكر السند ويقول: فذكر أحاديث منها كذا^(٢).

التدوين في عصر الراشدين:

كان التدوين في عهد الخلفاء الراشدين عملاً فردياً يقوم به الصحابة الذين يرون جواز الكتابة وتلامذتهم من التابعين الذين يروون أحاديثهم.

ولقد طرحت فكرة (جمع السنة من لدن الدولة) على البحث في عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه واستشار الصحابة في ذلك، ويبدو أن عدداً من الصحابة أشار عليه بكتابة الحديث، ولبت شهراً يستخير الله في ذلك، ثم أصبح يوماً وقد عزم الله له فقال: «إني كنت قد تذكرت من كتاب^(٣) السنن ما قد علمتم، ثم تذكرت، فإذا أناس من أهل الكتاب قبلكم، قد كتبوا مع كتاب الله كتباً، فأكبوا عليها، وتركوا كتاب الله، وإني والله لا ألبس كتاب الله بشيء أبداً»^(٤).

ويبدو أن موضوع كتابة القرآن في الصحف ثم كتابته في المصحف

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي ٢٤/١.

(٢) «شرح مسلم» للنووي ٢٢/١، وضرب النووي على ذلك مثلاً تجده في «صحيح مسلم» ٢١٢/١، ط محمد فؤاد عبد الباقي.

(٣) أي كتابة، فكتابٌ وكتابةٌ وكُتِبَ مصادر للفعل كَتَبَ.

(٤) انظر «الأنوار الكاشفة» للمعلمي، ط ١، ص ٣٨، وط ٢، ص ٤٤، فقد ذكر هذه الرواية وغيرها، ودرس أسانيدها. وانظر «جامع بيان العلم» ٦٤/١، و«تقييد العلم» ص ٥٠. وانظر «طبقات ابن سعد»، و«كنز العمال».



شغل بال الخلفاء الثلاثة رضي الله عنهم، حتى استطاع عثمان أن ينجز كتابة المصحف^(١)، فلم يكونوا يرون أن يشغلوا أنفسهم بشيء غير كتابة القرآن، هذا مع انشغالهم بالفتوحات التي كادت تشمل الدنيا المعمورة في ذلك العهد.

أما الخليفة الرابع علي رضي الله عنه فقد كانت مدة خلافته مشحونة بالحروب والخلافات التي شغلته كثيراً، واستأثرت بكثير من اهتمامه، ولم تتح له الظروف الصعبة القلقة التي عاناها أن يتفرغ لمثل ذلك؛ إذ المعروف أنه كان يرى جواز الكتابة^(٢) وأنه كان لديه صحيفة تتضمن بعض الأحكام التي سمعها من النبي صلى الله عليه وسلم.

هذا وكان رأي عدد من الصحابة جواز الكتابة، ومن أشهرهم عبد الله بن عمرو، وأنس بن مالك، وابن عباس، وابن مسعود وغيرهم^(٣). أخرج مسلم عن أنس أنه سمع محمود بن الربيع يروي عن عتبان بن مالك قال أنس: (فأعجبني هذا الحديث، فقلت لابني: اكتبه، فكتبه)^(٤).

وأود أن أقرر أن تلك المحاولات الفردية لكتابة الحديث لم تكن مستوعبة الحديث كله، وأن الرواية الشفهية هي العمدة في هذه المرحلة.

يقول ابن حجر في «مقدمة فتح الباري»:

[اعلم علمني الله وإياك أن آثار النبي صلى الله عليه وسلم لم تكن في عصر أصحابه وكبار تابعيهم مدونة في الجوامع ولا مرتبة...]^(٥).

-
- (١) انظر في هذا كتابنا «لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير» ص ٦٩ - ٨٣.
 (٢) هذا، وهناك خبر يدل على أن علياً كان يأمر بمحو الأحاديث المكتوبة، ذكره ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ٦٣/١ فلتحقق صحته.
 (٣) انظر «جامع بيان العلم» ٧٠/١ - ٧٦.
 (٤) شرح صحيح مسلم ٢٤٣/١ - ٢٤٤.
 (٥) «هدى الساري» ص ٦.



عصر التابعين ومن بعدهم:

ما زال نفر من الناس يكره الكتابة في هذا العصر. معتمدين في ذلك على الحديث المتقدم ذكره عن أبي سعيد، وواقع عدد من الصحابة الذين يشاركونهم الرأي، ولكن حدث في هذا العصر أمران جعلتا جمهور التابعين يرضون بالكتابة وهونًا على كثير منهم أن يكتب الحديث.

أما أولهما: فهو تبني الدولة موضوع كتابة الحديث وذلك عندما قام الخليفة الصالح العادل عمر بن عبد العزيز^(١) بالعزم على تدوين السنة: قال البخاري في «صحيحه» في كتاب العلم: (وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم^(٢)): انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه فياني خفت دروس العلم وذهاب العلماء^(٣)). وهذا طبيعي إذ أن معظم الفتوح الإسلامية العظيمة إنما كانت زمن الأمويين، والفتوح وقودها الرجال.

وكان أول من استجاب لهذا الطلب الرسمي عالم الحجاز والشام محمد بن مسلم بن شهاب^(٤) الزهري (ت ١٢٤هـ) الذي دون له في ذلك كتاباً^(٥). وكذلك كتب عمر إلى عماله في أمهات المدن الإسلامية لجمع الحديث. وقد جاء في «الرسالة المستطرفة» أن عمر بن عبد العزيز توفي قبل أن يبعث إليه أبو بكر ما كتبه^(٦).

(١) بوع بالخلافة في صفر ٩٩هـ، وتوفي في رجب ١٠١هـ.

(٢) نائب عمر في الإمارة والقضاء على المدينة. قال مالك: لم يكن أحد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند ابن حزم.

(٣) انظر «صحيح البخاري» ٢٦/١، باب كيف يقبض العلم، باب ٣٤ من كتاب العلم، و«الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٢١/١.

(٤) انظر في ابن شهاب «الحلية» ٣/٣٦٠، و«السنة ومكانتها في التشريع» للسباعي ص ٢٠٦ - ٢٢٦، الطبعة الثانية.

(٥) انظر «تدريب الراوي» ص ٤١، و«قواعد التحديث» ص ٤٦ - ٤٧، و«مفتاح السنة» ص ٢٠.

(٦) «الرسالة المستطرفة» ص ٣ - ٤.



وأما ثانيهما: فتخوف علماء التابعين من اختلاط الحديث الصحيح بالضعيف والموضوع المدسوس.
 كان هذان الأمران عاملين رئيسيين حملاً كثيراً ممن كان يكره الكتابة ورعاً على أن يتراجع عن رأيه.
 وميزة التدوين في هذا العصر أن الحديث كان ممزوجاً غالباً بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين كما في «موطأ مالك»^(١).



(١) قال الحافظ ابن حجر: (إن كتاب مالك صحيح عنده وعند من يقلده)، ومالك هو الإمام الشهير، ولد سنة ٩٥هـ، وتوفي ١٧٩هـ.



العصر الذهبي لتدوين السنّة

بعد انقضاء عصر التابعين عني العلماء بإفراد أحاديث النبي ﷺ وحدها وتجريدها من الفتاوى وأقوال الصحابة والتابعين، فكانت كتب عديدة في السنّة، وكان منها المسانيد وهي كتب تورد الأحاديث خالية من فتاوى العلماء، وهي مرتبة على حسب أسماء رواتها من الصحابة.

قال ابن حجر: [.. رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي ﷺ خاصة وذلك على رأس المائتين، فصنف عبيد الله بن موسى العبسي^(١) المتوفى (٢١٣هـ) مسنداً، وصنف مسدد بن مسرهد البصري (ت ٢٢٨هـ) مسنداً، وصنف أسد بن موسى الأموي (ت ٢١٢هـ) مسنداً، وصنف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر (ت ٢٢٨هـ) مسنداً، ثم اقتفى الأئمة بعد ذلك أثرهم، فقل إمام من الحفاظ إلا وصنّف حديثه على المسانيد كالإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١هـ)، وإسحاق بن راهويه (ت ٢٣٨هـ)، وعثمان بن أبي شيبة (ت ٢٣٩هـ) وغيرهم من النبلاء، ومنهم من صنّف على الأبواب والمسانيد معاً كأبي بكر^(٢) ابن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)^(٣).

وكذلك فمن أشهر العلماء الذين سبقوا إلى تأليف المسانيد: أبو داود الطيالسي (المتوفى سنة ٢٠٤هـ).

وستحدث عن المسانيد حديثاً أكثر تفصيلاً في بحثنا عن كتب الحديث، وسنرى هناك أن مسند الإمام أحمد يعد أوفى تلك المسانيد.

(١) انظر ترجمته في «تذكرة الحفاظ» ١/٣٥٣.

(٢) اسم أبي بكر هذا عبد الله بن محمد بن أبي شيبة.

(٣) «هدى الساري» ص ٦.



ولكن ما إن جاء القرن الثالث الذي يُعدُّ العصر الذهبي لتدوين السُّنَّة حتى نجد جهابذة أفاضاً وعلماء عمالقة أصحاب طاقات ضخمة، يقفون حياتهم وجهودهم على طلب السُّنَّة والرحلة من أجلها ويحفظون ويكتبون، نعد من هؤلاء البخاري ومسلماً والترمذي وأبا داود والنسائي وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأمثالهم.

الرحلة في طلب الحديث:

ومما يتصل بتدوين الحديث الرحلة في طلبه، ويبدو أنها أمر طبيعي يتلازم وطلب العلم، ولقد بدأت الرحلة في وقت مبكر حتى إن بعض الصحابة رحلوا في طلب الحديث، ونمت الرحلة في عصر التابعين وتابعيهم ومن بعدهم، حتى أضحى الرحلة شيئاً لا بد منه لطالب العلم.

ويستدلون على طلبها وفضلها بقول الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة] قال القاضي عياض: فهذا أصل في وجوب طلب العلم والرحلة في طلب السنن^(١)، ويقوله عليه السلام: «ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة»^(٢) ونقل الخطيب بسنده إلى إبراهيم بن أدهم قوله: (إن الله تعالى يدفع البلاء عن هذه الأمة برحلة أصحاب الحديث)^(٣). ونشأ فيما بعد حافز جديد، يستدعي الرحلة، وهو طلب العلو في الإسناد والتحقق من صحة الحديث.

ولن نستطيع في حدود هذه الكلمة الموجزة أن نوفي موضوع الرحلة حقه من البحث والاستقصاء، ولذلك فسنتصر على ذكر بعض الأمثلة.

-
- (١) «الإلماع» للقاضي عياض ص ٨. وانظر «شرف أصحاب الحديث» ص ٥٩.
 (٢) «صحيح مسلم» ٧١/٨، وهو قطعة من حديث طويل، وفي ط عبد الباقي برقم ٢٦٩٩.
 (٣) «شرف أصحاب الحديث» ص ٥٩.



ذكر البخاري تعليقاً أن جابر بن عبد الله رحل مسيرة شهر إلى عبد الله بن أنيس في حديث واحد^(١). ورواه أحمد وأبو يعلى في مسنديهما من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: بلغني عن رجل حديث سمعه من رسول الله ﷺ فاشتريت بغيراً، ثم شددت رحلي فسرت إليه شهراً، حتى قدمت الشام فإذا عبد الله بن أنيس، فقلت للبواب: قل له جابر على الباب، فقال: ابن عبد الله؟ قلت: نعم. فخرج، فاعتنقني. فقلت: حديث بلغني عنك أنك سمعته من رسول الله ﷺ، فخشيت أن أموت قبل أن أسمع. فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يحشر الله الناس يوم القيامة عراة...» فذكر الحديث^(٢).

وأخرج الحاكم بسنده إلى عطاء بن أبي رباح قال: خرج أبو أيوب إلى عقبة بن عامر يسأله عن حديث سمعه من رسول الله ﷺ، ولم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيره وغير عقبة، فلما قدم إلى منزل مسلمة بن مخلد الأنصاري - وهو أمير مصر - فأخبره، فعجل عليه، فخرج إليه فعانقه، ثم قال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغير عقبة فابعث من يدلني على منزله، قال: فبعث معه من يدل على منزل عقبة، فأخبر عقبة، فعجل فخرج إليه فعانقه فقال: ما جاء بك يا أبا أيوب؟ فقال: حديث سمعته من رسول الله ﷺ لم يبق أحد سمعه من رسول الله ﷺ غيري وغيرك في ستر المؤمن. قال عقبة: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ستر مؤمناً على خزية ستره الله يوم القيامة» فقال أبو أيوب: صدقت. ثم انصرف أبو أيوب

(١) «صحيح البخاري» ٢٢/١، باب الخروج في طلب العلم، باب ١٩ من كتاب العلم. وانظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٨، و«مجمع الزوائد» ١٣٤/١.

(٢) «فتح الباري» ١٧٤/١. وانظر أمثلة عديدة ذكرها ابن حجر في هذه الصفحة والتي تليها. وانظر الحديث في «جامع بيان العلم» ٩٣/١، و«الأدب المفرد» ص ١٤٣، باب المعانقة، وفي ط عبد الباقي برقم ٩٧٠، و«مسند أحمد» ٤٩٥/٣، و«الرحلة» للخطيب البغدادي برقم ٣١، و«المستدرک» للحاكم ٤٣٧/٢ - ٤٣٨.



إلى راحلته فركبها راجعاً إلى المدينة، فما أدركته جائزة مسلمة بن مخلد إلا بعريش مصر^(١).

وروى الحاكم عن يحيى بن معين قوله:
«أربعة لا تؤنس منهم رشداً»

حارس الدرب، ومنادي القاضي، وابن المحدث، ورجل يكتب في بلده ولا يرحل في طلب الحديث^(٢).

وروى ابن عبد البر عن مالك أن سعيد بن المسيب قال:
«إن كنت لأسير الليالي والأيام في طلب الحديث الواحد»^(٣).
وروى الدارمي عن أبي العالية أنه قال:

«كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله ﷺ فلم نرض حتى ركبنا إلى المدينة فسمعناها من أفواههم»^(٤).

وقد عقد الراهرمزي باباً ذكر فيه العلماء الذين رحلوا في طلب الحديث فجمعوا بين الأقطار، ورتبهم طبقات، وبدأ بذكر عبد الله بن المبارك^(٥) وانتهى بذكر أحمد بن عمير المعروف بابن الجوصاء^(٦). ثم ذكر العلماء الذين قصدوا ناحية واحدة للقاء من بها.

هذا وقد خصَّ البغدادي موضوع الرحلة بكتاب هو «الرحلة في طلب الحديث»^(٧).

-
- (١) «معرفة علوم الحديث» ص ٧ - ٨. وانظر الحديث في «جامع بيان العلم» ٩٣/١ - ٩٤. وانظر «كتاب العلم» لزهير بن حرب، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني ص ١١٧، رقم الحديث ٣٣. وانظر «المسند» ١٠٤/٤، و«مجمع الزوائد» ١٣٤/١.
- (٢) «معرفة علوم الحديث» ص ٩.
- (٣) «جامع بيان العلم» ص ٩٤. وانظر هناك أخباراً عدة في هذا الموضوع.
- (٤) «سنن الدارمي» ١/١٤٠.
- (٥) «المحدث الفاصل» ص ٢٢٩.
- (٦) «المحدث الفاصل» ص ٢٣١.
- (٧) وقد نشره الأستاذ صبحي السامرائي ضمن «مجموعة رسائل في علوم الحديث»، وطبع في القاهرة سنة ١٣٨٩هـ، ثم نشره الدكتور نور الدين عتر سنة ١٣٩٥هـ.



وكان من أثر الرحلة شيوع العلم في أمصار الإسلام وتعارف أهل العلم المتعاصرين، حتى أصبحوا كأنهم في بلد واحد بل كأنهم أفراد أسرة واحدة.

وللرحلة أثر كبير في التعلم وحصول الملكة العلمية وفي التأثير بالأفذاذ من كبار العلماء. قال ابن خلدون^(١):

[إنَّ الرحلة في الطلب مفيدة، وسبب ذلك أن البشر يأخذون معارفهم وأخلاقهم وما ينتحلونه من المذاهب والفضائل: تارة علماً وتعلماً وإلقاءً، وتارة محاكاة وتلقيناً بالمباشرة، إلا أن حصول الملكات عن المباشرة والتلقين أشد استحكاماً وأقوى رسوخاً.

فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكة ورسوخها. والاصطلاحات أيضاً في تعليم العلوم مخلطة على المتعلم حتى ظن كثير منهم أنها جزء من العلم، ولا يدفع عنه ذلك إلا بمباشرته لاختلاف الطرق فيها من المعلمين. فلقاء أهل العلم وتعدد المشايخ يفيد تمييز الاصطلاحات بما يراه من اختلاف طرقهم فيها. فيجرد العلم عنها ويعلم أنها أنحاء تعليم وطرق توصيل، وتنهض قواه إلى الرسوخ والاستحكام في الملكات.

فالرحلة لا بد منها في طلب العلم لاكتساب الفوائد، والكمال بلقاء المشايخ ومباشرة الرجال].

ويبدو أنَّ العلماء الذين قاموا بالرحلة كانوا يلاقون فيها من الشدائد الشيء الكثير.

فمن ذلك ما حصل لأبي حاتم الرازي الذي يقول:

[أول ما رحلت أقمت سبع سنين ومشيت على قدمي زيادة على ألف

(١) «مقدمة ابن خلدون» ٣/١٢٥٥، وقد نقل هذا الكلام حاجي خليفة في «كشف الظنون» ٤٢/١ - ٤٣.



فرسخ ثم تركت العدد، وخرجت من البحرين إلى مصر ماشياً، ثم إلى الرملة ماشياً، ثم إلى طرسوس ولي عشرون سنة^(١).

ويذكر أبو حاتم ما لقيه من الضيق والجوع والعطش فيقول:

[بقيت بالبصرة سنة أربع عشرة فبعث ثيابي حتى نفدت، وجعت يومين فأعلمت رفيقي فقال: معي دينار، فأعطاني نصفه.

وظلنا مرة من البحر وقد فرغ زادنا فمشينا ثلاثة أيام لا نأكل شيئاً، فألقينا بأنفسنا وفينا شيخ فسقط مغشياً عليه، فجننا نحركه وهو لا يعقل، فتركناه ومشينا فرسخاً، فسقطت مغشياً عليّ، ومضى صاحبي فرأى على بُعد سفينة، فنزلوا الساحل، فلوّح بثوبه فجاءوه فسقوه، فقال: أدركوا رفيقين لي. فما شعرت إلّا برجل يرش على وجهي، ثم سقاني، ثم أتوا بالشيخ فبقينا أياماً حتى رجعت إلينا أنفسنا^(٢).

قال ابن تيمية: [وقام علماء النقل والنقاد، بعلم الرواية والإسناد، فسافروا في ذلك إلى البلاد، وهجروا فيه لذيد الرقاد، وفارقوا الأموال والأولاد، وأنفقوا فيه الطارف والتلاد، وصبروا فيه على النوائب، وقنعوا من الدنيا بزاد الراكب، ولهم في ذلك من الحكايات المشهورة، والقصص المأثورة، ما هو عند أهله معلوم، ولمن طلب معرفته مرسوم، بتوسد أحدهم التراب، وتركهم لذيد الطعام والشراب، وترك معاشرة الأهل والأصحاب، والتصبر على مرارة الاغتراب، ومقاساة الأهوال والصعاب. أمر حبه الله إليهم وحلّاه، ليحفظ بذلك دين الله، كما جعل البيت مثابة للناس وأمناً يقصدونه من كل فج عميق، ويتحملون فيه أموراً مؤلمة تحصل في الطريق، وكما حبّب إلى أهل القتال، الجهاد بالنفس والمال، حكمة من الله يحفظ بها الدين ليهدي المهتدين، ويظهر به الهدى ودين الحق الذي بعث به رسوله ولو كره المشركون^(٣).

(١) «تذكرة الحفاظ» ٥٦٧/٢.

(٢) «تذكرة الحفاظ» ٥٦٨/٢.

(٣) «مجموع الفتاوى» ٧/١ - ٨.







الباب الثاني

البلاغ النبوية

ومطابقتها في اللغة والأدب





الفصل الأول

بلاغة الحديث النبوي وأسبابها

الحديث النبوي في الذروة من البيان، ولا يرتفع فوقه في مجال الأدب الرفيع إلا كتاب الله بلاغة وفصاحة وروعة. وما أجود ما قال الجاحظ في شأنه:

(هو الكلام الذي قلّ عدد حروفه، وكثرت معانيه، وجل عن الصنعة، ونزه عن التكلف... واستعمل^(١) المبسوط في موضع البسط، والمقصور في موضع القصر، وهجر الغريب والوحشي، ورغب عن الهجين السوقي، فلم ينطق إلا عن ميراث حكمة، ولم يتكلم إلا بكلام قد حف بالعصمة، وشيد بالتأييد، ويسر بالتوفيق، وهو الكلام الذي ألقى الله عليه المحبة، وغشاه بالقبول، وجمع له بين المهابة والحلاوة، وبين حسن الإفهام، وقلة عدد الكلام... لم تسقط له كلمة، ولا زلت به قدم، ولا بارت له حجة، ولم يقم له خصم، ولا أفحمه خطيب، بل يبذ الخطب الطوال بالكلم القصار... ولا يحتج إلا بالصدق، ولا يطلب الفلج^(٢) إلا بالحق، ولا يستعين بالخلافة... ولم يسمع الناس بكلام قَطُّ أعم نفعاً، ولا أقصد لفظاً، ولا أعدل وزناً، ولا أجمل مذهباً، ولا أكرم مطلباً، ولا أحسن موقعاً، ولا أسهل مخرجاً، ولا أفصح معنى، ولا أبين في فحوى، من كلامه ﷺ^(٣)).

(١) الضمير هنا يعود إلى كلمة «الرسول» المذكورة في الكلام الذي حذفناه وأشرنا إلى حذفه بهذه النقط.

(٢) الفلج: الفوز والغلبة.

(٣) «البيان والتبيين» ١٧/٢.



وقال الجاحظ بعد أن وصف فصاحته ﷺ:

(ولعلَّ بعض من يتسع في العلم ولم يعرف مقادير الكلام يظن أنا تكلفنا له من الامتداح والتشريف، ومن التزين والتجويد، ما ليس عنده، ولا يبلغه قدره، كلاً والذي حرّم التزويد على العلماء، وقبّح التكلف عند الحكماء، وبهرج الكذابين عند الفقهاء، لا يظنّ هذا إلا من ضلّ سعيه)^(١).

وقال أبو حيان يصف بلاغة السنّة:

(والثاني سنّة رسول الله ﷺ، فإنها السبيل الواضح، والنجم اللائح، والقائد الناصح، والعلم المنصوب، والأمم المقصود، والغاية في البيان، والنهاية في البرهان، والمفزع عند الخصام، والقدوة لجميع الأنام)^(٢).

وفصاحته ﷺ أمر لا يشك فيه عاقل، ذلك أن القوم الذين أرسل إليهم هم أئمة البيان وهم في خصومته قوم لد، لا تنقطع بهم حجة، ولا يعوزهم منطق بليغ، قد نعتوا الرسول ﷺ بأوصاف عديدة كيداً ومخاصمةً، ولكنهم لم يستطيعوا أن ينعتوه بما ينال من فصاحته، لأنهم يعلمون أن مثل هذه الفرية زائفة باطلة لدى دهاء الناس جميعاً.

وهو ﷺ أفصح العرب، لكن الفرق بينه وبين الفصحاء يتفق مثله في الناس، ويبقى في حدود الطاقة البشرية، وليس أمراً خارقاً للعادة بالكلية، بل إن الفرق بينه وبين الفصحاء يشبه الفرق بين البليغ والأبلغ... والحسن والأحسن... ولذا فقد استطاع بعضهم أن يأتي بقريب من كلامه ﷺ، وبذلك يُفسّر وجود الحديث الموضوع، إذ أن هؤلاء الوضّاعين كانوا يتحرّون احتذاء الرسول ﷺ بأسلوبه وخصائصه البيانية^(٣).

(١) «البيان والتبيين» ١٨/٢. وانظر «محمد رسول الله» للعلامة محمد الخضر حسين ص ٨٠.

(٢) «البصائر والذخائر» ٨/١.

(٣) انظر «النبا العظيم» ص ١٠٢ وما بعدها. وانظر كلمة ابن الجوزي في «الموضوعات» ٣١/١.



١ - وإن للنشأة اللغوية التي نشأها ﷺ تأثيراً في فصاحته، فهو من قريش، وأخواله من بني زهرة، واسترضع في بني سعد بن بكر، وخالط في حياته بطون قريش والأنصار، فكانت هذه النشأة مراناً حياً، بأحسن الأساليب، وأفصح اللهجات في العرب قاطبة.

٢ - هذه النشأة اللغوية النقية الخالصة صقلت تلك الموهبة الفذة التي لا نظير لها في المواهب البشرية... .

وتتمثل هذه الموهبة في فطرة صافية، وذهن جوال، وبصر نفاذ، ونفس مجتمعة فاضلة، وإحساس دقيق مرهف، وبديهة حاضرة.

وليس غريباً أن يجتمع ذلك كله لرسول الله ﷺ لأن الله أعلم حيث يجعل رسالته، وهو سبحانه يصنع رسله على عينه بما تقتضيه حكمته.

٣ - وكذلك فإن الذي مكّن لفصاحته ﷺ، أن تنمو وتقوى، ويشتد أسرها تأثر الرسول ﷺ بأسلوب القرآن الكريم، وذلك أمر طبيعي جلي، فعلى قلبه المتصل بجلال الله تنزل القرآن ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٨٢﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ ﴿١٨٤﴾﴾ [الشعراء] ومن لسانه تلقاه المسلمون ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ يَلْغُ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ...﴾ [المائدة: ٦٧] وبأمره سجله الصحابة وكتبوه. وبالقرآن كان ﷺ يحكم بين الناس ﴿وَأِنْ أَحْكَمُ بَيْنَهُمْ يَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٩] ومهمته ﷺ شرحه وبيانه للناس ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] وبتلاوته أمر فكان يقرؤه آناء الليل وأطراف النهار ﴿وَمَنْ جَاءَ بِالسَّبْتِ فَكَبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ هَلْ تُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١١﴾ وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَأَنْ أَتْلُوَ الْقُرْآنَ﴾ [النمل] ﴿أَتْلُ مَا أُوْحِيَ إِلَيْكَ مِنَ الْكِتَابِ وَأَقْرَأُ الصَّلَاةَ﴾ [العنكبوت: ٤٥].

فلا غرو أن يتأثر به الرسول ﷺ وأن يتخرج في مدرسته، ولقد وصفت عائشة رسول الله ﷺ فقالت: كان خُلِقَ القرآن^(١).

(١) رواه مسلم ٥١٢/١ رقم ٧٤٦، والنسائي وأحمد وأبو داود. وانظره في «البداية والنهاية» ٣٥/٦، وفي «صحيح الجامع» برقم ٤٨١١ وقال: صحيح. وعزاه إلى أحمد ومسلم وأبي داود. وانظر «رياض الصالحين» ص ٦٤٧ بتحقيق الألباني.



وقد ذكر الأستاذ محمد الخضر حسين حديثاً نبوياً في وصف السحابة جعل رجلاً يقول للنبي ﷺ: يا رسول الله ما أفصحك، ما رأينا الذي هو أعرب منك، فقال ﷺ: «حق لي وإنما أنزل القرآن عليّ بلسان عربي مبين»^(١).

وهذه الفكرة جديرة بالبحث، والأمثلة عليها كثيرة.

ومن هذه الأمثلة على تأثره بأسلوب القرآن قوله ﷺ: «إن الله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون»^(٢) وقوله: «.. حتى يسير الراكب من صنعاء إلى حضرموت لا يخشى إلا الله أو الذئب على غنمه ولكنكم تستعجلون»^(٣).



(١) «محمد رسول الله» للشيخ محمد الخضر حسين ص ٨٠. وانظر «تفسير ابن كثير» ٣/ ٣٤٧.

(٢) رواه مسلم ٨٩/٨ برقم ٢٧٤٢ عن أبي سعيد. وانظره في «رياض الصالحين» باب التقوى.

(٣) رواه البخاري ٤/ ١٦٠ برقم ٣٦١٢.



الفصل الثاني

أداء الرسول ﷺ للحديث

لقد توافرت للحديث كل أسباب الجودة، وسنحاول فيما يأتي إيضاح ذلك في: الأداء، والمعنى، والأسلوب.

وتتحدث أولاً عن الأداء:

لم تكن فصاحته ﷺ مقصورة على جودة الأسلوب، وعمق المعنى، بل جاوزت ذلك إلى الأداء، فكان ﷺ ضليع الفم^(١)، يستعمل فمه جميعاً إذا تكلم، ولا يقتصر على تحريك الشفتين فحسب، وكان عليه الصلاة والسلام طويل السكوت^(٢)، لا يتكلم في غير حاجة، وإذا تكلم لم يسرد سرداً^(٣)، بل فصل وتمهل وأبان ورتل.

روى البخاري والترمذي عن أنس: أن النبي ﷺ كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً حتى تفهم عنه، وإذا أتى على قوم فسلم عليهم سلم عليهم ثلاثاً^(٤). ولو أراد العاد أن يحصي كلماته لأحصاها^(٥). وكان كلامه فصلاً

-
- (١) من حديث جابر بن سمرة رواه مسلم ٨٤/٧ برقم ٢٣٣٩.
- (٢) من حديث جابر بن سمرة رواه أحمد ٨٦/٥ وهو في «صحيح الجامع الصغير» برقم ٤٨٢٢.
- (٣) «صحيح البخاري» ١٥٢/٤ برقم ٣٥٦٨، و«صحيح مسلم» ٤/ رقم الحديث ٢٤٩٣، وفي ط إستانبول ١٦٧/٧.
- (٤) «صحيح البخاري» ٢٥/١ برقم ٩٥، و«الترمذي» ٤/٣٠٤ برقم ٣٦٣٩، و«المستدرک» ٤/٢٧٣. وانظر شرح ابن القيم للحديث في «زاد المعاد» ٢/٢٥. وانظر «رياض الصالحين» باب استحباب بيان الكلام وإيضاحه للمخاطب.
- (٥) «صحيح البخاري» ١٥٢/٤ برقم ٣٥٦٧.



يفهمه كل من سمعه^(١). وتقول السيدة عائشة: إن رسول الله ﷺ لم يكن يسرد الحديث كسرديكم^(٢).

وكان يعطي الكلام ما يستحق من اللهجة حتى إن ما يختلج في صدره كان يبدو على وجهه، وصفه جابر فقال: «كان إذا خطب احمرت عيناه، وعلا صوته، واشتد غضبه، كأنه منذر جيش يقول: صباحكم ومساكم»^(٣). وكان لحركته وإشارته موضع كبير في إجادة الأداء، فحركته معبرة تستلفت النظر وتنبه الغافل، وتعين على الحفظ والتذكر.

فإذا أراد ذكر القلب مثلاً أشار إلى صدره، كما في قوله ﷺ: «التقوى ههنا»^(٤)...

وإذا أراد الملازمة أشار بسبابته والتي تليها، كما في قوله ﷺ: «أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا» وأشار بالسبابة والوسطى وفرج بينهما^(٥).

وإذا أراد وصف رضاع الطفل وضع سبابته في فيه، كما في الحديث الطويل الذي رواه البخاري ومسلم: (ثم أقبل على ثديه فجعل يرضع) يقول راوي الحديث: «فكأنني أنظر إلى رسول الله ﷺ وهو يحكي ارتضاعه بأصبعه السبابة في فيه فجعل يمصها»^(٦).

-
- (١) رواه أبو داود ٣٦٠/٤ برقم ٤٨٣٩. وانظره في «رياض الصالحين» باب استحباب بيان الكلام وإيضاحه للمخاطب، و«صحيح الجامع» برقم ٤٨٢٦.
- (٢) متفق عليه. أخرجه البخاري ١٥٢/٤ برقم ٣٥٦٨، ومسلم ١٦٧/٧ برقم ٢٤٩٣، و«تحفة الأحوذى» ٣٠٤/٤.
- (٣) رواه مسلم ١١/٣ برقم ٨٦٧، والنسائي ١٥٤/٣، وابن ماجه ١٧/١ برقم ٤٥، وأحمد ٣/٣٧١، وأبو يعلى ٩٠/٤، وذكره النووي في «رياض الصالحين» باب النهي عن البدع.
- (٤) رواه مسلم ١١/٨.
- (٥) رواه البخاري ٤٦/٧ برقم ٥٣٠٤، وأبو داود ٤٦٠/٤ برقم ٥١٥٠، والترمذي ١٢١/٣ برقم ١٩١٨. وانظره في «الفتح» ٤٣٩/٩ و٤٣٦/١٠، وفي «رياض الصالحين» في باب ملاطفة اليتيم.
- (٦) البخاري ١٣٢/٤ برقم ٣٤٣٦، ومسلم ج ٤ برقم ٢٥٥٠، ومسند أحمد ٤٣٦/٢. وانظره في «رياض الصالحين» في باب فضل ضعفة المسلمين.



وإذا أراد أن يؤكد أهمية الموضوع، غير جلسته كما في حديث شهادة الزور: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟».. قلنا: «بلى يا رسول الله».. قال: «الإشراك بالله وعقوق الوالدين» وكان متكئاً فجلس فقال: «ألا وقول الزور». فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت^(١).

وكان يفعل بكلامه فيبتسم إذا كان في حديثه ما يوجب ذلك، ويبكي إذا كان في كلامه ما يوجب ذلك.

إن أداء الرسول ﷺ بلغ من الجودة والتقدم مبلغاً لم يصل إليه مخلوق، وزاد ذلك جمال أسلوب النبي ﷺ حسناً على حسن.

وكان لشخصية الرسول ﷺ الجذابة أثر كبير في كون الأداء قد بلغ الذروة، فقد ورد في وصفه ﷺ أن له هبة وجلالاً، فإذا تكلم بين أصحابه كانوا كأن على رؤوسهم الطير^(٢).



(١) رواه البخاري ١٥٠/٣ برقم ٢٦٥٤، ومسلم ٦٤/١ برقم ٨٧، والترمذي ٢٥٥/٣. وانظره في «رياضي الصالحين» في باب تحريم عقوق الوالدين، وفي باب بيان غلظ تحريم شهادة الزور، و«مجمع الزوائد» ١٠٣/١.

(٢) البخاري برقم ٢٨٤٢، و«سنن أبي داود» ٦/٤ برقم ٣٨٥٥، و«مسند أحمد» ٤/٢٧٨.



الفصل الثالث معاني الحديث

إن في معاني الحديث صفات عديدة قلَّ أن تجتمع في كلام سواه. ومن هذه الصفات: الغنى في الأفكار، والعمق، والجدة، والإحكام والانسجام والتسلسل، والغوص في أغوار النفس الإنسانية وملامسة أبعاد هذه النفس، وهذا كله مكنٌّ لهذه المعاني أن تكون خالدة على وجه الدهر. ولنتحدث بإيجاز عن كل صفة من هذه الصفات:

١ - نرى في الحديث النبوي غنى مدهشاً في الأفكار والمعاني، فمعاني الحديث الواحد كثيرة متنوعة، ومما يدل على ذلك ما نجده في استنباط العلماء للأفكار والأحكام العديدة من الحديث الواحد. وهذه الظاهرة عامة في معظم الأحاديث، إذ نجد أن المعاني تزدهم في العبارة الحديثية.

أما إذا نظرنا إلى معاني الأحاديث بشكل عام فإننا نجد غنى في هذه المعاني رائعاً. ذلك أن السنَّة لم تترك معنى من معاني الحياة والعقيدة والتشريع والخلق إلا وقررتَه وفضلت فيه القول على نحو يتم فيه هدف القرآن من إقامة المجتمع الأفضل.

إنَّ غنى معاني الحديث بهذا المفهوم الأخير ليدل على عظمة الإسلام الذي يتضمن المبادئ الوحيدة القادرة على حل كل مشكلات الإنسان المادية والمعنوية بدقة وتوازن وإحكام.

٢ - وأما عمق هذه الأفكار فذلك واضح من موازنة معاني الحديث بمعاني الشعر الجاهلي، أو السجع المعروف في ذلك الزمان. إننا نلمس في



الحديث الحقيقية مجردة واضحة بيّنة، ولا يدع الحديث جانباً من الفكرة مهما دقّ دون أن يسלט عليه الأنوار الكاشفة، ولا عجب في ذلك لأنه قبس من نور الله الوضاء. وها هو ذا الحديث، بفضل عمق معانيه، يحقق سبقاً في مجالات عديدة وقف الناس اليوم على بعضها، وما تزال الأيام المقبلة تحمل كثيراً من هذه الموافقات. والأمثلة علي ذلك كثيرة؛ منها ما يقرره علماء الاجتماع من أن المجتمع كالجسم، وهذا ما قرره الحديث العظيم العميق: «مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى»^(١).

وهكذا فإن الحديث أدب عميق، كلما أمعنت النظر فيه وقفت منه على جديد، وما أجمل كلمة الرافعي فيه: (إنه كلام كلما زدته فكراً زادك معنى)^(٢).

٣ - الجدة: معظم ما في هذه الأحاديث من معانٍ جديدٍ جدّة، فاجأت الدنيا كلها ولم تفاجئ العرب وحدهم، فالدعوة إلى المساواة دون تمييز معنى جديد، نأخذه من قوله ﷺ: «أيها الناس كلكم لآدم، وآدم من تراب، أكرمكم عند الله أتقاكم، وليس لعربي على عجمي فضل إلا بالتقوى»^(٣) إنه معنى جديد بالنسبة إلى الحضارات الفكرية القديمة كالحضارة اليونانية والرومانية، وجديد بالنسبة إلى الحضارة الحديثة كحضارة أوروبا، وقد زعمت فرنسا أنها قررت معنى المساواة لأول مرة في ثورتها، ولكن تاريخها الأسود في بلاد الشام والجزائر يقيم الأدلة العديدة على كذبها ودجلها.

(١) رواه مسلم بهذا اللفظ ٢٠/٨ برقم ٢٥٨٦، ورواه البخاري بنحوه ٩/٨ برقم ٦٠١١، وأحمد ٧٠/٤، وأبو داود الطيالسي برقم ٧٩٠. وانظر كتاب الدكتور عبد الكريم اليافي «علم الاجتماع».

(٢) «وحي القلم» ٨/٣.

(٣) رواه أحمد باللفظ المذكور ٤١١/٥، ورواه بلفظ مقارب ٣٦١/٢، ٥٢٤، ورواه الطبراني في «الأوسط» ٣٧٦/٥ برقم ٤٦٤٧. وانظر «مختصر زوائد مسند البزار» لابن حجر ص ٢ برقم ١٧٤٥، ١٧٤٦ والحديث صحيح.



إنها جدة لا تبلى على تقدم الأيام.. إنها جدة انطلقت من التحرر من حدود الزمان والمكان، فالناس في كل زمان وفي كل مكان يجدون الحديث كأنه قيل لهم، يعالج مشكلاتهم ويحلها، وينير لهم جوانب الطريق في درب الحياة الطويل... وبهذه الصفة كان الحديث النبوي أدباً يفوق آداب الدنيا جميعاً لأنه أدب العصور.

٤ - الإحكام: يروعننا في معاني الحديث ما نلاحظه فيها من الإحكام، ونريد بالإحكام أن يكون المعنى صحيحاً في نفسه، مصيباً الحقيقة ذاتها، فيلازم المعنى المؤدى الحقُّ مهما تغيرت الأحوال وتبدلت الظروف ويكون صادقاً أبداً، لا يتحقق في زمن لأوضاع معينة ومناسبات موقوتة، ثم تفارقه صفة الصدق إذا جدت أوضاع ومناسبات أخرى، وكذلك نريد بالإحكام أن يكون المعنى ملماً بالحقيقة من كل أطرافها، فلا تفوته ناحية ولا يندُّ منه جانب، ومما يتصل بالإحكام أيضاً الدقة المتناهية والانسجام والتوافق والتسلسل، فكلامه ﷺ بريء من التنافر والتناقض والاختلاف، وقد بلغت المعاني النبوية من الإحكام والانسجام والتسلسل مبلغاً عظيماً يجعل جزئيات معاني الحديث الواحد مترابطة محبوكة يشد بعضها إلى بعض تماسك متين، فكل جزئية من المعنى متممة لما قبلها، ممهّدة لما بعدها.

ولنقرأ هذا الحديث: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً، وإن الكذب يهدي إلى الفجور، وإن الفجور يهدي إلى النار، وإن الرجل ليكذب حتى يكتب عند الله كذاباً»^(١).

والحديث: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا،

(١) متفق عليه. البخاري ٢١/٨ برقم ٦٠٩٤، ومسلم برقم ٢٦٠٧، وأبو داود ٤٠٧/٤ برقم ٤٩٨٩، وأحمد ١/٣٨٤، والترمذي ٣/١٣٧ برقم ١٩٧١. وانظر «الفتح» ١٠/٥٠٧، و«الأدب المفرد» ص ٥٧، باب لا يصلح الكذب. وانظره في «رياض الصالحين» باب الصدق.



أو لا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم: أفشوا السلام بينكم»^(١).

ويمكن أن نعدّ الاستقصاء من الدقة والإحكام، وكثيراً ما نجد في الحديث استقصاءً رائعاً للحالات الممكنة أو المتصورة. والحديث الآتي شاهد مناسب لذلك... «بادروا بالأعمال سبعاً: هل تنتظرون إلا فقراً منسياً، أو غنى مطغياً، أو مرضاً مفسداً، أو هرماً مفنداً، أو موتاً مجهزاً، أو الدجال فشر غائب ينتظر، أو الساعة، فالساعة أدهى وأمر؟»^(٢).

وهكذا يتضح لنا أن معاني الحديث محكمة منسجمة، قد خلا الحديث من كل ما لا صلة له بالمعنى، ويبدو الحديث - على إيجازه وإحكامه - مبسوط المعنى بأجزائه... ليس فيها اضطراب ولا نقص ولا إحالة... حتى كأن تلك الألفاظ القليلة إنما ركبت تركيباً على وجه تقتضيه طبيعة المعنى في ذاته، وطبيعته في النفس الإنسانية، فمتى وعاها السامع، واستوعبها القارئ، تمثل المعنى في نفسه على حسب ذلك التركيب، فوقع إليه تاماً مبسوط الأجزاء، وأصاب هو من الكلام معنى عميقاً، حتى كأن هذا الكلام قد انقلب في نفسه إحساساً يحسه ويحياه^(٣).

٥ - ومعاني الحديث تغوض في أغوار النفس الإنسانية، وتلامس أعماقها وأبعادها، وتؤثر فيها تأثير عظيم. إن حديثاً واحداً لو تأمله الإنسان تأملاً عميقاً واستوعبه لكان كافياً لبدء الانطلاق في تغيير حياته تغييراً جذرياً

(١) رواه مسلم ٥٣/١ برقم ٥٤، وأبو داود ٤٧٣/٤ برقم ٥١٩٣، وابن ماجه برقم ٣٦٩٢، والترمذي ٣٨٣/٣ برقم ٢٦٨٨. وانظره في «رياض الصالحين» باب فضل السلام.

(٢) رواه الترمذي عن أبي هريرة ٢٥٧/٣ برقم ٢٣٠٦ وقال: هذا حديث غريب حسن، لا نعرفه من حديث الأعرج عن أبي هريرة إلا من حديث محرز بن هارون. وقال المنذري في «الترغيب والترهيب» ٧٤/٤: رواه الترمذي من رواية محرز ويقال: محرز بالزاي وهو وإه عن الأعراج. وانظر «ميزان الاعتدال» ٤٤٣/٣. وقال الشيخ ناصر: إنساده ضعيف، بيانه في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» برقم ١٦٦٦.

(٣) انظر «تاريخ آداب العرب» للرافعي ٣٦٠/٢، أو «إعجاز القرآن» له ص ٣٧٤.



أصيلاً، لأن معانيه كانت تهز الوجدان هزاً عنيفاً، وتؤثر فيه، وتتغلغل في أعماق النفس، ولذا فإن أثر الحديث مستمر.

ومصدق ذلك هذا الحديث: عن النواس بن سمعان قال: سألت النبي ﷺ عن البر والإثم، فقال: «البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس»^(١).

وعن وابصة بن معبد قال: أتيت رسول الله ﷺ فقال: «جئت تسأل عن البر؟» قلت: نعم، قال: «استفت قلبك، البر ما اطمأنت إليه النفس، واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس، وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك»^(٢).

٦ - وأخيراً فإن هذه المعاني الحديثية إنسانية لم تخضع في جوهرها وأسسها الأولى لظرف الزمان ولا لظرف المكان. فلم ينظر فيها إلى العرب وحدهم، ولا إلى الناس في زمن النبوة، ولا إلى جزيرة العرب وحدها، ولا إلى طبقة دون طبقة، ولا إلى لون دون لون، ولا إلى الرجل دون المرأة، ولا إلى المرأة دون الرجل. وإنما كان الرسول العظيم ينظر في هذه المعاني إلى الإنسان من حيث هو إنسان.

لقد زخرت هذه المعاني بالمثل الإنسانية العليا من وحدانية خالصة، وعدالة مطلقة، ومساواة تامة، وخلق رفيع، ووقوف إلى جانب الخير، وسعي لاستتصال الشر، وحب للفقر والبؤس، ورفق رحي يصل بالله...

إن هذه الخصائص المذكورة وغيرها التي توافرت لمعاني الحديث هي التي مكنت لها من الخلود، وستبقى خالدة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

(١) رواه مسلم ٧/٨ برقم ٢٥٥٣، وأحمد في «المسند» ٤/١٨٢، والترمذي ٣/٢٨٢ برقم ٢٣٨٩، والحاكم في «المستدرک» ٢/١٤. وانظره في «الأربعين النووية» الحديث السابع والعشرين..

(٢) رواه أحمد في «المسند» ٤/٢٧٧، والدارمي ٢/٢٤٦. وانظره في «الأربعين النووية» الحديث السابع والعشرين.



الفصل الرابع أسلوب الحديث

نجد في الحديث النبوي الجمال في السبك، والجزالة في الדיباجة. والوضوح في الدلالة، والدقة في الوصف والتعبير، والإبداع في التشبيه والتصوير، والموسيقى الرائعة في الألفاظ، والإجادة في الحوار، والأصالة في العبارة والطبع، والإيجاز في القول، والتأثر بالقرآن، ومطابقة مقتضى الحال، ومجانبة التكلف.

نجد ذلك كله مبللاً بندى العاطفة المرهفة المشرقة، مكتسباً رونق البهاء من شخصية قائله ﷺ، وذلك ما لا نجد له مثيلاً في أساليب القول البشري المبين.

جزالة ووضوح:

١ - وأولى خصائص أسلوب الحديث جمعه بين الجزالة في المفردات والديباجة، والوضوح في الدلالة، وإذا اقترن الوضوح بالجزالة في الكلام كان قطعة رائعة من البيان الساحر، وأضحى صالحاً لأن يلقي على جماهير الناس. . . وإنه حينئذ لخليق أن يفتح مغاليق قلوبهم إلى النور، ويقودهم على درب الخير. وهذا ما نقرؤه في السيرة النبوية، من تأثير الحديث في الصحابة واستحواذه على إعجابهم.

وضوح لا تحجبه مفردات غريبة، ولا أساليب معقدة، وجزالة لا يفارقها الوضوح والبيان، ولا تنافسها جزالة في متانة التركيب، وفخامة الإيقاع، وعدم الابتذال.



كان ﷺ يكره التقعر والإغراب في الحديث كراهية شديدة، ويؤثر الوضوح والسهولة في التعبير، حتى يكون كلامه مفهوماً من السامعين، وكان من أجل ذلك يترك لهجته القرشية إذا جاءه وفد من القبائل العربية الأخرى، ويكلمهم بالأسلوب المألوف لديهم الذي يستعملونه عادة في أحاديثهم، ويأتي بالمفردات ولهجة التي يتكلمون بها، مما أثار عجب أصحابه القرشيين^(١).

فقد سمعه علي بن أبي طالب يخاطب وفد بني نهد بقوله: «اللهم بارك لهم في محضها ومخضها^(٢)، ومذقها وفرقها^(٣)، وابعث راعيها في الدثر^(٤) بيانع الثمر، وافجر لهم الثمد^(٥) وبارك لهم في المال والولد. من أقام الصلاة كان مسلماً ومن أتى الزكاة كان محسناً، ومن شهد أن لا إله إلا الله كان مخلصاً. لكم يا بني نهد ودائع الشرك^(٦) ووضائع^(٧) الملك، لا تلتط^(٨) في الزكاة، ولا تلحد^(٩) في الحياة، ولا تتثاقل عن الصلاة^(١٠).

فقال علي: يا رسول الله نحن بنو أب واحد ونراك تكلم الوفود بما لا نفهم أكثره. فقال: «أدبني ربي فأحسن تأديبي وربيت في بني سعد^(١١).

(١) انظر في ذلك: «الشفاء» للقاضي عياض ٣٧٨/١ فقد أتى بأمثلة عدة.

(٢) المحض: الخالص. والمخض: ما مخض من اللبن وأخذ زبده.

(٣) المذق: المزج والمراد هنا المخلوط. والفرق: مكياح معين.

(٤) الدثر: المال والخصب والنبات.

(٥) الثمد: القليل. أفجره: صيره لهم كثيراً.

(٦) الودائع: العهود والمواثيق.

(٧) الودائع: ج وضبعة وهي ما يوضع على الملك من ضرائب كالزكاة.

(٨) لا تلتط في الزكاة: لا تمنعها.

(٩) لا تلحد في الحياة: أي لا يكن منك ميل عن الحق ما دمت حياً.

(١٠) انظر «المثل السائر» ١٦٠/١. وانظر هناك كلمة طهفة بن أبي زهير النهدي التي ألقاها

بين يدي النبي ﷺ فكان هذا الحديث جواباً عليها. والحديث ضعيف أورده ابن

الجوزي في «العلل المتناهية» ١٧٩/١ نشر إدارة ترجمان السنة بـلاهور بباكستان.

(١١) والحديث ضعيف. وانظر «أحاديث القصاص» لابن تيمية بتحقيقنا، رقم الحديث ٧٨،

وأخرج نحوه السمعاني في «أدب الإملاء والاستملاء» ص ١ ونصه هناك: «إن الله =



أجل لقد أدبه ربه وعلمه، ففاق أدبه كل أدب، وسما بيانه فوق كل بيان، وعلم بذلك ما لم يعلم أهله وأصحابه مع أنهم بنو أب واحد.

إن هذا الحديث وأمثاله^(١) من الأحاديث لتدل على حرص الرسول ﷺ على أن يتكلم بالكلام الواضح لسامعيه، ولو ركب في سبيل ذلك الصعب الذي لا يألفه، فهذه المفردات التي تبدو غريبة هي الكلمات الحية الواضحة المستعملة عند المخاطبين.

أما إذا نظرنا إلى عامة الأحاديث فإننا نجد هذه الخاصة (الوضوح مع الجزالة) هي الطابع العام لأحاديث النبي ﷺ لأن مهمته الأولى هي تبليغ هذه الرسالة، والنفاذ بها إلى قلوب الناس، ولن يكون ذلك إلا بالكلام الواضح المفهوم الجزل المتين.

قال الأستاذ عباس العقاد: (إن السمة الغالبة على أسلوب النبي ﷺ هي سمة الإبلاغ قبل كل سمة أخرى. بل هي السمة الجامعة التي لا سمة غيرها، لأنها أصل شامل لما تفرق من سمات، هي منها بمثابة الفروع. وكلام النبي ﷺ المحفوظ بين أيدينا إما معاهدات ورسائل.. وإما خطب وأدعية ووصايا وأجوبة عن أسئلة.. والإبلاغ هو السمة المشتركة في أفانين هذا الكلام جميعاً. حتى ما جرى منه مجرى القصص أو مجرى الأوامر إلى المرؤوسين، ومجرى الدعاء الذي يلقيه المسلم ليدعو الله على مثاله)^(٢).

ولناخذ مثلاً على ذلك قوله ﷺ فيما أخرجه مسلم عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا

= أذنبني وأحسن أدبي ثم أمرني بمكارم الأخلاق فقال: ﴿حُدِّ الْقَوَّ وَأْمُرُ بِالْعُرْفِ﴾ (الأعراف: ١٩٩).

(١) مثل كتابه إلى بني نهد، وكتابه إلى أكيدر دومة، وكتابه إلى وائل بن حجر، وكتابه إلى قبيلة همدان من اليمن، وقد ذكرها القلقشندي في «صبح الأعشى» ٦/ ٣٧٠. وانظر «صبح الأعشى» أيضاً ٢/ ٢٤٤، و«المثل السائر» ١/ ١٦٠.

(٢) «عقرية محمد ﷺ» ص ٧١.



ولا تحسسوا، ولا تنافسوا ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً كما أمركم الله تعالى، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه ولا يخذله ولا يحقره، بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل المسلم على المسلم حرام: ماله ودمه وعرضه، إنَّ الله لا ينظر إلى صوركم وأجسادكم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم»^(١).

بُغْد عن التكلف وتجديد:

٢ - ومن خصائص أسلوب الحديث بُغْدَه عن التكلف وتجديده في أسلوب النثر المألوفة، فأسلوبه بعيد عن التكلف والتصنع، يفيض عن الفطرة السليمة الصافية، والنفس المجتمعة الهادئة. والعبقرية الفذة المتألقة، فلا تلقى - وأنت تنتقل في رياض الحديث النضرة - التكلف في سجع، ولا التصنع السمج في صورة، بل تطالعك في الأحاديث كلها سجية مرسلة، وأسلوب حر من كل قيد، خال من كل زخرف مستكره.

ولنضرب على ذلك مثلاً موقف الرسول ﷺ من السجع، الذي كان سمة النثر الفني في ذلك الزمان، لقد كره ﷺ سجع الكهان، وأنكر على من حاول استعماله من صحبه، فقال لمن حاول^(٢) تقليد الكهان: «أسجع كسجع

(١) «صحيح مسلم» برقم ٢٥٦٣، ٢٥٦٤، و«الأدب المفرد» ص ٦١، باب الشحاء. وانظر «تيسير الوصول» ١٨/٣، و«رياض الصالحين» باب النهي عن التجسس. أقول: وروى البخاري القسم الأول منه الذي ينتهي بقوله: «كما أمركم الله» برقم ٦٠٦٤ و٦٠٦٦ و٦٧٢٤، ومالك في «الموطأ» ٩٠٨/٢.

(٢) يروى أن حمل بن مالك تزوج بامرأتين يقال لإحدهما مليكة بنت ساعدة وللأخرى أم عفيف بنت مسروح، فضربت أم عفيف مليكة بعمود فسقاطها أو بحجر وهي حامل فألقت جنينها، ورفعت أمرها إلى النبي ﷺ ف قضى على عاقلة الضاربة بغرة عبد أو أمة. فقال أخوها العلاء بن مسروح: يا رسول الله! أندي من لا شرب ولا أكل، ولا نطق فاستهل؟ فمثل هذا يطل! فقال ﷺ: «أسجعاً كسجع الأعراب، إنما هو من إخوان الكهان». هذا وجاء في «سنن أبي داود» اسم المرأة (أم غطيف). وفي «حاشية سنن النسائي» ٤٦/٨:

[المعروف أم عفيف بنت مسروح زوج حمل بن مالك. كذا في «مبهمات الخطيب»، =



الأعراب، إنما هو أخو الكهان» من أجل سجعه الذي سجع، وفي رواية: «أسجع كسجع الجاهلية وكهانتها».

والذي ينظر طويلاً فيما وَصَلَ إلينا من سجع الكهان يستخلص له خصائص، جعلته سمجاً ياباه الذوق، وثقيلاً تنفر منه النفس، وأهم هذه الخصائص ما يأتي:

- ١ - المعنى في سجع الكهان يتبع اللفظ، أي أن السجع يقصد في كلامهم لذاته ثم يحال المعنى عليه.
- ٢ - الغموض في العبارة، حتى يحتمل كلام الكاهن كثيراً من المعاني المتوقعة.
- ٣ - الإكثار من الكلمات الغريبة والحوشية.
- ٤ - الاعتماد على الإيقاع الرنان للألفاظ الموحى بألوان من المشاعر الغامضة، يبتغي الكاهن بذلك خداع الناس وإيهامهم أنهم يستمعون من خلال كلامه إلى طلسمات الشياطين.

= «أسد الغابة» ولم يذكر في الصحايات من اسمه أم غطيف].
وجاء في كتاب «أفضية رسول الله ﷺ» لابن فرج القرطبي ص ٩:
[وفي «مصنف عبد الرزاق» عن عكرمة أن اسم الهذلي الذي قتلت إحدى امرأته حَمَلُ بن مالك، واسم القاتلة أم عفيف ابنة مسروح من بني سعد بن هذيل، والمقتولة مليكة بنت عويمر من بني لحيان بن هذيل].
وقد أخرج الحديث البخاري ١١٧/٧ في كتاب الطب، باب الكهانة برقم ٥٧٥٨، ومسلم ١١٠/٥ - ١١١ في كتاب القسامة (باب دية الجنين) برقم ١٦٨١. وانظر «الموطأ» ٨٥٥/٢، والدارمي ١٩٦/٢، و«سنن الدارقطني» ١٩٨/٣، و«تلخيص الحبير» ٣٣/٤، و«سنن أبي داود» ٢٦٥/٤، و«المسند» ٣٦٤/١، ٧٩/٤ - ٨٠، و«الرسالة» للشافعي ص ٤٢٧، و«سنن النسائي» ٤٦/٨ - ٥٢. وانظر «قواعد التحديث» ص ٢٩١، و«اللؤلؤ والمرجان» ١٨٣/٢. وانظر «النبأ العظيم» ص ١٠٦. وانظر شرح الحديث في «مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار» ٢٠٤/١، و«فتح الباري» ١٠/١٠٦. وانظر «تخریج الإحياء» ٣٥/١ - ٣١٤ و ٣/١١٤ - ١٢١. وانظر «سنن الفصاحة» ص ٢٠١ حتى ٢١٠.



من أجل ذلك وغيره كره ﷺ سجع الكهان وأنكره، لأنه أداة للباطل،
وعدة للتدجيل، وإسفاف في الكلام، ولكنه لم يكره السجع على الإطلاق،
بل لقد جاء منه بالبديع الرائع، فكان آية الجودة والسحر الحلال. ويحسن
بنا أن نورد بعض الأسجاع الواردة في الحديث وبعض أسجاع الكهان لنوازن
بين النموذجين ولنرى كيف برئ ذاك السجع النبوي من كل هذه الهنات
والسمات، ولنتبين أي مستوى رفيع بلغه هذا السجع البديع.

عن عبد الله بن سلام قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يا أيها
الناس أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا والناس
نيام، تدخلوا الجنة بسلام»^(١).

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «تعوذوا بالله من جهد البلاء،
ودرك الشقاء، وسوء القضاء، وشماتة الأعداء»^(٢).

وعن زيد بن أرقم قال: كان رسول الله ﷺ يقول: «اللهم آت نفسي
تقواها، وزكها أنت خير من زكاها، أنت وليها ومولاها. اللهم إني أعوذ
بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعوة
لا يستجاب لها»^(٣).

وعن المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى حرم عليكم
عقوق الأمهات، ومنعاً وهات، وواد البنات، وكره لكم قيل وقال، وكثرة
السؤال، وإضاعة المال»^(٤).

-
- (١) رواه الترمذي ٣١٣/٣ برقم ٢٤٨٥، وأحمد ٤٥١/٥، والدارمي ٣٤٠/١، وابن ماجه
برقم ١٣٣٥ و٣٢٥١، والحاكم ١٣/٣، وذكره النووي في «رياض الصالحين» كتاب
السلام، باب فضل السلام وإسناده صحيح.
- (٢) أخرجه البخاري ٦٣/٨ برقم ٦٦١٦، ومسلم برقم ٢٧٠٧، والنسائي ٢٣٧/٨، وذكره
النووي في «رياض الصالحين» باب الدعوات.
- (٣) أخرجه مسلم برقم ٢٧٢٢، وأحمد ٣٧١/٤، والنسائي ٢٢٨/٨ و٢٥٨، وذكره
النووي في «رياض الصالحين» باب الدعوات.
- (٤) أخرجه البخاري ٧٨/٩ برقم ٧٢٩٢، ومسلم ١٣١/٥ برقم ١٣٤١، وذكره النووي في =



وها نحن أولاء، ننقل لك شيئاً مما ورد من سجع الكهان لترى البون الشاسع، ولتمتاز الثريا من الثرى.

جاء في «الأغاني»^(١) أن كاهن بني أسد عوف بن ربيعة قال لقومه يتكهن بمقتل الملك حجر بن الحارث والد الشاعر امرئ القيس: «من الملك الأصهب، الغلاب غير المغلب، في الإبل كأنها الربرب، لا يعلق رأسه الصخب، هذا دمه يثغب، وهذا غداً أول من يسلب».

ويقول الكاهن^(٢) عزى سلمة في معرض كشف خبيء، خبأه له قومه، وسألوه عنه، وكان رأس جرادة: «خبأتم لي شيئاً طار فسطع، فتصوب فوق، في الأرض منه بقع، هو شيء طار فاستطار، ذو ذنب جرار، وساق كالمنشار، ورأس كالمسمار».

إن عرض هاتين الطائفتين من الأسجاع ليغني عن كل تحليل وتفصيل.

إن رسول الله ﷺ حرّر النثر من التزام السجع الذي كان السمة الفنية للنثر، فما أكثر الأحاديث التي لا نرى فيها سجعاً، ذلك لأن الالتزام بالإتيان به يوقع المرء في تكلف وتعسف، ولم يمنع منه إذا كان المعنى يقتضيه وجاء عفواً الخاطر.

وهكذا فإن هذه الخاصة التي تحدثنا عنها من خصائص أسلوب الحديث لتدل على أنه أسلوب جديد خرج عن المعروف والمألوف من سجع الكهان وخطب الجاهلية. وإنه لتجديد عظيم في النثر العربي.

التصوير في الحديث:

٣ - ومن خصائص أسلوب الحديث القدرة الرائعة على التصوير

= «رياض الصالحين» باب تحريم العقوق. وانظر هناك شرح المفردات بقلم النووي نفسه. وانظر «فتح الباري» ١٣/٢٦٤.

(١) ٨٤/٩ طبعة دار الكتب.

(٢) «بلوغ الأرب» ٣/٢٧٦.



الموحي والتشبيه الموضح، وذلك يدل على موهبة فذة، دانت لها الصور الجميلة، ودنت منها فاقتطفت ما رقّ منها وراق، فأنت - في الحديث - أمام لوحات فنية رائعة، ممتعة ساحرة، تعجز مواهب الدنيا أن تأتي بأروع منها وأبداع، يفيض هذه اللوحات والمشاهد خيال واقعي خصب.

وإن وفرة الصور الجميلة لتدل على أن رسول الله ﷺ كان يؤثر التعبير عن المعنى المجرد بالصورة الحسية المستمدة من حياة المخاطبين، لأن ذلك أدعى إلى أن يفهموا مراده ويتأثروا به، ولأن الصورة البيانية تزيد في قيمة الأثر الأدبي، وترفع من شأنه، وتكسو المعاني أبهة وتضاعف قواها في تحريك النفوس لها.

وقد ذكر الإمام عبد القاهر الجرجاني قيمة التشبيه وتأثيره في قوة المعنى، فقرر أن المعنى يزداد به فخامةً وتأثيراً في النفس، وأن قائله يستطيع أن يحقق غرضه كاملاً، ثم أورد طائفة من روائع الأمثلة، وازن بينها وبين أمثالها من الجمل التي تؤدي المعنى نفسه دون صورة، ثم قال: (وإن أردت اعتبار ذلك في الفن الذي هو أكرم وأشرف فقابل بين أن تقول: (إن الذي يعظ ولا يتعظ يضر نفسه من حيث ينفع غيره) وتقتصر عليه، وبين أن تذكر المثل على ما جاء في الخبر من أن النبي ﷺ قال: «مثل العالم الذي يعلم الناس الخير ولا يعمل به، مثل السراج الذي يضيء للناس ويحرق نفسه»^(١)(٢).

وفي الحديث طرائق متعددة في التصوير الموفق:

- منها مشاهد تصويرية تعتمد القصة السريعة تارة، والموقف تارة أخرى.
- ومنها التشخيص الحي الذي يبث الحياة والحركة في الكائنات الجامدة.

(١) انظره في «تفسير ابن كثير» ١/ ٨٥. قال الشيخ ناصر: حديث صحيح، رواه الطبراني وغيره من حديث أبي برزة وجندب.

(٢) «أسرار البلاغة» ص ١٣٤.



- ومنها التشبيه الذي يقرب الأمر ويوضح الموضوع وهو كثير جداً.
- ومنها الكناية المهذبة اللطيفة.
- ومنها المجاز البليغ الرشيقي... إلخ.

ولن نستطيع الاستقصاء في حدود هذه الرسالة، لأن موضوع التصوير في الحديث جدير بدراسة مستقلة وافية، تفيد مما انتهى إليه البحث في الأسلوب والنقد الأدبي^(١).

وبواسطة هذه الطرائق وغيرها مما نجده في الحديث عمد الرسول ﷺ إلى تصوير المشاعر الداخلية وتحليل الدوافع النفسية المتعارضة، وتجلية القضايا التجريدية بكل وضوح. وكثيراً ما تكون الصورة في دلالتها مغنية عن الكلام الطويل.

ولنضرب بعض الأمثلة على بعض هذه الطرائق:

القصة السريعة:

في صدد التعبير عن فرح الله الشديد بتوبة عبده يعرض لنا الرسول الكريم ﷺ لوحة تصويرية صيغت على شكل قصة سريعة:

هذا رجل يمشي في الصحراء، فأدركه التعب والجهد، فنزل بعد أن وضع على ناقته زاده وماءه، ثم نفاجاً بالرجل لا يجد ناقته، وتقلت منه، فيوقن بالموت المحقق. ويأتي شجرة فيضطجع في ظلها.. ثم نفاجاً مرة أخرى بالرجل يرفع رأسه فيرى ناقته فوق رأسه، فيفرح فرحاً يعقد لسانه، ويحمله على الغلظ في كلامه، إن فرح الله بتوبة عبده يفوق فرح هذا الرجل. يقول ﷺ: «الله أشد فرحاً بتوبة عبده حين يتوب إليه من أحدكم كان على راحلته بأرض فلاة، فانفلتت منه، وعليها طعامه وشرابه، فأيس منها،

(١) وقد ألف الأقدمون في ذلك بعض المؤلفات من أشهرها: كتاب «المجازات النبوية» للشريف الرضي المتوفى سنة ٤٠٦هـ. وانظر كتابنا «التصوير الفني في الحديث النبوي»، ففيه استيفاء واستقصاء.



فأتى شجرة فاضطجع في ظلها وقد أيس من راحتته، فبينما هو كذلك إذ هو بها قائمة عنده، فأخذ بخطامها، ثم قال من شدة الفرح: اللهم أنت عبدي وأنا ربك، أخطأ من شدة الفرح»^(١).

وفي موضوع الرفق بالحيوان والشفقة عليه لعجزه نرى لوحة فنية رائعة وردت في إطار قصة سريعة أخرى، ولنستمتع برؤية المشهد الحي الموحى: يقول ﷺ: «بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش فوجد بئراً فنزل فيها، فشرب ثم خرج، فإذا كلب يلهث، يأكل الثرى من العطش. فقال الرجل: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان قد بلغ مني، فنزل البئر، فملاً خفه ماء ثم أمسكه بفيه حتى رقي، فسقى الكلب فشكر الله له فغفر له» قالوا: يا رسول الله: إن لنا في البهائم لأجراً؟ فقال: «في كل كبد رطبة أجر»^(٢).

وهناك أحاديث كثيرة مشهورة وردت على شكل قصص من أشهرها حديث أصحاب الغار^(٣)، وحديث الرجل الذي قتل مئة نفس^(٤)، وحديث

(١) رواه البخاري عن أنس وابن مسعود ٥٧/٨ برقمي ٦٣٠٨ و٦٣٠٩، ورواه مسلم عن أبي هريرة وأنس وابن مسعود والنعمان بن بشير والبراء بن عازب ٩٢/٨ - ٩٣، وفي ط عبد الباقي بأرقام ٢٧٤٤ و٢٧٤٥ و٢٧٤٦ و٢٧٤٧، والترمذي ٣١٧/٣ برقم ٢٤٩٨، وابن ماجه برقم ٤٢٤٩، وأحمد ٣٨٣/١. وانظره في «رياض الصالحين» باب التوبة.

(٢) رواه البخاري ٩٧/٣ و١١٦ و٩/٨ برقم ٦٠٠٩، ومسلم ٤٤/٧ برقم ٢٢٤٤، وأبو داود ٣٣/٣ برقم ٢٥٥٠ عن أبي هريرة. وانظره في «رياض الصالحين» باب بيان كثرة طرق الخير. وانظره في «فتح الباري» ٤١/٥، وفي «الأدب المفرد» ص ٥٦، باب رحمة البهائم. وانظر قصة المرأة التي دخلت النار في هرة حبستها ولم تطعمها، والحديث متفق عليه.

(٣) رواه البخاري ٨٠/٣ و١٣٨/٤ برقم ٢٢٧٠، ومسلم ٤/ برقم ٢٧٤٣. وانظره في «رياض الصالحين» باب الإخلاص.

(٤) رواه البخاري ١٣٩/٤ برقم ٣٤٦٥، ومسلم برقم ٢٧٦٦. وانظره في «رياض الصالحين» باب التوبة.



الأبرص والأقرع والأعمى^(١)، وحديث الغلام والساحر والملك^(٢).. إلخ.

التشبيه:

أما الأمثلة على التشبيه فما أكثرها^(٣) وما أكثر ما نجد في الحديث من تشبيهات خالدة رائعة سنورد منها ما يأتي:

في موضوع تأثير مجموع الأمة بأفعال بعض الأفراد، وضرورة وضع حدّ لحرية الفرد، حتى لا يسيء إلى الآخرين، ووجوب التناصح، والتأمر بالمعروف، والتناهي عن المنكر، وردع الأثمين المجرمين، والأخذ على أيديهم يقول ﷺ:

«مثل القائم في حدود الله^(٤) والواقع فيها^(٥) كمثل قوم استهموا على سفينة، فصار بعضهم أعلاها، وبعضهم أسفلها. وكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم، فقالوا: لو خرقتنا في نصبنا خرقتنا ولم نؤذ من فوقنا. فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً. وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً»^(٦).

(١) رواه البخاري ١٣٦/٤ برقم ٣٤٦٤، ومسلم برقم ٢٩٦٤. وانظره في «رياض الصالحين» باب المراقبة.

(٢) رواه مسلم ٤/ برقم ٣٠٠٥. وانظره في «رياض الصالحين» باب الصبر.

(٣) انظر كثيراً منها في: «جامع الترمذي» كتاب الأمثال الذي يلي كتاب الأدب. وفي كتاب «أقيسة النبي ﷺ» للناصح الحنبلي الذي ذكر في هذا الكتاب مائة حديث كلها أو معظمها مبنية على التشبيه، حقق هذا الكتاب أحمد حسن جابر وعلي أحمد الخطيب، وطبع في مطبعة السعادة ونشرته دار الكتب الحديثة بمصر ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

(٤) حدود الله: ما نهى عنه الله. والقائم فيها: أي المنكر لها الذي يدفعها ويزيلها.

(٥) الواقع فيها: أي مرتكب المعصية.

(٦) رواه البخاري ١٢١/٣ في كتاب (الشركة في باب هل يقرع في القسمة) عن النعمان بن بشير برقم ٢٤٩٣، والترمذي برقم ٢١٧٣ وأحمد. وانظره في «رياض الصالحين» باب الأمر بالمعروف. وانظر شرحه بقلم محمد قطب في «قبسات من الرسول ﷺ» ص ١٦٧ - ١٨٣.



صورة رائعة حواها هذا التشبيه المحكم الخالد، واستطاعت أن تبين ما لا تستطيع الصفحات أن تبينه.

وفي موضوع المرأة وكونها تختلف عن الرجل، وأنه لن يستطيع أن يغير من طبيعتها، يقول ﷺ: «المرأة كالضلع إن أقمتها كسرتها، وإن استمتعت بها استمتعت بها وفيها عوج»^(١) وفي رواية لمسلم: «..كسرتها وكسرها طلاقها..».

يجسد الرسول العظيم ﷺ المعنى السابق بهذه الصورة الملموسة: إن الضلع أعوج.. ولن يستقيم.. فإن قبل الرجل المرأة على ما هي عليه سعد واستمتع، وعاش عيش الهناء والسرور، وإن رام تغييرها عن طبيعتها استحالت الحياة المشتركة وكان الفراق والطلاق.

وفي موضوع حرص الرسول ﷺ على دعوة الناس إلى الحق وهم يتفلتون منه يقول ﷺ: «مثلي ومثلكم كمثل رجل أوقد ناراً فجعل الجنادب والفراش يقعن فيها، وهو يذبهن عنها، وأنا آخذ بحجزكم عن النار وأنتم تفلتون من يدي»^(٢).

صورة فنية رائعة تعتمد على مشهد يتكرر كثيراً في حياة القوم، ويرونه كل مساء، وهو في عمقه ودقته فاق حد التصور، فالمعاصي، والشرك، ومخالفة أمر الله نار محرقة، والمقبلون عليها فراش لا عقول لهم وجنادب لا تعي، والرسول العظيم ﷺ يدفع الناس ويشدهم عن الوقوع في الهلاك وهم ماضون في تقحم النار والوقوع فيها.

وفي موضوع تعيّن الرزق وتكفل الله به وضرورة التوكل على الله في

(١) رواه الشيخان عن أبي هريرة: البخاري ١٠٦/٤ برقم ٣٣٣١، ومسلم برقم ١٤٦٨. وانظره في «رياض الصالحين» باب الوصية بالنساء.

(٢) رواه مسلم عن جابر ٤/ برقم ٢٢٨٥، وأحمد ٣/٣٦١ و٣٩٢، ورواه مسلم أيضاً عن أبي هريرة برقم ٢٥٨٤. وانظره في «رياض الصالحين» باب الأمر بالمحافظة على السنّة.



ذلك يقول ﷺ: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق الطير تغدو خماصاً وتروح بطاناً»^(١).

مثل رائع يقرب المسألة بأمر ملموس يراه الناس جميعاً، وذلك لأن موضوع الرزق كثيراً ما يحمل نفراً من الناس على الرضى بالهوان خشية أن يضيع عليهم شيء من الكسب.

يصور هذا الحديث أن الرزق آتٍ والله متكفل به وليس على الإنسان أن يعطي هذا الموضوع من الأهمية أكثر مما يستحق بحيث يرضى بالذل من أجل ذلك، فالطير لا تعرف لها مورداً معيناً ومع ذلك فهي لا تعود في المساء إلا وقد امتلأت بطونها.

فعلام يرضى المسلم بالدنية ويقبل الهوان؟ وعلام يخالف أمر الله من أجل دريهمات معدودات يظن فيها زيادة رزقه؟

التشخيص:

- وفي الحديث النبوي صور جميلة وردت من طريقة التشخيص الحي الذي يبث الحياة، والحركة والتفكير في الكائنات.

والأمثلة على ذلك مستفيضة سأقتصر على إيراد بعضها دون إسراف في التحليل.

يقول ﷺ: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها فلم تدر شماله ما أنفقت يمينه»^(٢)

(١) رواه الترمذي عن عمر ٢٦٨/٣ برقم ٢٣٤٤، وأحمد ٣٠/١، و«الزهد» لأحمد ص ١٨، وابن ماجه ٢/ برقم ٤١٦٤، وابن حبان ص ٦٣٢، والحاكم ٣١٨/٤. وانظره في «رياض الصالحين» باب التوكل. قال الشيخ ناصر: وهو حديث صحيح كما شرحته في «الأحاديث الصحيحة» ٣١٠.

(٢) قطعة من حديث أخرجه أحمد ٤٣٩/٢، والبخاري ١١١/١ برقم ٦٦٠، ومسلم ٣/ ٩٣ برقم ١٠٣١ وغيرهم من حديث أبي هريرة. وانظره في «رياض الصالحين» باب الحب في الله، و«فتح الباري» ١٤٢/٢، و«الموطأ» ٩٥٢/٢، وأوله: «سبعة يظلمهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله...».



نحن هنا أمام يد ليست كالأيدي. إنها يد تدري وتعرف، وقد كان ذاك الرجل موفقاً عندما استطاع إخفاء الصدقة عن تلك اليد.

لقد نفخ هذا الحديث الحياة في اليد فأضحت شخصاً. هذا وفي مجموع الجملة صورة بالغة الدلالة في الإخفاء.. أجل لقد تمت الصدقة ولم يدر بها أحد. بل لم تدر اليد الشمال ما فعلت اليد اليمين.
ويقول ﷺ: «إن قريشاً قد نهكتهم الحرب»^(١).

الاستعارة:

- وهناك صور جميلة وردت من طريق الاستعارة الرائعة كما في قوله: «رفقاً بالقوارير»^(٢)

الكناية:

- وهناك صور جميلة وردت من طريق الكناية المهذبة اللطيفة.

كما في قوله ﷺ: «من كشف قناع امرأة وجب لها المهر» يكني عن الدخول بكشف القناع، لأنه يكشف في تلك الحالة غالباً^(٣).

(١) أخرجه البخاري في قصة صلح الحديبية، كتاب الشروط برقم ٢٧٣٤، وأحمد ٤/٣٢٩.

(٢) أخرجه البخاري ٨/٣٢ برقم ٦١٦١، ومسلم ٧/٧٨ برقم ٢٣٢٣، والدارمي ٢/٢٩٥، وأحمد ٣/١٠٧ و ١١٧ و ١٨٦ و ٣٢٧ و ٢٥٤ و ٢٨٥. وانظر «الأدب المفرد» ص ٤١ باب المزاح، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» ٦/٤٧: «يا أنجشة ويحك ارفق بالقوارير» وهذا الحديث في الصحيح عن أنس. وانظر «عمل اليوم والليلة» لابن السني ص ١٩١.

(٣) الكنايات للمرجاني ص ٦٦. أقول: وقد رأيت في «سنن الدارقطني» ٣/٢٠٧ عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان قال: قال ﷺ: «من كشف خمار امرأة ونظر إليها فقد وجب لها الصداق دخل بها أو لم يدخل بها». وقال ابن حجر في «التلخيص» ٣/١٩٣: وفي إسناده ابن لهيعة مع إرساله. وانظر «السنن الكبرى» ٧/٢٥٦ فقد ذكر نقداً للحديث، ولم أقف على نص الحديث الذي أورده المرجاني. قلت: ويؤيد معنى الحديث أثران أوردهما مالك في «الموطأ» ٢/٥٢٨ عن عمر وزيد. والله أعلم.



وكما في الحديث الذي مر معنا آنفاً: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها، فلم تدر شماله ما أنفقت يمينه». وهكذا فإن خاصة التصوير من خصائص أسلوب الحديث. وقد بلغت مستوى من الجودة والإحكام لا نظير له في غير هذا اللون السامي من ألوان الأدب البشري.

دقة الوصف في الحديث:

٤ - في الحديث النبوي لوحات وصفية نادرة في دقتها وإحاطتها وواقعيتها. والملاحظ أن الأوصاف في الحديث جاءت مقتضبة وفق الخاصة الأصيلة التي يصدر عنها الحديث في شتى الأغراض، وهي خاصة الإيجاز. وإن خلا الحديث من وصف الطبيعة والجمال والحبّ فذلك لأن الوصف يعتمد في هذه الشؤون على الخيال، والخيال - كما هو معروف - دعامة من دعائم الشعر. وقد أطلق حسان الشعر على عبارة نثرية قالها ابنه عبد الرحمن لاعتمادها على الخيال، ذكر الرواة أن عبد الرحمن بن حسان لسعه زنبور يوماً وهو صبي فجاء أباه يبكي.

فقال: ما لك؟

فقال: لسعني طائر ملتفت في بُرْدَةِ جَبْرَةَ^(١).

قال حسان: قلت والله الشعر^(٢).

ولقد صدق حسان إذ أن هذا الوصف كان من عيني شاعر ذي خيال. وما كان ينبغي لرسول الله ﷺ أن يكون شاعراً، قال تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشِّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُّبِينٌ﴾ [يس].

(١) حبرة: كعنبه؛ ضرب من ثياب اليمن، ذو حمرة تضرب إلى سواد.

(٢) انظر «الكامل» للمبرد ١/٣٤٢، طبعة الدالي، و«أسرار البلاغة» للمرجاني ص ١٦٧، ط المنار، الثالثة ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م وفي طبعة محمود محمد شاكر المحققة ص ١٩١، ط ١ سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩١م، و«مقدمة ديوان حسان» للبرقوقي ص: ط م.



ومن هنا كان وجود الخيال في الحديث النبوي أمراً غير متوقع إلا عندما يكون مصدراً للتشبيه والتمثيل والتصوير، ولذلك لم نجد وصف الطبيعة والجمال في الحديث.

قال الرافعي:

(إن الكلام في وصف الطبيعة والجمال والحب على طريقة الأساليب البيانية إنما هو باب من الأحلام، إذ لا بد فيه من عيني شاعر أو نظرة عاشق. وهنا نبي يوحى إليه، فلا موضع للخيال في أمره إلا ما كان تمثيلاً).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن بلاغة رسول الله ﷺ إنما سخرت للدعوة وظهرت في مجالاتها، ولم تكن صناعة فنية يمارسها الرسول ﷺ في كل الأغراض والموضوعات كما يمارسها كل بليغ، بل لقد ترفع الرسول ﷺ عن كل ما لا يليق بمكانة النبوة السامية من الموضوعات والأساليب.

والموصوفات التي تطالعنا في الحديث متنوعة؛ ففيها ما يتعلق بالإنسان، وبالحيوان، وفيها ما يتعلق بالأمور المعنوية.

ولولا خشية الإطالة لأتينا على كل نوع بشاهد، غير أن من الضروري أن نشير إلى أن نصيب الموصوفات المعنوية أوفر لما تقدم من الأسباب.

وقد اتخذ الحديث وسائل عديدة للوصف، من أهمها اعتماده التشبيه والتصوير، فلقد كان الرسول العظيم ﷺ يؤثر أن يستخدم التشبيه المحكم^(١) وسيلة فعلية للوصف الدقيق الذي يستجمع شرائط الجودة كلها، ولنضرب بعض الأمثلة ففيها البيان الذي يفوق كل بيان:

فمن ذلك وصف البخيل والكريم:

عن أبي هريرة قال: ضرب رسول الله ﷺ مثل البخيل والمتصدق كمثل

(١) وقد سبق أن تحدثنا عن التشبيه في موضع سابق.



رجلين عليهما جبتان من حديد، قد اضطرت أيديهما إلى تُدِيهِمَا^(١) وتراقبهما، فجعل المتصدق كلما تصدق بصدقة انبسطت عنه حتى تغشي أنامله وتعفو أثره. وجعل البخيل كلما هم بصدقة قلصت وأخذت كل حلقة بمكانها. قال: فأنا رأيت رسول الله ﷺ يقول بأصبعه في جيبه، فلو رأيتُهُ يُوسِّعُها ولا توسع^(٢).

جاء في «شرح مسلم» للنووي:

وهو تمثيل لنماء المال بالصدقة والإنفاق، والبخل بصد ذلك. وقيل: هو تمثيل لكثرة الجود والبخل. وأن المعطي إذا أعطى انبسطت يداه بالعباء وتعود ذلك. وإذا أمسك صار ذلك عادة له. وقيل... والصواب الأول. والحديث جاء على التمثيل لا على الخبر عن كائن، وقيل: ضرب المثل بهما لأن المنفق يستره الله تعالى بنفقته ويستر عوراته في الدنيا والآخرة كستر هذه الجبة لابسها.

والبخيل كمن لبس جبة إلى ثديه فيبقى مكشوفاً بادي العورة مفتضحاً في الدنيا والآخرة^(٣).

وقال الرافعي في شرح هذا الحديث:

(فأنت ترى ظاهر الحديث، ولكن فنه العجيب في هذا الحديد الذي يراد به طبيعة الخير والرحمة في الإنسان، فهي من أشد الطبائع جموداً وصلابةً واستعصاءً متى اعترضتها حظوظ النفس الحريصة وأهواؤها، ومع ذلك فإنَّ السخاء بالمال يبسط منها، وينتهي في الطبع إلى أن يجعلها لينة،

(١) جاء في «المختار»: [الثدي يذكر ويؤنث، وهو للرجل والمرأة أيضاً، والجمع أئد وثدي، بضم الثاء وكسرهما].

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري ٩٨/٢ برقم ١٤٤٣ و١٢٣/٧ - ١٢٤ برقم ٢٩١٧ و٥٧٩٧، ومسلم ٨٨/٣ برقم ١٠٢١، و«سنن النسائي» ٥٣/٥. وانظره في «رياض الصالحين» باب الكرم والجود، وفي «اللؤلؤ والمرجان» ١/٢٢١.

(٣) «شرح مسلم» ١٠٩/٧. أقول: وليس يبعد عندي أن تكون هذه المعاني كلها واردة.



فلا تزال تمتد وتسبغ حتى يكون كمال طبع السخاء هو كمال طبع الخير في النفس الكريمة. فمن ألزم نفسه الجود والإنفاق راضها رياضة عملية كرياضة العضل بأثقال الحديد ومعاناة القوة في الصراع ونحوه.

أما الشح فلا يناقض تلك الطبيعة ولكنه يدعها جامدة مستعصية، لا تلين ولا تستجيب ولا تتيسر. وقد جعل الجبة من الثدي إلى التراقي، وهذا من أبداع ما في الحديث لأن كل إنسان فهو منفق على ضروراته، يستوي في ذلك الكريم والبخيل، فهما على قدر سواء من هذه الناحية، وإنما التفاوت فيما زاد وسبغ من وراء هذا الحد، فهاهنا ييسط الكريم بسطه الإنساني، أما البخيل فهو (يريد) لأنه إنسان، والإرادة عمل عقلي لا أكثر، فإذا هو حاول تحقيق هذه الإرادة وقع من طبيعة نفسه الكزة فيما يعانيه من يوسع جبة من الحديد لزقت كل حلقة من حلقاتها في مكانها، فهي مستعصية متماسكة، فهو يوسعها فلا تتسع.

ألا ترى كيف تتوجه الحجة، وكيف تدق الفلسفة وهي في أظهر البيان وأوضحه؟ وهل تحسب طبيعة البخيل في دقائقها النفسية لو هي نطقت بالغة من وصف نفسها هذا المبلغ من جمال الفن وإبداعه؟

وهو - بعد - وصف لو نقل إلى كل لغات الأرض لزانها جميعاً، ولكان في جميعها كالإنسان نفسه لا يختلف تركيبه، فلن يكون بثلاثة أعين لا في بلاد شكسبير ولا في بلاد الزوج^(١).

ومن ذلك وصف موقف الناس من الدعوة:

عن أبي موسى أن رسول الله ﷺ قال: «إن مثل ما بعثني الله به من الهدى والعلم كمثل غيث أصاب أرضاً فكانت منها طائفة طيبة قبلت الماء فأنبتت الكلأ والعشب^(٢) الكثير. وكان منها أجادب^(٣) أمسكت الماء فنفع الله

(١) «وحي القلم» ١٤/٣.

(٢) الكلأ: يطلق على النبات الرطب واليابس معاً، أما العشب فيطلق على النبات الرطب فقط.

(٣) الأجادب: جمع أجذب وهو جمع جذب وهو الأرض الصلبة التي لا ينضب منها الماء.



بها الناس فشربوا منها وسقوا وزرعوا، وأصاب طائفة منها أخرى إنما هي قيعان^(١) لا تمسك ماء ولا تنبت كلأ، فذلك مثل من فقه في دين الله ونفعه ما بعثني الله به فعلم وعلم، ومثل من لم يرفع بذلك رأساً ولم يقبل هدى الله الذي أرسلت به^(٢).

جاء في «فتح الباري»^(٣): [ضرب النبي ﷺ لما جاء به من الدين مثلاً بالغيث العام الذي يأتي الناس في حال حاجتهم إليه، وكذا كان حال الناس قبل مبعثه، فكما أن الغيث يحيي البلد الميت فكذا علوم الدين تحيي القلب الميت. ثم شبه السامعين له بالأرض المختلفة التي ينزل بها الغيث، فمنهم العالم العامل المعلم فهو بمنزلة الأرض الطيبة، شربت فانتفعت في نفسها وأنبت فنفعت غيرها. ومنهم الجامع للعلم المستغرق لزمانه فيه غير أنه لم يعمل بنوافله أو لم يتفقه فيما جمع لكنه أداه لغيره، فهو بمنزلة الأرض التي يستقر فيها الماء فينتفع الناس به وهو المشار إليه بقوله: «نضر الله امرءاً سمع مقالتي فادأها كما سمعها». ومنهم من يسمع العلم فلا يحفظه ولا يعمل به ولا ينقله لغيره فهو بمنزلة الأرض السبخة أو الملساء التي لا تقبل الماء. وإنما جمع في المثل بين الطائفتين الأوليين المحمودتين لاشتراكهما في الانتفاع بهما وأفرد الطائفة المذمومة لعدم النفع بها].

وهذه الصورة المنتزعة من حياة العرب الذين يهتمون بالمياه استطاعت أن تصف موقف الناس من الدعوة الوصف الدقيق الرائع الموجز.

ومن ذلك الأثر عن ابن مسعود الذي تضمن وصف شعور المؤمن بالذنب:

(١) قيعان: جمع قاع وهو الأرض المستوية الملساء التي لا تنبت.

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري ٢٢/١ برقم ٧٩، باب فضل من علم وعلم، ومسلم ٧/٦٣ برقم ٢٢٨٢، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم» ١٤/١، و«فتح الباري» ١/١٧٥. وانظر «الأدب النبوي» للخولي ص ١٨. وانظر «رياض الصالحين» باب المحافظة على السنة.

(٣) «فتح الباري» ١/١٧٧.



«إنَّ المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبلٍ يخاف أن يقع عليه، وإنَّ الفاجر يرى ذنوبه كذباب مرَّ على أنفه»^(١).

وتتجلى دقة الوصف أيضاً في الأحاديث التي تحدّد نوعاً معيناً من الناس أو وقتاً من الأوقات أو أمراً غيبياً، ونلمس في هذا التحديد جدة جديدة، وروعة رائعة، ولنضرب بعض الأمثلة:

فمن ذلك الحديث الذي يذكر المنافق، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ قال: «أربع من كنّ فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا أوّتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر» متفق عليه^(٢).

ومن ذلك حديث وصف وقت العصر:

«العصر إذا كان ظل كل شيء مثله، وكذلك ما دامت الشمس حية، والعشاء إذا غاب الشفق إلى أن تمضي كواهل الليل»^(٣).

وقريب من هذا الحديث جوابه ﷺ لمن سأله: متى تصلّي العشاء الآخرة؟ فقال ﷺ: «إذا ملأ الليل بطن كل واد»^(٤).

ومن ذلك تحديد وقت كراهة الصلاة:

(١) رواه الترمذي ٣١٧/٣ موقوفاً على عبد الله بن مسعود برقم ٢٤٩٧، وأخرجه أحمد ٣٨٣/١، والبخاري في أول كتاب الدعوات، باب التوبة ٥٧/٨ برقم ٦٣٠٨ عن عبد الله بن مسعود من قوله. وانظر «وحي القلم» ٢٥/٣.

(٢) رواه البخاري ١٢/١ برقم ٣٤، ومسلم ٥٦/١ برقم ٥٨. وانظر «رياض الصالحين» باب الوفاء بالعهد وإنجاز الوعد، وهناك حديث آخر رواه أبو هريرة أخرجه مسلم برقم ٥٩، وأورده النووي في «الرياض» في باب الأمر بأداء الأمانة، ويذكر فيه ثلاث خصال فقط.

(٣) «وحي القلم» ٢٣/٣.

(٤) رواه أحمد ٣٦٥/٥ وغيره، قال الشيخ ناصر: حديث صحيح، وقد خرجته في «الأحاديث الصحيحة» برقم ١٥٢٠. وانظر «وحي القلم» ٢٤/٣.



قال: «إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة حتى ترتفع»^(١).

ومن ذلك تعريفه للشديد من الرجال:

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ليس الشديد بالصُّرَعَة، إنما الشديد الذي يملك نفسه عند الغضب» متفق عليه^(٢).

إننا لنرى في هذا الحديث تعريفاً جديداً يخالف ما ألفه الناس وعرفوه.

وفيه يقرر الرسول ﷺ أن الإنسان إنما هو إنسان بإرادته لا بعضلاته، فليس الشديد هو الذي يصرع الناس بقوته، لكن الشديد هو الذي يملك السيطرة على أعصابه، ويستطيع أن يتصرف التصرف الموزون اللبق حالة الغضب والانفعال، وبذلك يكون الإنسان إنساناً.

ومن ذلك تعريفه للمسكين:

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ليس المسكين الذي ترده التمرة والتمرتان ولا اللقمة واللقمتان، إنما المسكين الذي يتعفف».

وفي رواية في الصحيحين: «ليس المسكين الذي يطوف على الناس ترده اللقمة واللقمتان والتمرمة والتمرتان، ولكن المسكين الذي لا يجد غنى يغنيه، ولا يفتن به فيتصدق عليه، ولا يقوم فيسأل الناس»^(٣).

(١) أخرجه الشيخان، واللفظ للبخاري من حديث ابن عمر برقم ٥٨٣. وانظره في «الفتح» ٥٨/٢، و«صحيح مسلم» برقم ٨٣٠، و«جامع الأصول» ١٧٦/٦.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الأدب، باب الحذر من الغضب ٢٤/٨ برقم ٦١١٤، ومسلم في كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل من يملك نفسه عند الغضب ٨/٣٠ برقم ٢٦٠٩، وأخرجه مسلم أيضاً من حديث ابن مسعود برقم ٢٦٠٨ بلفظ: «فما تعدون الصرعة فيكم؟» قلنا: الذي لا تصرعه الرجال، قال: «ليس ذلك ولكنه الذي يملك نفسه عند الغضب». وانظره في «رياض الصالحين» باب الصبر. وانظر ص ١٠٥ من هذا الكتاب.

(٣) أخرجه البخاري ١٠٦/٢ برقم ١٤٧٩ في كتاب الزكاة باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذُونَ النَّاسَ أَوْلِيَاءَ﴾، ومسلم ٩٥/٣ برقم ١٠٣٩ في كتاب الزكاة باب =



وتتجلى دقة الوصف أيضاً في الأحاديث التي تصف أموراً غيبية كنعيم الجنة، والخيرات الحسان التي يلقاها المؤمنون الصادقون. من ذلك وصف أهل الجنة:

قال رسول الله ﷺ: «أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر ليلة البدر، ثم الذين يلونهم على أشد كوكب دري في السماء إضاءة، لا يبولون، ولا يتغوطون، ولا يتفلون، ولا يتمخطون، أمشاطهم الذهب، ورشحهم المسك، ومجامرهم الألوَّة^(١)، أزواجهم الحور العين، على خلق رجل واحد، على صورة أبيهم آدم، ستون ذراعاً في السماء». وفي رواية: «آبئتهم فيها الذهب، ورشحهم فيها المسك، ولكل واحد منهم زوجتان يرى مخ ساقهما من وراء اللحم من الحسن، لا اختلاف بينهم ولا تباغض، قلوبهم قلب رجل واحد، يسبحون الله بكرة وعشياً^(٢)».

وإن هذا الوصف للحياة الغيبية الرائع ليجعلنا نتصور النعيم المقيم، والجمال الكامل، والعيش الصافي من الأكدار والمتاعب، واللذات المتوالية من أكل وشرب وكسوة وامتعة، وطيب حياة زوجية هادئة هانئة، هناك تكون الحياة قد تخلصت من كل المعكرات والمنغصات، فلا ألم ولا جوع ولا ظمأ ولا عري ولا قبح ولا تباغض ولا اختلاف.

وهناك أحاديث كثيرة تبدو فيها دقة الوصف وروعته وجماله، وسنذكر بعض النماذج التي تؤكد هذه الخاصة الهامة التي نتحدث عنها فيما يأتي ولن نستطيع الاستقصاء لأنها من الوفرة بمكان:

= المسكين الذي لا يجد غنى، و«سنن النسائي» ٦٣/٥، وأحمد في «المسند» ٣٨٤/١، ومالك في «الموطأ» ٩٢٣/٢، وأبو داود ١٥٨/٢. وانظر «اللؤلؤ والمرجان» ٢١٩/١. وانظر «فتح الباري» ٣/٣٤١. وانظره في «رياض الصالحين» باب ملاطفة اليتيم والبنات وسائر الضعفة.

(١) عود الطيب.

(٢) متفق عليه. أخرجه البخاري ١٠٥/٤ برقم ٣٢٥٤، ومسلم برقم ٢٨٣٤. وانظره في «رياض الصالحين» باب بيان ما أعدّه الله للمؤمنين في الجنة.



قال ﷺ: «صلاة الرجل في جماعة تزيد على صلاته في سوقه وبيته بضعاً وعشرين درجة، وذلك أن أحدهم إذا توضع فأحسن الوضوء، ثم أتى المسجد لا يريد إلا الصلاة، لا ينهزه إلا الصلاة، لم يخط خطوة إلا رفع له بها درجة وحط عنه بها خطيئة، حتى يدخل المسجد، فإذا دخل المسجد كان في الصلاة ما كانت الصلاة هي تحبسه، والملائكة يصلون على أحدكم ما دام في مجلسه الذي صلى فيه، يقولون: اللهم ارحمه، اللهم اغفر له، اللهم تَبَّ عليه، ما لم يؤذ فيه، ما لم يحدث فيه» متفق عليه^(١).

وقال ﷺ لأسامة بن زيد وقد كسا امرأته قبطية: «أخاف أن تصف حجم عظامها» أخرجه أحمد^(٢).

وقال ﷺ: «إن رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه في الزرع فقال له: أو لست فيما شئت؟ قال: بلى، ولكني أحب أن أزرع. فأسرع وبذر فتبادر الطرف نباته واستواؤه واستحصاده وتكويره أمثال الجبال» أخرجه البخاري^(٣).

وهكذا فإن في الحديث النبوي الوصف الرائع، الذي يجلو الموصوف بأوضح صورة، وأوجز عبارة، وأرفع بيان، ضمن الإطار الذي تقتضيه الرسالة السامية والنبوة الفاضلة.

موسيقى الحديث:

٥ - وهذه خاصة أخرى من خصائص أسلوب الحديث النبوي، تواجهك في كل حديث تستمع إليه أو تقرؤه.

(١) رواه البخاري ٨٦/١ برقم ٦٤٧، ومسلم برقم ٦٤٩. وانظر «رياض الصالحين» باب الإخلاص وإحضار النية. وينهزه أي: يخرج منه وينهضه.

(٢) انظر «مسند أحمد» ٢٠٥/٥، وتخرجه في كتاب «حجاب المرأة المسلمة» للشيخ ناصر الألباني ص ٦٠. وانظره في «وحي القلم» ٢٢/٣.

(٣) رواه البخاري ١٢١/٩ برقم ٧٥١٩. وانظر «وحي القلم» ٢٤/٣.



والموسيقى الموفقة صفة أساسية من صفات الجودة في الأسلوب، وهي أمر يرتبط بالموهبة، والأذن المرهفة، والذوق السليم. ومن الشعراء الذين اشتهروا بها: البحتري في العصر العباسي، وأحمد شوقي في العصر الحديث. ومن الكتاب الذين اشتهروا بها: الجاحظ في العصر العباسي، وأحمد حسن الزيات في العصر الحديث.

وموسيقى الكلام بلغت الكمال المعجز في القرآن، وقد جلى هذا الموضوع الأستاذ سيد قطب رحمته الله في كتابه القيم «التصوير الفني في القرآن». وأما الموسيقى في الحديث فهذا ما نعالجه في هذا الفصل.

إنّ موسيقى حلوة رائعة عذبة تنساب في الكلمة الحديثية، وفي الجملة الحديثية، كما تنساب في الكلام النبوي. إذن فموسيقى الحديث النبوي تنطلق من:

١ - حروف الكلمة الواحدة، التي تكوّن الموسيقى الداخلية للكلمة.
٢ - ومن الكلمات مجتمعة في الجملة التي تكوّن الموسيقى الداخلية للجملة.

٣ - ومن الجمل للحديث، التي تكوّن موسيقى الكلام. ولنفصل القول في كل من هذه الأمور:

١ - للرسول الكريم صلوات الله وسلامه عليه قدرة كبيرة على اختيار الكلمات ذوات الإيقاع الموسيقى المحبب، بحيث يتوافر لكل كلمة منها أمران اثنان لهما أهمية كبرى في إعطاء الكلمة موسيقاها الحلوة هما: التعاطف بين المعنى واللفظ، والانسجام في إيقاع الحروف.

أ - التعاطف بين المعنى واللفظ واضح في الكلمة الحديثية، وهو يضفي على الكلمة موسيقى معينة، حتى أصبحت هذه الموسيقى تخدم المعنى وتقود إليه وتدل عليه.

ومن ذلك كلمة (يفرغر) التي تحكي صوت من يعالج الموت في



حنجرته، والتي وردت في قوله ﷺ: «إن الله ﷻ يقبل توبة العبد ما لم يفرغر»^(١).

فموسيقى هذه الكلمة ساعدت على تصوير المعنى وتقريبه بشكل تمثيلي.

ب - الانسجام في أصوات الحروف وإيقاعها: لو ذهبنا نبحت عن كلمة تتنافر حروفها في الحديث لما استطعنا أن نجد شيئاً منها أبداً، بل إن كلمات الحديث تتمتع بجرس موسيقي رائع، تناسب حروفها على اللسان انسياباً، وترتاح الأذن لسماعها، ولنقرأ هذا الحديث على سبيل المثال: «حُقَّت النار بالشهوات، وحُقَّت الجنة بالمكاره»^(٢) فإننا نرى كل كلمة من كلماته منسجمة الأصوات، سهلة النطق، مأنوسة الوقع على السمع.

٢ - أما الجملة فإن موسيقاها الجيدة تبدو لك من ترديد حديث واحد أكثر من مرة. فقد تكون الكلمة مقبولة في ذاتها، ولكنها عندما تجتمع مع كلمات آخر يحصل تنافر بينها وبين تلك الكلمات، ونبوؤها عن الأذن، واستئصال للنطق بها.

إن الكلمات الحديثية عندما تضم الواحدة منها إلى أخواتها يحلو جرسها، وتزيد عذوبتها، ويحسن إيقاعها.

واقراً إن شئت قوله ﷺ: «يا فلان! إذا أويت إلى فراشك فقل: اللهم إني أسلمت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجا منك إلا إليك، آمنت بكتابك الذي أنزلت، ونبيك الذي أرسلت، فإنك إن مت من ليلتك مت على الفطرة، وإن أصبحت أصبت خيراً»^(٣).

- (١) رواه الترمذي عن عبد الله بن عمر بن الخطاب ٢٦٩/٤ برقم ٣٥٣٧، وابن ماجه برقم ٤٢٥٣، وابن حبان برقم ٢٤٤٩، والحاكم ٢٥٧/٤ وهو حديث حسن. وانظره في «رياض الصالحين» باب التوبة، و«المشكاة» برقم ٢٣٤٣.
- (٢) متفق عليه. أخرجه البخاري ٨٦/٨ برقم ٦٤٨٧، ومسلم ١٤٢/٨ برقم ٢٨٢٢ عن أبي هريرة. وانظره في «رياض الصالحين» باب المجاهدة.
- (٣) متفق عليه. أخرجه البخاري ٤٩/١ و٥٧/٨ و٥٨ بالأرقام ٢٤٧ و٦٣١١ و٦٣١٣ =



ولعل سبب هذه الموسيقى الساحرة في الجملة هنا يعود إلى الانسجام في إيقاع الكلمات، وإلى هذا التألف المدهش بين مخارج حروف الكلمات، فأنت لا ترى ازدحاماً بحرف ثقيل في الحديث، ولا انتقالاً مفاجئاً من إيقاع إلى إيقاع... إنها تتناسب وجو النوم الهادئ الذي يهيئ الجو المأنوس المأمون الذي يشعر صاحبه بالطمأنينة، لأنه يسلم نفسه إلى الله ولأنه يتوجه إليه. ما أشبه هذا الحديث باللحن الحلو الذي يريح الأعصاب، ويمهد للنوم... أضف إلى ذلك ترديد كلمة (إليك) التي هي بمثابة قفل ينهي الجملة، وكذلك فإن الدعاء ختم بمخاطبة الله سبحانه بصيغة المفرد، وبأفعال تنتهي بالتاء المهموسة التي تلائم جو الاسترسال في النوم.

٣ - أما الكلام بِجُمَلِهِ المتعددة فإن مما يعطيه لحناً جميلاً الأمور الآتية:

أ - الموسيقى الداخلية للألفاظ والجمل.

ب - الموازنة والتقابل.

ج - السجع.

أ - وقد تحدثت لك قبل قليل عن الموسيقى للألفاظ والجمَل.

ب - ولنوجز القول في الموازنة فيما يأتي:

للموازنة والتقابل في الجمل أثر كبير واضح في موسيقى الكلام، ذلك أن الكلام عندما يكون مقسماً فإنه يتيح للقارئ أن يجعل صوته موزعاً بين جزأين، فتكون فقرات الجمل المتقابلة مؤدية لحناً معيناً يعطي الكلام الموسيقى الجميلة.

ولنعد إلى الأمثلة ففيها البيان الشافي:

= ٦٣١٥، ومسلم ٤/ برقم ٢٧١٠، والترمذي برقم ٣٥٧٤ عن البراء بن عازب. وانظره في «رياض الصالحين» باب التوكل.



«إن الله تعالى يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار، ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتى تطلع الشمس من مغربها»^(١).

إن المقابلة والموازنة بين طرفي الكلام جلية في هذا الحديث، ففي الطرف الأول بسط اليد في الليل ليتوب مسيء النهار، وفي الطرف الثاني بسط اليد في النهار ليتوب مسيء الليل.

«عجباً لأمر المؤمن! إن أمره كله له خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن: إن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له»^(٢).

فقوله ﷺ: «إن أمره كله له خير» جملة تقابلها الجملة التي بعدها من ناحية الجرس وهي: «وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن».

والجملتان الأخيرتان مثل واضح على الموازنة الدقيقة والمقابلة التامة، وانظر في الجملتين: «إن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له»، «وإن أصابته سراء شكر، فكان خيراً له».

فلا تزيد الجملة الثانية حرفاً من ناحية العدد على الجملة الأولى، وكل ما في الأمر وضع كلمتي (ضراء) و(صبر) مكان (سراء) و(شكر).

- «يا غلام إني أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله تجده تجاهك. إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، تعرّف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة، واعلم أن الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك، وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك، رفعت الأقلام وجفت الصحف، واعلم أن ما أخطأك لم يكن ليصيبك، وأن ما أصابك لم يكن

(١) رواه مسلم عن أبي موسى الأشعري ٤/ برقم ٢٧٥٠. وانظره في «رياض الصالحين» باب التوبة.

(٢) رواه مسلم عن صهيب ٤/ برقم ٢٩٩٩. وانظره في «رياض الصالحين» باب الصبر.



ليخطئك، واعلم أن النصر مع الصبر، وأن الفرج مع الكرب، وأن مع العسر يسراً»^(١).

ففي الشرط وجوابه: «احفظ الله يحفظك.. إذا سألت فاسأل الله.. تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك..» في ذلك موازنة تضيف على الأسلوب إيقاعاً موسيقياً واضحاً. وفي نهاية الحديث موازنة وتقابل بين جملتين: إحداهما تقرر سعي الناس في أمر، وتقرر الأخرى قضاء الله وقدره المحتم.

ج - أما السجع فقد سبق أن تحدثت عن موقف الرسول ﷺ منه في موضع سابق، والذي يهمني الآن أن أقرر دوره في إعطاء الكلام لونا من الموسيقى، ولنقرأ هذا الحديث:

«يا أيها الناس! أفشوا السلام، وأطعموا الطعام، وصلوا الأرحام، وصلوا والناس نيام، تدخلوا الجنة بسلام»^(٢).

ولنقرأ الحديث الآتي لنجد فيه السجع والمقابلة والموسيقى الداخلية للألفاظ: «بسم الله، توكلت على الله، اللهم إني أعوذ بك أن أضلّ أو أضلّ، أو أزلّ، أو أزل، أو أظلم، أو أظلم، أو أجهل أو يُجهل علي»^(٣).

ولنردد هذا الحديث لنرى التساوي في إيقاع الكلمات، والسحر في لحن الموسيقى بشكل قلّ نظيره في أي كلام: «اتق الله حيثما كنت، وأتبع السيئة الحسنة تمحها، وخالق الناس بخلق حسن»^(٤).

(١) رواه الترمذي عن ابن عباس ٣٢١/٣ برقم ٢٥١٦. وانظر «مسند أحمد» ١/٢٩٣ و٣٠٣ و٣٠٧ والحديث الذي ذكرته من روايتين. وانظره في «رياض الصالحين» باب المراقبة.

(٢) رواه الترمذي عن عبد الله بن سلام ٣١٣/٣ برقم ٢٤٨٥. وانظره في «رياض الصالحين» باب فضل السلام، وسبق إيراده في مبحث السجع.

(٣) رواه الترمذي ٢٤٠/٤ برقم ٣٤٢٧، وأبو داود ٤٤٣/٤ برقم ٥٠٩٤ عن أم سلمة. وانظره في «رياض الصالحين» باب التوكل.

(٤) رواه الترمذي عن أبي ذر ومعاذ ١٤١/٣ برقم ١٩٨٧، والدارمي ٣٢٣/٢، وأحمد ١٥٣/٥. وانظره في «رياض الصالحين» باب المراقبة.



وأخيراً فإني أود أن أشير إلى أن موسيقى الحديث النبوي ذات ألوان تختلف باختلاف الغرض.

ففي مجال الوعظ والترهيب؛ نجد القوة والفخامة.

وفي مجال الدعوة والترغيب؛ نجد الرقة والليونة.

وفي الدعاء قبل النوم؛ نجد اللحن الهادئ الخفيف.

وفي الدعاء عند الحرب؛ نجد اللحن الحماسي العنيف. وهكذا..

وبهذه اللمحة - وهي غيضة من فيض - يتضح لنا أن أسلوب الحديث يمتاز بالموسيقى الرائعة التي تعد من خصائص الأسلوب المبين.

الحوار في الحديث:

٦ - أسلوب الجواب محبّب إلى النفس، يضيف الحيوية على النص الأدبي الجميل، ويدفع الملل والشroud، ويشد انتباه السامع، ويجعل الإقبال على متابعة النص أشد، والذهن أكثر تفتحاً وتجاوباً.

وذكروا في وصف الحوار الجيد أنه يجب أن يحتوي على صفتين أساسيتين: التركيز والإيجاز، وقرروا أن الطول في العبارة الحوارية يميّت الحيوية.

وشأن الحوار الجليل ملموس في حياتنا العملية في مجالس الناس، فالمتحدث الناجح لا يرتضي لنفسه أن يكون هو المتحدث الوحيد، بل تراه حريصاً على أن يشرك معه الحاضرين، ويستثير اهتمامهم بخلق الحوار حتى يكون حديثه مقبولاً ومسموعاً.

ونعرف هذا أيضاً في مجال التعليم. فالدرس الجيد قائم على مبدأ الحوار الذي يديره المدرس، متخذاً منه وسيلة لأداء المعلومات وإيصالها إلى أذهان تلامذته.

وقد كان الرسول الكريم ﷺ يتخذ أداة تعليمية يلجأ إليها ليحرك



أذهان صحابته في الموضوع الذي يريد أن يتحدث فيه، حتى إذا انتهى أحدهم إلى نتيجة بسبب هذه الإثارة الذهنية تطلع إلى الرسول يصغي لحديثه ينظر: هل وفق إلى السداد؟

وتشترك في هذا التحفز كل قواه وطاقاته وأعصابه، وعندئذ يتمكن الجواب من نفسه أيّ تمكن، وتتجلى روعته بأجلى صورة.

وكانت للرسول ﷺ طرق في إثارة الحوار.

فمن هذه الطرق:

١ - أن يأتي بجملة تبدو غريبة لأول وهلة، وقد تكون معارضة لما تعلم الصحابة من أحكام هذا الدين الجديد، فستثير أسئلتهم... إنهم جيل مثالي ربّوا تربيةً إسلامية فاضلة، فهم لا يسكتون على أمر يرونه غريباً أو متعارضاً مع ما فهموا من أحكام دينهم.. ولنضرب على ذلك مثلاً الأحاديث الآتية:

• عن أبي ذر أن ناساً قالوا: يا رسول الله ذهب أهل الدثور^(١) بالأجور، يصلون كما نصلي، ويصومون كما نصوم ويتصدقون بفضول أموالهم! قال: «أوَ ليس الله قد جعل لكم ما تصدقون به؟ إن بكل تسيحة صدقة، وكل تكبيرة صدقة، وكل تحميدة صدقة، وكل تهليلة صدقة، وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة، وفي بضع أحدكم صدقة».

قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟

قال: «أرأيتم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له أجر»^(٢).

ففي قوله ﷺ: «وفي بضع أحدكم صدقة» غرابة تثير حواراً، وهذا ما

(١) أي الأموال جمع دثر.

(٢) رواه مسلم ٨٢/٣ برقم ١٠٠٦. وانظره في «رياض الصالحين» باب بيان كثرة طرق الخير.



حدث، إذ أن الصحابة لم يستطيعوا السكوت عليها، لأن الذي وقر في أذهانهم أن الأجر إنما يكون على الواجبات التي يتحمل المسلم في أدائها شيئاً من المشقة، أما الشهوات التي يمارس الإنسان فيها غريزته فكيف يكون له فيها أجر إن أتاها؟ فقالوا: أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ فبيّن لهم ﷺ أن تصريف الشهوات في السبيل الذي شرعه الإسلام عمل طيب يثاب عليه فاعله، لأنه إن وضع هذه الشهوة في الحرام كان مؤاخذاً مذنباً. . وكذلك فإن من يحمل نفسه على التزام أحكام الشرع ولا يتعدى حدود الله مثاب مأجور.

فإتيانه ﷺ بهذه الجملة أثار حواراً مركزاً حرك السامعين وجعلهم أكثر تجاوباً.

• قال رسول الله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً».

فقال رجل: يا رسول الله! أنصره إذا كان مظلوماً، أرايت إن كان ظالماً كيف أنصره؟

قال: «تحجزه - أو تمنعه - من الظلم فإن ذلك نصره»^(١).

وهذا مثل آخر على استشارة الحوار: «انصر أخاك ظالماً» جملة غريبة أشد الغرابة، لا يمكن للفرد المسلم الذي ربّي في مدرسة النبوة المحمدية أن يقر مثل ذلك، لأنه يراها متعارضة مع ما فهمه من أحكام هذا الدين الذي يحارب الظلم ويأباه، فلا بد من أن يثور في نفوسهم استغراب واستيضاح، فينطلق صوت رجل سائلاً بأدب وبجرأة أيضاً: أرايت إن كان ظالماً كيف أنصره؟ وهنا يأتي التوضيح والبيان، فيستقر الجواب في النفس أتم استقرار.

• قال رسول الله ﷺ: «إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار».

(١) رواه البخاري عن أنس ١١٢/٣ بالأرقام ٢٤٤٣ و ٢٤٤٤ و ٦٩٥٢. وانظره في «رياض الصالحين» باب تعظيم حرمت المسلمين.



قلت^(١): يا رسول الله هذا القاتل، فما بال المقتول؟
قال: «إنه كان حريصاً على قتل صاحبه»^(٢).

تقريره ﷺ أن المقتول في النار يثير الاستغراب لأول وهلة عند سماع الحديث، فيحمله ذلك على السؤال... ويأتيه الجواب... ويتولد من ذلك كله حوار مركز جميل.

• قال رسول الله ﷺ: «كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي» قيل:
ومن أبي يا رسول الله؟

قال: «من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبي»^(٣).

سؤال في محله: من أبي دخول الجنة؟

أثار هذا السؤال استنناؤه ﷺ: «إلا من أبي».. ويأتي الجواب، ويكون من ذلك هذا الحوار المركز الجميل.

هذه أحاديث أربعة، وغيرها كثير^(٤)، نرى فيها أنه ﷺ كان يحملهم على أن يسألوه، وفي ذلك من بعث الحوار في الكلام القصير ما يأسر اللب ويستحوذ على الإعجاب.

٢ - ومن هذه الطرق أن يورد السؤال بشكل مشوق يرغبهم في أن يعرفوا الجواب. وذلك كأن يذكر لهم أمراً عظيماً، ومقصداً هاماً، وهدفاً

(١) القاتل هو نفيق بن الحارث الثقفي راوي الحديث.

(٢) متفق عليه من رواية نفيق بن الحارث، رواه البخاري ١٢/١ برقم ٣١ في باب «وإن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا» فسامهم المؤمنين. ومسلم ١٧٠/٨ برقم ٢٨٨٨ في باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما. وانظره في «رياض الصالحين» باب الإخلاص وإحضار النية.

(٣) رواه البخاري عن أبي هريرة ٦٧/٩ برقم ٧٢٨٠. وانظر «فتح الباري». وانظره في «رياض الصالحين» باب الأمر بالمحافظة على السنة وآدابها.

(٤) مثل حديث: «من الكباثر شتم الرجل والديه» رواه البخاري برقم ٥٩٧٣، ورواه مسلم برقم ٩٠. وانظره في «رياض الصالحين» باب تحريم العقوق وقطيعة الرحم.



مرجواً، يسعى إليه كل مسلم، ثم بعد ذلك يورد السؤال: ألا أدلكم عليه؟ ومن الطبيعي أن يكون الجواب من الصحابة: (بلى).

ومن ذلك الحديثان الآتيان:

الحديث الأول: قوله ﷺ: «ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟».

قالوا: بلى يا رسول الله.

قال: «إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المسجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط»^(١).

إن ما يكون سبباً لمحو الخطايا، ورفع الدرجات، مطمح يسعى إليه كل مسلم، ويترقب السامعون الدلالة عليه، ويصغون إليه، ويعقدون العزم على فعله، مشرقة نفوسهم، مبهجة قلوبهم.

الحديث الثاني: قوله ﷺ: «ألا أنبئكم بأكبر الكبائر؟» ثلاثاً. قلنا: بلى يا رسول الله.

قال: «الإشراك بالله، وعقوق الوالدين» وكان متكئاً فجلس. فقال: «ألا وقول الزور، وشهادة الزور» فما زال يكررها حتى قلنا: ليته سكت^(٢). هنا أمر مكروه تاباه النفوس المؤمنة، والقلوب التي تخشى الله سبحانه. أكبر الكبائر. إنه شيء مخيف. . . ويكرر ﷺ السؤال ثلاث مرات فيقولون بتوجس وخيفة: بلى يا رسول الله. وعندئذ يأتيهم الجواب.

وهكذا فإن الحوار في مثل هذه النماذج كان نتيجة لسؤال مهم يطرحه

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة ١٥١/١ برقم ٢٥١. وانظره في «رياض الصالحين» باب بيان كثرة طرق الخير.

(٢) متفق عليه من رواية أبي بكرة نفع بن الحارث، رواه البخاري في «صحيحه» ١٥٠/٣ برقم ٢٦٥٤، ورواه مسلم في «صحيحه» ٦٤/١ برقم ٨٧، والترمذي ٢٥٥/٣ برقم ٢٣٠١. وانظره في «رياض الصالحين» باب تحريم العقوق وقطيعة الرحم وفي باب بيان غلظ تحريم شهادة الزور.



وهكذا فإن الحوار في مثل هذه النماذج كان نتيجة لسؤال مهم يطرحه الرسول ﷺ، فيهيئ الأذهان للسمع حتى لا يكون التقرير المجرد، ويأتي الجواب بعد ذلك.

وقد نجد أحياناً أحاديث من هذا القبيل ولكن ليس فيها جواب السامعين، بل فيها السؤال والجواب كما في الحديث الآتي:

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أو لا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم»^(١).

٣ - ومن هذه الطرق أن يوجه ﷺ إلى الصحابة سؤالاً، ويستمع إلى أجوبتهم، ثم يناقشهم في هذه الأجوبة، ويبين لهم الصواب.. وقد يعتذرون عن الإجابة ويقولون: الله ورسوله أعلم. فيدلي بالجواب. ولننظر في الأمثلة:

لقد عقد الإمام البخاري في «صحيحه» باباً عنوانه «طرح الإمام المسألة على أصحابه ليختبر ما عندهم من العلم» وأورد فيه حديث ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إن من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وإنها مثل المسلم. حدثوني ما هي؟» قال: فوقع الناس في شجر البوادي. قال عبد الله: فوقع في نفسي أنها النخلة. ثم قالوا: حدثنا ما هي يا رسول الله؟ قال: «هي النخلة»^(٢).

وقال رسول الله ﷺ: «أندرون من المفلس؟».

قالوا: المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع.

فقال: «إن المفلس من أمتي من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وزكاة،

(١) رواه مسلم ٥٣/١ برقم ٥٤، وأبو داود برقم ٥١٩٣، والترمذي برقم ٢٦٨٨ وقد تقدم ص ٦٨. وانظره في «رياض الصالحين» باب فضل السلام والأمر بإفشائه.

(٢) البخاري ٢٢/١ برقم ٦٢، ومسلم برقم ٢٨١١، والترمذي برقم ٢٨٦٧، وأحمد ٢/٦١ و ١٢٣ و ١٥٧ وابن حبان «الإحسان» ج ١ برقمي ٢٤٣، ٢٤٦.



ويأتي وقد شتم هذا وقذف هذا، وأكل مال هذا، وسفك دم هذا، وضرب هذا، فيُعطى هذا من حسناته وهذا من حسناته، فإن فنيت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم، فطرحته عليه، ثم طرح في النار»^(١).

لو ألقى ﷺ على الصحابة تعريف المفلس دون إثارة هذا الحوار، لكان من الممكن أن يمر على آذان السامعين مروراً مؤقتاً، سرعان ما ينسون مضمونه، ولكن تبين لهم بعد هذا الحوار أن المفلس غير ما كانوا يعهدون... ومن أجل ذلك فإنهم لا ينسونه أبداً.

ومثله حديث جبريل الطويل حيث سأل الرسول ﷺ بعد انطلاقه: «أندري من السائل يا عمر؟» قال عمر: قلت: الله ورسوله أعلم. قال ﷺ: «فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم»^(٢).

ومثله حديث ابن مسعود عن النبي ﷺ قال: «فما تعدون الصرعة فيكم؟» قلنا: الذي لا تصرعه الرجال. قال: «ليس ذلك، ولكنه الذي يملك نفسه عند الغضب»^(٣).

٤ - وهناك حوار نجده في الحديث ليس مما تقدم.. بل هو حوار عادي لم يتعمده الرسول ﷺ، ولكنها الوقائع أملت.. فوصل إلينا على شكل حوار، غير أنني أقدر أن الرسول ﷺ كان يرحب بمثل هذه المحاورات أشد الترحيب لأنها مما كان يحرص عليه كما رأينا.

فهذا أبو ذر يتوجه من تلقاء نفسه بسؤال بل بسلسلة من الأسئلة ويطرحها على الرسول ﷺ فيتولى صلوات الله وسلامه عليه إجابته عن أسئلته ولنستمع إلى أبي ذر:

(١) رواه مسلم عن أبي هريرة ١٨/٨ برقم ٢٥٨١، والترمذي ٣/٢٩١ برقم ٢٤١٨. وانظره في «رياض الصالحين» باب تحريم الظلم.

(٢) رواه مسلم عن عمر بن الخطاب ١/٢٩ برقم ٨. وانظره في «رياض الصالحين» باب المراقبة.

(٣) رواه مسلم في «صحيحه» ٨/٣٠ برقم ٢٦٠٨ في كتاب البر والصلة باب فضل من يملك نفسه عند الغضب. وقد تقدم ص ٩١ برواية أخرى.



قلت: يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟

قال: «الإيمان بالله والجهاد في سبيل الله».

قلت: أي الرقاب أفضل؟

قال: «أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمناً».

قلت: فإن لم أفعل.

قال: «تعين صانعاً أو تصنع لأخرق»^(١).

قلت: يا رسول الله أرأيت إن ضعفت عن بعض العمل؟

قال: «تكف شرك عن الناس، فإنها صدقة منك على نفسك»^(٢).

والأمثلة على هذا النوع كثيرة^(٣)، لأن الصحابة كانوا من الحرص على معرفة أحكام دينهم بمكان كبير.

ومن أجل ذلك فما أكثر ما نجد الأحاديث التي بنيت على أسئلة.

ومن ذلك أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ: أي الإسلام خير؟

فقال ﷺ: «تطعم الطعام، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف»^(٤).

٥ - وهناك أحاديث صيغت على شكل قصص قصيرة، قصها رسول الله ﷺ على المسلمين للعظة والعبرة والدعوة، ولا يخلو حديث منها

(١) الأخرق: الذي لا يتقن ما يحاول فعله.

(٢) متفق عليه من رواية أبي ذر. أخرجه البخاري في كتاب «العتق» ١٢٦/٣ برقم ٢٥١٨، ومسلم ٦٢/١ برقم ٨٤. وانظر «الأدب المفرد» ص ٤٦. وانظره في «رياض الصالحين» باب بيان كثرة طرق الخير.

(٣) مثل حديث عمرو بن عبسة الوارد في باب الرجاء من «رياض الصالحين».

(٤) متفق عليه من رواية عبد الله بن عمرو بن العاص، أخرجه البخاري في كتاب الإيمان ٩/١ برقم ١٢، ومسلم في كتاب الإيمان ٤٧/١ برقم ٣٩، وأبو داود ٤/ برقم ٥١٩٤. وانظره في «رياض الصالحين» في باب فضل السلام.



من الحوار الرائع الموحى المعبر، وهذا طبيعي ما دامت قد وردت على شكل أقاصيص.. فالحوار دعامة القصة وأساس أصيل فيها.

والأمثلة على ذلك كثيرة، ولكن طولها النسبي يحول دون الاستشهاد بها في هذه العجالة فأكتفي بالإشارة إليها.

فمن ذلك حديث الأعمى والأقرع والأبرص^(١).

وحديث القاتل والراهب والعالم^(٢)، وحديث الملك والساحر والغلام^(٣)، وحديث جريج^(٤) وغيرها كثير.

وهكذا نرى أن الحوار أسلوب كان الرسول ﷺ يرتضيه ويعمل على إثارته لما فيه من الحيوية والجمال، والشيء الذي يستحق التسجيل أن الحوار إنما يطلب في الكلام الطويل والقصص والروايات، أما أن يكون في مثل هذا الحيز الضيق والكلام القصير، ويكون بمثل هذا التوفيق فهو محل التقدير والإعجاب.

الإيجاز:

٧ - من خصائص أسلوب الحديث النبوي، الإيجاز:

والإيجاز - عند البلاغيين - هو تأدية المعاني الكثيرة بالألفاظ القليلة، وهو قسيم المساواة والإطناب عندهم.

ويقوم - في العصر الحاضر - جدل حول الإيجاز وموقف علماء البلاغة منه، ومن الذين أثاروا هذا الحوار، العلامة الفاضل الدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله تعالى بما ينم عن أصالة وحسن تذوق في كتابه القيم «النبأ

(١) انظر الحديث في باب المراقبة من «رياض الصالحين» وقد مضى تخريجه.

(٢) انظره في باب التوبة من «رياض الصالحين» وقد مضى تخريجه.

(٣) انظره في باب الصبر من «رياض الصالحين» وقد مضى تخريجه.

(٤) رواه البخاري ١٣١/٤ برقم ٣٤٣٦، ومسلم برقم ٢٥٥٠، وأحمد ٤٣٦/٢. وانظره في باب فضل ضعفة المسلمين والفقراء من «رياض الصالحين».



العظيم»، وهو يرى أن الإيجاز هو المقدار الذي يؤدي به المعنى بأكمله بأصله وحليته على حسب ما يدعو إليه المقام من إجمال وتفصيل بغير إجحاف ولا إسراف، ويعتبر أن كل من نقص عن هذا القدر أو زاد حائد عن الجادة بقدر ما نقص أو زاد.

فالكلام الطويل إن حوى كل جزء فيه فائدة تمس الحاجة إليها ولا يسهل أداء تلك الفائدة بأقل منه كان هو عين الإيجاز المطلوب، وإن أمكن أداء الأغراض فيه كاملة بحذف شيء أو بإبداله بعبارة أخصر منه كان حشواً أو تطويلاً معيياً. . والكلام القصير إن وفى بالمقاصد الأصلية والتكميلية المناسبة لمقتضى الحال كان هو التوسط المطلوب، وإلا كان بترأ أو تقصيراً معيياً^(١).

وهذا الرأي سديد فيما أرى على أن نبه إلى أن الإيجاز مراتب، فمنه ما يبلغ حد الإعجاز وهو القرآن الكريم، ومنه ما يبلغ الكمال في البيان البشري، وهو ما نجده في جوامع كلمه ﷺ، ومنه ما دون ذلك.

ومهما يكن من أمر هذا الجدل، فإن إجماع النقدة قديماً وحديثاً منعقد على الشناء على الإيجاز وتقديمه، وإحلاله المرتبة السامية في الكلام العربي المبين، وعلى أنه أشد تأثيراً في السامعين... وقرروا أنه لا يقوى عليه إلا الفصحاء الأبيناء، ولهم في ذلك أقوال عديدة تبين منزلته ومزاياه، كقولهم: البلاغة الإيجاز.

والإيجاز قوة في التعبير، وامتلاك لناصية اللغة، وهو أصلح للحفظ والرواية والتمثيل، ولا بد في الإيجاز المعتبر من الوضوح التام، فإن لم يكن الكلام وافياً بالغرض دالاً على المراد فهو الإخلال، وهو عيب في الكلام كالتطويل.

ولا يُؤتى الإيجاز إلا من رُزق حدة في الذهن، وإرهافاً في الإحساس

(١) انظر «النبأ العظيم» للدكتور محمد عبد الله دراز ص ١٤٣.



البياني، ومعرفة تامة بدلالة المفردات، وإدراكاً واعياً لأحوال المخاطبين. وقد اجتمع ذلك كله في الرسول ﷺ على أكمل وجه.

والإيجاز هو السمة البارزة التي تميز الحديث النبوي، وبذلك وصفه البلاغيون والنقاد:

قال أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥هـ بعد أن أورد روائع من كلامه ﷺ: (فمعاني هذا الكلام أكثر من ألفاظه، وإذا أردت أن تعرف صحة ذلك فحلها وابنها بناءً آخر، فإنك تجدها في أضعاف هذه الألفاظ)^(١).

وقال ابن رشيد القيرواني المتوفى سنة ٤٦٣هـ بعد أن أورد عدة أحاديث أمثلة على الإيجاز: (ومثل هذا كثير في كلامه ﷺ، ومن أولى منه بالفصاحة وأحق بالإيجاز وقد قال: «أعطيت جوامع الكلم»)^(٢).

وكذلك صنع ابن الأثير المتوفى سنة ٦٣٧هـ عندما علق^(٣) على نماذج

(١) «الصناعتين» لأبي هلال العسكري ص ١٧٨.

(٢) «العمدة» لابن رشيقي ٢٢٤/١، والحديث الذي ذكره متفق عليه، فقد أخرجه البخاري في كتاب الجهاد في باب قول النبي ﷺ: «نصرت بالرعب» ٤٣/٤ برقم ٢٩٧٧، وفي كتاب التعبير في باب رؤيا الليل ٢٩/٩ بلفظ: «أعطيت مفاتيح الكلم» وفي باب المفاتيح في اليد ٣٢/٩، وفي كتاب الاعتصام في باب قول النبي ﷺ: «بعثت بجوامع الكلم» ٧٥/٩، وأخرجه مسلم في كتاب المساجد ٦٤/٢ برقم ٥٢٣ عن أبي هريرة، والترمذي عن أبي هريرة برقم ١٥٥٣. وانظر «فتح الباري» ٢٤٧/١٣، وأخرجه الدارقطني عن ابن عباس في «السنن» ١٤٤/٤ بلفظ: «أعطيت جوامع الكلم واختصر لي الحديث اختصاراً» وأورد ابن كثير هذا الحديث في «البداية والنهاية» ١/١٩٨ بلفظ: «أبها الناس إنني قد أوتيت جوامع الكلم وخواتيمه واختصر لي اختصاراً». وانظر «تفسير ابن كثير» ٥٠٣/٢ أول سورة يوسف، وعزاه السيوطي في «الجامع الصغير» إلى أبي يعلى في «مسنده» عن عمر. وانظر «صحيح الجامع الصغير» للألباني برقم ١٠٥٨. وقال المناوي في «فيض القدير» ٥٦٣/١: «رواه عن عمر أيضاً البيهقي في «شعب الإيمان». وانظر «المقاصد» ص ١٣٢، و«التميز» ص ٤٧، و«كشف الخفاء» ٢٨٧/١، و«الدرر» بتحقيقنا رقم ١٦١. وانظر شرح هذا الحديث في «مجموع الفتاوى» لابن تيمية ٣٠٨/١٨ - ٣٠٩.

(٣) «المثل السائر» لابن الأثير ١١٦/٢.



أوردها من كلامه صلوات الله عليه وسلامه قائلاً: (وكلام النبي ﷺ كله هكذا كما قال: «أوتيت جوامع الكلم»^(١)).

وقد أكثروا من الاستشهاد بكلامه عليه الصلاة والسلام على الإيجاز.

وكان يغلب على البيان النبوي الرفيع القصر، فقلما كان يطيل عليه الصلاة والسلام إذا تكلم، إلا ما روي عنه في بعض الحالات إذا اقتضت المصلحة ذلك.

فقد روى أبو سعيد الخدري أنه ﷺ خطب بعد العصر ولم يزل يخطب حتى لم يبق من الشمس إلا حمرة على أطراف السعف^(٢).

وليس معنى هذا أن كلامه ﷺ في هذه الخطب الطويلة قد جانب الإيجاز، فإننا عندما ننظر في هذه الخطب الطوال التي رويت نجد سمة الإيجاز ملازمة لجملها، واقرؤوا - إن شئتم - ما نقل أبو سعيد الخدري من حديث رسول الله ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الدنيا حلوة خضرة، وإن الله مستخلفكم فيها، فينظر كيف تعملون، فاتقوا الدنيا واتقوا النساء فإن أول فتنة بني إسرائيل كانت في النساء»^(٣).

والرائع في إيجاز الحديث أنه بعيد عن التكلف، وأنه كان سجية للنبي ﷺ يصدر عنها في حديثه كله، طوبله وقصيره، وكان عليه الصلاة والسلام يأمر به أصحابه، فقد روي عنه ﷺ أنه قال لجرير بن عبد الله

(١) انظر تخريجه في التعليق رقم ٢ من الصفحة ١٠٩.

(٢) انظر «إعجاز القرآن» للباقلاني ص ١٣٣، و«وحي الرسالة» ١١٥/٣، وقد أخرجه أحمد ١٩/٣ بنحوه وسنده ضعيف.

(٣) رواه مسلم ٨٩/٨ برقم ٢٧٤٢، وابن ماجه برقم ٤٠٠٠، وأحمد في «المسند» ١٩/٣ ٦١ وفيه أن هذا الحديث من تلك الخطبة، وكذلك ففي الترمذي في أبواب الفتن في باب ما أخبر النبي ﷺ أصحابه بما هو كائن إلى يوم القيامة: أن هذا الحديث من تلك الخطبة. وانظر «ضعيف الترمذي» للألباني برقم ٣٨٥. وانظر الحديث في «رياض الصالحين» باب التقوى.



البجلي: «يا جرير إذا قلت فأوجز، وإذا بلغت حاجتك فلا تتكلف»^(١).

وكان النبي ﷺ يكره الشرثرة والثرثارين، فقد قال: «إن أبغضكم إليّ وأبعدكم مني في الآخرة مساويكم أخلاقاً الثرثارون المتشدقون»^(٢) المتفهبون»^(٣).

وروي أن أعرابياً تكلم عند رسول الله ﷺ وطوّل فقال النبي ﷺ: «كم دون لسانك من حجاب؟» قال: شفتاي وأسناني. قال: «فإن الله ﷻ يكره الانبعاق في الكلام، فنضر الله وجه امرئٍ أوجز في كلامه فاقصر على حاجته»^(٤).

(١) نقل هذا الحديث المبرد في «الكامل» ٥/١ والدكتور دراز في «النبأ العظيم» ص ١٤٣.
(٢) المتشدد: المتطاول على الناس بكلامه والذي يتكلم بملء فيه تفاصيحاً وتعظيماً لكلامه. والمتفهب: أصله من الفهق وهو الامتلاء، وهو الذي يملأ فمه بالكلام ويتوسع فيه ويفرغ به تكبراً وارتفاعاً وإظهاراً للفضيلة على غيره. وانظر «رياض الصالحين» باب حسن الخلق.

(٣) رواه أحمد في «مسنده» عن أبي ثعلبة الخشني ١٩٣/٤ ونصه: «إن أحبكم إليّ وأقربكم مني في الآخرة محاسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إليّ وأبعدكم مني في الآخرة مساويكم أخلاقاً: الثرثارون المتفهبون المتشدقون» ورواه بطريق آخر عن أبي ثعلبة ١٩٤/٤. ورواه الترمذي عن جابر في باب معالي الأخلاق ١٥٠/٣ برقم ٢٠١٨ ونصه: «إن من أحبكم إليّ وأقربكم مني مجلساً يوم القيامة أحاسنكم أخلاقاً، وإن أبغضكم إليّ وأبعدكم مني يوم القيامة الثرثارون والمتشدقون والمتفهبون» قالوا: يا رسول الله! قد علمنا الثرثارين والمتشدقين، فما المتفهبون؟ قال: «المتكبرون». ورواه ابن حبان (انظر «موارد الظمان» ص ٤٧٤) عن أبي ثعلبة بلفظ: «إن أحبكم إليّ وأقربكم مني في الآخرة أحاسنكم أخلاقاً، وأبعدكم مني في الآخرة أسوأكم أخلاقاً المتشدقون المتفهبون الثرثارون». وروى الخرائطي في «مكارم الأخلاق» ص ٥ الجزء الأول من الحديث، وأورده ابن كثير في «التفسير» ٤٤٩/٣. وانظر الحديث وشرحه في «الكامل» للمبرد ٣/١، وفي «رياض الصالحين» باب حسن الخلق، وفي «صحيح مسلم» ٧٨/٧ برقم ٢٣٢١ عن عبد الله بن عمرو: «إن من خياركم أحاسنكم أخلاقاً» في باب كثرة حياته ﷺ. وانظر «شرح مسلم للنووي» ٧٨/١٥. وانظر «المغني عن حمل الأسفار» للعراقي ٣/٣٢٨.

(٤) انظر الحديث في كتاب «أدب الدنيا والدين» ص ٢٥٢ بتحقيق مصطفى السقا. والانبعاق: الانصباب في الكلام بشدة. وجاء في «النهاية» لابن الأثير ١/١٤١ =



وقد جمع الإيجاز النبوي إلى احتوائه على المعاني الكثيرة؛ الخصائص الأسلوبية التي سبق أن تحدثنا عنها.

وبعد فإن تاريخ القول عرف نماذج من الإيجاز في الجاهلية وصدر الإسلام وفي العصور التي تلتها، ولكنها قلما كانت تخلو من التكلف، ومن أجل ذلك فقد تجردت من القوة في السبك، والجمال في التعبير، والصدق في البيان، وهذا ما يجعل الإيجاز في كلام النبي ﷺ فذاً قليل النظير في كلام البشر.

ولنورد بعض الأمثلة:

• عن سفيان بن عبد الله قال: قلت: يا رسول الله! قل لي في الإسلام قولاً لا أسأل عنه أحداً غيرك.

قال: «قل آمنت بالله ثم استقم»^(١).

كلمتان اثنتان جمعتا كل خير، وأحاطتا بجوانب الإسلام كلها، حتى قال النووي فيه: هذا أحد الأحاديث التي عليها مدار الإسلام.

لقد أشار هذا الحديث إلى ركني الحياة السامية: تلك الحياة التي حرص الإسلام على أن ينعم بها كل إنسان، هذان الركنان هما:

- العقيدة السليمة.

- والسلوك المستقيم.

فالإيمان بالله يمثل العقيدة الصالحة السليمة، وليست هناك عقيدة تقوى

= [ومنه الحديث: كان يكره التبعض في الكلام. ويروى: الانبعاق، أي التوسع فيه والتكثر منه]. وروى نحوه الغزالي في «الإحياء» ١١٢/٣ وقال الحافظ العراقي: رواه ابن أبي الدنيا هكذا مرسلأً ورجاله ثقات.

(١) رواه مسلم ١/ برقم ٣٨، وأحمد ٣/٤١٣، والدارمي ٢/٢٩٨، وابن حبان في «صحيحه» ص ٦٣٢ رقم ٢٥٤٣، والطبراني، والحاكم، والبيهقي، وابن ماجه ٢/ برقم ٣٩٧٢، والترمذي ٣/٢٨٩ برقم ٢٤١٠. وانظره في «رياض الصالحين» باب الاستقامة.



على منافسة الإيمان بالله أبداً، وهو يصوغ للمسلم التصور الصحيح للكون والحياة، ويحل له المشكلات الفكرية التي يحار الفكر البشري بشأنها، ويحرره من كل عبودية، ويحله في المنزلة الرفيعة التي لا يليق غيرها بالإنسان.. ويهبه من القوة ما يذلل له كل عقبة، ويحقق له كل أمل، ويجعله قادراً على أن يأتي بالأعمال الجسيمة، ويطمح إلى معالي الأمور.

والاستقامة على ما يقتضيه هذا الإيمان تمثل السلوك الذي يثبت إيمان صاحبه وصدقه في ذلك.

فما أسهل الدعوى إن بقيت في حيز القول، غير أن العمل الصالح، والسلوك النظيف، والمعاملة الطيبة كل أولئك يكون ترجمة حية وعملية لإيمان المؤمن، وهل هناك شيء من الخير لا يدخل في مفهوم هاتين الكلمتين:

الإيمان بالله، والعمل بمقتضى الإيمان؟

أجل لقد جمع هذا الحديث مبادئ الإسلام، وخيري الدنيا والآخرة: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٢٦﴾ وَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴿١٢٧﴾﴾ [الأحقاف].

• عن شداد بن أوس رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت، والعاجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله الأماني»^(١).

في الشطر الأول من الحديث تحديد الكياسة، التي يحرص الناس جميعاً على أن يتحلوا بها، فالرسول العظيم يبين لنا صفات الكيس بإيجاز ليس يسمو فوقه إيجاز، فيقرر أن من مستلزمات الكياسة أن يحاسب المسلم

(١) رواه الترمذي ٣/٣٠٥ برقم ٢٤٥٩، والحاكم ١/٥٧، وابن ماجه ٢/ برقم ٤٢٦٠، وأحمد ٤/١٢٠. وانظره في «رياض الصالحين» باب المراقبة. قال الشيخ ناصر: سنده ضعيف، فيه أبو بكر ابن أبي مريم، وكان اختلط. راجع تعليقنا على «المشكاة» برقم ٥٢٨٩.



نفسه قبل أن يحاسب، ويعمل للدار الآخرة. فالمحاسبة وسيلة رائعة من وسائل تقويم النفس وترويضها وحملها على الجادة السوية. إنها خطوة تحول بين الإنسان والغفلة والانزلاق في مهاوي الانحراف.. وإنها الضمان الواقعي للمرء من أن يتسلط عليه ضعفه، أو تستعبده الشهوات الآثمة واللذائذ المحرمة. إن المحاسبة لتسهل على المسلم أن يتخلص تدريجياً من الكثير من عاداته السيئة، وهي تمثل اليقظة الدائمة التي تميّزه عن غيره من الناس.

أما العمل للدار الآخرة فذاك يرتبط بالكياسة أشد الارتباط. إن حياتنا لن تنتهي بالموت، بل الموت مقدمة لحياة أبدية لا انتهاء لها.. فالعاقل هو الذي لا تخدعه المتع الرخيصة التافهة عن العمل لتلك الحياة الخالدة، ورأس مال المسلم هو هذا الوقت الذي يقضيه على هذه الأرض، قبل أن يأتيه أجله، ولا تكون تنمية رأس ماله إلا بأن يعمل للدار الآخرة بالقيام بالواجبات، وبترك المحظورات، والتقرب إلى خالقه بالقربات.

وفي الشطر الثاني من الحديث تحديد للعجز الذي يأبى الناس جميعاً الاتصاف به ويكرهون أن يعرفوا به. ويذكر رسول الله ﷺ أن العجز الحقيقي إنما هو في هزيمة المرء أمام نفسه، وفي انهيار إرادته إزاء شهوته، وفي أن يتمنى الأمانى الكبيرة على الله، وعمله سيئ، أما إتباع النفس الهوى فهو الآفة التي يئن منها المجتمع، والتي يسقط بسببها عدد ممن يظنون أنهم رجال..

قال الشاعر:

إذا المرء لم يغلب هواه أقامه بمنزلة فيها العزيز ذليل

إن الأزمة التي يعانيها المسلمون في كل زمان هي ضعف الإرادة وانهزامها أمام الشهوات والأهواء. فالعاجز هو الذي يتتبع الشهوات، لا تعرض له شهوة تلوح له بحسنها وتغريه بلذاتها حتى يسعى متهافتاً وراءها.. والشهوات كثيرة.. وقد برع زبانية الشر وأنصار الشيطان في تزيين الشهوات، والزيادة في إغرائها براعة منقطعة النظير. ومن هنا كان الذي يتمرد على سلطان الهوى هو المبرأ من العجز.



ويقرر الحديث أمراً آخر يلازم هذا العاجز الأحمق؛ وهو أن يتمنى على الله الأمانى وهو على حالته من تتبع الشهوات، والانغماس في المخالفات، كأن المكاسب الكبيرة تنال بالأمانى فقط.

فيا لعجزه.. ويا لحماقته..

وسأكتفي بإيراد أمثلة أخرى دون تعليق:

- عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس الصحة والفراغ»^(١).
- وقال ﷺ: «حُفَّت النار بالشهوات، وحُفَّت الجنة بالمكاره»^(٢).
- وقال ﷺ: «اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة، واتقوا الشح فإن الشح أهلك من كان قبلكم: حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم»^(٣).
- وقال: «إذا لم تستح فاصنع ما شئت»^(٤).
- وقال: «إن من البيان لسحراً»^(٥).

(١) رواه البخاري ٧٤/٨ برقم ٦٤١٢. وانظره في «رياض الصالحين» باب المجاهدة، وفي «مبارق الأزهار» ١٦١/٢، و«قضايا في الدين» ص ٢٨٣. ومعنى الغبن: الخسران في المعاملة.

(٢) رواه البخاري ومسلم. وانظره في «رياض الصالحين» باب المجاهدة، وفي «مبارق الأزهار» ٢٣١/٢ وقد تقدم تخريجه ص ٩٥.

(٣) رواه مسلم ١٨/٨ برقم ٢٥٧٨، والبخاري في «الأدب المفرد» ص ٧٠ باب الظلم ظلمات. وانظره في «رياض الصالحين» باب تحريم الظلم.

(٤) رواه البخاري برقم ٣٤٨٣، وأبو داود برقم ٤٧٩٧، وابن ماجه برقم ٤١٨٣ عن أبي مسعود، وأحمد عن حذيفة. وانظر «جامع الأصول» لابن الأثير ٣٤/١.

(٥) رواه البخاري ١٨/٧ برقم ٥١٤٦، ومسلم برقم ٨٦٩، وأبو داود ٤١٤/٤، وأحمد ١٦/٢، ومالك ٩٨٦/٢، والترمذي برقم ٢٠٢٨ عن ابن عمر. وانظر «صحيح سنن الترمذي» للالباني رقم ١٦٥١. وانظره في «الصناعتين» ص ١٧٨.



• وقال: «الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك»^(١).

• وقال: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٢).

وهذا قل من كل، وعمامة أحاديثه ﷺ تتسم بالإيجاز وكونها جوامع الكلم^(٣).

الأصالة:

٨ - الخاصة الثامنة من خصائص أسلوب الحديث: الأصالة، قال الأستاذ أحمد حسن الزيات: الأصالة أن يكون أسلوب الرجل خاصاً به، لا ينهج فيه نهج غيره، وأن تكون في عباراته طرافة وجدة مع حلاوة ملموسة، تحمل من يأتي بعده أن يحرصوا على اقتباسها واستعمالها.

ويراد بالأصالة في الأسلوب بناؤه على ركنين أساسيين: من خصوصية اللفظ، وطرافة العبارة، وتلك هي الصفة الجوهرية للأسلوب البليغ. وملاك الأصالة أن لا تكتب كما يكتب الناس، وأن تكون أصيلاً في نظرتك وكلمتك وفكرتك وصورتك ولهجتك، فلا تستعمل لفظاً عاماً، ولا تعبيراً محفوظاً، ولا استعارة مشاعة^(٤).

أما خصوصية اللفظ فهي دلالته التامة على المعنى المراد، ووقوعه الموفق في الموقع المناسب، وآية مطابقته لمعناه ومبناه أنك لا تستطيع أن تبدله ولا أن تنقله.

(١) رواه مسلم وأبو داود، والترمذي والنسائي عن عمر، ورواه مسلم والبخاري وأحمد وابن ماجه عن أبي هريرة.

(٢) رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن عن عمر. وانظر «جامع الأصول» لابن الأثير ١١٨/٢، وسنذكر تخريجه عند تعريف الحديث.

(٣) ومن المفيد أن نشير إلى أن الحافظ أبا نعيم ألف كتاباً عنوانه «الإيجاز وجوامع الكلم» ذكره الحافظ العراقي في «المغني عن الأسفار» ١/٢١٥ و٢٢٢.

(٤) انظر «دفاع عن البلاغة» للأستاذ الزيات.



والخصوصية في اللفظ أصل الدقة في التعبير، والوضوح في المعنى، والصدق في الدلالة، لأن الكلمة إذا تمكنت في موضعها الأصيل دلت على المعنى كله، فإذا حشرت فيه حشراً، أو قسرت عليه قسراً دلت على بعض المعنى أو أبانت عن غيره. وفي اختيار الكلمة الخاصة بالمعنى إبداع، لأنَّ الكلمة مئة ما دامت في المعجم، فإذا وصلها الكاتب أو الأديب أو الشاعر بأخواتها في التركيب، ووضعها في موضعها الطبيعي من الجملة دبت فيها الحياة وسرت فيها الحرارة، وظهر عليها اللون^(١).

والكلمة في الجملة، كالقطعة في الآلة إذا وضعت في موضعها على الصورة اللازمة والنظام المطلوب تحركت الآلة وإلا ظلت جامدة. أما الركن الآخر: طرافة العبارة فأشبه الابتكار في حكاية الخبر، وتصوير الفكر، وتقويم الموضوع، وهيئات أن تجد الجملة المبتكرة التي تثير الإعجاب، وتحدث الأثر، وتحرك الفتنة، إلا إذا وجدت الكلمة الخاصة التي تحدد الفروق وتجدد العلاقة وتبعث الحركة.

وبخصوصية الكلمة، وجدة العبارة، يتحقق الطبع في الأسلوب^(٢). وقد اتصف الحديث النبوي الشريف بالأصالة في الكلمة، والتركيب، والطبع. وتتضح فيه الأصالة في الكلمات الحديثية كما تتضح الأصالة في العبارات الحلوة والتراكيب الجميلة التي ارتجلها الرسول ﷺ لأول مرة. قال الخطابي: (ومن فصاحته أن تكلم بالفاظ اقتضبها، لم تسمع من العرب قبله، ولم توجد في مقدم كلامها كقوله:

«مات حتف أنفه»^(٢).

و«حمي الوطيس»^(٣).

(١) انظر «دفاع عن البلاغة» من ص ٨١ حتى ٨٩.

(٢) قال الشيخ ناصر: لم أجده. قلت: وانظره في «دلائل الإعجاز» ص ٣١٠، و«البيان والتبيين» ١٥/٢، و«الحيوان» ٣٣٥/١.

(٣) أخرجه مسلم ١٦٧/٥ برقم ١٧٧٥، وأحمد ٢٠٧/١، وأبو يعلى ٢٩٠/٦. وانظره في «البيان والتبيين» ١٥/٢.



و«لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين»^(١).

وفي ألفاظ عديدة تجري مجرى الأمثال^(٢).

ومن هذه الجمل المأثورة قوله:

«كل الصيد في جوف الفرا»^(٣). وقوله: «هدنة على دخن»^(٤). وقوله:

«لا تنتطح فيه عتران»^(٥).

ويتجلى لنا في الحديث الطبع الذي هو سمة الأصالة ونتيجتها، الطبع الصافي الذي يورث الأسلوب الدقة والحيوية والوضوح والروعة.

هذه أهم خصائص أسلوب الحديث، وهناك خصائص أخرى غيرها كتأثره بأسلوب القرآن، ولكننا اقتصرنا على ذكر ما رأيناه المهم منها.

(١) انظر صحيح البخاري ٢٧/٨ برقم ٦١٣٣، ومسلم ٢٢٧/٨ برقم ٢٩٩٨، وأبو داود ٣٦٨/٤ برقم ٤٨٦٢، وابن ماجه ١٣١٨/٢ برقم ٣٩٨٢، والدارمي ٣١٩/٢، و«مختصر المقاصد» برقم ١٢١٧، و«مجمع الزوائد» ٩٠/٨، وذكر أن الطبراني رواه في «الأوسط» و«الكبير». وانظر «البداية والنهاية» ٣/٣١٣. وانظر هناك السبب الذي قال رسول الله ﷺ هذا الحديث من أجله. وانظر أيضاً «الحيوان» للجاحظ ١/٣٣٥.

(٢) «المزهر» ١/٣٠٩.

(٣) ضعيف لإرساله. انظر «كشف الخفاء» ١٢١/٢ - ١٢٢. وانظر «الحيوان» ١/٣٣٥، و«البيان والتبيين» ١٥/٢. والفرا: هو حمار الوحش. يروى أن ثلاثة خرجوا للصيد، فاصطاد أحدهم أرنباً، والآخر ظبياً، والثالث حماراً وحشياً، فتناولوا عليه بما اصطادوا، فقال: كل الصيد في جوف الفرا، يريد أن ما اصطاداه قليل لا يبلغ عظم ما صاده، فمن ظفر به فكأنه ظفر بجملته الصيد. وانظر «حياة الحيوان» للدميري ٢/٢٠٥ - ٢٠٦، و«رغبة الأمل» ٣/١٩٩.

(٤) قال الشيخ ناصر: لم أجده. قلت: جاء في «القاموس»: [وهدنة على دخن، محرقة، أي سكون لعله لا يصلح]. وجاء فيه من معاني (الدَّخْن) الحقد. وجاء في «المصباح المنير»: هدنة على دخن؛ أي على فساد باطن.

(٥) قال الشيخ ناصر: ضعيف. قلت: وانظر «الحيوان» ١/٣٣٥، و«البيان والتبيين» ٢/١٥. وانظر «الصارم المسلول» لابن تيمية ص ٩٥ وما بعدها. وقد جاء فيه أن القصة وردت في «الطبقات» لابن سعد، و«الأموال» لأبي عبيد. وانظر «حياة الحيوان» للدميري ٢/١٦٠ - ١٦١، وقد أورد كثيراً من هذه الأحاديث التي هي من الكلام الموجز البديع الذي لم يسبق إليه.



الفصل الخامس

موازنة بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث

إن هذه الموازنة توضح الفرق الكبير بين الأسلوبين، بما لا يدع مجالاً للتردد في أن مصدرى هذين الأصلين مختلفان.

وقد كتب في هذا الموضوع عدد من المؤلفين القدامى والمحدثين^(١). فقرروا أنّ الحديث جاء على الأسلوب المعتاد للعرب في التخاطب وإن كان قد ارتقى في سلم البيان والبلاغة إلى درجة عالية. أما القرآن فهو أسلوب مبتكر لا شبيه له فيما يعرف من كلام العرب. وسأورد بعض ما قاله هؤلاء العلماء فيما يأتي:

١ - قال الباقلاني: (والذي يصور عندك ما ضمنا تصويره ويحصل لديك معرفته إذا كنت في صنعة الأدب متوسطاً، وفي علم العربية متبيناً أن تنظر أولاً في نظم القرآن، ثم في شيء من كلام النبي ﷺ فتعرف الفصل بين النظمين والفرق بين الكلامين، فإن تبين لك الفصل، ووقعت على جلية الأمر وحقيقة الفرق فقد أدركت الغرض وصادفت القصد)^(٢).

ثم روى للنبي ﷺ سبع خطب وكتابين ثم قال:

(ولا أطول عليك وأقصر على ما ألقته إليك، فإن كان لك في الصنعة

(١) ومنهم الباقلاني في «إعجاز القرآن»، والأستاذ الراجعي في الجزء الثاني من «تاريخ آداب العرب»، والأستاذ مصطفى الزرقا في رسالته «في الحديث النبوي»، والدكتور معروف الدواليبي في كتابه «المدخل إلى أصول الفقه»، والأستاذ الزرقاني في «مناهل العرفان».

(٢) «إعجاز القرآن» ص ١٢٧ تحقيق الأستاذ الصقر.



حظ أو كان لك في هذا المعنى حس، أو كنت تضرب في الأدب بسهم، أو في العربية بقسط - وإن قلّ ذلك السهم أو نقص ذلك النصيب - فما أحسب أن يشبه عليك الفرق بين براعة القرآن وبين ما نسخناه لك من كلام النبي ﷺ في خطبه ورسائله، وما عساك تسمعه من كلامه ويتساقط إليك من ألفاظه، وأقدر أنك ترى بين الكلامين بوناً بعيداً، وأمدأ مديداً، وميداناً واسعاً، ومكاناً شاسعاً.

فإن قلت: لعله أن يكون تعمّل للقرآن وتصنّع لنظمه، وشبهه عليك الشيطان ذلك من خبثه فتثبت في نفسك، وارجع إلى عقلك، واجمع لبك، وتيقن أن الخطب يحتشد لها في المواقف العظام، والمحافل الكبار، والمواسم الضخام، ولا يتجوز فيها، ولا يستهان بها، والرسائل إلى الملوك مما يجمع لها الكاتب جراميزه^(١) ويشمر لها عن جد واجتهاد، فكيف يقع بها الإخلال؟ وكيف تعرض للتفريط؟ فتعلم لا محالة أن نظم القرآن من الأمر الإلهي، وأن كلام النبي ﷺ من الأمر النبوي.

فإذا أردت زيادة في التبيين، وتقدماً في التعرف، وإشرافاً على الجليّة، وفوزاً بحكم القضية، فتأمل هداك الله ما ننسخه من خطب الصحابة والبلغاء، لتعلم أن نسجها ونسج ما نقلنا من خطب النبي ﷺ واحد، وسبكها سبك غير مختلف، وإنما يقع بين كلامه وكلام غيره ما يقع من التفاوت بين كلام الفصيحين وبين شعر الشعارين، وذلك أمر له مقدار معروف واحد ينتهي إليه مضبوط.

فإذا عرفت أن جميع كلام الأدمي منهاج، ولجملته طريق، وتبينت ما يمكن فيه من التفاوت، ونظرت إلى نظام القرآن نظرة أخرى وتأملت مرة ثانية فتراعي بعد موقعه، وعالي محله وموضعه^(٢).

(١) الجراميز: قوائم الحيوان؛ أي جمع قوته بكاملها.

(٢) «إعجاز القرآن» ص ١٣٥ - ١٣٦.



ثم أورد بضع عشرة خطبة وكتاباً لعدد من الصحابة والخلفاء والخطباء وقال بعد ذلك:

(قد نسخت لك جملاً من كلام الصدر الأول ومحاوراتهم وخطبهم، وأحيلك فيما لم أنسخ على التواريخ والكتب المصنفة في هذا الشأن، وتأمل ذلك وسائر ما هو مسطر من الأخبار المأثورة عن السلف وأهل البيان واللسن، والفصاحة والفظن، والألفاظ المنثورة، والمخاطبات الدائرة بينهم والأمثال المنقولة عنهم، ثم انظر بسكون طائر، وخفض جناح، وتفريغ لب، وجمع عقل في ذلك، فسيق لك الفضل بين كلام الناس وبين كلام رب العالمين، وتعلم أن نظم القرآن يخالف نظم كلام الآدميين، وتعلم الحد الذي يتفاوت بين كلام البليغ والبليغ، والخطيب والخطيب، والشاعر والشاعر، وبين نظم القرآن جملة^(١)).

٢ - ومما قاله المحدثون في هذا الموضوع: (على أن أعجب شيء أنك إذا قرنت كلمة من تلك البلاغة إلى مثلها مما في القرآن رأيت الفرق بينهما في ظاهره كالفرق بين المعجز وغير المعجز سواء، ورأيت كلامه ﷺ في تلك الحالة خاصة مما يطمع في مثله، وأحسست أن بين نفسك وبينه صلة تطوع لك القدرة عليه: وتمد لك أسباب المطمعة فيه، بخلاف القرآن فإنك تستيئس من جملته ولا ترى لنفسك إليه طريقاً البتة، إذ لا تحس منه نفساً إنسانية ولا أثراً من آثار هذه النفس. ولا حالة من حالاتها حتى تأنس إلى ذلك على التوهم ثم تتوهم الطمع والمعارضة من هذه الأنسة فتمضي عزمك، وتقطع برأيك وتبت القول فيه كما يكون لك قراءة الكلام الإنساني، فإن جميع هذا الكلام الآدمي منهاج ولجملته طريق، وحدود البلاغة التي تفصل بعضها عن بعض، كلها مما يوقف عليه بالحس والعيان، ويقدر فرق ما بين بعضها إلى بعض مهما بلغ من تفاوت واختلافها في السبك والصنعة والغرابة.

(١) «إعجاز القرآن» ص ١٥٤.



بيد أن ذلك مما لا يستطيع في القرآن ولا وجه إليه بحال من الأحوال، فما هو إلا أن تقرأ الآية منه حتى تراها قد خرجت من حد المألوف، وانسلت منه، وفاتت سمت ما قدرت لها من مطلع ومقطع، فمهما وجدت لا تجد سبيلاً إلى حدها، ومهما استطعت لا تستطيع أن تقرن بها كلاماً تعرف حده في البلاغة، إن لم يكن بالصنعة فبالحسن.

وهذا وجه من أبين وجوه الإعجاز في القرآن، وقد جاء من طبيعة تركيبه، وأنه لا أثر فيه من آثار النفس الإنسانية، وعليه قول الجاحظ في كتاب «النبوة» وإن كان لم يهتد إلى تعليقه:

لو أن رجلاً قرأ على رجل من خطبائهم وبلغائهم (أي العرب) سورة قصيرة أو طويلة لتبين له في نظامها ومخرجها من لفظها وطابعها أنه عاجز عن مثلها، ولو تحدى بها أبلغ العرب لأظهر عجزه عنها^(١).

٣ - ومما قاله المحدثون في الموازنة بين أسلوب الحديث وأسلوب القرآن: (الفرق عظيم جداً بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث في طريقة البيان العربي، فبينهما شقة واسعة، لا يشبه أحدهما الآخر، لدى أهل البصر باللغة وأساليبها وبالمأثور المألوف من بيانها: قديمه وحديثه.

وإن هذا التفاوت الكبير في الأسلوبين إذا أنعم الإنسان النظر فيه وكان ذا ملكة بيانية لا يترك لديه مجالاً للشك والريبة في أن الحديث النبوي والقرآن صادران عن مصدرين مختلفين، ولقد تقدمت في العصر الحديث دراسة الأساليب بشكل أصبح الدارسون يستطيعون فيه تحديد معالم الشخصية لصاحب النص بشكل دقيق، وقد يذكرون تاريخ حياته وصفاته ومقدرته العلمية من النظر في آثاره، وقد أصبح في حكم المقرر أن الأسلوب جزء من شخصية المرء لا يملك أن يحور فيه ولا أن يعدل، وهذا أمر ملموس مقرر، إذ أنك لو جئت لإنسان درس أسلوب شاعر ما بأبيات لم يسبق أن اطلع عليها فسرعان ما يحكم على أنها من شعره.

(١) انظر «تاريخ آداب العرب» ٢/٣٦٦.



فالحديث جاء على الأسلوب المعتاد للعرب في التخاطب، وإن كان قد ارتقى في سلم البيان والإيجاز والبلاغة إلى درجة عالية، أما القرآن فهو أسلوب مبتكر لا شبيه له فيما يعرف من كلام العرب، فلقد قرّر الأحكام، وجاء بقصص الأنبياء المتقدمين، وأورد مواعظ مؤثرة، ودعا إلى أخلاق فاضلة بأسلوب منقطع النظير.

فلو أخذ قانون تشريعي وقورن بأحكام القرآن الآمرة الناهية لما كان له به شبه في الأسلوب أصلاً ولو اتحد موضوع الأمر والنهي فيهما.

وإذا أخذ كتاب تاريخ وقورن بما في القرآن من قصص تاريخي لما وجد أيضاً بينهما شبه في الأسلوب ولو أنّهما عالجا قصة واحدة.

ولو أخذ كذلك كتاب مواعظ وأخلاق وقورن بما في القرآن من مواعظ لما كان بينهما أيضاً شبه أصلاً في الأسلوب ولو اتحد الموضوع.

إنه صورة جديدة مبتكرة في البيان العربي... جارية على قواعد العرب وطريقتهم في التركيب... فلو خلطت سورة أو جملة آيات بمجموعة أخرى من الكلام العربي لاستطعت أن تميزها بسهولة.

أما الحديث النبوي فكثيراً ما يشبه أسلوبه أسلوب سائر الأقوال والحكم المأثورة إذا كانت بليغة، ومن هنا أمكن الوضع في الحديث.

ومن المسلم به لدى أهل البصر الأدبي أنه من المتعذر على الشخص الواحد أن يكون له أسلوبان في بيانه يختلفان اختلافاً كبيراً أحدهما عن الآخر، ويجري كل منهما في ذاته على نسق متشابه لا يختلف في درجة بلاغته وطريقته، ويختلف عن أسلوبه الآخر اختلافاً كلياً، فهذا مما لم يعهد في التاريخ الأدبي المعروف، بل إذا أراد أحد الكتاب أن يخرج عن الأسلوب الذي هو متميز فيه إلى أسلوب آخر فلا بد أن يظهر فيه التكلف، ولا يمكن أن يتقن ذلك الأسلوب الثاني. فما بالك بهذا التفاوت الكلي بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث؟.



إن هذا الاختلاف الواسع المدى بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث ليجب الحكم باختلاف مصدرهما. وإن ذلك يتجلى من الموازنة بين نصوص كل منهما في موضوع واحد، فلو أننا أخذنا من القرآن آيات، ومن الحديث النبوي أحاديث في موضوع تلك الآيات نفسه لرأينا بهذه الموازنة من اختلاف الأسلوب الحاكم باختلاف المصدر ما فيه البرهان الكافي^(١).

ثم أورد عدداً من الآيات مقرونة بأحاديث في موضوعها، وسنورد تلك الأمثلة ونضيف أمثلة أخرى:

١ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

القرآن: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١١٤﴾﴾ [آل عمران].

الحديث: «لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم»^(٢).

٢ - الإخاء في الدين:

القرآن: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴿١٠٦﴾﴾ [الحجرات].

الحديث: «المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه»^(٣).

٣ - المساواة بين الناس والتفاضل إنما هو بالتقوى فقط:

القرآن: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣٩﴾﴾ [الحجرات].

الحديث: «أيها الناس: إن ربكم واحد وإن أباكم واحد، كلكم لآدم

(١) انظر «في الحديث النبوي» لأستاذنا الشيخ مصطفى الزرقا من ص ٧٥ حتى ٧٨.

(٢) أخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ٦١/٢.

(٣) متفق عليه من حديث ابن عمر. انظر البخاري ١١٢/٣ برقم ٢٤٤٢ و ٦٩٥١، ومسلم ١٨/٨ برقم ٢٥٦٤. وانظره في «رياض الصالحين» في باب تعظيم حرمة المسلمين.



وآدم من تراب لا فضل لعربي على عجمي ولا لعجمي على عربي ولا لأحمر على أسود ولا لأسود على أحمر إلا بالتقوى»^(١).

٤ - ارتباط صلاح الحياة الاجتماعية بنظام العقوبة:

القرآن: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ يَتَأُولَى الْأَلْبَابِ لِمَلِكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة].

الحديث: «إقامة حد بأرض خير لأهلها من مطر أربعين صباحاً»^(٢).

٥ - وجوب أداء الأمانة والعدل:

القرآن: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ

أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء].

الحديث: «أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك»^(٣).

٦ - الصدق:

القرآن: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ﴾ [التوبة].

الحديث: «إن الصدق يهدي إلى البر، وإن البر يهدي إلى الجنة، وإن

الرجل ليصدق حتى يكتب عند الله صديقاً»^(٤).

٧ - الصبر:

القرآن: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ

تُقْلِحُونَ﴾ [آل عمران] ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِّنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِّنَ الْأَمْوَالِ

وَالْأَنْفُسِ وَالْثَمَرَاتِ وَبَشِيرِ الصَّابِرِينَ﴾ [الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ

رَاجِعُونَ﴾ [أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة].

الحديث: «عجباً لأمر المؤمن إن أمره كله له خير وليس ذلك لأحد

(١) رواه أحمد وغيره بسند صحيح.

(٢) حديث حسن. رواه «ابن ماجه» رقم ٢٥٣٨. وانظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» رقم ٢٣١.

(٣) رواه أبو داود ٣٩٣/٣ برقم ٣٥٣٤، والترمذي ٢٥٢/٢ برقم ١٢٦٤، والحاكم ٤٦/٢ وهو حديث صحيح. راجع «صحيح الجامع الصغير» رقم ٢٤٠.

(٤) متفق عليه من حديث ابن مسعود، وقد سبق تخريجه ص ٦٨.



إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر
فكان خيراً له»^(١).

٨ - التوبة :

القرآن: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ
عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُم جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّهُ النَّبِيَّ
وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ ثَوْرَهُم بَسْئَتِ يَدِيهِمْ وَيَأْتِيهِمْ يَقُولُونَ رَيْنَا آتِمْنَا لَنَا قَوْلَنَا
وَأَغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٨﴾ [التحریم].

الحديث: «يا أيها الناس توبوا إلى الله واستغفروه فإني أتوب في اليوم
مائة مرة»^(٢).

٩ - التقوى :

القرآن: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٧﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ
أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٦﴾ [الأحزاب].

الحديث: «اتقوا الله، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة
أموالكم، وأطيعوا أمراءكم، تدخلوا جنة ربكم»^(٣).

١٠ - التوكل :

القرآن: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَلِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ
لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا ﴿٤﴾ [الطلاق].

الحديث: «لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله لرزقكم كما يرزق
الطير؛ تغدو خماصاً وتروح بطاناً»^(٤).

(١) رواه مسلم وقد سبق تخريجه ص ٩٧.

(٢) رواه مسلم من حديث الأغر المزني ٧٣/٨ برقم ٢٧٠٢. وانظره في «رياض
الصالحين» باب التوبة.

(٣) رواه الترمذي من حديث أبي أمامة، برقم ٦١٦ وقال: حديث حسن صحيح.

(٤) رواه الترمذي من حديث عمر. وقد سبق تخريجه ص ٨٣.



١١ - المبادرة إلى الخيرات:

القرآن: ﴿وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ﴿١٢٣﴾ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالضَّرَّاءِ وَالْكَبِيرِ وَالصَّغِيرِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ﴿١٢٤﴾ وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ اللَّهُ لَن يَكُنِ اللَّهُ إِلَٰهًا وَلَا إِلَٰهٌ دُونَهُ وَمَن يَتَّبِعِ اللَّهَ فَهُوَ سَابِقُ الْجَنَّةِ أُولَٰئِكَ فِيهَا مُبَدَّلُونَ ﴿١٢٥﴾ أُولَٰئِكَ جَزَاءُ مَن قَدَرَ عَلَىٰ تَوْحِيدِ اللَّهِ فَنَادَىٰ لَهُمْ مُّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَبِئْرَآءٌ لِّعَالَمِينَ ﴿١٢٦﴾﴾ [آل عمران].

الحديث: «بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً، يبيع دينه بعرض من الدنيا قليل»^(١).

ثم قال الأستاذ مصطفى الزرقا:

(وهكذا إذا تقصينا الموضوعات والمعاني، التي وردت في القرآن وفي الحديث معاً، نجد بينهما في الأسلوب العربي هذا البون الكبير الذي يجزم معه كل ذي بصر وإنصاف أن شخصاً لا يمكن أن يصدر عنه هذان الأسلوبان معاً، ولكل منهما طابعه الخاص البعيد كل البعد عن الآخر. وكل منهما في ذاته وفي جميع أمثله ونصوصه متشابه لا يختلف، بل يجري على غرار واحد، فيحافظ على طريقته المتميزة، وعلى اختلافه عن غيره ذلك الاختلاف الكبير.

وإنه يتجلى من هذه الأمثلة ونظائرها أن أسلوب الحديث هو أسلوب التخاطب المألوف بين العرب، الذي يمتاز بأنه من جوامع الكلم ومن حكيم البيان، وفصيح اللغة، وأنه العقل الناطق بأبلغ تعبير معتاد وأوجزه، أما أسلوب القرآن فيتجلى فيه الأسلوب الذي لم يعهد له مثيل، ولا يشبهه شيء من كلام العرب في طرائق بيانه ومناهج خطابه)^(٢).

(١) رواه مسلم من حديث أبي هريرة ٧٦/١ برقم ١١٨.

(٢) انظر «في الحديث النبوي» ص ٨٠ - ٨١.



الفصل السادس

الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو^(١)

إن الحديث - كما رأينا في الفصول السابقة - من أبلغ ما عرفنا في لغة العرب وعرف الدارسون، وهو في الذروة في البيان البشري، ومن أجل ذلك فإن الاحتجاج به في اللغة والنحو أمر طبيعي، ولولا أن هناك رأياً باطلاً يقول بخلاف ما يمليه المنطق والحق لما كانت هناك ضرورة تقتضي أن نعقد هذا الفصل.

فسدت سلائق العرب بسبب اختلاطهم بالأعاجم الذين دخلوا في الإسلام وتسرب اللحن إلى ألسنتهم، وعندما شرع العلماء بوضع قواعد اللغة العربية لم يحتجوا إلا بمن وثقوا بسليقته ممن كانوا في زمن لم يعم فيه اللحن ولم تفسد فيه اللغة، ويمكننا أن نعدّ قرار مجمع اللغة العربية في مصر قولاً معتمداً في موضوع الاحتجاج وهذا القرار هو:

(إن العرب الذين يوثق بعريبتهم، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع)^(٢).

(١) انظر ما كتبه أستاذنا سعيد الأفغاني في كتابه «في أصول النحو» حول هذا الموضوع، وأستاذنا محمد الخضر حسين في مجلة «المجمع» ٢٠٢/١، و«دراسات في العربية» من ص ١٦٦ حتى ص ١٨٠، والأستاذ طه الراوي في مجلة «المجمع العلمي العربي» ٣٢٥/١٤. هذا وقد صدر في بغداد من منشورات وزارة الثقافة سنة ١٩٨١م كتاب واسع في هذا الموضوع للسيدة خديجة الحديثي عنوانه: «مواقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف» ويقع في ٤٤٤ صفحة.

(٢) انظر القرار في مجلة «المجمع» ٢٠٢/١، وقد نقل هذا القرار الأستاذ عباس حسن في كتابه: «اللغة والنحو بين القديم والحديث» ص ٢٤.



وبناء على ذلك فإن اعتماد الحديث في الاحتجاج، هو ما يقتضيه المنهج السليم في الاحتجاج وهو - أي الحديث - مقدم على سائر أنواع الكلام الأخرى التي يحتجون بها، لأنه ليس هناك بعد القرآن نص أفصح ولا أثبت من الحديث. ولكن وجد بين النحويين من يمنع الاحتجاج بالحديث وهم قلة، والجمهور على الرأي الصحيح من جواز الاحتجاج به.

المانعون: ادّعى هذا النفر القليل من العلماء أنه لا يجوز الاحتجاج بالحديث على قواعد اللغة، واستندوا إلى ملاحظات ثلاث، وهي أهون بكثير من الملاحظات الواردة على ما يحتجون به من أشعار وكلمات وأمثال، وملخص هذه الملاحظات:

١ - من العلماء من أجاز رواية الحديث بالمعنى فلا نستطيع الجزم بأن هذه الأحاديث من قول النبي ﷺ.

٢ - وقوع بعض اللحن في بعض الأحاديث بسبب الرواة الأعاجم.

٣ - لم يحتج المتقدمون من أئمة اللغة والنحو بالحديث.

المجيزون: وهم الجمهور ومذهبهم هو الأصل السديد الصحيح وهو الذي أخذ به علماء اللغة حيث امتلأت معجماتهم التي تركوها بالحديث، وكذلك فإن كتب أئمة النحو المتقدمين مترعة بالأحاديث يستشهدون بها كابن فارس وابن جني.

قال ابن الطيب^(١):

(لا نعلم أحداً من علماء العربية خالف في هذه المسألة إلا ما أبداه الشيخ أبو حيان^(٢) في «شرح التسهيل» وأبو الحسن ابن

(١) هو محمد بن الطيب الفاسي المالكي محدث علامة باللغة والأدب، ولد بفاس وتوفي بالمدينة سنة ١١٧٠هـ.

(٢) هو محمد بن يوسف بن علي بن حيان الأندلسي الغرناطي، ولد في الأندلس ثم رحل إلى مصر وتوفي سنة ٧٤٥هـ. (انظر «بغية الوعاة» ص ١٢١، و«الرد الوافر» ص ٦٢).



الضائع^(١) في «شرح الجمل» وتابعهما في ذلك الجلال السيوطي^(٢) (٣).

وسار النحويون المتأخرون كابن مالك وابن هشام على هذا النهج، أي الاحتجاج بالحديث، وزادوا فيه وأكثروا وتلافوا ما فات أسلافهم الذين لم تكن كتب السنّة ومدوناتها شائعة في عصرهم^(٤).

وقد ردّ هؤلاء المجيزون الاعتراضات التي أوردتها عليهم الآخرون:

١ - تجويز رواية الحديث بالمعنى هو رأي طائفة من علماء الحديث وليس أمراً مجمعاً عليه، بل هناك من يمنع رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين، والمجيزون أنفسهم يقولون: إن الأصل روايته باللفظ، إذن فأمر روايته بالمعنى أمر احتمالي. وعلى فرض وقوعه فالمغير لفظاً بلفظ في معناه هو عربي مطبوع يحتج بكلامه العادي.

= أقول: خالفت الدكتورة خديجة الحديثي هذا الرأي، وذهبت إلى أن أبا حيان لم يرفض الاحتجاج بالحديث مطلقاً [وإنما كان رفضه للحديث الذي لم يثبت أنه مروى عن العرب الفصحاء، أو الذي لم يثبت أنه مروى بلفظه لمجيبه بأكثر من رواية. أما ما ثبت لفظه وضح فيه النقل... فإنه لا يمنع من الاحتجاج به]. انظر «موقف النحاة» ص ٤٢٦.

ثم قالت ص ٤٢٧: [وعلى هذا فإنني أستطيع أن أخالف الباحثين جميعاً قديماً ومحدثين فيما ذهبوا إليه من أن أبا حيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقاً].

(١) هو علي بن محمد بن علي الأشبيلي أبو الحسن المعروف بابن الضائع، كان من أتباع الناس في عصره في العربية، مات سنة ٦٨٠ هـ وقد قارب السبعين («بغية الوعاة» ص ٢٥٤).

(٢) هو عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي المؤلف العالم الموسوعي، توفي سنة ٩١١. (وانظر ترجمته المفصلة التي كتبها في مقدمة «تحذير الخواص» له).

(٣) انظر مجلة «مجمع اللغة العربية» ١٩٩/٣، وانظر «دراسات في العربية» لأستاذنا محمد الخضر حسين ص ١٦٦، وانظر «توجيه النظر» ص ٣١٣.

(٤) فسيبويه من رجال القرن الثاني، ومعروف أنّ القرن الثالث هو القرن الذي صنفت فيه المدونات والكتب والمسانيد، وهو القرن الذي شاعت فيه مؤلفات الحديث كما رأينا في بحث تدوين السنّة. هذا وقد استشهد سيبويه بعدد من الأحاديث في كتابه: انظر «شواهد سيبويه» للعلامة الأستاذ أحمد راتب النفاخ.



وقد كان رواة الحديث يتحرون ضبط ألفاظ الحديث حتى إذا شك راوٍ في لفظين أوردهما جميعاً متشككاً، كما في الحديث: «وهل يكب الناس في النار على وجوههم - أو قال: على مناخرهم - إلا حصائد ألسنتهم»^(١).

وقد دلّت الأخبار الصحيحة أنّ الصحابة كانوا يتحرون الدقة في نقل حديث النبي ﷺ ويحرصون على إيراد كلامه وفق الترتيب الذي سمعوه منه. جاء في «صحيح مسلم»^(٢) عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «بني الإسلام على خمس.. وصيام رمضان والحج» فقال رجل: «الحج وصيام رمضان» قال ابن عمر: لا، وصيام رمضان والحج. هكذا سمعته من رسول الله ﷺ. فهذا ابن عمر يأبى على الرجل تقديم شيء، بل يلتزم بالترتيب الذي سمعه من النبي ﷺ.

هذا وقد كان عدد من الصحابة يكتبون الحديث في عهد النبي ﷺ، وبدء التدوين كان في القرن الأول نفسه، وهذا يرجح أن الذي في مدونات الطبقة الأولى لفظ النبي ﷺ نفسه، فإن كان هناك إبدال لفظ بمرادفه فالذي أبدله عربي فصيح يحتج بكلامه كما قلنا آنفاً.

ومهما يكن من أمر الحديث فإنه أحسن حالاً بكثير من الأشعار والأبيات التي يلجأ إليها النحويون ويملؤون بها كتبهم، وبعضها منحول والآخر مشكوك فيه أو مجهول لا يعرف قائله.

٢ - أما ما زعموه من وقوع اللحن في بعض الأحاديث بسبب عجمة الرواة، فهو قليل ولا تقوم بهذا الزعم حجة لأحد، ولا يصح أن يمنع من أجله الاحتجاج بالحديث كله ولا سيما الصحيح، وهل يمنع عاقل الاحتجاج بالقرآن إذا لحن به بعض الناس؟

(١) رواه الترمذي برقم ٢٦١٦، وأحمد ٢٠٣/٥، وابن ماجه برقم ٣٩٧٣. وانظره في «رياض الصالحين» باب تحريم الغيبة.

(٢) صحيح مسلم برقم ١٦ بهذا اللفظ، ورواه البخاري برقم ٨ دون ذكر كلام الرجل ورد ابن عمر عليه. وانظر «شرح صحيح مسلم» ١/١٧٦.



وقد حذر العلماء من اللحن في الحديث أشد التحذير، وعدّ بعضهم الحديث الملحون كذباً على النبي ﷺ يدخل مرتكبه في هذا الوعيد الشديد الوارد في قوله عليه الصلاة والسلام: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(١).

قال الأصمعي: إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قوله ﷺ: «من كذب عليّ...» لأنه لم يكن يلحن؛ فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه^(٢).

وقال ابن حجر: يؤخذ من الحديث أن من قرأ حديثه وهو يعلم أنه يلحن فيه يدخل في الوعيد الشديد لأنه بلحنه كاذب عليه.

٣ - أما ما زعموه من أن أحداً من أئمة النحو المتقدمين لم يحتج في كتبه بالحديث، فذلك - إن صح - عائد إلى أن كتب الحديث لم تكن متوفرة لغير ذوي الاختصاص في ذلك الحين. فسيبويه (وهو عمرو بن عثمان) من رجال القرن الثاني كما ذكرنا آنفاً، وقد توفي سنة ١٨٠هـ، وأصحاب الكتب الستة من رجال القرن الثالث، وسنورد تراجمهم في الباب الخامس من هذا الكتاب؛ فالبخاري توفي سنة ٢٥٦هـ، ومسلم توفي سنة ٢٦١هـ، وأبو داود توفي سنة ٢٧٥هـ، وهكذا.

ولولا ذلك لاقتصروا على الاستشهاد بالحديث دون الأشعار، وقد تلافى المتأخرون هذا فكانوا يحتجون دائماً بالحديث.

ومما يدل على فساد رأي المانعين؛ أن هناك أحاديث نقطع بورود لفظها بالذات ووصوله إلينا، وسنورد سبعة أنواع من الأحاديث لا ينبغي الاختلاف بالاحتجاج بها في اللغة والقواعد، مثل:

(١) انظر شرح الحديث المذكور بهذا المعنى في «قواعد التحديث» ص ١٥٦، وهذا الحديث متواتر عن النبي ﷺ. وانظر بعض طرقه في «الأسرار المرفوعة» لملاً علي القاري بتحقيقنا، و«تحذير الخواص» للسبوطي بتحقيقنا أيضاً.

(٢) «تدريب الراوي» ص ٣١٧.



١ - الأحاديث التي تروى بقصد الاستدلال على فصاحته .
كقوله ﷺ: «حمي الوطيس»^(١) - «مات حتف أنفه»^(٢) - «الظلم ظلمات يوم القيامة»^(٣) .

٢ - ومثل أحاديث الذكر والدعاء التي يُتَعَبَّدُ بها كالقنوت والتحيات . وقد ورد أن رسول الله ﷺ كان قد علم بعض الصحابة دعاء يدعو به قبل النوم وهو: «اللهم إني أسلمت نفسي إليك، ووجهت وجهي إليك، وفوضت أمري إليك، وألجأت ظهري إليك، رغبة ورهبة إليك، لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك، آمنت بكتابتك الذي أنزلت، وبنبيك الذي أرسلت»، فلما قرأها الرجل قال: (وبرسولك الذي أرسلت) فلم يرضَ منه الرسول ﷺ ذلك وقال مصححاً: «وبنبيك»^(٤) .

٣ - ومثل الأحاديث التي كان يخاطب فيها كل قوم من العرب بلغتهم، كحديث الصيام في السفر^(٥) وكالحديث الذي أوردناه في مخاطبته ﷺ وفد بني نهد .

٤ - ومثل الأحاديث التي يرووها قوم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى كابن سيرين والقاسم بن محمد .

(١) أخرجه مسلم ١٦٧/٥ برقم ١٧٧٥، وأحمد ٢٠٧/١، وقد سبق تخريجه في ص ١١٧ .

(٢) قال الشيخ ناصر: لم أجده -، وقد سبق تخريجه في ص ١١٧ .

(٣) رواه مسلم ١٨/٨ برقم ٢٥٧٨ عن جابر وابن عمر، ورواه البخاري عن ابن عمر برقم ٢٤٤٧ .

(٤) متفق عليه . وقد مضى تخريجه ص ٩٥ .

(٥) وَنَصُّهُ كما أخرجه الخطيب في «الكفاية» ص ٢٨١ طبع مصر: «ليس من امبر امصيام في امسفر». قال ابن حجر في «تلخيص الحبير» ٢/٢٠٥: (رواه أحمد من حديث كعب بن عاصم الأشعري بلفظ: «ليس من ام برام صيام في ام سفر» وهذه لغة لبعض أهل اليمن يجعلون لام التعريف ميماً، ويحتمل أن يكون النبي ﷺ خاطب بها هذا الأشعري لأنها لغته، ويحتمل أن يكون الأشعري هذا نطق بها على ما ألف من لغته، فحملها عنه الراوي وأداها باللفظ الذي سمعها به وهذا الثاني أوجه عندي، والله أعلم). قال الشيخ ناصر: ولكنه لا يصح إلا باللفظ المشهور. أما اللفظ المشار إليه فشاذ كما حققته في غير هذا الموضوع .



٥ - ومثل الأحاديث التي وردت من طرق متعددة واتحدت ألفاظها، فإن اتحاد الألفاظ مع تعدد الطرق دليل على أن الرواة لم يتصرفوا في ألفاظها.

٦ - ومثل الأحاديث التي دونها من نشأ في بيئة عربية لم ينتشر فيها فساد اللغة كالشافعي.

٧ - ومثل الأحاديث التي جاءت في كتب النبي ﷺ ومعاهداته.

أما الأحاديث الشاذة المغموزة أو الموضوعية فهي التي لا يصحّ أن يحتج بها^(١).



هذا ما كان من بعض النحويين. أما علماء اللغة فلم يترددوا في اعتماد الحديث النبوي أصلاً أصيلاً من أصول المادة اللغوية. وقد أصبحت كتب غريب الحديث من المصادر التي رجع إليها مؤلفو المعجمات في تصنيفهم، حتى أضحت هذه المعجمات زاخرة بالأحاديث النبوية، فما تكاد تخلو صفحة من حديث شريف^(٢). بل إن ابن منظور (ت ٧١١هـ) صرح في مقدمة «لسان العرب» بأنه جعل كتاب «النهاية في غريب الحديث» من مصادره، وذلك عندما ذكر أنه ألف كتابه «اللسان» من كتب خمسة هي: «تهذيب اللغة» للأزهري، و«المحكم» لابن سيده، و«الصحاح» للجوهري، و«حواشيه» لابن بري، و«النهاية» لابن الأثير.

(١) انظر «دراسات في العربية» لمحمد الخضر حسين. وانظر مجلة «المجمع العلمي العربي» بدمشق ٣٢٥/٤ - ٣٢٧.

(٢) انظر في «الصحاح» للجوهري، مادة (رج) و(جذب) و(نصح) وغيرها. وفي «مقاييس اللغة» لابن فارس ٢٣٧/٢ حيث قال: [الخامة: الربطة من النبات والزرع. قال رسول الله ﷺ: «مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع»] وقال ٢٦٦/٢: [الدد: اللهب واللعب. قال رسول الله ﷺ: «ما أنا من دد ولا الدد مني»]. وفي «المخصص» لابن سيده في باب ذكر ما يلحق العين من الورم والاحمرار ١٠٨/١: [وفي حديث النبي ﷺ في الملاعنة قال: «إن جاءت به سبطاً قضيء العين فهو لهلال بن أمية»]. وفي باب كثرة الكلام ١٢٧/٢: [وفي الحديث: «من قال في الجمعة صه فقد لغا» أي تكلم]. وانظر أمثلة لا تحصى في المعجمات الأخرى ك«اللسان» و«الأساس» وغيرهما.





الباب الثالث
مُصطلح الحديث





الفصل الأول الحديث والسنة والخبر والأثر

الحديث :

الحديث في اللغة: الجديد، نقيض القديم.
ومادة الكلمة (حَدَثَ) تدور حول معنى واحد، وهو: كون الشيء بعد أن لم يكن.

والحديث: كلام يحدث منه الشيء بعد الشيء، بعد أن لم يكن^(١).
وإنما سميت الكلمات والعبارات حديثاً؛ لأن الكلمات إنما تتركب من الحروف المتعاقبة المتواليّة، وكل واحد من تلك الحروف يحدث عقب صاحبه، أو لأن سماعها يحدث في القلوب من المعاني والعلوم الشيء الكثير، قال تعالى: ﴿فَلْيَأْتُوا بِحَدِيثٍ مِّثْلِهِ إِنْ كَانُوا صَادِقِينَ﴾ [الطور].
. ويجمع (الحديث) على (أحاديث) على خلاف القياس، ويرى الفراء أن واحد الأحاديث أحدىة، ثم جعلوه جمعاً للحديث.

وقال ابن بري: ليس الأمر كما زعم الفراء؛ لأن الأحدىة بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلان أحدىة، أما أحاديث النبي ﷺ فلا يكون واحداً إلا حديثاً^(٢).

ويرى الزمخشري في «الكشاف»^(٣) أن الأحاديث اسم جمع.

(١) «مقاييس اللغة» لابن فارس، مادة (حدث) ٣٦/٢.

(٢) «تاج العروس» للزبيدي، مادة (حدث) ٦١٣/١.

(٣) انظر «الكشاف» ٢٤٣/٢.



وخالفه أبو حيان في «البحر»^(١) فقال: ليس الأحاديث باسم جمع^(٢)، بل هو جمع تكسير للحديث على غير القياس كأباطيل، واسم الجمع لم يأت على هذا الوزن.

وأما الحديث في اصطلاح المحدثين فهو:

ما أثر عن النبي ﷺ من قول وفعل وتقرير وصفة.

والحديث - عند الإطلاق - ينصرف إلى ما روي عنه ﷺ بعد النبوة^(٣).

وقد يقتصر الأصوليون على الأقوال والأفعال والتقريرات التي تثبت الأحكام وتقررها^(٤).

فقول النبي ﷺ حديث، وذلك كقوله: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى...»^(٥).

(١) انظر «البحر المحيط» ٢٨١/٥ عند تفسير أول سورة يوسف. وانظر «الكليات» لأبي البقاء ص١٥٢، المطبعة الأميرية، القاهرة سنة ١٢٨١هـ، وفي طبعة دمشق ٢٠٢/٢.

(٢) اسم الجمع هو ما تضمن معنى الجمع غير أنه لا واحد له من لفظه، مثل جيش، واحده جندي. ولك أن تعامله معاملة المفرد باعتبار لفظه، ومعاملة الجمع باعتبار معناه نحو القوم سار أو ساروا.

(٣) «فتاوى ابن تيمية» ٩/١٨.

(٤) «الإحكام» للآمدي ١/١٦٩، و«إرشاد الفحول» للشوكاني ص٣٣، و«السنة» للسباعي ص٦١، ط٢.

(٥) رواه البخاري في مواضع متعددة من «صحيحه» هي: في مطلع كتابه: كيف كان بدء الوحي لرسول الله ٣/١ برقم ١، وفي كتاب الإيمان في باب ما جاء أن الأعمال بالنية ١٦/١، وفي كتاب العتق في باب الخطأ والنسيان ١٢٧/٣، وفي كتاب أصحاب النبي ﷺ في باب هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ٤٨/٥، وفي كتاب النكاح في باب من هاجر أو عمل خيراً لتزويج امرأة ٤/٧، وفي كتاب الأيمان والنذور في باب النية في الأيمان ١١٨/٨، وفي كتاب الحيل في باب ترك الحيل ٢٠/٩.

ورواه مسلم في كتاب الإمارة باب قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنية» ٤٨/٦ برقم ١٩٠٧. ورواه ابن ماجه في كتاب الزهد في باب النية ١٤١٣/٢ برقم ٤٢٢٧. وانظره في «رياض الصالحين» باب الإخلاص.



- وحكاية فعله ﷺ حديث، كما ورد في الحديث عن عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ كان لا يدع أربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الغداة^(١).

- والتقارير: ما أقره الرسول ﷺ من أفعال صدرت عن بعض أصحابه بسكوت منه، أو هو عدم إنكاره لأمر رآه أو بلغه عمّن يكون منقاداً للشرع^(٢)، مثل إقراره المضاربة^(٣) التي كانوا يعتادونها^(٤)، وإقراره في الأعياد غناء الجاريتين^(٥)، ومثل إقراره لعب الحبشة بالحرب في المسجد^(٦)، وإقراره لهم أكل الضب على مائدته^(٧).

ومثل إقراره ﷺ اجتهد الصحابة في أمر صلاة العصر في غزوة بني

(١) رواه البخاري في باب الركعتان قبل الظهر ٥٢/٢ برقم ١١٨٢. وانظره في «رياض الصالحين» باب تأكيد ركعتي سنة الصبح.

(٢) «الإحكام» للأمدي ١/٢٢٨، و«إرشاد الفحول» ص ٤١، و«مفتاح السنة» للخولي ص ٤.

(٣) المضاربة: عقد بين اثنين يتضمن أن يدفع أحدهما للآخر مالاً يملكه ليتجر فيه بجزء شائع من الربح، كالنصف أو الثلث، أو نحوهما بشرائط مخصوصة. (انظر «الفقه على المذاهب الأربعة» ٣/٣٤).

(٤) «مجموع فتاوى ابن تيمية» ٩/١٨.

(٥) متفق عليه. أخرجه البخاري في كتاب العيدين في باب الحراب والدرق يوم العيد ٢/١٥ برقم ٩٤٩، وفي باب سنة العيدين ١٥/٢، وفي باب إذا فاته العيد ٢/٢١، وفي كتاب الجهاد في باب الدرق ٣١/٤، وفي كتاب المناقب في باب قصة الحيش ٤/١٤٨، وفي كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ في باب مقدم النبي ﷺ وأصحابه المدينة ٥/٥٧، وفي كتاب النكاح في باب حسن المعاشرة ٧/٢٥. وأخرجه مسلم في كتاب صلاة العيدين في باب الرخصة في اللعب الذي لا معصية فيه ٣/٢١ برقم ٨٩٢. وأخرجه النسائي في «الكبرى» ٥/٣٠٩ برقم ٨٩٥٩، وابن ماجه برقم ١٨٩٨.

(٦) رواه البخاري برقم ٩٥٠، ومسلم برقم ٨٩٢. وانظر «فتح الباري» ٢/٤٤٠.

(٧) «فتاوى ابن تيمية» ٩/١٨. هذا وقد ورد في حديث النص على أنه ليس بحرام وهو: نظر الرسول ﷺ إلى خالد وهو يأكل الضب على مائدته متعجباً من حبه إياه. فقال خالد: أحرام هو؟ قال: «لا، ولكنه لم يكن بأرض قومي» وهذا الحديث متفق عليه. رواه البخاري في باب ما كان النبي ﷺ يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو ٧/٦١ برقم ٥٣٩١، و«فتح الباري» ٩/٥٣٤، ورواه مسلم في باب إباحة الضب ٦/٦٧ - ٦٨ برقم ١٩٤٦.



قريظة حين قال لهم: «لا يُصلينَ أحدَ العصرِ إلَّا في بني قريظة»^(١).

ومثل إقراره ﷺ لعائشة على اللعب بالبنات^(٢).

والوصف: أن يعمد واحد من الصحابة فيصف رسول الله ﷺ وذلك كقول أنس بن مالك يصف النبي ﷺ.

[كان رَبْعَةً من القوم، ليس بالطويل ولا بالقصير، أزهر اللون، ليس بأبيض أمهق^(٣) ولا آدم، ليس بجعد قطط^(٤) ولا سبط^(٥) زَجَلٍ، أنزل عليه وهو ابن أربعين، فلبث بمكة عشر سنين ينزل عليه، وبالمدينة عشر سنين، وليس في رأسه ولحيته عشرون شعرة بيضاء]^(٦).

السُّنَّة والخبر والأثر:

وهناك ألفاظ مرادفة للحديث، وهي: السُّنَّة والخبر والأثر.

السُّنَّة: (في اللغة) الطريقة المسلوكة، وكلمة السُّنَّة إذا أطلقت تنصرف

(١) رواه البخاري في كتاب المغازي في باب مرجع النبي ﷺ من الأحزاب ومخرجه إلى بني قريظة ٩٣/٥ برقم ٤١١٩، وفي كتاب صلاة الخوف باب صلاة الطالب والمطلوب راكباً وإيماء ١٤/٢، ورواه مسلم ١٦٢/٥ برقم ١٧٧٠. وانظر «سيرة ابن هشام» ٢٦٧/٣، و«نور اليقين في سيرة سيد المرسلين» ص ١٦٦.

(٢) رواه البخاري في كتاب الأدب في باب الانبساط إلى الناس ٢٦/٨ برقم ٦١٣٠، ومسلم برقم ٢٤٤٠، وأبو داود ٤٩٣١، وابن ماجه برقم ١٩٨٢. وانظر «فتاوى ابن تيمية» ٩/١٨. وجاء في «المختار»: (والبنات: التماثيل الصغار تلعب بها الجوارى).

(٣) المهق: البياض الخالص لا يخالطه حمرة ولا صفرة.

(٤) قطط: شديد الجعودة.

(٥) سبط: عكس جَعْد. وزَجَل: شديد السبوط.

(٦) متفق عليه. رواه البخاري في كتاب المناقب في باب صفة النبي ﷺ ١٥٠/٤ برقم ٣٥٤٧، ومسلم في باب صفة النبي ﷺ ٨٧/٧ برقم ٢٣٣٧. قال ابن حجر في «الفتح» ٥٧٠/٦: [قوله: (فلبث في مكة عشر سنين) مقتضى هذا أنه عاش ستين سنة. وأخرج مسلم من وجه آخر عن أنس (أنه ﷺ عاش ثلاثاً وستين سنة). وهو موافق لحديث عائشة قريباً وبه قال الجمهور... وجمع غيره بإلغاء الكسر].



إلى الطريقة المحمودة. وقد تستعمل في الطريقة المذمومة لكنها تكون مقيدة؛ كقول النبي ﷺ فيما رواه مسلم: «ومن سنّ في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من بعده من غير أن ينقص من أوزارهم شيء»^(١).

وقد وردت هذه الكلمة في القرآن الكريم بمعنى الطريقة المتبعة، وذلك في قوله تعالى: ﴿سُنَّةَ مَنْ قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنْ رُسُلِنَا﴾ [الإسراء: ٧٧] ﴿وَإِنْ يَعُودُوا فَقَدْ مَضَّتْ سُنَّتُ الْأَوَّلِينَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

ويبدو أن هذه الكلمة وردت بهذا المعنى اللغوي في بعض الأحاديث. فمن ذلك قوله ﷺ: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي عضوا عليها بالنواجذ»^(٢).

ومن ذلك قوله: «فمن رغب عن سنتي فليس مني»^(٣) وهذا المعنى للسنة هو الذي عبر عنه الخليفة العظيم عمر بن الخطاب رضي الله عنه عندما كتب كاتبه: «هذا ما رأى الله ورأى عمر» فقال: بثس ما قلت!! قل: «هذا ما رأى عمر، فإن يك صواباً فمن الله، وإن يك خطأ فمن عمر»، وقال: «السنة ما سنّه الله ورسوله، لا تجعلوا خطأ الرأي سنة للأمة»^(٤).

• أما عند الفقهاء فإنهم يستعملونها استعمالين:

(١) «صحيح مسلم» في كتاب الزكاة باب الحث على الصدقة ٨٧/٣ برقم ١٠١٧، وفي كتاب «العلم» ٦١/٨ برقم ١٠١٧. وانظره في «رياض الصالحين» باب فيمن سنّ سنة حسنة أو سيئة.

(٢) رواه أبو داود ٢٨١/٤ برقم ٤٦٠٧، والترمذي ٣٧٧/٣ برقم ٢٦٧٦، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه ١٥/١ برقم ٢٤. وانظره في «رياض الصالحين» باب الأمر بالمحافظة على السنة. وانظره أيضاً في «الباعث على الخلاص» بتحقيقنا.

(٣) رواه البخاري في كتاب النكاح في باب الترغيب في النكاح ٣/٧ برقم ٥٠٦٣، ومسلم في كتاب النكاح أيضاً ١٢٩/٤ برقم ١٤٠١ وغيرهما. وانظره في «الترغيب والترهيب» للمنزدي في باب الترغيب في النكاح ٧/٣، طبعة عيسى البابي الحلبي على نفقة محمد هاشم الكتبي.

(٤) «تاريخ التشريع الإسلامي» للخضري ص ١١٨.



١ - يستعملونها فيما ثبت عن النبي ﷺ من غير وجوب. وهي حكم من الأحكام الخمسة:

(الواجب - الحرام - السنّة - المكروه - المباح) كصلاة ركعتين بعد صلاة المغرب.

٢ - يستعملونها في مقابل كلمة البدعة أحياناً كقولهم: «طلاق السنّة كذا وطلاق البدعة كذا»..

وأما عند المحدثين، فهي مرادفة للحديث، والصلة بين المعنيين: (اللغوي والاصطلاحي) واضحة، لأن قول النبي ﷺ وفعله وتقريره طريقة متبعة عند المسلمين ليس لهم خيرة في الأمر الذي يدعو إليه ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٣٦].

وهناك بعض الأحاديث التي تدل على أن هذا المعنى الاصطلاحي استعمل من قبل النبي ﷺ. فمن هذه الأحاديث قوله فيما أخرجه الحاكم: «تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسُنِّي»^(١).

وقد وجد من العلماء من يفرق بين الحديث والسنّة؛ فيطلق الحديث على ما ينقل من قول النبي ﷺ وفعله وتقريره وصفاته، ويطلق كلمة السنّة على الواقع العملي في تطبيقات الشريعة منذ عصر الرسول ﷺ إلى آخر عصر الصحابة، فيقولون: «نقل في الحديث كذا والسنّة على خلافه» أي أن العمل المأثور في عهد الرسول ﷺ والصحابة كان جارياً على خلاف ما جاء في هذا الحديث، وكأن هذا التفريق يراعي الأصل اللغوي لكلمة (السنّة).

يدل على هذا التمييز بين الكلمتين ما روي عن عبد الرحمن بن مهدي^(٢)

(١) انظره في «صحيح الجامع الصغير» برقم ٢٩٣٧، و«مشكاة المصابيح» ٦٦/١ برقم ١٨٦. وانظر «الموطأ» ٨٩٩/٢.

(٢) هو الإمام المشهور، أبو سعيد البصري اللؤلؤي الحافظ، كان من أعلم الناس بالحديث، توفي ١٩٨هـ.



وقد سئل عن رأيه في الإمام مالك^(١) والأوزاعي^(٢) وسفيان بن عيينة^(٣) وأبيهم أعلم؟ فقال:

«الأوزاعي إمام في السُّنَّة وليس بإمام في الحديث، وسفيان إمام في الحديث وليس بإمام في السُّنَّة، ومالك إمام فيهما»^(٤).

وذكر ابن أبي حاتم عن عبد الرحمن بن مهدي قوله: الناس على وجوه، فمنهم من هو إمام في السُّنَّة وإمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في السُّنَّة وليس بإمام في الحديث، ومنهم من هو إمام في الحديث وليس بإمام في السُّنَّة. فأما من هو إمام في السُّنَّة وإمام في الحديث فسفيان الثوري^(٥).

ولكن هذا التفريق لم يعش طويلاً فيما بعد، وأضحت الكلمتان مترادفتين. ولا نذكر هذا التفريق إلا من أجل فهم مثل العبارة الواردة عن ابن مهدي والتي ذكرناها آنفاً.

وهناك تفريق آخر بين (الحديث) و(السُّنَّة)، وهو ما ذكره العلامة الكتاني من أن الموقوف لا يسمى سُنَّةً، ولكنه يسمى حديثاً^(٦).

ومن نافلة القول أن نقرر أن هذه الكلمة عربية، ويبدو أن هناك من أنكر هذه البديهية، وقد رد هذا الزعم الباطل الشيخ محمود شلتوت ونفى أن تكون مأخوذة من العبرية^(٧).

-
- (١) هو الإمام مالك بن أنس الأصبحي، أبو عبد الله إمام دار الهجرة وصاحب المذهب المعروف، توفي ١٧٩هـ.
- (٢) هو الإمام عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي. أبو عمرو الشامي الإمام العلم، كثير الحديث والعلم والفقه، توفي ١٥٧هـ.
- (٣) هو الإمام سفيان بن عيينة، أبو محمد الكوفي. قال الشافعي: لولا مالك وابن عيينة لذهب علم الحجاز، توفي ١٩٨هـ.
- (٤) «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ١/١٣٢، و«شرح الزرقاني على الموطأ» ٤/١.
- (٥) «الجرح والتعديل» ١/١١٨.
- (٦) انظر «الرسالة المستطرفة» ص ٣٢.
- (٧) انظر كتاب «الإسلام عقيدة وشريعة» للشيخ محمود شلتوت ص ٥١٣.



الخبر والأثر:

الخبر - لغة - العلم^(١)، والنبأ. والظاهر أن الخبر والنبأ مترادفان، وقد فرق بعضهم بينهما بأن قال: النبأ خبر مقيد بكونه عن أمر عظيم. وقالوا: إن الخبر في اللغة ما يصح أن يقال لقائله: صادق أو كاذب، وقال الخطيب البغدادي: [الخبر ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب]^(٢) أي لذاته بغض النظر عن قائله أو الواقع. وجمعه أخبار، وجمع الجمع أخابير^(٣).

والأثر - لغة - البقية من الشيء، يقال: أثر الدار لما بقي منها، وما بقي من رسم الشيء، وكذلك استعملوا كلمة الأثر للدلالة على ما يؤثره الرجل بقدمه. جاء في «المصباح المنير»: [أثرُ الحديث أثراً من باب قتل: نقلته. والأثر بفتححتين: اسم منه. وحديث مأثور؛ أي منقول... وأثر الدار: بقيتها، والجمع آثار مثل سبب وأسباب]. والأثر - أيضاً -: الخبر. وجمعه آثار وأثور^(٤).

وهما، أي الخبر والأثر - اصطلاحاً - لفظان آخران يستعملان بمعنى الحديث تماماً، وهذا هو الذي عليه اصطلاح الجمهور.

لكن بعض العلماء المحققين، ومنهم الفقهاء الخراسانيون^(٥) يفرقون بين الحديث والأثر، فيقولون: الحديث والخبر: هو ما يروى عن النبي ﷺ نفسه، والأثر: هو ما يروى عن الصحابة من أقوالهم في الشؤون الشرعية.

(١) «معجم مقاييس اللغة» ٢/٢٣٩.

(٢) «الكفاية» ص ٥٠. وانظر ما قاله علماء البلاغة في علم المعاني.

(٣) «تاج العروس» ٣/١٦٦.

(٤) «تاج العروس» ٣/٤.

(٥) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٤٢، و«شرح مسلم» للنووي ١/٦٣، و«قواعد التحديث» ص ٣٥.



والجمهور يسمون هذا خبراً موقوفاً، للوقوف به عند الصحابي كما سنرى ذلك بالتفصيل في موضعه إن شاء الله^(١).

وكان هذا التفريق - أعني تفريق الفقهاء الخراسانيين - قد ساد في الأيام الأخيرة عند عدد من الباحثين المعاصرين والمحققين لكتب التراث.

وقيل: الحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره.

وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر ولا عكس^(٢).

الحديث الواحد:

الحديث الواحد: يراد به ما رواه الصحابي من الكلام المتصل بعضه ببعض، سواء أكان جملة واحدة أم جملتين أم جملاً كثيرة.

فقوله ﷺ: «لا تغضب»^(٣) حديث، وكذلك قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»^(٤) وكذلك قوله ﷺ: «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة ينكحها فهجرته إلى ما هاجر إليه»^(٥).

وكذلك فإن حديث توبة كعب بن مالك الطويل^(٦) الذي يستغرق

-
- (١) انظر تفصيل هذا الموضوع في الفصل التاسع من هذا الباب الثالث من هذا الكتاب.
 - (٢) انظر «قواعد التحديث» للقاسمي ص ٣٦.
 - (٣) رواه البخاري في كتاب الأدب ٢٤/٨ برقم ٦١١٦ عن أبي هريرة. وانظره في «رياض الصالحين» باب الحلم.
 - (٤) رواه البخاري في كتاب الأذان ١٢٥/١ برقم ٧٥٦، ومسلم في كتاب «الصلاة» ٩/٢ برقم ٣٩٤، وأبو داود ٣٠١/١ برقم ٨٢٢، والترمذي ٢٠٦/١ برقم ٢٤٧، والنسائي عن عبادة بن الصامت. وانظر الحديث في «جامع الأصول» ٢٢٣/٦.
 - (٥) سبق أن ذكرنا تخريج الحديث عند تعريف الحديث. وانظره في «رياض الصالحين» باب الإخلاص وإحضار النية.
 - (٦) رواه البخاري في كتاب المغازي ٤/٦ برقم ٤٤١٨، ومسلم في كتاب «التوبة» ٨/١٠٥ برقم ٢٧٦٩، وقرأ الحديث في «رياض الصالحين» باب التوبة.



صفحات عدة - حديث واحد، وكذلك حديث الإفك^(١) ونحو ذلك من الأحاديث الطوال، فإن الواحد منها يسمى حديثاً.

وقلّ أن يشتمل الحديث الواحد على جمل إلا لتناسب بينها، وإن كان يخفى التناسب في بعضها على بعض الناس.

إذن فالكلام المتصل بعضه ببعض يسمى حديثاً واحداً، أما إذا روى الصحابي كلاماً، ثم بعد أن فرغ منه روى كلاماً آخر وفصل بينهما بأن قال: (قال رسول الله ﷺ... .) أو بأن طال الفصل بينهما، فهذان حديثان.

فالحديث الواحد ليس كالجملّة الواحدة، إذ قد يكون جملاً، وليس كالسورة الواحدة، إذ أن السورة قد يكون بعضها نزل قبل بعض أو بعد بعض، بل إنه يشبه الآية الواحدة، أو الآيات التي يتصل بعضها ببعض.

وقد يسمى الحديث واحداً وإن اشتمل على قصص متعددة، إذا حدث الصحابي حديثاً متصلاً بعضه ببعض، فيكون واحداً باعتبار اتصاله في كلام الصحابي.

مثل حديث جابر الطويل^(٢) الذي يقول فيه: (سرنا مع رسول الله ﷺ... .) وذكر فيه ما يتعلق بمعجزاته وما يتعلق بالصلاة، فهذا يسمى حديثاً بهذا الاعتبار.

وقد يكون الحديث طويلاً، لكن بعض المصنفين يفرقونه في أبواب مختلفة، فيجعلونه أحاديث، كما فعل البخاري بعدد من الأحاديث الطويلة، وقد أجاز العلماء ذلك بشرط أن لا يتغير المعنى بهذا التفريق^(٣).

(١) رواه البخاري في كتاب التفسير ٦/٨٨ برقم ٤٧٥٧، ومسلم في «صحيحه» ٨/١١٢، وفي ط عبد الباقي برقم ٢٧٧٠، والترمذي ٣١٧٩ و٣١٨٠، وعبد الرزاق في «المصنف» ٩٧٤٨، وابن كثير في «البداية والنهاية» ٣/١٦٠، وقرأ الحديث في كتب السيرة مثل «سيرة ابن هشام» ٢/٢٩٧، و«نور اليقين» ص ١٥٥.

(٢) انظره في «صحيح مسلم» ٨/٢٣١ و٢٣٦ بالأرقام ٣٠٠٦ و٣٠٠٧ و٣٠٠٨ و٣٠١٠ و٣٠١١ و٣٠١٢ و٣٠١٤.

(٣) انظر في الحديث الواحد «فتاوى ابن تيمية» ١٨/١٣ - ١٧.



الفصل الثاني المتن والسند

لو رجعنا إلى كتاب من كتب السنة كالبخاري مثلاً، لوجدنا في كل حديث عنصرين هما: السند والمتن.

أما السند فهو سلسلة أسماء رواة الحديث، وأما المتن فهو نص الحديث، وسنفصل القول في كل من هذين المصطلحين في هذا الفصل:
١ - المتن:

المتن: هو نص الحديث المروي: وهو غاية ما ينتهي إليه السند من الكلام، هذا في الاصطلاح.
وأما المتن (في اللغة) فهو الظهر، يُدَكَّرُ ويؤنَّثُ، والجمع متون. وفي الظهر متنان وهما ما يكتنفان الصلب عن يمين وشمال، والمنتنة لغة في المتن، قال امرؤ القيس يصف فرسه:

كأن على المتنين منه إذا انتحى مداك عروس أو صلاية حنظل^(١)
وقال يصف فرسه أيضاً:

لها متنتان خطاتا كما أكبر على ساعديه النمر^(٢)

(١) انتحى: وقف في ناحية من البيت، والمداك: الحجر الذي يداك به الطيب أي: يسحق، والصلاية: الصخرة الملساء يدق بها لب الحنظل. وقد روي هذا البيت في نسخة الديوان وفي بعض كتب المختارات على وجه آخر يخالف الرواية التي أثبتناها.
(٢) الديوان: ص ١١٤. وخطاتا: كثيرنا اللحم منكتنرتان صلبتان. وجاء في «شرح الديوان» تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم ص ١٦٤: [أراد «متنتان خطاتان» فالقى النون، ودلّ على ذلك قول أبي داود:



وقد سمي به نصّ الحديث لأنه يشبه الظهر في كونه معتمداً عليه،
والحديث يعتمد عليه، لأنه أصل في الاستنباط والتشريع.

ونقل الأستاذ القاسمي عن ابن جماعة احتمالات أخرى عديدة لتسميته،
منها: أن المتن مأخوذ من المماتنة، وهي المباعدة في الغاية لأنه غاية
السند... ومنها: أنه مأخوذ من المتن وهو ما صلب وارتفع من الأرض،
لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله^(١) غير أن ما ذكرناه أولاً أوضح.

٢ - السند:

وأما السند فهو سلسلة أسماء الرواة الذين نقلوا الحديث بالتسلسل
واحداً عن واحد، يبتدئ السند بشيخ المؤلف وينتهي إلى الرسول ﷺ أو
الصحابي أو غيرهما، هذا في الاصطلاح.
والسند (في اللغة):

هو ما يُستند إليه ويُعتمد عليه، يقولون: فلان سند: أي معتمد^(٢). وقد
سميت به سلسلة الرواة الناقلين لأن معرفة ثبوت هذا الحديث من عدمه
ودرجة الثقة بصحة وروده عن النبي ﷺ يعتمد ذلك على حالة الرواة، ودرجة
الثقة بهم، علماً وأمانة ووعياً وضبطاً^(٣).

وقد يستعملون (السند) و(الإسناد) لشيء واحد^(٤)، والإسناد مصدر من
قولك: أسندت الحديث إلى قائله؛ إذا رفعته إليه بذكر ناقله.

= ومتنان خظتان كزحلوفا من الهضب
وقوله: (خظتان) يعني مكننيتين قليلاً، وذهب إلى الصلابة في وصفه، لا إلى كثرة
اللحم، وقوله: كما أكب على ساعديه النمر، أراد كساعدي النمر البارك في
غلظهما].

(١) «قواعد التحديث» ص ١٨٧.

(٢) «الصحاح» للجوهري. وفي «الأساس»: ومن المجاز أسندت إليه أمري... وهو
سندي ومستندي وسيدّ سند، وحديث مسند.

(٣) «توجيه النظر» ص ٢٤ - ٢٥.

(٤) «قواعد التحديث» ص ١٨٦.



وكلمة (إسناد) مصدر، ولذلك لا يثنى ولا يجمع، وكثيراً ما يراد به السند فيثنى ويجمع تقول: (إسنادان أو أسانيد) وأما السند فيثنى ولا يجمع، تقول: (حديث له سندان) وكأنهم استغنوا بجمع الإسناد (أسانيد) عن جمع السند^(١).

مرادفان للسند:

ويقال للسند: (الطريق) لأنه يوصل إلى المقصود هنا وهو الحديث، وقد يقال للطريق (وجه) تقول: هذا حديث لا يعرف إلا من هذا الوجه.
وبهذا يكون للسند أربعة ألفاظ دالة عليه، وهي: السند، والإسناد، والوجه، والطريق.

قيمة الإسناد:

وللإسناد قيمة كبرى في الإسلام عبر عنها ابن المبارك بقوله:
«الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء»^(٢) وهذا أمر ملموس، فعندما يتوقع مخبر أنك ستسأله عن نقل هذا الخبر يخاف انكشاف كذبه إن كان كاذباً فيحجم^(٣).
وقال أيضاً: «بيننا وبين القوم القوائم»^(٤) يعني الإسناد.

(١) «توجيه النظر» ص ٢٥.

(٢) «مقدمة صحيح مسلم» ١/١٢، وأول كتاب «العلل» للترمذي المطبوع آخر «سنن الترمذي»، و«الكامل» لابن عدي ١/١٣٠، و«معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٦، و«الإلماع» ص ١٩٤، و«شرح أصحاب الحديث» ص ٤١، و«الكفاية» ص ٥٥٨، و«توجيه النظر» ص ٢٤. وانظر «شرح مسلم» للنووي ١/٨٧.

(٣) وغريب جداً ما ذكره روزنتال في كتابه «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي» ص ١٣٠ عندما زعم زوراً أن فكرة العنونة جعلت عمل الوضعين سهلاً ميسوراً. فيا للعجب!!!

(٤) مقدمة «صحيح مسلم» ١/١٢.



وقال أيضاً: «مثل الذي يطلب أمر دينه بلا إسناد كمثل الذي يرتقي السطح بلا سلم»^(١).

وقال الثوري: «الإسناد سلاح المؤمن»^(٢).

وقال أيضاً: «الإسناد زين الحديث، فمن اعتنى به فهو السعيد»^(٣).

والإسناد من خصائص هذه الأمة الإسلامية التي انفردت بها ولم تشاركها هذه الخصيصة أمة من أمم الأرض يمكنها أن تسند عن نبيها إسناداً متصللاً غير هذه الأمة. وكان ذلك تحقيقاً لوعده الله في حفظ ما أنزل من الذكر، فله الحمد والمنة.

وقد عقد ابن حزم في «الفصل في الملل والنحل» فصلاً في وجوه النقل عند المسلمين فذكر المتواتر كالقرآن وما علم من الدين بالضرورة ثم المشهور... ثم قال: (وليس عند اليهود والنصارى من هذا النقل شيء أصلاً) ثم ذكر أن السند بين اليهود ونبيهم موسى ﷺ منقطع (حيث بينهم وبين موسى ﷺ أزيد من ثلاثين عاماً في ألف وخمسمائة عام). وأما النصارى فليس عندهم من صفة هذا النقل إلا تحريم الطلاق وحده على أن مخرجه من كذاب قد صح كذبه^(٤).

الإسناد العالي والإسناد النازل:

وهناك نوعان من الإسناد:

إسناد عالٍ وهو: ما قرب رجال سنده من رسول الله ﷺ بسبب قلة عددهم إذا قيسوا بسند آخر يرد في ذلك الحديث نفسه بعدد كثير.

(١) «الكفاية» ص ٥٥٨، و«شرف أصحاب الحديث» ص ٤٢، و«طبقات الشافعية» ١/ ٣١٤.

(٢) «شرف أصحاب الحديث» ص ٤٢، و«طبقات الشافعية» ١/ ٣١٤.

(٣) «طبقات الشافعية» ١/ ٣١٤.

(٤) انظر «الفصل في الملل والنحل» ٢/ ٨٢ و ٨٣، و«قواعد التحديث» ص ١٨٥، وفصل هذا الموضوع الأستاذ الفاضل محمد أبو زهرة في كتابه القيم «محاضرات في النصرانية». انظر ص ٨٩ وما بعدها منه.



وإسناد نازل وهو: ما قابل العالي^(١) أي ما بَعُدَ رجال سنده من الرسول ﷺ بسبب كثرة عددهم.

وطلب العلو في الإسناد سنة عن الأئمة السالفين: قال أحمد بن حنبل: «الإسناد العالي سنة عمّن سلف». وقال: «طلب علو الإسناد من الدين»^(٢) وقيل ليحيى بن معين في مرض موته: ما تشتهي؟ قال^(٣): بيت خالي وإسناد عالي.

ولهذا تداعت رغبات كثير من الأئمة النقاد وكبار الحفاظ إلى الرحلة إلى أقطار البلاد طلباً لعلو الإسناد^(٤)، وذلك لأن علو الإسناد أبعد عن الخطأ والعلة، (لأن كل رجل من رجاله يحتمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل، وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل)^(٥).

وقال ابن حجر: (وإنما كان العلو مرغوباً فيه لكونه أقرب إلى الصحة وقلة الخطأ، لأنه ما من راوٍ من رجال الإسناد إلا والخطأ جائر عليه... فكلما كثرت الوسائط وطال السند كثرت مظان التجويز، وكلما قلت... قلت)^(٦).

وقد استشهدوا على إجازة طلب العلو في الإسناد بحديث ضمام الذي يرويه أنس، فقال: يا محمد أتانا رسولك فزعم أنك تزعم أن الله أرسلك! قال: «صدق...»^(٧).

(١) «قواعد التحديث» ص ١٠٨.

(٢) «طبقات الشافعية» ٣١٤/١.

(٣) «الباعث الحثيث» ص ١٦٠.

(٤) انظر أخبار ارتحال الصحابة والتابعين من أجل علو الإسناد في «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٨ وما بعدها، وفي الكتب التي أشرنا إليها في حواشي آخر مبحث تدوين السنة.

(٥) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٣١، طبعة حلب.

(٦) «شرح النخبة» ص ٣١.

(٧) انظر الحديث في «صحيح البخاري» ١٩/١ برقم ٦٣، و«صحيح مسلم» ٣٢/١ برقم ١٢. وانظر تخريجنا للحديث عندما نورد في الفصل الخاص بطرق تحمل الحديث.



قال الحاكم: [وفيه دليل على طلب المرء العلو في الإسناد وترك
الاقتصار على النزول فيه وإن كان سمعه عن الثقة، إذ البدوي لما جاءه
رسول رسول الله ﷺ فأخبره بما فرض الله عليهم لم يقنعه ذلك حتى رحل
بنفسه إلى رسول الله ﷺ وسمع منه ما بلغه الرسول عنه، ولو كان طلب
العلو في الإسناد غير مستحب لأنكر عليه المصطفى ﷺ سؤاله إياه عما
أخبره رسوله عنه ولأمره بالاقتصار على ما أخبره الرسول عنه]^(١).

والعلو في الإسناد خمسة أقسام^(٢):

- ١ - القرب من رسول الله ﷺ بإسناد صحيح نظيف خال من الضعف.
- ٢ - أن يكون الإسناد عالياً للقرب من إمام من أئمة الحديث كالأعمش
ومالك مع صحة الإسناد إليه.
- ٣ - علو الإسناد بالنسبة إلى كتاب من الكتب المعتمدة المشهورة،
وصورته: أن يأتي محدث لحديث رواه البخاري مثلاً، فيرويه هذا المحدث
بإسناده إلى شيخ البخاري أو شيخ شيخه، ويكون رجال إسناده في الحديث
أقل عدداً مما لو رواه عن طريق البخاري، وهذا القسم جعلوه أنواعاً أربعة
لا نرى كبير فائدة من ذكرها، ويمكن لمن يريد الوقوف عليها أن يرجع إلى
كتب المصطلح^(٣).

٤ - تقدم وفاة الشيخ الذي تروي عنه عن وفاة شيخ آخر، وإن تساويا
في عدد الإسناد. فقال النووي في «التقريب»: (فما أرويه عن ثلاثة عن
البيهقي عن الحاكم، أعلى مما أرويه عن ثلاثة عن أبي بكر بن خلف عن
الحاكم، لتقدم وفاة البيهقي على ابن خلف)^(٤).

(١) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٥ - ٦.

(٢) فصل القول في هذه الأقسام العلامة أحمد شاكر في كتابه «الباعث الحثيث» ص ١٦١
وما بعدها، الطبعة الثالثة.

(٣) انظرها ص ١٦٢ من المصدر السابق، وص ٣١ من «شرح نخبة الفكر» لابن حجر،
طبعة البابي الحلبي، وص ٢٣٣ وما بعدها من «علوم الحديث» لابن الصلاح.

(٤) انظر النص في «تقريب النواوي» ص ٣٦٥ المطبوع أعلى «تدريب» السيوطي.



٥ - العلو بتقدم السماع: فمن سمع من الشيخ قديماً كان أعلى ممن سمع منه أخيراً. ويتأكد ذلك في حق من اختلط شيخه أو خرف. وصورة هذا القسم: كأن يسمع شخصان من شيخ واحد، أحدهما سمع منذ ستين سنة مثلاً، وآخر منذ أربعين سنة؛ فالأول أعلى من الثاني. وأما النزول في الإسناد فهو مفضول بالنسبة إلى العلو، اللهم إلا أن يكون رجال الإسناد النازل أجلاً من رجال العالي.



الفصل الثالث الحديث القدسي

١ - تعريفه :

هو الحديث الذي يسنده النبي ﷺ إلى الله ﷻ، فيرويه النبي ﷺ على أنه كلام الله تعالى^(١). وهو كلام الله بالمعنى، واللفظ للرسول، على القول الراجح، كما سنبين ذلك بعد قليل.

والقدسي: نسبة تكريمية للقدس، ومعناه التنزيه والطهارة. وقد يدعو بعضهم الأحاديث القدسية بالأحاديث الإلهية.

ومن المفيد أن نشير إلى أن وصف الحديث بالقدسي لا يعني أبداً أنه صحيح، إذ أن الصحة والضعف يعتمد فيهما على دراسة السند وأمر آخر، بينهما هذا الوصف يتعلق بنسبة الكلام إلى الله تبارك وتعالى.

٢ - الحديث القدسي كلام الله بالمعنى :

والحديث القدسي كلام الله بالمعنى، أما اللفظ فللرسول^(٢) ﷺ.

هذا القول هو الذي نرجحه، وهناك قول آخر مرجوح في نظرنا، يدعي أن الحديث القدسي كلام الله بلفظه ومعناه، ولكن لم يرد به التحدي، وقد قلنا: إنه مرجوح وغير صحيح لما يأتي:

(١) وهناك أحاديث قدسية لا يصريح الرسول ﷺ بعزوها إلى الله تعالى، ولكن المعنى والسياق يدلان على ذلك. ومن هذه الأحاديث حديث الصوم المشهور.

(٢) انظر «الكليات» لأبي البقاء ٣٧/٤، ط دمشق.



- لو كان الحديث القدسي منزلاً بلفظه ومعناه؛ لكان ينبغي أن يكون له من الحرمة والقدسية في نظر الشرع ما للقرآن، إذ لا وجه للتفرقة بين لفظين منزلين من عند الله.
- وكان يجب - بناء على ذلك - أن تمنع روايته بالمعنى إجماعاً؛ لأن علماء المسلمين متفقون على أن القرآن الكريم لا يجوز أن تروى آياته بالمعنى، بينما يعجز الجمهور رواية الحديث القدسي بالمعنى، كما سيمر معنا في مبحث رواية الحديث بالمعنى.
- وكان يجب كذلك أن يتعبد بتلاوته.
- وكان يجب أن يحرم على المحدث مسه^(١).
- ولا يقول بذلك أحد من أهل العلم.

والحكمة التي اقتضت إنزال الحديث القدسي بمعناه: أنه إنما أنزل لمجرد العمل، ولم ينزل للتحدي ولا للتعبد بتلاوته، والعمل بما فيه يحصل بإنزال معناه فقط.

ويرد هنا سؤال وجيه وهو:

إذا كان لفظ الحديث القدسي لرسول الله ﷺ فكيف نؤول قوله ﷺ: «يقول الله تبارك وتعالى؟».

والجواب: أن المقصود نسبة مضمون الحديث لا نسبة ألفاظه، وهذا التعبير كثير الاستعمال في اللغة العربية قديمها وحديثها، فإذا أراد إنسان شرح بيت من الشعر قال في شرحه: قال الشاعر كذا وكذا... وقد ورد هذا الاستعمال في القرآن حيث حكى الله تبارك وتعالى عن نوح وموسى

(١) والقول بتحريم مس القرآن على المحدث مذهب كثير من العلماء، وإن كان هناك آخرون لا يقولون بذلك، لأنهم لم يروا أدلة القائلين بالحرمة سليمة من النقد. والموضوع فقهي لا مجال هنا لتفصيل الكلام فيه. وانظر «نيل الأوطار» ١/ ٢٢٦ - ٢٢٧.



وفرعون وزكريا وعيسى مضمون كلامهم بألفاظ غير ألفاظهم، وبأسلوب غير أسلوبهم، ونسب ذلك إليهم، قال تعالى حكاية عن موسى وفرعون: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يُمُوسَىٰ ﴿١٦﴾ قَالَ رَبُّنَا الَّذِي أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ ثُمَّ هَدَىٰ ﴿١٧﴾﴾ [طه] وقال تعالى حكاية عن مريم وزكريا ﴿يَا زَكَرِيَّا إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَامٍ اسْمُهُ يَسَّىٰ ۖ وَإِنَّا نَكُونُ بِهِ نَسِيرًا ﴿١٧﴾﴾ [طه] وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقًا قَالَ يَنْفَرِمٌ أَيُّ لَلَّيْ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴿٣٧﴾ [آل عمران].

فحكى ﷺ أقوالهم بلسان عربي مبين، وهم لم يكونوا يعرفون العربية^(١) وبذلك يتضح أن الحديث القدسي كلام الله بالمعنى، واللفظ للرسول ﷺ.

الفرق بين الحديث القدسي والقرآن:

الفرق بينهما من وجهين:

١ - أن القرآن الكريم كلام الله تعالى بلفظه ومعناه، أي: أنه سبحانه أنزله بلفظه ومعناه جميعاً، بينما الحديث القدسي - كما ذكرناه آنفاً - كلام الله تعالى بمعناه فقط، واللفظ للرسول ﷺ.

وقد شبه بعض المعاصرين الحديث القدسي والقرآن تشبيهاً موضحاً فقال: (الحديث القدسي نظير ما لو أعطي شخص كتاباً، أو ألقى عليه كلام بإحدى اللغات، وكلف أن يترجمه إلى لغة أخرى.. فالترجمة باللغة المنقول إليها، هي من صياغته وعبارته، ولكن معانيها إنما ينقلها نقلاً على سبيل الحكاية.

أما القرآن فنظير ما لو أعطي شخص كتاباً موجهاً إلى جماعة وكُلف أن يتلوه عليهم بنصه تليغاً دون تصرف)^(٢).

(١) انظر كتاب «النبا العظيم» للدكتور محمد عبد الله دراز ص ٩ - ١١.

(٢) انظر «في الحديث النبوي» لأستاذنا الشيخ مصطفى الزرقا ص ٧٣.



وقد أنزل القرآن الكريم بلفظه ومعناه لأنه كتاب للتحدي، وإنما لنقرأ فيه التحدي المثير وذلك في آيات عديدة، منها قوله تعالى: ﴿قُلْ لِيُنَبِّئَنَّ الْإِنْسَ وَالْجِنَّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الإسراء]، ومنها قوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَبَهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيْنَ وَأَدْعُوا مَنِ اسْتَطَعْتُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [هود]، ومنها قوله سبحانه: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة]، ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا نَارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [البقرة]. وقد تكرر التحدي في عدد من آيات القرآن كما رأينا، فتحدى العرب كافة أن يأتوا بمثله فما استطاعوا، وتحداهم أن يأتوا بعشر سور مثله فعجزوا، ثم تحداهم أن يأتوا بسورة فما استطاعوا، ولزمتهم الحجة وكان القرآن المعجزة الباقية على وجه الدهر، بخلاف الحديث القدسي الذي أنزل لمجرد العمل به، كما أشرنا إلى ذلك فيما سلف، وهذا يتحقق بإنزاله بالمعنى.

٢ - وهناك فرق آخر بين الحديث القدسي والقرآن يتصل بطريقة النقل، فالقرآن منقول إلينا بالتواتر^(١)، كتب في عهد النبي ﷺ، وهو ﷺ الذي كان يملي، ودون في المصحف.

أما الحديث القدسي فقد نقل كما نقلت معظم الأحاديث النبوية عن طريق الآحاد، ولذلك فإن فيه - كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل - الصحيح والضعيف والحسن والموضوع.

الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي:

إذا كان لفظ الحديث القدسي للرسول ﷺ، والمعنى لله فما الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي الذي نعلم أن كثيراً من معانيه من الله واللفظ للرسول؟

(١) انظر معنى التواتر في الفصل الثامن من هذا الباب.



وقد أجاب العلماء عن هذا السؤال بما تلخصه^(١) فيما يأتي:
إن الأحاديث النبوية التي ليست بقدسية تنقسم إلى قسمين:

١ - قسم استنبطه النبي ﷺ بفهمه لكلام الله أو بتأمله في حقائق الكون، وهذا القسم ليس من كلام الله، ولكن الله تبارك وتعالى لا يقر نبيه ﷺ إن أخطأ في أمر من أمور الشريعة، بل ينزل في ذلك قرآناً يبين له الحق، كما حدث في قصة أسرى بدر، وفي صلواته على المنافقين، وفي الإذن لهم، وفي قصة الأعمى عبد الله بن أم مكتوم، أو يوحي إليه بالصواب ولا يكون هذا الوحي قرآناً.

وقد قرر المحققون من العلماء أن الرسول ﷺ كان يجتهد في أمور كثيرة^(٢) وأن ذلك وقع منه في أحكام الشرع، وهذا الذي عليه عامة الأصوليين، واستدلوا على ذلك بأدلة موجودة في كتب أصول الفقه، قال النووي: [وقد كان الاجتهاد جائزاً له وواقعاً منه ﷺ عند المحققين، وله مزية على سائر المجتهدين بأنه لا يُقرّ على الخطأ في اجتهاده]^(٣) وقال: [فأما أمور الدنيا فاتفق العلماء على جواز اجتهاده ﷺ فيها ووقوعه منه، وأما أحكام الدين فقال أكثر العلماء بجواز الاجتهاد له ﷺ لأنه إذا جاز لغيره فله ﷺ من باب أولى...]^(٣)، وقال أيضاً في موضع آخر: [وفيه دليل على جواز الاجتهاد للنبي ﷺ فيما لم يرد فيه نص من الله، وهذا مذهب أكثر الفقهاء، وأصحاب الأصول، وهو الصحيح المختار]^(٤).

(١) انظر «النبا العظيم» ص ٩ - ١١.

(٢) نقل القاسمي عن «المراقبة» ذلك. انظر «قواعد التحديث» ص ٣٣، ونقل أيضاً عن الدهلوي في «حجة الله البالغة» قوله: (واجتهاده ﷺ بمنزلة الوحي لأن الله تعالى عصمه من أن يتقرر رأيه على الخطأ)، «قواعد التحديث» ص ٢٥٥. وانظر «نهاية السؤل في شرح المنهاج» للأسنوي ٣٥٧/٤، و«أصول السرخسي» ٥٩/٢، و«أصول البزدوي» على هامش «كشف الأسرار» ٢١٠/٣. وانظر «المستصفي» ٣٥٥/٢ ط بولاق، و«المسودة في أصول الفقه» لآل تيمية ص ٥٠٦ وما بعدها.

(٣) «شرح مسلم» ٢٤١/١.

(٤) «شرح مسلم» ١٤٤/٣.



وقال الشيخ المعلمي اليماني في «الأنوار الكاشفة»:

[.. قال قوم: جميع ما بيّنه الرسول ﷺ علمه بالوحي. وقال آخرون: منه ما كان باجتهاد وأذن الله له فيه، وأقرّه عليه، ذكرهما الشافعي في «الرسالة»^(١).

وقال الشيخ محمد الخضر حسين:

[أما اجتهاد النبي ﷺ فإما أن يكون في مصالح الدنيا، وهذا ما لا نزاع فيه، وإما أن يكون في تقرير حكم شرعي، وهذا ما اختلفت فيه أنظار الأصوليين والفقهاء، فمنعته طائفة منهم ابن حزم، وأجازته طائفة، بل قالت بوقوعه، وهو المشهور بين أهل العلم، وتوقفت فيه طائفة منهم الإمام الغزالي، إذ تشابهت عليهم الأدلة]^(٢).

وقد أفرد هذا الموضوع بالتأليف الشيخ عبد الجليل عيسى في كتابه «اجتهاد الرسول» وقد أورد فيه أمثلة كثيرة جداً من هذا النوع من الحديث^(٣).

٢ - وقسم تلقى الرسول ﷺ مضمونه من الوحي، فبيّنه بكلامه وأسلوبه، وهذا القسم وإن كان ما فيه من المعاني من الله تعالى، لكنه من حيث هو كلام جدير بأن ينسب إلى الرسول ﷺ لأنه قائله، وكثير من الأحاديث النبوية من هذا القبيل، وقد صرح النبي ﷺ في عدد منها أنها مما أوحى إليه. منها حديث عياض بن حمار قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أوحى إليّ أن تواضعوا حتى لا يفخر أحد على أحد ولا يبغى أحد على أحد»^(٤)، ومنها

(١) «الأنوار الكاشفة» ص ٢٢، وانظر «الرسالة» للشافعي ص ٩١ حتى ١٠٤.

(٢) «محمد رسول الله ﷺ» للأستاذ محمد الخضر حسين ص ١٧٧.

(٣) انظر «اجتهاد الرسول» وانظر «المسودة في أصول الفقه» لآل تيمية ص ٥٠٧.

(٤) رواه مسلم برقم ٢٨٦٥، ورقم هذا الحديث الخاص في كتاب الجنة من «صحيح مسلم» ٦٤، وأبو داود ٢/ برقم ٤٨٩٥، وابن ماجه ٢/ برقم ٤٢١٤ (وانظر «الترغيب والترهيب» ٢٣٠/٣).



حديث عائشة عنه ﷺ: «وأوحى إليّ أنكم تفتنون في قبوركم»^(١).

غير أنه ليست لدينا علامة نفرق بواسطتها بين هذين القسمين. ومهما يكن من أمر فإن هذا التقسيم لا يؤدي إلى نتيجة عملية أبداً، لأن على المسلم أن يمثل أمر الرسول ﷺ سواء أكان الحديث من هذا القسم أم من ذلك، إذ أنه عليه الصلاة والسلام متصل بالوحي يقره على الصحيح من الاستنباط وينبئه إلى الخطأ في الاجتهاد، كما أشرنا إلى ذلك قبل قليل، فكان مرد الأمر في الحقيقة إلى الوحي في القسمين^(٢): إما بأن يقر الوحي اجتهاده الشديد، أو يصححه إن كان مخطئاً، وإما بأن يكون معنى الحديث منزلاً ويكون الرسول ﷺ قد صاغ لفظه.

ولو استطعنا التفريق بين هذين القسمين لسميناً النوع الثاني قدسياً أيضاً... ولكن عندما عجزنا عن هذا التفريق سمينا النوعين باسم ينطبق عليهما وهو (الحديث النبوي).

قال الدكتور محمد عبد الله دراز رحمه الله: «فلما قطعنا في الحديث القدسي بنزول معناه لورود النص الشرعي على نسبه إلى الله تعالى بقوله ﷺ: «قال الله تعالى» سميناه قدسياً لذلك، بخلاف الأحاديث النبوية، فإنها لما لم يرد فيها مثل هذا النص جاز في كل واحد منها أن يكون مضمونه معلماً بالوحي وأن يكون مستنبطاً بالاجتهاد، فسمي الكل نبوياً وقوفاً بالتسمية عند الحد المقطوع به، ولو كان لدينا علامة تميز لنا قسم الوحي لسميناه قدسياً كذلك»^(٣).

إذن فالفرق بينهما أن معنى الحديث القدسي من الله قطعاً، أما معنى

(١) رواه البخاري برقم ٧٢٨٧. وانظر «فتح الباري» ١٣/٢٥١.

(٢) انظر كتاب الدكتور علي حسن عبد القادر «نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي» ص ٥١.

(٣) «النبأ العظيم» ص ١٠ - ١١. وانظر ما قاله الشيخ محمد سعيد الباني في «عمدة التحقيق» في فصل تصرفات الرسول ﷺ ص ١٨٥ وما بعدها.



الحديث النبوي فقد يكون من الله، وقد يكون من الرسول ﷺ كما سبق أن بينا.

عدد الأحاديث القدسية ونماذج منها:

ذكر العلامة ابن حجر الهيتمي في «شرح للأربعين النووية» عند شرح حديث أبي ذر أن مجموع الأحاديث القدسية المروية يتجاوز المائة، وذكر أنه قد جمعها بعضهم في جزء كبير، ثم قال: (وحديث أبي ذر هذا من أجلها)^(١).

والحق أن عددها - إذا أردنا أن نغض النظر عن صحتها - كثير، فهو يجاوز الثمانمائة، بل قد يقارب الألف، وذكر العلامة محمد المدني المتوفى سنة (١٢٠٠هـ) في كتابه «الإنحافات السنية في الأحاديث القدسية» ثمانمائة وثلاثة وستين حديثاً، وقد قسم كتابه ثلاثة أقسام:

الأول: ما هو مبدوء من الحديث بلفظ (قال) وعدد أحاديثه ١٦٨.

والثاني: ما هو مبدوء بلفظ (يقول) وعدد أحاديثه ٩١.

والثالث: ما ليس مبدوءاً بواحد منهما، وهو مرتب على حروف الهجاء، وهذا القسم قد استوعب بقية الأحاديث القدسية في الكتاب وعدد أحاديثه ٦٠٤^(٢).

هذا وقد أصدر المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في مصر سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م كتاباً عنوانه «الأحاديث القدسية» يقع في جزأين وفيه ٤٠٠ حديث اختيرت من الكتب الستة و«الموطأ» وعليها بعض الشروح. ويحسن أن نورد نماذج للأحاديث القدسية.

(١) نقل هذا الكلام القاسمي في «قواعد التحديث» ص ٣٩.

(٢) ملخص من كلام مصحح كتاب «الإنحافات» الأستاذ محمود النواوي الذي ذكر أن غالب هذه الأحاديث مأخوذ من «جمع الجوامع» للسيوطي ومن غيره قليلاً.



١ - عن أبي ذر عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه ﷻ أنه قال:

«يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا.

يا عبادي كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم.

يا عبادي كلكم جائع إلا من أطعمته فاستطعموني أطعمكم.

يا عبادي كلكم عار إلا من كسوته فاستكسوني أكسكم.

يا عبادي إنكم تخطئون بالليل والنهار، وأنا أغفر الذنوب جميعاً فاستغفروني أغفر لكم...

يا عبادي إنكم لن تبلغوا ضري فتضروني، ولن تبلغوا نفي فتفنعوني..

يا عبادي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم كانوا على أتقى قلب رجل واحد منكم، ما زاد ذلك في ملكي شيئاً.

يا عبادي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم كانوا على أفجر قلب رجل واحد منكم ما نقص ذلك من ملكي شيئاً.

يا عبادي لو أن أولكم وآخركم، وإنسكم وجنكم قاموا في صعيد واحد، فسألوني فأعطيت كل إنسان مسألته، ما نقص ذلك مما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا أدخل البحر.

يا عبادي إنما هي أعمالكم أحصيها لكم ثم أوفيكم إياها، فمن وجد خيراً فليحمد الله ﷻ ومن وجد غير ذلك فلا يلومن إلا نفسه»^(١).

(١) رواه مسلم برقم ٢٥٧٧ واللفظ له، والترمذي ٣١٦/٣ برقم ٢٤٩٥، وابن ماجه ٢/ برقم ٤٢٥٧، والبخاري في «الأدب المفرد» ص ٧١. وانظر شرح هذا الحديث بقلم ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ١٨/١٣٦ - ٢٠٩، وفي كتابنا «من هدي النبوة» ص ٨٢ - ١٢٧.



٢ - عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله يقول: أنا عند ظن عبدي بي: وأنا معه إذا دعاني»^(١).

٣ - عن معاذ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «قال الله ﷻ: المتحابون في جلالي لهم منابر من نور، يغطهم النبيون والشهداء»^(٢).



(١) رواه البخاري ٩٧/٩ برقم ٧٤٠٥، ومسلم برقم ٢٦٧٥ واللفظ له، والترمذي ٢٨١/٣ برقم ٣٦٠٣، وابن ماجه ٢/ برقم ٣٨٢٢.
(٢) رواه الترمذي ٢٨٢/٣ برقم ٢٣٩٠ وقال: حديث حسن صحيح.



الفصل الرابع رواية الحديث بالمعنى

١ - اشترط العلماء في رواية الحديث شروطاً مشددة تضمن الدقة في إيراد الحديث دون زيادة ولا نقصان، فقد أبى بعضهم رواية الحديث بالمعنى مطلقاً، ومنعها بعضهم الآخر إلا بشروط، وللعلماء في ذلك كلام مطول، واتجاهات متعددة وملاحظات ومناقشات، لن نفصل القول فيها؛ لأن ذلك يخرج بنا عن حدود دراستنا لهذه المادة، ونكتفي بالإشارة إلى المهم في هذا الموضوع.

ورواية الحديث بالمعنى هي أن يعتمد الراوي إلى تأدية معاني الحديث بالفاظ من عنده.

٢ - لا خلاف بين أهل العلم في أن المحافظة على لفظ الحديث ونصه كما ورد عن رسول الله ﷺ أمر جليل، يحرص عليه أشد الحرص، وأنه الأولى بكل ناقل، والأجدر بكل راوٍ^(١).

٣ - وقد اتفق العلماء على أن الراوي إذا لم يكن عالماً بالالفاظ ومدلولاتها ومقاصدها، ولا خبيراً بما يحيل معانيها، ولا بصيراً بمقادير التفاوت بينها؛ لم تجز له رواية ما سمعه بالمعنى.

هكذا نقل ابن الصلاح^(٢) والنووي^(٣) وغيرهما الاتفاق عليه^(٤). قال

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير ٥١/١.

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ١٩٠.

(٣) «تدريب الراوي» ص ٣١١.

(٤) وانظر «المحدث الفاضل» للرامهرمزي ص ٥٣٠، و«توجيه النظر» للشيخ طاهر =



الغزالي: (نقل الحديث بالمعنى دون اللفظ حرام على الجاهل بمواقع الخطاب ودقائق الألفاظ، أما العالم بالفرق بين المحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم؛ فقد جَوَز الشافعي ومالك وأبو حنيفة وجماهير الفقهاء أن ينقله على المعنى إذا فهمه)^(١).

٤ - واختلفوا في جواز رواية الحديث بالمعنى بالنسبة للعالم الخبير البصير، فمنعها قوم على الإطلاق، وأجازها قوم وقيدوا جوازها بشروط عديدة، وسنورد أهم هذه الشروط فيما يأتي^(٢):

- ١ - أن يكون الراوي يقظاً في أثناء سماعه للحديث.
- ٢ - وأن يكون متابعاً لمن يتلقى الحديث منه غير مشغول عنه بشاغل.
- ٣ - وأن يكون فاهماً للنصّ فهماً تاماً بصورة قطعية لا أن يكون فهمه بنوع استدلال يختلف فيه الناظرون.
- ٤ - اشترطوا أن يكون الراوي عارفاً بدقائق الألفاظ، بصيراً بمقدار التفاوت بينها، خبيراً بما يحيل معناها، ضابطاً لمعنى الحديث، عالماً بالمحتمل وغير المحتمل، والظاهر والأظهر، والعام والأعم.
- ٥ - واشترطوا أن يكون ذلك في خبر ظاهر، أما الخبر المحتمل فلا يجيزون روايته بالمعنى، لأنه ربما نقله بلفظ لا يؤدي مراد الرسول ﷺ.
- ٦ - واشترطوا ألا تكون رواية الحديث قاصرة عن الأصل في إفادة المعنى، وألا يكون فيها زيادة ولا نقصان، وأن تكون مساوية للأصل في الجلاء

= الجزائري ص ٢٩٧، و«الباعث الحثيث» ص ١٤١، و«المستصفى» للغزالي ١/١٦٨، و«الكفاية» طبع مصر من ص ٢٦٥ إلى ٣١٧، و«الرسالة» للشافعي ص ٣٧٠ - ٣٧١، ومقدمة النووي ل«شرح مسلم» ص ٣٦، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب ص ٣٥٠ - ٣٥١، ط دمشق.

(١) «المستصفى» ١/١٦٨، طبعة بولاق.

(٢) انظر «توجيه النظر» ص ٢٩٨ وما بعدها حتى ٣٧٤.



والخفاء؛ لأن الخطاب يقع تارة بالمحكم، وتارة بالمشابه.
وقال فريق من العلماء: لا يجوز له إلا إبدال اللفظ بما يساويه ويرادفه
بالمعنى، مما لا يتطرق إليه تفاوت بالاستنباط والفهم.



ومن المفيد أن نعرف أسماء أشهر العلماء المانعين لرواية الحديث
بالمعنى والمجيزين لها، وأهم حجج كل من الفريقين ليتضح لنا القول الحق
في هذا الموضوع، ولنرى مدى حرص الفريقين على صيانة حديث
رسول الله ﷺ من التغيير والتبديل.

المانعون:

من المانعين ابن سيرين، وعلي بن المدني، والقاسم بن محمد، والقاضي
عياض الذي يقول: (ينبغي سد باب الرواية بالمعنى لثلاث يتسلط من لا يحسن
ممن يظن أنه يحسن، كما وقع لكثير من الرواة قديماً وحديثاً. والله الموفق)^(١).

وكان الإمام مالك يتشدد في منع رواية الأحاديث المرفوعة، ويتحفظ
من الباء والتاء^(٢) وهو مذهب الظاهرية ومذهب جماعة من أئمة الحديث.

وكذلك فإن أبا بكر بن العربي المتوفى سنة ٥٤٤هـ يرى أن غير
الصحابة ممنوعون من رواية الحديث بالمعنى: وإنما جاز للصحابة ذلك لأنه
كما يقول: اجتمع فيهم أمران عظيمان:

أحدهما: الفصاحة والبلاغة إذ جبلتهم عربية، ولغتهم سليقة.

الثاني: أنهم شاهدوا قول النبي ﷺ وفعله، فأفادتهم المشاهدة عقل

(١) «تدريب الراوي» ص ٣١٤، و«قواعد التحديث» ص ٢١١، و«الباعث الحثيث»
ص ١٤٣، ووجدت للقاضي عياض قولاً قريباً مما نقله عنه السيوطي والقاسمي وشاكر
في «الإلماع» ص ١٨٦.

(٢) «الإلماع» ص ١٧٩، و«الكفاية» ص ٢٧٥، و«تفسير القرطبي» ٤١١/١. هذا وقد روي
عن مالك القولان. وانظر الفقرة (٣) من هذا الفصل في هذا الكتاب.



المعنى جملة، واستيفاء المقصد كله، وليس من أخبر كمن عاين^(١).

أدلتهم:

ويستدلون بالحديث المشهور وهو: «نَضَّرَ اللهُ امرأَ سمع منا حديثاً، فبَلَّغَهُ كما سمعه فإنه رُبَّ مَبْلَغٍ هو أوعى له من سامع»^(٢).

ورأى الخليل بن أحمد أن: من رواه بالمعنى فقد أزاله عن موضعه ومعرفة ما فيه^(٣).

واستدلوا بما روي عن بعض الصحابة من أمثال صهيب والمنعم التميمي وعمر بن الخطاب وغيرهم^(٤) الذين كانوا يتشددون في الرواية باللفظ حتَّى حملهم هذا على أن يكفوا عن التحديث ما دام غيرهم يقوم بهذه المهمة خوفاً من التزديد والنقصان^(٥).

ومن أدلة المانعين أيضاً قولهم: إنَّ المتأخر ربما استنبط من فوائد آية أو خبر ما لم يتنبه له السابقون من العلماء، فعلمنا أنه لا يجب في كل ما كان من فوائد اللفظ أن يتنبه له السامع في الحال وإن كان فقيهاً ذكياً. ولو جَوَّزنا النقل بالمعنى فربما حصل التفاوت العظيم مع أن الراوي يظن أن لا تفاوت.

ومن أدلتهم: أنه ﷺ لم يقبل من الرجل أن يقول (وبرسولك) بدلاً من

(١) «أحكام القرآن» لابن العربي ١٠/١.

(٢) رواه أحمد وغيره بسند صحيح ٤٣٧/١ و١٨٣/٥. وقد جاء في هذا المعنى أحاديث أخرى. وانظر «مسند أحمد» ٣/٢٢٥ و٤/٨٠، ٨٢، والدارمي ١/٧٥، و«موارد الظمآن» رقم ٧٢، وابن ماجه ١/٨٥ برقم ٢٣١ و٢٣٢، والترمذي ٣/٣٧٢، و«صحيح سنن الترمذي» للألباني ٢١٣٩ و٢١٤٠، و«أبو داود» برقم ٣٦٦٠، و«مسند الشافعي» ١/١٤، و«المحدث الفاصل» ص ١٦٥، و«شرح السنة» ١/٢٣٦.

(٣) «الباعث الحثيث» ص ١٤٢.

(٤) انظر «طبقات ابن سعد» ٧/٦٣، و«تذكرة الحفاظ» ١/٢ - ٨، و«تحذير الخواص» بتحقيقنا ص ٨٣ و ٩٤ و ١٠٢ - ١٠٣. وانظر «إعلام الموقعين» ١/٣٤.

(٥) «الكفاية» للخطيب البغدادي ص ١٧٣، طبع الهند.



(وبنيك) وذلك في الحديث الصحيح^(١) الذي جاء في الدعاء قبل النوم، مع أن معناهما متقارب.

وكذلك من أدلتهم على منع الرواية بالمعنى قولهم: لو جاز للراوي تبديل اللفظ الذي سمعه بلفظ نفسه كان للراوي الثاني أن يبدل اللفظ الذي سمعه من الراوي الأول بلفظ جديد، وإن كان ذلك في الطبقة الثالثة والرابعة فذلك يفضي إلى سقوط الكلام الأول. لأنه إذا توالى التفاوتات كان التفاوت الأخير تفاوتاً فاحشاً، بحيث لا يبقى بين الكلام الأخير وبين الأول نوع مناسبة.

والحق أن الدليل الأخير دليل وهمي، ذلك لأننا نعلم أن الحديث قد كتب معظمه في القرن الأول.

المجيزون:

ممن رخص في إيراد الحديث بالمعنى: عليّ، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو الدرداء^(٢)، وأبو هريرة رضي الله عنه. وجماعة من التابعين يكثر عددهم، منهم الحسن البصري، والشعبي، وعمرو بن دينار، والزهري^(٣)، وإبراهيم النخعي، ومجاهد، وعكرمة^(٤). وعدد كبير من العلماء منهم الشافعي وغيره من الأئمة^(٥).

واشترطوا المحافظة على المعنى كاملاً، وأن يكون الراوي عالماً بالألفاظ خبيراً بما يحيل معانيها.

(١) انظر الحديث في ص ٩٥، ١٣٣.

(٢) أخرج أبو خيثمة في كتاب «العلم» ص ١٣٤ رقم الأثر ١٠٥، عن ربيعة بن يزيد عن أبي الدرداء قال: كان إذا حدّث بالحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «اللهم إلا هكذا أو كشكله».

(٣) أخرج أبو خيثمة في كتاب «العلم» ص ١٣٤ رقم الأثر ١٠٦، عن الزهري قوله: إذا أصبت المعنى فلا بأس.

(٤) «قواعد التحديث» ص ٢٠٧.

(٥) المصدر السابق ص ٢٠٨. وانظر «الرسالة» ص ٣٧٠.



أدلتهم:

١ - يوردون حديثاً أخرجه الطبراني في «الكبير»، عن سليمان بن أكيمة الليثي قال: قلت: يا رسول الله إني إذا سمعت منك الحديث لا أستطيع أن أرويه كما أسمع منك، يزيد حرفاً أو ينقص حرفاً. فقال: «إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً، وأصبتكم المعنى، فلا بأس»^(١) فذكر ذلك للحسن فقال: لولا هذا ما حدثنا.

٢ - واستدلوا على جواز رواية الحديث بالمعنى بأن المسلمين قد أجمعوا على جواز شرح الشرع للعجم بلسانهم، فإذا جاز إبدال العربية بعجمية، فلأن يجوز إبدال عربية بعربية أولى، احتج بهذا المعنى الحسن والشافعي.

٣ - وقالوا: إننا نعلم أن الحديث النبوي إذا لم يرد به التعبد كالشاهد والدعاء، وإنما أريد به العمل، فهذا يجوز روايته بالمعنى؛ لأن المقصود يتحقق بإيراد المعنى دون اللفظ، لا سيما إن غاب عن ذهن الراوي اللفظ فقط، ذلك لأن النصوص الدينية إذا أريد بها التحدي كالقرآن، أو التعبد كالشاهد، فلا بد من إيرادها باللفظ ولا يجوز روايتها بالمعنى. قال القرطبي في «تفسيره»:

استدل بعض العلماء بهذه الآية: ﴿وَقُولُوا حِطَّةٌ نَّغْفِرَ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَيَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (٥٨) ﴿بَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ﴾ [البقرة] على أن تبديل الأقوال المنصوص عليها في الشريعة لا يخلو أن يقع التعبد بلفظها أو بمعناها، فإن كان التعبد وقع بلفظها فلا يجوز تبديلها؛ لزم الله تعالى من بدل ما أمره بقوله، وإن وقع بمعناها جاز تبديلها بما يؤدي إلى ذلك المعنى ولا يجوز تبديلها بما يخرج عنه^(٢).

(١) «الكفاية» ص ٣٠١ - ٣٠٢، طبع مصر، و«قواعد التحديث» ص ٢٠٨، و«توجيه النظر» ص ٢٩٩. قال الشيخ ناصر: لكن الحديث ضعيف الإسناد، فيه من لا يعرف كما في «مجمع الزوائد» ١/ ١٥٤ مع اختلاف في إسناده، ذكره الحافظ في «الإصابة» ٢/ ٧١ - ٧٢.

(٢) «تفسير القرطبي» ١/ ٤١١.



٤ - ومن أدلتهم: أن القصة الواحدة، والخطبة الواحدة رواها الصحابة بألفاظ مختلفة، ولم ينكر بعضهم على بعض، فدل ذلك على الجواز. وأورد أبو خيثمة والخطيب البغدادي عن واثلة بن الأسقع قوله: إذا حدثناكم بالحديث على معناه فحسبكم^(١). وقال قتادة: عن زرارة بن أوفى قال: لقيت عدة من أصحاب النبي ﷺ فاختلفوا علي في اللفظ واجتمعوا في المعنى^(٢).

٥ - ومن أدلتهم: ما يروى عن ابن مسعود أنه كان يقول بعد رواية الحديث: قال رسول الله ﷺ كذا أو نحوه.

٦ - واستدلوا على ذلك أيضاً: بأن كثيراً من الصحابة كانوا أميين، لا يكتبون، وقد رووا الأحاديث بعد زمان، فلا بد من أن تكون الألفاظ قد بدلت.

وقد ردوا أدلة المانعين، فقالوا: - كما في «الكفاية» و«تفسير القرطبي» -:

- فإن قيل: فقد قال النبي ﷺ: «نصّر الله امرأ سمع مقالتي فبلغها كما سمعها» وذكر الحديث.. وما ثبت عنه ﷺ أنه أمر رجلاً أن يقول عند مضجعه في دعاء علمه: «أمنت بكتابك الذي أنزلت ونبيك الذي أرسلت» فقال الرجل: ورسولك الذي أرسلت. فقال النبي ﷺ: «ونبيك الذي أرسلت». قالوا: أفلا ترى أنه لم يُسَوِّغْ لمن علمه الدعاء مخالفة اللفظ، وقال في الحديث الآخر: «فأداها كما سمعها».

قيل لهم: أما قوله: «فأداها كما سمعها» فالمراد حكمها لا لفظها، لأن اللفظ غير معتد به. ويدل ذلك على أن المراد من الخطاب حكمه قوله: «فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه». ثم إنَّ

(١) كتاب «العلم» لأبي خيثمة زهير بن حرب ص ١٣٤ رقم الأثر ١٠٤، و«الكفاية» للخطيب البغدادي ص ٣٠٩، طبع مصر، وكتاب «العلل» للترمذي ص ٧٤٦ - ٧٤٧، وفي «شرح العلل» لابن رجب ١/١٤٥. وانظر فيه كلام الحسن وسفيان الثوري ووكيع.

(٢) «تفسير القرطبي» ١/٤١١.



هذا الحديث بعينه قد نقل بألفاظ مختلفة، والأغلب أنه حديث واحد نقل بألفاظ مختلفة، وذلك أدل دليل على الجواز. ويبدو أن القرطبي استفاد من كلام الخطيب، ويحسن أن نورده لأنه أوضح. قال:

[أما الحديث.. فهو حجة عليكم لأنه قد علل فيه... بقوله ﷺ: «فرب مبلغ أوعى من سامع، ورب حامل فقه ليس بفقيه إلى من هو أفقه منه» وكأنه قال: إذا كان المبلغ أوعى من السامع وأفقه، وكان السامع غير فقيه ولا ممن يعرف المعنى وجب تأدية اللفظ^(١) ليستنبط معناه العالم الفقيه، وإلا فلا وجه لهذا التعليل إن كان حال المبلغ والمبلغ سواء] ثم قال: [على أن رواة هذا الخبر نفسه قد رووه بالمعنى.. وقد ذكرنا طرقه على الاستقصاء باختلاف ألفاظها في كتاب أفردناه لها، والظاهر يدل على أن هذا الخبر نقل على المعنى، فلذلك اختلفت ألفاظه وإن كان معناه واحداً والله أعلم^(٢)].

وقال الخطيب ونقل ذلك القرطبي: [وأما رده ﷺ الرجل من قوله: «ورسولك» إلى قوله: «ونبيك»، لأن لفظ النبي ﷺ أمدح، ولكل نعت من هذين النعتين موضع. ألا ترى أن اسم الرسول يقع على الكافة واسم النبي لا يستحقه إلا الأنبياء ﷺ. وإنما فضل المرسلون من الأنبياء لأنهم جمعوا النبوة والرسالة، فلما قال: «ونبيك» جاء بالنعت الأمدح، ثم قيده بالرسالة بقوله: «الذي أرسلت». وأيضاً فإن نقله من قوله: «ورسولك» إلى قوله: «ونبيك» ليجمع بين النبوة والرسالة. ومستقبح في الكلام أن تقول: هذا رسول فلان الذي أرسله، وهذا قتيل زيد الذي قتله لأنك تجتزئ بقولك: رسول فلان، وقتيل فلان عن إعادة المرسل والقاتل، إذ كنت لا تفيد به إلا المعنى الأول. وإنما يحسن أن تقول: هذا رسول عبد الله الذي أرسله إلى

(١) يريد أن الحديث: «نضر الله...» خاص بمن لا يعرف المعنى. وهذا هو الذي قاله المجيزون. أما إذا عرف المعنى فلا بأس، لا سيما إن كان غاب عنه لفظ الحديث.

(٢) «الكفاية» ص ٣٠٥.



عمرو، وهذا قتيل زيد الذي قتله بالأمس أو في وقعة كذا. والله ولي التوفيق^(١).

قلت: الذي عندي أن رد رسول الله ﷺ الرجل إلى قوله الذي علمه إياه إنما هو لأنه دعاء، والدعاء تعبد، وللألفاظ أسرار في الدعاء لا يباح للعبد أن يغيرها، ألا ترى أنه لا يجوز للمرء أن يغير لفظ التحيات في الصلاة إلى ما يقابلها، قال ابن حجر في «الفتح»: [لأن ألفاظ الأذكار توقيفية في تعيين اللفظ وتقدير الثواب، فربما كان في اللفظ سر ليس في الآخر ولو كان يرادفه في الظاهر]^(٢) وقال أيضاً: [وأولى ما قيل في الحكمة في رده ﷺ على من قال (الرسول) بدل (النبى) أن ألفاظ الأذكار توقيفية، ولها خصائص وأسرار لا يدخلها القياس، فتجب المحافظة على اللفظ الذي وردت به، وهذا اختيار المازري قال: فيقتصر فيه على اللفظ الوارد بحروفه، وقد يتعلق الجزء بتلك الحروف، ولعله أوحى إليه بهذه الكلمات، فيتعين أداؤها بحروفها]^(٣). وما ذكره الخطيب والقرطبي شيء جميل يضم إلى ما ذكرنا، وإن كان الذي ذكرنا هو المقدم في الاحتجاج والله أعلم.

فإن قيل: إذا جاز للراوي الأول تغيير ألفاظ الرسول ﷺ جاز للثاني تغيير ألفاظ الأول، ويؤدي ذلك إلى طمس الحديث بالكلية لدقة الفروق وخفائها.

قيل له: الجواز مشروط بالمطابقة والمساواة كما ذكرنا، فإن عدت لم يجز^(٤).



ويظهر أن الرواية بالمعنى أمر يضطر إليه المحدث اضطراراً في أحيان

(١) «الكفاية» ص ٣٠٦، و«تفسير القرطبي» ٤١٣/١.

(٢) «الفتح» ٣٥٨/١.

(٣) «الفتح» ١١٢/١١.

(٤) «تفسير القرطبي» ٤١١/١ - ٤١٤. وانظر «الكفاية» ص ٣٠٦.



كثيرة، لأن الضبط الدقيق مطلب عزيز لا يتقنه إلا القليل، ومما يدل على ذلك ما نقله الذهبي عن أبي حاتم:

(قال أبو حاتم: لم أرَ من المحدثين من يحفظ ويأتي بالحديث على لفظه لا يغيره سوى قبيصة وأبي نعيم في حديث سفيان، وسوى يحيى الحماني في حديث شريك، وعلي بن الجعد في حديثه)^(١).



هذا ولا نرى أن يقدم أحد يكتب بحثاً أو يلقي خطبة أو ينشر مقالة على رواية الحديث بالمعنى؛ لأن سبيل روايته باللفظ الآن ميسرة بسبب طباعة كتب الحديث وانتشارها في كل مكان ووجود الفهارس لها وتوفر وسائل حديثة تسهل الوقوف على نص الحديث، أما إذا كان الإنسان في مجلس وكان يتحدث في موضوع وغاب عن ذهنه لفظ الحديث وكان متأكداً من معناه، فليروه بالمعنى، وليبين للسامعين أنه يرويه بالمعنى.

ومهما يكن من أمر فإن مما يحسن الراوي أن يفعله هو أن يقول عقب رواية الحديث: «أو كما قال»، أو كلمة بهذا المعنى^(٢).



خاتمة:

والذي يغلب على ظننا أن الرواة لا يعدلون عن اللفظ إلا عندما ينسونه، وهذا أمر طبيعي، فنحن في حياتنا اليومية كثيراً ما نقل بعضنا أقوال بعض معتمدين على السماع، وغالباً ما ننقل الأقوال بألفاظها كما نطق بها قائلوها، وقد يتكلف الناقل غير لهجته ليقلد المتحدث، فإذا غاب عن ذهنه لفظ كلمة أتى بما يدل عليها، هذا ما يفعله الناس العاديون دائماً في أحاديثهم، فما بالك بمن يروي حديث رسول الله ﷺ وهو دين؟ لا شك في

(١) «الميزان» ٣/ ٣٨٣.

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ١٩١، و«الباعث الحثيث» ص ١٤٣.



أنه سيكون أكثر تحريماً وأدق في نقل الحديث الذي يُعدُّ مصدرراً من مصادر الدين والتشريع.

وقد رأينا أن بدء تدوين السُّنَّة كان في وقت مبكر جداً، وما زال ينمو حتى قامت به الدولة رسمياً أيام عمر بن عبد العزيز، وحافضة العرب أمر مشهور، إذ أنهم كانوا سرعياً الحفظ، نقلوا إلينا الشعر الجاهلي. وقول النبي ﷺ من جوامع الكلم، ومن روائع البيان التي يحرص الناس على حفظها وروايتها.

كل ذلك يجعلنا نظن أن بعض الأحاديث الطويلة هي وحدها المروية بالمعنى، أما الأحاديث القصيرة البليغة والأحاديث التي يتعبد بها، فهي منقولة بلفظها دون شك.



اختصار الحديث:

ومما يتصل بالرواية بالمعنى: اختصار الحديث، وهو أمر جائز، وعلى ذلك عمل الأئمة، فيحذف بعضه إذا لم يكن المحذوف متعلقاً بالمذكور، هذا إذا كان الخبر وارداً بروايات أخرى تاماً، وأما إذا لم يرد تاماً من طريق أخرى فلا يجوز لأنه كتمان لما وجب إبلاغه^(١).

وقال ابن الصلاح: (هل يجوز اختصار الحديث ورواية بعضه دون بعض؟ اختلف أهل العلم فيه:

فمنهم من منع ذلك مطلقاً بناءً على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً.

ومنهم من منع ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام.

(١) «الباعث الحثيث» ص ١٤٤.



ومنهم من جَوَّز ذلك وأطلق ولم يفصل .

والصحيح التفصيل؛ وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به بحيث لا يختل البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز، وإن لم يجز النقل بالمعنى، لأن الذي نقله والذي تركه والحالة هذه بمنزلة خبرين منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر^(١).

ونقل ابن كثير عن ابن الحاجب في «مختصره» قوله:

(حذف بعض الخبر جائز عند الأكثر إلا في الغاية والاستثناء ونحوه، أما إذا حذف الزيادة لكونه شك فيها فهذا سائغ، كان مالك يفعل ذلك كثيراً)^(٢).



(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح» ص ١٩٢ - ١٩٣.

(٢) «اختصار علوم الحديث» لابن كثير ص ١٤٤.



الفصل الخامس الرواية والدراية وأهم علوم الحديث

١ - علم الحديث الخاص بالرواية: هو علم يقوم على نقل محرر دقيق لكل ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول وفعل وتقرير. ويمكن أن نلحق به ما أضيف إلى الصحابة.

وكلمة (الرواية) يقصد بها مجرد نقل الحديث والإحاطة بطرق أسانيد وضبط الألفاظ في المتن والسند، وتحقيق الأسماء وكل ما يعود إلى نقل الحديث مضبوطاً عمن يروى عنه، دون البحث في أحوال الرواة والمتن، ذلك البحث الموصل إلى الحكم على مرتبة الحديث في درجات الصحة والضعف.

٢ - علم الحديث الخاص بالدراية: هو علم تعرف منه حقيقة الرواية وشروطها وأنواعها وأحكامها وحال الرواة وشروطهم وأصناف المرويات وما يتعلق بها^(١).

إذن ففي هذا العلم مباحث يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد.

ولا بد أن نشرح المراد من الكلمات الواردة في هذا التعريف:

- فكلمة (الدراية) نعني بها التمييز والنقد والبحث في عوامل الحكم على السند بالصحة أو الضعف، وفي فهم المتن فهماً علمياً.

(١) «تدريب الراوي» ص ٥ ينقل ذلك عن كتاب «إرشاد القاصد» لابن الأكفاني.



- وحقيقة الرواية نقل السُّنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عزي إليه بتحديث أو إخبار وغير ذلك.
 - وشروط الرواية تَحَمَّل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل.
 - وأنواع الرواية: الاتصال والانقطاع ونحوهما.
 - وأحكامها: القبول والرد.
 - وحال الرواة: العدالة والجرح.
 - وشروط الرواة: التحمل والأداء.
 - وأصناف المرويات: المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء وغيرها.
 - وما يتعلق بها هو معرفة اصطلاح أهلها.
- وكل ما تقدم متعلق بأمرين هما: أحوال الراوي وأحوال المروي.
- فأحوال الراوي: هي معرفة حاله تحملاً وأداءً وجرحاً وتعديلاً، ومعرفة وطنه وأسرته ورحلاته.
- وأحوال المروي: هي ما يتعلق بشؤون الرواية عند التحمل والأداء، وبالأسانيد من اتصال أو انقطاع.
- وقد جاء ناس من نقلة الحديث أجادوا الرواية وكانوا فيها ثقات، ولكنهم لم يجيدوا الدراية، وليس يجرح فيهم عدم العلم بذلك. قال الخطيب البغدادي:
- (وكذلك إن لم يكن من أهل العلم بمعنى ما روى لم يكن بذلك مجروحاً، لأنه ليس يؤخذ عنه فقه الحديث، وإنما يؤخذ منه لفظه، ويرجع في معناه إلى الفقهاء)^(١).

(١) «الكفاية» ص ١٥٧.



- وقد وجد ناس حذقوا الدراية واشتهروا بها أكثر من الرواية.
- ووجد ناس أتقنوا الرواية والدراية كبعض الأئمة المحدثين مثل مالك والشافعي وأحمد والبخاري وأبي داود وغيرهم.

أهم علوم الحديث:

يطلق العلماء على علم الحديث درايةً علم أصول الحديث. وقد تشعبت مباحث هذا العلم حتى أضحت علوماً، وقد تكون بعض هذه العلوم نشأت مستقلة بالتأليف في وقت مبكر قبل أن يضم هذه العلوم إطار واحد، وسنذكر أهمها فيما يأتي:

١ - علم الجرح والتعديل:

وهو علم يبحث في جرح الرواة وتعديلهم. والجرح: الطعن في الراوي من ناحية فأكثر. والتعديل: توثيق الراوي وقبول روايته وعده ثقة، أي الاحتجاج بروايته ونقله.

وقد اتفق العلماء على جواز الجرح تبياناً للواقع ولم يعدوا ذلك غيبة.

- قال الخطيب: (. لأن أهل العلم أجمعوا على أن الخبر لا يجب قبوله إلا من العاقل الصدوق المأمون على ما يخبر به، وفي ذلك دليل على جواز الجرح لمن لم يكن صدوقاً في روايته، مع أن سنة رسول الله ﷺ قد وردت مصرحة بتصديق ما ذكرنا)^(١) ثم أورد الأحاديث في ذلك من نحو قوله ﷺ: «بش رجل العشيبة»^(٢).

(١) «الكفاية» ص ٨٢.

(٢) أخرجه البخاري ١٢/٨ و١٦ برقم ٦٠٣٢، ومسلم ٢١/٨ برقم ٢٥٩١، وأبو داود ٤/٣٤٧ برقم ٤٧٩٢، والترمذي ١٤٣/٣ برقم ١٩٩٦، والبخاري في «الأدب المفرد» ص ٥٠. وانظر تعليقنا على الحديث رقم ١٧٤ من «مختصر المقاصد الحسنة» للزرقاني بتحقيقنا.



• وقال الدارقطني: (فإن ظنَّ ظانُّ أو توهم متوهم أن التكلم فيمن روى حديثاً مردوداً غيبة له؛ يقال له: ليس هذا كما ظننت، وذلك أن إجماع أهل العلم على أن هذا واجب ديانة ونصيحة للدين وللمسلمين)^(١). ثم روى عن أبي بكر بن خلاد أنه قال ليحيى القطان:

(أما تخشى أن يكون هؤلاء الذين تركت حديثهم خصماءك عند الله ﷻ. قال: لأن يكون هؤلاء خصمائي أحب إليّ من أن يكون النبي ﷺ خصمي يقول لي: لِمَ لَمْ تذب الكذب عن حديثي)^(٢).

قال الترمذي في «كتاب العلل»: [وقد عاب بعض من لا يفهم على أهل الحديث الكلام في الرجال، وقد وجدنا غير واحد من الأئمة من التابعين قد تكلموا في الرجال... فإنما حملهم على ذلك عندنا - والله أعلم - النصيحة للمسلمين، لا يظن بهم أنهم أرادوا الطعن على الناس والغيبة. إنما أرادوا عندنا أن يبينوا ضعف هؤلاء لكي يعرفوا، لأن بعض الذين ضعفوا كان صاحب بدعة، وبعضهم كان متهماً في الحديث، وبعضهم كان أصحاب غفلة وكثرة خطأ. فأراد هؤلاء الأئمة أن يبينوا أحوالهم شفقة على الدين وتثبيتاً، لأن الشهادة في الدين أحق أن يتثبت فيها من الشهادة في الحقوق والأموال]^(٣).

وقد اشتغل بهذا العلم بعض الصحابة وبعض التابعين، كابن عباس والشعبي، وأول من جمع كلامه وآراؤه في الجرح والتعديل هو يحيى بن سعيد القطان المتوفى سنة ١٨٩هـ.

ويبلغ هذا العلم الذروة عند يحيى بن معين المتوفى ٢٣٣هـ، وأحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١هـ.

(١) «تحذير الخواص» بتحقيقنا ص ١٧٣ - ١٩٠.

(٢) «تحذير الخواص» ص ١٧٥. وانظر «الكامل» لابن عدي ١/ ١١٠.

(٣) «شرح العلل» ١/ ٤٣ - ٤٤.



نماذج من قواعده ومصطلحاته:

وفي علم الجرح والتعديل قواعد محكمة، وموازنات طريفة، واصطلاحات هامة.

• فمن قواعده: أن تعديل الشخص مقبول من أهل المعرفة الموثوقين، ولو لم يذكر سببه، أما الجرح فلا يقبل إلا ببيان سببه الموجب له، ككون الراوي كذاباً أو ذا غفلة أو مبتدعاً.

وهذا القول هو القول المعتمد لدى أصحاب هذا الفن^(١).

قال الخطيب: (. . . فإن أسباب العدالة كثيرة يشق ذكر جميعها، ولو وجب على المزكي الإخبار بها لكان يحتاج إلى أن يقول المزكي: هو عدل ليس يفعل كذا ولا كذا. . . ويعد ما يجب عليه تركه، ثم يقول: ويفعل كذا وكذا. . . ويعد ما يجب عليه فعله، ولما كان ذلك يطول ويشق تفصيله وجب أن يقبل التعديل مجملاً من غير ذكر سببه. فإن قيل: فيجب عليكم ترك الكشف عما به يصير المجروح مجروحاً، وأن تقبلوا الجرح في الجملة؛ يقال: لا يجب ذلك، لأن الجرح يحصل بأمر واحد فلا يشق ذكره، والعدالة لا تحصل إلا بأمور كثيرة حسب ما بيناه، والإخبار بها يجرح، فلذلك كان الإجمال فيها كافياً)^(٢).

• ومن هذه القواعد أن الجرح يثبت بقول شخص واحد على القول الراجح^(٣)، وبعض العلماء يشترط أن يكون الجرح بقول شخصين^(٤).

• ومن هذه القواعد أن من اجتمع عليه جرح وتعديل، فإن الجرح فيه أولى؛ لأن الجارح لا يكذب المعدل، ولكنه تفرد بعلم أمر باطن لم يقف عليه المعدل.

(١) انظر تفصيل ذلك في «الكفاية» ص ١٦٥ وما بعدها، و«التدريب» للسيوطي ص ١٩٧ وما بعدها، والنقول التي ساقها اللكنوي في «الرفع والتكميل» ص ٦٥.

(٢) «الكفاية» ص ١٦٦ - ١٦٧.

(٣) «الرفع والتكميل» ص ٩٠.

(٤) «الكفاية» ص ١٧٤ - ١٧٥.



قال الخطيب البغدادي: (والعلة في ذلك أن الجارح يخبر عن أمر باطن قد علمه، ويصدق المعدل ويقول له: قد علمت من حاله الظاهرة ما علمتها وتفردت بعلم لم تعلمه من اختبار أمره.

وإخبار المعدل عن العدالة الظاهرة لا ينفي صدق قول الجارح فيما أخبر به، فوجب لذلك أن يكون الجرح أولى من التعديل^(١).

• وهناك ألفاظ اصطلاحية في الجرح والتعديل تختلف في دلالاتها العلمية:

- من أقوالهم في التعديل:

هو ثقة - أو متقن - أو صدوق - أو محله الصدق - أو لا بأس به - أو صالح الحديث^(٢).

قال الخطيب: وأرفعها أن يقال: (حجة) أو (ثقة)^(٣).

- ومن أقوالهم في الجرح:

هو لين الحديث - أو ليس بقوي - أو مقارب الحديث - أو ضعيف الحديث - أو مضطرب الحديث - أو متروك الحديث - أو ليس بذاك - أو مجهول - أو لا شيء - أو ساقط^(٤).

قال الخطيب: وأدونها أن يقال: (كذاب) أو (ساقط)^(٥).

وقولهم: (لا أعلم به بأساً) يعدّ دون قولهم (لا بأس به).

وقولهم: (في حديثه ضعف) يعدّ دون قولهم (هو ضعيف الحديث).

وإنك لترى دقة متناهية في الحكم على الرجال في هذا العلم، وقد رأيت بعض الفروق بين لفظ وآخر من هذه الألفاظ الاصطلاحية.

(١) «الكفاية» ص ١٧٥.

(٢) «الرفع والتكميل» ص ١٠٧.

(٣) «الكفاية» ص ٥٩.

(٤) «الرفع والتكميل» ص ١٠٩.

(٥) «الكفاية» ص ٥٩.



تحريمهم ودقتهم في الحكم على الرجال:

نجد عند علماء هذا الفن تحريماً كبيراً في الحكم على الرجال، فقد يشهدون لراوٍ بالفضل والتقوى، ولكنهم يردون حديثه لغفلته أو ضعف ذاكرته. ومن هنا كانت كلمة الإمام مالك: «إننا لنرد رواية أقوام ونحن نرجو شفاعتهم يوم القيامة».

وكلمة ربيعة بن أبي عبد الرحمن: «إنَّ من إخواننا من نرجو بركة دعائه ولو شهد عندنا بشهادة ما قبلناها»^(١).

وكلمة يحيى بن سعيد القطان: «أأتمن الرجل على مائة ألف، ولا أأتمنه على حديث»^(١).

وقد يتركون رواية ناس لهفوات يسيرة وقعوا فيها:

فمن ذلك ما ذكروا أن جماعة من أصحاب الحديث ذهبوا إلى شيخ ليسمعوا منه، فوجدوه خارج بيته يتبع بغلة له، قد انفلتت يحاول إمساكها وبيده مخلاة يريها البغلة، ويدعوها لعلها تستقر فيمسكها، فلاحظوا أن المخلاة فارغة فتركوا الشيخ وذهبوا وقالوا: إنه كذاب، كذب على البغلة بإيهامها أن في المخلاة شعيراً، والواقع أنه ليس فيها شيء^(٢).

ومن ذلك ما روي عن شعبة أنه قيل له: لِمَ تركت حديث فلان؟ قال: رأيت يركض على بردون فتركت حديثه^(٣).

ومن ذلك ما حدث به أبو عبيدة الحداد قال: حدثنا شعبة يوماً عن رجل بنحو من عشرين حديثاً، ثم قال: امحوها، قلنا له: لِمَ؟ قال: ذكرت شيئاً رأيت منه، فقلنا: أخبرنا به أي شيء هو؟ قال: رأيت على فرس يجري ملء فرجيه^(٤).

(١) «الكفاية» ص ٢٤٧.

(٢) «التنكيل» ١/ ٣٠.

(٣) كتاب «المجروحين» لابن حبان ١/ ٣٠، و«الكفاية» ص ١٨٢، و«التدريب» ص ٢٠٢.

(٤) «الكفاية» ص ١٨٢.



ومن ذلك ما روي عن أحمد بن بشير قال: أتيت البصرة في طلب الحديث، فأتيت بهزراً فوجدته يلعب بالشطرنج مع قوم فتركته، ولم أسمع منه^(١).

ومن ذلك - أيضاً - ما روي عن وهب بن جرير، قال شعبة: أتيت منزل المنهال بن عمرو، فسمعت فيه صوت الطنبور، فرجعت، فقيل له: فهلا سألت عنه إذ لا يعلم هو^(٢).

ومن ذلك ما ذكره الذهبي عن ورقاء، قال: قلت لشعبة: ما لك تركت حديث أبي الزبير؟

قال: رأيت يزن ويسترجح في الميزان^(٣).

ومن عادة علماء الجرح والتعديل أن يفرّقوا بين مراحل حياة الراوي، فقد يوثقونه، ثم يذكرون أنه اختلط فلا يقبل حديثه.

والناس الذين يختلطون في أخريات أيامهم متفاوتون؛ فمنهم من يكون مكثراً في الحديث، ومنهم من يكون مقلّاً.

قال الذهبي:

(وقال أبو حاتم أيضاً: اختلط عارم في آخر عمره، وزال عقله، فمن سمع منه قبل العشرين ومائتين فسماعه جيد...)

(١) «تهذيب التهذيب» ٤٩٩/١.

(٢) «الجرح والتعديل» ١٥٣/١، و«الكفاية» ص ١٨٣، و«التدريب» ص ٢٠٢. قال ابن القيم في «تهذيب أبي داود» ٩٢/١: «.. المنهال بن عمرو كان ابن حزم يقول: لا يقبل في باقة بقل. والمنهال قد وثقه يحيى بن معين وغيره، والذي غرّ ابن حزم شيثان... والثاني أنه سمع من داره صوت طنبور، وقد صرح شعبة بهذه العلة» ثم قال ابن القيم: (وليس في شيء من هذا ما يقدح فيه). وقال الذهبي في «ميزان الاعتدال» ٤/١٩٢: (وفي الآخر ترك الرواية عنه شعبة لأنه سمع من بيته صوت غناء، وهذا لا يوجب غمز الشيخ). أقول: وفي كتاب «الجرح والتعديل» أنه سمع صوت قراءة قرآن بألحان فكره السماع منه من أجل ذلك. فتأمل.

(٣) «ميزان الاعتدال» ٣٩/٤.



وقال الدارقطني: تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر.. وهو ثقة^(١).

ومن ذلك ما جاء في «التدريب»:

(لا تقبل رواية من عرف بالتساهل في سماعه أو إسماعه، كمن لا يبالي بالنوم في السماع منه أو عليه، أو يحدث لا من أصل مصحح مقابل على أصله أو أصل شيخه)^(٢).

كتب الجرح والتعديل:

وقد ألفت في هذا العلم كتب عديدة:

منها ما كان جامعاً كـ«التاريخ الصغير» و«الأوسط» و«الكبير» للبخاري.

ومنها ما كان خاصاً في الثقات ككتاب العجلي المتوفى سنة ٢٦١هـ.

ومن المستحسن أن نشير إلى أن الثقات ليسوا فقط في الكتب الستة؛ فقد جرّد الحافظ قاسم بن قطلوبغا الثقات من غير رجال الستة في مؤلف حافل يبلغ أربع مجلدات^(٣).

ومنها ما كان خاصاً في الضعفاء والمتروكين كالكتب التي ألفها في ذلك البخاري والنسائي والدارقطني وابن الجوزي، ومن أشهر المؤلفات التي اختصت بالضعفاء كتاب «ميزان الاعتدال» للذهبي.

ومنها ما كان خاصاً في المدلسين ككتاب الكرايسي والدارقطني.

٢ - علم تاريخ رجال الحديث:

وموضوعه البحث في رواة الحديث وتاريخهم وكل ما يتعلق بشؤونهم ونشأتهم وشيوخهم وتلامذتهم ورحلاتهم ومن اجتمعوا به أو من لم يجتمعوا

(١) «ميزان الاعتدال» ٨/٤.

(٢) «تدريب الراوي» ص ٢٢٧.

(٣) «التنكيل» ٨٩/١.



به من أهل عصرهم، ومركزهم العلمي في عصرهم وعاداتهم وطبائعهم وأخلاقهم، وشهادة عارفهم لهم أو عليهم، وسائر ما له صلة بتكوين الثقة والحكم عليهم جرحاً أو تعديلاً.

ومن الأمور المهمة جداً معرفة تاريخ ولادة الرواة وتاريخ موتهم، فبذلك يستدل العلماء على كذب الكاذب في روايته عمّن لم يدركه، فمن ذلك ما ذكره الخطيب في «الكفاية» من أن عمر بن موسى قدم حمص، فاجتمع الناس إليه في المسجد، فجعل يقول: (حدثنا شيخكم الصالح)، فلما أكثر سأله عفير بن معدان:

- من شيخنا الصالح؟ سمّه لنا نعرفه.

فقال: خالد بن معدان.

قال: قلت له: في أي سنة لقيته؟

قال: لقيته سنة ثمان ومائة.

قلت: فأين لقيته؟

قال: لقيته في غزاة أرمينية.

قال: فقلت: اتق الله يا شيخ ولا تكذب. مات خالد بن معدان سنة أربع ومائة وأنت تزعم أنك لقيته بعد موته بأربع سنين، وأزيدك أخرى أنه لم يغز أرمينية قط! كان يغزو الروم^(١).

ومن الأمثلة على ذلك ما روي عن الحاكم أبي عبد الله قال: لما قدم علينا أبو جعفر محمد بن حاتم الكشي وحدث عن عبد بن حميد سألته عن مولده، فذكر أنه ولد سنة ستين ومائتين، فقلت لأصحابنا: هذا سمع من عبد بن حميد بعد موته بثلاث عشرة سنة^(٢).

(١) «الكفاية» ص ١٩٣.

(٢) «الوافي بالوفيات» ٤٥/١.



ومن الذين اشتغلوا بهذا العلم: البخاري، والخطيب البغدادي،
والحافظ المزني، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر.

وكتبه كثيرة منها ما هو خاص بالصحابة، ومنها ما هو مقصور على
الثقات، ومنها ما هو عام في الرجال، ومنها كتب الكنى والمؤتلف
والمختلف والأنساب.

٣ - علم مختلف الحديث:

وهو علم يبحث في الأحاديث التي ظاهرها التعارض من حيث إمكان
الجمع بينها إما بتقييد مطلقها، أو بتخصيص عامها، أو حملها على تعدد
الحادثة^(١)، أو بشرح الكلمة في كل من الحديثين بما يتفق واللغة العربية من
جهة، وبما يتفق ومناسبة الحديث وأحكام الشريعة من جهة ثانية.

هذا ولا نضطر إلى الجمع بين الحديثين المتعارضين إلا إذا كانا
صحيحين ولم يكن بينهما نسخ. قال ابن خزيمة: (لا أعرف أنه روي عن
النبي ﷺ حديثان بإسنادين صحيحين متضادين، فمن كان عنده فليأتني به
لأؤلف بينهما)^(٢).

ومن الأمثلة الرائعة على هذا التوفيق والجمع ما ذكره الشافعي في
رسالته في باب «ما يعد مختلفاً وليس عندنا بمختلف» إذ جمع بين حديث
رافع بن خديج: «أسفروا بصلاة الفجر»^(٣) وبين حديث عائشة: «كن، النساء
من المؤمنات، يصلين مع النبي ﷺ الصبح وهنّ متلفعات بمروطهن، ما
يعرفهن أحد من الغلس»^(٤).

(١) هناك أمثلة كثيرة على ذلك الجمع أوردها الحافظ ابن حجر في مواضع متعددة من
«فتح الباري».

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٥٨.

(٣) رواه الترمذي ١٥٤، وأبو داود ٤٢٤، وابن ماجه ٦٧٢.

(٤) «صحيح مسلم» ١١٨/٢ برقم ٦٤٥، والبخاري برقم ٥٧٨، وأبو داود برقم ٤٢٣،
والنسائي ٢٧١/١، والترمذي برقم ١٥٣، وابن ماجه برقم ٦٦٩.



قال الشافعي: (إن رسول الله ﷺ لما حضّ الناس على تقديم الصلاة وأخبر بالفضل فيها احتمل أن يكون من الراغبين من يقدمها قبل الفجر الآخر فقال: «أسفروا بالفجر» يعني حتى يتبين الفجر الآخر معترضاً^(١)).

ومن الأمثلة التي يذكرها علماء المصطلح على هذا التوفيق بين حديثين ظاهرهما التعارض قوله ﷺ: «لا عدوى»^(٢) وقوله: «فرّ من المجذوم كما تفرّ من الأسد»^(٣) وكلاهما صحيح، فقد قالوا في الجمع بينهما^(٤):

إن هذه الأمراض لا تعدي بطبيعتها، لكن الله جعل مخالطة المريض للصحيح سبباً في العدوى ولا سيما إن كان لديه استعداد لقبول المرض، وقالوا: إن ذلك قد يتخلف عن سببه^(٥).

وقد ألفت في هذا العلم الإمام الشافعي وكتابه مطبوع في هامش الجزء السابع من كتاب «الأم». وابن قتيبة وكتابه مطبوع أكثر من مرة^(٦)، والطحاوي، وابن الجوزي وغيرهم. وقال ابن الصلاح في كتاب ابن قتيبة:

(١) انظر «الرسالة» المطبوعة مع «الأم» ص ٤٠ - ٤١، الطبعة الأميرية، وص ٢٨٢ بتحقيق الأستاذ أحمد شاکر. وقرأ ذلك الحوار الرائع بينه وبين المخالف، فإنه من روائع ما عرفنا من الحوار والمناظرة.

(٢) «صحيح البخاري» برقم ٥٧٠٧.

(٣) «صحيح البخاري» كتاب الطب برقم ٥٧٠٧، ٥٧٥٧، و«صحيح مسلم» برقم ٢٢٢٠.

(٤) انظر «صحيح البخاري». بالأرقام المذكورة و«مسند أحمد» ٤٤٣/٢. وانظر «تهذيب الآثار» للطبري «مسند علي» تحقيق محمود محمد شاکر من ص ٣ إلى ٣٤ وقد كتبت بحثاً عن الطيرة تعرضت فيه إلى الجمع بين هذين الحديثين. انظره في كتابي «الإنسان في القرآن» ص ٣١١.

(٥) هكذا جمع بينهما ابن الصلاح ص ٢٥٧ ولم يعجب هذا الرأي ابن حجر فاقترح توفيقاً آخر. انظره في «شرح النخبة» ص ١٥.

(٦) طبعه في المرة الأولى العلامة السلفي الشيخ إسماعيل الخطيب الأسعدي ولم يتح لي الاطلاع عليها عند كتابة هذا الفصل، وعلق عليه تعليقات يقول عنها محمد زهري النجار: إنها نفيسة في جمادى الآخرة ١٣٢٦هـ ثم نشره محمد زهري النجار في ١٣٨٦هـ أي بعد ستين سنة، نشرة مملوءة بالأغلاط والتحريف. سامحه الله. ثم نشره صديقنا محمد الأصفر ١٤٠٩هـ في المكتب الإسلامي في بيروت.



(... وإن يكن أحسن فيه من وجه فقد أساء في أشياء منه قصر باعه فيها، وأتى بما غيره أولى وأقوى)^(١).

٤ - علم الناسخ والمنسوخ من الحديث :

إن موضوع النسخ موضوع أصولي فصلت القول فيه كتب الأصول، وهو أسلوب رباني عظيم من أساليب تعهد الفرد والأمة بالعناية والتدرج بها في الالتزام حتى تستطيع القيام بأحكام الشريعة والتحلي بآدابها، وهو وسيلة من وسائل رفع الحرج عن الأمة، قال الآمدي:

(وإذا عرف جواز اختلاف المصلحة باختلاف الأزمان، فلا يمتنع أن يأمر الله تعالى المكلف بالفعل في زمان لعلمه بمصلحته فيه، وينهاه عنه في زمن آخر لعلمه بمصلحته فيه، كما يفعل الطبيب بالمريض حيث يأمره باستعمال دواء خاص في بعض الأزمنة، وينهاه عنه في زمن آخر بسبب اختلاف مصلحته عند اختلاف مزاجه)^(٢).

وفي القرآن الناسخ والمنسوخ حتى كان ذلك علماً من علوم القرآن^(٣) وكذلك الشأن في الحديث؛ ففيه الناسخ والمنسوخ وكان من ذلك هذا العلم الذي نعرف به بيبجاز في هذا الفصل.

علم الناسخ والمنسوخ من الحديث علم يبحث في الأحاديث المتعارضة في الأحكام التي تقررها ليعرف: أيها الناسخ وأيها المنسوخ؟ ومن المستحسن أن نعرف النسخ أولاً، فالنسخ - كما قال ابن حجر -: هو رفع تعلق حكم شرعي^(٤) بدليل شرعي متأخر عنه. والناسخ ما دل على الرفع المذكور، وتسميته ناسخاً مجاز، لأن الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى^(٥).

(١) «علوم الحديث» ص ٢٥٨.

(٢) «الإحكام» ١١٦/٣.

(٣) انظر «الإتقان» للسيوطي ٢٠/٢.

(٤) أي قطع تعلقه بالمكلفين. انظر «شرح النخبة» لملاً علي القاري ص ١٠١.

(٥) «شرح النخبة» لابن حجر ص ١٦.



ومعرفة الناسخ والمنسوخ تكون بواحد مما يأتي :

١ - فمنها ما يعرف بتصريح النبي ﷺ كحديث بريدة الذي أخرجه مسلم، قال ﷺ: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها»^(١).

٢ - ومنها ما يعرف أنه ناسخ من جزم الصحابي بأنه متأخر كقول جابر: (كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار)^(٢).

٣ - ومنها ما عرف الناسخ والمنسوخ بالتاريخ، فبمعرفة تاريخ كل من الحديثين يحكم على المتأخر بأنه ناسخ للمتقدم؛ كحديث شداد بن أوس وغيره أن رسول الله ﷺ قال: «أفطر الحاجم والمحجوم»^(٣). وحديث ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وهو صائم^(٤). فقد بين الشافعي أن الثاني ناسخ للأول من حيث إنه روي في حديث شداد أنه كان مع النبي ﷺ زمان الفتح فرأى رجلاً يحتجم في شهر رمضان فقال: «أفطر الحاجم والمحجوم» وروي

(١) «صحيح مسلم» ٦٥/٣ برقم ٩٧٧، و«سنن أبي داود» ٢٩٦/٣ برقم ٣٢٣٥. وأخرجه النسائي عن بريدة في كتاب الأضاحي ٢٠٧/٧. والترمذي عن بريدة أيضاً ١٥٦/٢ برقم ١٠٥٤، ورواه ابن ماجه ٥٠١/١ برقم ١٥٧١ عن ابن مسعود وسنده ضعيف.

(٢) «سنن أبي داود» ٨٨/١ برقم ١٩٢، و«سنن النسائي» ٤٠/١. قال النووي في «شرح مسلم» ٤٣/٤: [وهو حديث صحيح رواه النسائي وأبو داود وغيرهما من أهل السنن بأسانيدهم الصحيحة].

(٣) «سنن أبي داود» ٤١٤/٢ برقم ٢٣٦٩، و«سنن ابن ماجه» ٥٣٧/١ برقم ١٦٨١، والترمذي ٦٤/٢ برقم ٧٧٤، و«صحيح ابن خزيمة» ٢٢٦/٣، والدارمي ١٤/٢، و«مصنف عبد الرزاق» برقم ٧٥٢٠، و«المستدرک» ٤٢٨/١، و«سنن البيهقي» ٤/٢٦٥، و«مسند أحمد» ٣٦٤/٢، ٤٦٥/٣، ٢١٠/٥، ١٢/٦، و«مسند الشافعي» ١/٢٥٧، و«فتح الباري» ١٧٨/٤. وعزاه ابن حجر في «تلخيص الحبير» ١٩٣/٢ إلى النسائي في «السنن الكبرى» ٢٣١/٢ برقم ٣٢٠٨ ولم أجده في «الصغرى». وانظر «الدرر المنتثرة» بتحقيقنا رقم ٩٠، و«مختصر المقاصد» رقم ١٢٥. وانظر «المجموع» للنووي ٣١٨/٦ - ٣٢٠.

(٤) «صحيح البخاري» ١٠٨/٧ برقم ١٩٣٩، و«سنن أبي داود» ٤١٥/٢ برقم ٢٣٧٢، والترمذي ٦٤/٢ برقم ٧٧٥، وابن ماجه ٥٣٧/١ برقم ١٦٨٢..



في حديث ابن عباس أنه ﷺ احتجم وهو محرم صائم فبان بذلك أن الأول كان في زمن الفتح في سنة ثمان، والثاني في حجة الوداع في سنة عشر^(١).

٤ - ومنها ما يعرف بالإجماع كحديث قتل شارب الخمر في المرة الرابعة^(٢) فإنه منسوخ؛ عرف نسخه بانعقاد الإجماع على ترك العمل به، والإجماع لا ينسخ ولكن يدل على وجود ناسخ غيره^(٣).

ومن أول المشتغلين بهذا العلم: الإمام الشافعي، قال الإمام أحمد: (ما علمنا المجلد من المفسر ولا ناسخ حديث رسول الله ﷺ من منسوخه حتى جالسنا الشافعي)^(٤).

وقد أُلّف في هذا العلم أحمد بن محمد الأثرم المتوفى سنة ٢٦١هـ، وأحمد بن إسحاق الدينوري المتوفى سنة ٣١٨هـ، ومحمد بن بحر الأصبهاني المتوفى سنة ٣٢٢هـ، وابن شاهين المتوفى سنة ٣٨٥هـ، ومحمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني المتوفى سنة ٥٨٤هـ، وكتابه هو «الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار» وهو كتاب نافع جامع وقد طبع أكثر من مرة في الهند وبلاد الشام^(٥).

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٥١. وانظر «الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار» ص ١٠. ويرى ابن حزم أن النسخ له هو حديث أبي سعيد أن رسول الله ﷺ أرخص في الحجامة للصائم، لا حديث ابن عباس. انظر «المحلى» ٦/٣٠١ - ٣٠٣ طبعة حسن زيدان طلبه ١٣٨٨هـ (١٩٦٨م). ولابن خزيمة مناقشة لمن يرون أن احتجام النبي ﷺ نسخ بالحديث السابق ٣/٢٢٦ - ٢٣٦.

(٢) «سنن أبي داود» ٤/٢٢٨ برقم ٤٤٨٢. وابن ماجه ٢/٨٥٩ برقم ٢٥٧٣، والترمذي ٢/٣٣٠ برقم ١٤٤٤ وقال - أي الترمذي -: وإنما كان هذا في أول الأمر ثم نسخ.

(٣) نقل السيوطي عن عبد الرزاق أحاديث ووقائع تدل على النسخ مرفوعة إلى النبي ﷺ. انظر «الدر المنثور» ٢/٣٢٥. وانظر «الفتح» ١٢/٧٣ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ فقد أورد أحاديث كثيرة ونقلاً مفيدة.

(٤) «الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار» ص ٥.

(٥) طبعه في حلب الشيخ راجب الطباخ، وطبع في حمص ١٣٨٦هـ في مطبعة الأندلس، وهذه الطبعة هي التي كانت بين يدي عند كتابة هذا الفصل وإليها الإحالات.



٥ - علم علل الحديث:

وهو علم يبحث عن الأسباب الخفية الغامضة التي يمكن أن تقدر في صحة الحديث، كأن يكون الحديث منقطعاً فيروى على أنه موصول، أو أن يدخل حديث في حديث، أو أن يكون في الحديث تدليس أو علة أخرى. ومعرفة علل الحديث من أدق علوم الحديث، ولا يقف عليها إلا الموهوبون ممن أفنوا أعمارهم في خدمة السنّة والاشتغال في علومها. قال السيوطي:

(قال ابن مهدي: في معرفة علل الحديث إلهام، لو قلت للعالم بعلم الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة، وكم من شخص لا يهتدي لذلك. وقيل له أيضاً: إنك تقول للشيء: هذا صحيح، وهذا لم يثبت، فعمن تقول ذلك؟ فقال: أرايت لو أتيت الناقد فأرأيت دراهمك، فقال: هذا جيد وهذا بهرج، أكنت تسأل عمّن قال ذلك أو تسلم له الأمر؟ قال: فهذا كذلك، بطول المجالسة والمناظرة والخبرة)^(١).

والطريق إلى معرفته جمع طرق الحديث والنظر في اختلاف رواته وفي ضبطهم وإتقانهم، ولذلك فإن معرفة هذه العلل لا تتأتى إلا لذوي الاختصاص والخبرة والموهبة.

وممن ألف في هذا العلم: ابن المديني المتوفى سنة ٢٣٤هـ وقد طبع كتابه في دمشق^(٢) سنة ١٣٩٣هـ، وابن أبي حاتم الرازي المتوفى سنة ٣٢٧هـ وكتابه مطبوع في مصر سنة ١٣٤٣هـ، والإمام مسلم، والحاكم، والدارقطني وغيرهم.

٦ - علم غريب الحديث:

غريب الحديث هو الألفاظ التي تحتاج إلى شرح وتفسير، وسبب

(١) «تدريب الراوي» ص ١٦٢. وانظر «الكامل» لابن عدي ١/١١٨.

(٢) حققه الدكتور محمد مصطفى الأعظمي ونشره المكتب الإسلامي بدمشق.



الغريبة إما غموض معنى الكلمة بحيث لا يفهم معناها إلا بعد بحث وتنقيب، وإما أن يكون معناها معروفاً لدى قوم دون غيرهم لأنها مستعملة في لغتهم. قال أبو سليمان الخطابي:

(الغريب من الكلام إنما هو الغامض البعيد عن الفهم. ثم إنَّ الغريب من الكلام يقال به على وجهين: أحدهما: أن يراد به بعيد المعنى غامضه، لا يتناوله الفهم إلا عن بعد ومعاناة فكر. والوجه الآخر: أن يراد به كلام من بُعدت به الدار من شواذ قبائل العرب)^(١).

وقد ذكرنا في الباب الثاني أن من خصائص أسلوب الرسول ﷺ الوضوح، وبعده عن الغريب لأنه صلوات الله وسلامه عليه كان أفصح العرب لساناً، وأوضحم بياناً، وأهداهم إلى طرة الصواب، وأعرفهم بمواقع الخطاب.

ولكن وصف الغريبة طراً على بعض ألفاظ الحديث لما آل إليه أمر اللغة من التأثير بالعجمة وما داخلها من اللحن، وفساد السليقة، فكانت مهمة علم غريب الحديث بيان ما خفي معناه على كثير من الناس بعد أن تسرَّب الفساد إلى اللسان بسبب تمازج الشعوب وظهور المولدين والهجناء، وهذا العلم يوضح أيضاً معنى الكلمات التي كان يخاطب بها رسول الله ﷺ وفود القبائل كما رأينا في مخاطبته وفد بني نهد.

وقد كتب ابن الأثير رحمته الله في مقدمة كتاب «النهاية» نبذة عن تاريخ التأليف في علم غريب الحديث، فذكر أن من أول من جمع في هذا الفن شيئاً أبا عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة ٢١٠هـ؛ فجمع من ألفاظ غريب الحديث والأثر كتاباً صغيراً، ثم جاء أبو عبيد القاسم بن سلام المتوفى سنة ٢٢٤هـ فألف كتابه المشهور في غريب الحديث والآثار، وقد أفنى فيه عمره إذ جمعه في أربعين سنة. ولقد ظنَّ رحمته الله أنه قد أتى على معظم الغريب،

(١) «غريب الحديث» للخطابي ٧٠/١ - ٧١. وانظر «كشف الظنون» ١٢٠٣/٢.



ولكن قد فاته الكثير^(١). وقد بقي كتابه مرجع الناس حتى جاء ابن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦هـ فصنّف في ذلك كتاباً^(٢) فجاء مثل كتاب أبي عبيد أو أكبر منه، وقد قال في مقدمته: (أرجو أن لا يكون بقي بعد هذين الكتابين من غريب الحديث ما يكون لأحد فيه مقال) واستمر علماء اللغة والحديث على التأليف في هذا الموضوع من أمثال إبراهيم الحربي^(٣) المتوفى سنة ٢٨٥هـ، والمبرد المتوفى سنة ٢٨٥هـ، وثعلب المتوفى سنة ٢٩١هـ، ثم جاء الخطّابي البستي المتوفى سنة ٣٧٨هـ فألّف في الغريب كتاباً جامعاً^(٤)، ولكن هذه الكتب كلها يعوزها الترتيب، فيحتاج الناظر فيها إلى بحث وتقيب حتى يجد بغيته. ثم جاء أبو عبيد أحمد بن محمد بن عبد الرحمن الهروي^(٥) المتوفى سنة ٤٠١هـ، فألّف كتاباً في ذلك جمع فيه بين غريب القرآن

(١) قال ابن حجر في «شرح النخبة» ص ٢٣: [وهو غير مرتب، وقد رتبته الشيخ موفق الدين بن قدامة على الحروف] هذا وقد نُشر كتاب «غريب الحديث» لأبي عبيد في حيدرآباد الدكن ١٣٨٤ - ١٣٨٧هـ (١٩٦٤ - ١٩٦٧م) في أربعة أجزاء بتحقيق محمد عبد المعين خان ومحمد عظيم الدين، وصور في بيروت ١٣٩٦هـ (١٩٧٦م) ثم قام حسين محمد شرف بتحقيق هذا الكتاب مرة أخرى وصدر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة في خمسة مجلدات، واستغرق طبعه عشر سنوات من ١٩٨٤ إلى ١٩٩٤م، وقد جمع المحقق نسخاً لم تعتمد عليها طبعة حيدرآباد، وتوفي المحقق سنة ١٩٩٥م قبل أن يضع فهرس الكتاب، فقام بذلك أسامة محمد أبو العباس وثروت عبد السميع أبو عثمان المحرران في «المجمع» وبلغت ثمانية فهارس، وصدرت عن مكتبة الغد في القاهرة سنة ١٩٩٨م.

(٢) نشر في بغداد بتحقيق عبد الله الجبوري سنة ١٩٧٧م.

(٣) انظر ترجمته في مقدمة كتاب «المناسك».

(٤) أصدر مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة هذا الكتاب بثلاثة أجزاء، كان الأول في تفسير غريب حديث الرسول ﷺ، وكان الثاني في أحاديث الصحابة، وضم الثالث أحاديث التابعين وفهارس الكتاب، وطبعه في دمشق بتحقيق عبد الكريم العزباوي.

(٥) انظر ترجمته في «البداية والنهاية» ٢/١٢، و«وفيات الأعيان» ٩٥/١ ط إحسان عباس، و«طبقات الشافعية» ٨٤/٤، وكتاب «الغريبين» طبع الجزء الأول منه في القاهرة سنة ١٣٩٠هـ بتحقيق محمود الطناحي.



والحديث، ورتبه ترتيباً لم يسبق إليه، فاستخرج الكلمات الغربية ورتبها على حروف المعجم ولم يملأ كتابه بالأسانيد والمتون والرواة، وقد جمع في كتابه ما في كتب من تقدمه وزاد عليهم، وقد اعتنى به الحافظ أبو موسى محمد بن عمر المدني^(١) الأصفهاني المتوفى ٥٨١هـ فنقّب عليه واستدرك^(٢)، ثم جاء الزمخشري محمود بن عمر المتوفى سنة ٥٣٨هـ وألّف كتابه «الفاائق»^(٣)، ثم جاء ابن الأثير المبارك بن محمد المتوفى سنة ٦٠٦هـ فألّف كتاب «النهاية»^(٤) الذي يعد أجمع ما ألّف في هذا العلم وأحسنه وأشمله. وقد استفدت من مقدمته في كتابة ما كتبت من تاريخ هذا العلم.



-
- (١) أصدر مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة جزأين من هذا الكتاب بعنوان «المجموع المغيث، في غريب القرآن والحديث» بتحقيق عبد الكريم العزباوي، وآخر الجزء الأول باب الرءاء مع الباء، وصدر سنة ١٤٠٦هـ (١٩٨٦م) وآخر الجزء الثاني باب القاف مع الباء.
- (٢) انظر «شرح النخبة» ص ٢٣، وكتاب علي القاري على شرح نخبة الفكر ص ١٤٩.
- (٣) طبع في حيدر آباد سنة ١٣٢٤هـ ثم طبع في مصر بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي سنة ١٣٦٤هـ وأعيدت طباعته سنة ١٩٧١م.
- (٤) طبع أكثر من مرة وانظر طبعة عيسى البابي الحلبي في القاهرة سنة ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م) تحقيق طاهر أحمد الزواوي ومحمود محمد الطناحي.



الفصل السادس طرق تحمّل الحديث

طرق تحمل الحديث هي الطرائق التي بواسطتها يتحمل الراوي الحديث وهي تفاوت عند المحدثين على درجات.
وسنورد ثمانى طرق لتحمل الحديث وهي: (السمع، والقراءة، والإجازة، والمناولة، والمكاتبة، والإعلام، والوصية، والوجادة)^(١).
ولا بد لراوي الحديث في أخذه الحديث من اتباعه واحداً من هذه الطرق، وسندرسها بإيجاز في هذا الفصل:

١ - السماع:

وهو أعلى صور تحمل الحديث درجة، وأقدمها، وبعضهم يسمي هذه الطريقة (قراءة الشيخ) كما فعل ابن الأثير^(٢).
والسمع: هو أن يسمع المتحمل من لفظ شيخه، سواء أحدثه الشيخ من كتاب يقرؤه أم من محفوظاته، وسواء أملى عليه أم لم يمل.
وقد بحث العلماء في السن التي يصلح فيها الصبي للرواية، واختلفوا

(١) وهي عند التحقيق تعود إلى خمس طرائق، وإنما عدناها ثمانياً ثمانية متتابعة لأكثر كتب المصطلح، وهذه الطرائق الخمس هي: السماع، والقراءة، والإجازة، والإعلام، والوجادة، أما المناولة والمكاتبة والوصية فهي ضروب من الإجازة وليست طرائق مستقلة، وهذا رأي الخطيب الذي يعد هذه الضروب فروعاً للإجازة، وهو الحق، والله أعلم.

(٢) «جامع الأصول» ٣٨/١.



في تحديدها. فقد نقل القاضي عياض في كتابه «الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع»^(١) أن أهل الحديث حددوا أول زمن يصح فيه السماع للصغير بخمس سنين مستدلين بحديث محمود بن الربيع الآتي ذكره قريباً.

وقال ابن الصلاح: (التحديد بخمس هو الذي استقر عليه عمل أهل الحديث المتأخرين، فيكتبون لابن خمس فصاعداً: «سمع» ولمن لم يبلغ خمساً: «حضر» أو «أحضر»)^(٢).

أما حديث محمود بن الربيع الذي احتجوا به في تحديد الخمس فهو كما رواه البخاري عن محمود بن الربيع قال: عقلت من النبي ﷺ مجة مجها في وجهي وأنا ابن خمس سنين من دلو^(٣).

قال ابن الصلاح: (والذي ينبغي في ذلك أن يعتبر في كل صغير حاله على الخصوص، فإن وجدناه مرتفعاً عن حال من لا يعقل فهماً للخطاب ورداً للجواب ونحو ذلك صححنا سماعه وإن كان دون خمس، وإن لم يكن كذلك، لم يصح سماعه وإن كان ابن خمس بل ابن خمسين)^(٤).

وكذلك ذهب النووي فقال: (والصواب اعتبار التمييز، فإن فهم الخطاب ورد الجواب كان مميّزاً صحيح السماع، وإلا فلا، وروي نحو هذا عن موسى بن هارون وأحمد بن حنبل)^(٥).

وهذا هو الصواب ولا حجة فيما احتجوا به من رواية محمود بن

(١) «الإلماع» تحقيق السيد أحمد صقر ص ٦٢.

(٢) «علوم الحديث» ص ١١٧.

(٣) متفق عليه. رواه البخاري في كتاب العلم في باب متى يصح سماع الصغير ٢٢/١ برقم ٧٧، وفي كتاب الوضوء في باب استعمال فضل وضوء الناس ٤١/١، وفي كتاب الدعوات باب الدعاء للصبيان بالبركة ومسح رؤوسهم ٦٤/٨. ورواه مسلم ٢/١٢٧ في كتاب المساجد ومواضع الصلاة باب الرخصة في التخلف عن الجماعة بغير عذر (وفي ط عبد الباقي ٤٥٦/١ برقم ٦٥٧)، والخطيب في «الكفاية» ص ١١١.

(٤) «علوم الحديث» ص ١١٧.

(٥) «تدريب الراوي» ص ٢٣٨.



الربيع لأن الناس يختلفون في قوة الذاكرة. ولذلك فإن علماء النفس يقررون أن هناك عمراً عقلياً قد يتقدم على العمر الزمني وقد يتأخر عنه، ولعل غير محمود بن الربيع لا يذكر ما حصل له وهو ابن عشر سنين. قال القاضي عياض: (ورب بليد الطبع غبي الفطرة لا يضبط شيئاً فوق هذا السن، ونبيل الجبله ذكي القريحة يعقل دون هذا السن)^(١).

فالمعول إذن على تمييز الطالب. وهو في الغالب يكون في الخامسة. والاستثناء نادر سواء فيمن بلغ سن التمييز قبل ذلك أو بعد ذلك.

وقد فصل القول في صحة سماع الصغير الخطيب البغدادي في «الكفاية»^(٢) فذكر أقوال العلماء في ذلك، ثم ذكر أخبار ناس من الصحابة سمعوا من النبي ﷺ وهم صغار، ورويت أحاديثهم كالحسن بن علي وعبد الله بن الزبير الذي كان عمره عند وفاة النبي ﷺ تسع سنين، والنعمان بن بشير المولود سنة اثنتين من الهجرة، وأبي الطفيل الذي يقول: ولدت عام أحد وأدركت من حياة رسول الله ﷺ ثمان سنين، وعمر بن أبي سلمة الذي كان عمره عند وفاة النبي ﷺ تسع سنين.

هذا بالنسبة إلى السماع، أما الأداء بالرواية فلا يكون صحيحاً يلزم العمل به إلا بعد البلوغ، ويجب أن يكون الراوي في وقت أدائه بالغاً عاقلاً. وقد استدلل الخطيب على وجوب كون الراوي بالغاً عاقلاً بقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»^(٣).

(١) «الإلماع» ص ٦٤.

(٢) انظر «الكفاية» ص ١٠٣ - ١١٨ طبع مصر.

(٣) رواه أبو داود برقم ٤٣٩٨، وابن ماجه برقم ٢٠٤١، والنسائي ١٥٦/٦، والدارمي ١٧١/٢، وابن حبان «مؤارد الظمان» برقم ١٤٩٦، والحاكم ٥٩/٢، ورواه الدارقطني عن علي ١٣٩/٣، ورواه البخاري تعليقاً موقوفاً على علي ﷺ ٤٠/٧. ورواه الخطيب في «الكفاية» ص ١٣٥. وانظر «صحيح الجامع الصغير» الحديث رقم ٣٥١٣، و«مختصر المقاصد» بتحقيقنا رقم ٤٩٩.



وكذلك فقد بحث العلماء: هل يجوز للراوي حال السماع أن ينسخ، فذهب قوم إلى أن سماعه في هذه الحالة لا يصح، وذهب آخرون إلى أنه جائز بشرط ألا تكون الكتابة سبباً في ضياع شيء عليه مما يقوله الشيخ، وهو الصواب^(١).

ألفاظ السماع:

وللسماع ألفاظ يستعملها راوي الحديث تدل عليه، وهذه الألفاظ هي: (سمعت) و(حدثنا) و(قال لنا فلان) و(ذكر لنا فلان). والأكثر على تقديم لفظ (سمعت) على الألفاظ الأخرى؛ إذ لا يكاد أحد يقولها في أحاديث الإجازة والمكاتبة ولا في تدليس ما لم يسمعه.

وهناك بعض علماء الحديث يضيف إلى ألفاظ السماع لفظ (أخبرنا) و(أنبأنا) ومنهم الإمام البخاري الذي عقد فصلاً في «صحيحه» عنوانه: «باب قول المحدث حدثنا أو أخبرنا أو أنبأنا»^(٢) وقال فيه: [وقال لنا الحميدي: كان عند ابن عيينة (حدثنا) و(أخبرنا) و(أنبأنا) و(سمعت) واحداً].

وقال ابن حجر: [وإيراده قول ابن عيينة دون غيره دال على أنه مختاره]^(٣) وقال يحيى بن سعيد: (أخبرنا) و(حدثنا) واحد^(٤).

وكذلك فإن القاضي عياض يسوي بين هذه الألفاظ^(٥).

• وبعض نقاد الحديث يفرقون بينها على النحو الآتي:

[عن الربيع عن الشافعي أنه قال: إذا قرأ العالم عليك فقل: حدثني. وإذا قرأت عليه فقل أخبرني]^(٦).

(١) «الكفاية» ص ١٢٠.

(٢) «صحيح البخاري» ١/١٨.

(٣) «فتح الباري» ١/١٤٤.

(٤) «جامع الأصول» ١/٣٩.

(٥) «الإلماع» ص ١٢٢ وما بعدها.

(٦) «طبقات الشافعية» للعبادي ص ٥٩.



قال الحاكم: [والذي أختاره في الرواية وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظاً وليس معه أحد: (حدثني فلان)].

وما يأخذه عن المحدث لفظاً مع غيره: (حدثنا فلان).

وما قرأ على المحدث بنفسه: (أخبرني فلان).

وما قرئ على المحدث وهو حاضر: (أخبرنا فلان).

وما عرض على المحدث شفهاً فأجاز له روايته شفهاً يقول فيه: (أنبأني فلان).

وما كتب إليه المحدث من مدينة ولم يشافهه بالإجازة يقول: (كتب إلي فلان)^(١).

وأما (أنبأنا) فإن أصحاب الحديث يطلقونها على الإجازة والمناولة دون القراءة والسماع اصطلاحاً^(٢).

سبق أن قررنا أنّ الأكثرين يقدمون لفظ (سمعت) ولكن ابن الصلاح خالف في ذلك. قال ابن كثير: [قال ابن الصلاح: وينبغي أن يكون (حدثنا) و(أخبرنا) أعلى من (سمعت) لأنه قد لا يقصده بالإسماع بخلاف ذلك والله أعلم].

ويعلق ابن كثير على هذا القول فيقول: [بل الذي ينبغي أن يكون أعلى العبارات على هذا أن يقول: (حدثني) فإنه إذا قال: (حدثنا) أو (أخبرنا) قد لا يكون قصده الشيخ بذلك أيضاً، لاحتمال أن يكون في جمع كثير والله أعلم]^(٣).

(١) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٦٠، وانظر أيضاً «جامع الأصول» ٣٩/١.

(٢) «جامع الأصول» ٣٩/١.

(٣) «الباعث الحثيث» ص ١١٠. وانظر ما نقله البيهقي عن الشافعي في ذلك في «مناقب الشافعي» ٣٤/٢ - ٣٥.



٢ - القراءة:

وهي أن يقرأ التلميذ على الشيخ وهو ساكت^(١)، فهو كقوله: هذا صحيح، لأنه لو لم يكن المقروء صحيحاً، لكان سكوته عليه وهو يقرأ عليه وتقريره له فسقاً قادحاً في عدالته.

وإن كانت هناك مظنة إكراه أو غفلة فلا يكفي السكوت^(٢).

ولا بُدُّ من أن يكون الشيخ يقظاً في أثناء قراءة التلميذ متابِعاً لتلميذه فيما يقرأ، ومختاراً لم يتعرض لإكراه.

وتسمى (عرضاً) لدى كثير من المحدثين.

والقراءة معتبرة عند الجمهور، غير أن نفرأ من العراقيين لم يعتدوا بها. (روى الخطيب عن إبراهيم بن سعد أنه قال: لا تدعون تنطعمكم يا أهل العراق، العرض مثل السماع)^(٣). ومستند العلماء فيها حديث ضمام بن ثعلبة وهو:

(بينما كان رسول الله ﷺ بين أصحابه متكئاً جاء رجل من أهل البادية، نائر الرأس، يسمع دوي صوته ولا يفقه ما يقول، فأناخ جملة في المسجد، ثم قال: أيكم ابن عبد المطلب؟ فدلوه عليه، فدنا وقال: إني سائلك فمشدد عليك المسألة، فلا تجد عليّ في نفسك، فقال: «سل ما بدا لك» فقال: أنشدك بالله الله أرسلك إلى الناس كلهم؟ فقال ﷺ: «اللهم نعم».

قال: أنشدك بالله الله أمرك أن نصلي خمس صلوات في اليوم والليلة؟ قال: «اللهم نعم». فقال: أنشدك بالله الله أمرك أن تأخذ هذه الصدقة من أغنيائنا فتقسمها على فقرائنا؟ قال: «اللهم نعم».

(١) هذا هو القول الراجح الذي عليه أكثر المحققين، وهو أن يكتفى بسكوت الشيخ إن كان متيقظاً، وهناك قول مرجوح يشترط قول الشيخ: نعم (انظر «الباعث» ص ١١٣، و«فتح الباري» ١/ ٥٤٧ و ٤/ ٣٨٩).

(٢) «جامع الأصول» ١/ ٣٩.

(٣) «الكفاية» ص ٣٨٨. وانظر أيضاً «الباعث الحثيث» ص ١١١.



قال: أنشدك بالله الله أمرك أن نصوم هذا الشهر من اثني عشر شهراً؟ قال: «اللهم نعم». قال: «أنشدك بالله الله أمرك أن نحجَّ هذا البيت من استطاع إليه سبيلاً؟ قال: «اللهم نعم» قال: فإني قد آمنت وصدقت، وأنا ضمام بن ثعلبة. ولما ولى قال عليه الصلاة والسلام: «فقه الرجل» ثم ذهب ضمام إلى قومه ودعاهم إلى الإسلام وترك عبادة الأوثان، فأسلموا كلهم^(١).

وقد عقد البخاري لذلك باباً في «صحيحه» في كتاب العلم^(٢) قال: [باب ما جاء في العلم وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي﴾ [طه: ١١٤]: القراءة والعرض على المحدث، ورأى الحسن والثوري ومالك القراءة جائزة، واحتج بعضهم في القراءة على العالم بحديث ضمام بن ثعلبة] ثم أورد عن مالك وسفيان: «القراءة على العالم وقراءته سواء» ثم أورد الحديث المتقدم. وقال ابن حجر: (وقد انقرض الخلاف في كون القراءة على الشيخ لا تجزئ، وإنما كان يقوله بعض المتشددين من أهل العراق)^(٣).

وهي جائزة سواء في ذلك أكان الراوي يقرأ من حفظه أم من كتاب، أم سمع غيره يقرأ على الشيخ، بشرط أن يكون الشيخ حافظاً لما يقرأ عليه، أو يقابل على أصله الصحيح، أو يكون الأصل بيد القارئ أو بيد أحد المستمعين الثقات^(٤).

(١) متفق عليه. رواه البخاري ١٩/١ برقم ٦٣، ومسلم ٣٢/١ برقم ١٢، وأبو داود ١/١٩١ برقم ٤٨٦، ومالك في «الموطأ» ١/١٧٥، والشافعي في «الرسالة» فقرة ٣٤٤ ص ١١٦، وابن ماجه ١/٤٤٨ برقم ١٤٠٢، وأحمد في «المسند» طبع شاكر ٤/١١٨ والنسائي، والطبري في «التاريخ» ٣/١٢٤ - ١٢٥، وابن هشام في «السيرة» ٤/٢٠٩، والسهيلي في «الروض الأنف» ٤/٢٢٥، والحاكم في «المستدرک» ٣/٥٤، والخطيب في «الكفاية» ص ٣٨١، وابن كثير في «البدایة والنهایة» ٥/٦٠ - ٦٢ وقال: (وهذا الحديث مخرَّج في الصحيحين وغيرهما بأسانيد وألفاظ كثيرة عن أنس بن مالك). وانظر «زاد المعاد» ٣/٦٤٧ طبع دمشق.

(٢) «صحيح البخاري» ١/١٨ - ١٩ الباب رقم ٦.

(٣) «فتح الباري» ١/١٥٠.

(٤) «الباعث الحثيث» ص ١١٠ ط ٣.



والرأي المختار أن القراءة دون السماع، فهي تليها في الدرجة الثانية .
وهناك من يذهب إلى مساواتها بالسماع، وببالغ الإمام مالك رضي الله عنه
فيقدمها على السماع، فقد سئل: العرض أحب إليك أم السماع؟ قال: بل
العرض، قيل: فتقول في العرض حدثنا؟ قال: نعم^(١)، وقد علل ذلك فذكر
أن الراوي ربما سها أو غلط فيما يقرؤه بنفسه فلا يرده عليه الطالب السامع
لخلال ثلاث: إما لأن الطالب جاهل لا يهتدي للرد عليه، وإما لهيبة الراوي
وجلالته، وإما لكون غلظه في موضع صادف اختلافاً فيجعل خلافاً، توهماً
أنه مذهبه، فيحمل الخطأ صواباً.

قال: وإذا قرأ الطالب على الراوي، فسها الطالب أو أخطأ رد عليه
الراوي لعلمه مع فراغ ذهنه، أو يرد عليه غيره ممن يحضره لأنه لا هيبة
للطالب^(٢).

قال الخطيب:

(والذي نذهب إليه أنه متى نصب نفسه للقراءة عليه وأنصت إليها
مختاراً لذلك، غير مكره، وكان متيقظاً غير غافل، جازت الرواية عنه لما
قرئ عليه، ويكون إنصاته واستماعه قائماً مقام إقراره، فلو قال له القارئ
عند الفراغ: كما قرأت عليك؟ فأقرّ به، كان أحب إلينا)^(٣).

واللفظ الدال على هذه الطريق في التحمل هو أن يقول الراوي إن قرأ
بنفسه: (قرأت على الشيخ، وهو يسمع).

وأن يقول الراوي إن قرأ سواه: (قرئ على الشيخ وهو يسمع وأنا
كذلك أسمع).

وجوّز كثير من العلماء أن يقول الراوي: (حدثنا الشيخ قراءة عليه) أو
(أخبرنا قراءة عليه) أو (سمعت من الشيخ قراءة عليه).

(١) «الإلماع» ص ٧٣.

(٢) «الإلماع» ص ٦٤، و«الكفاية» ص ٤٠٢ ط مصر.

(٣) «الكفاية» ص ٤٠٨.



وقال قوم: لا يجوز أن يقول فيه (حدثنا) ويجوز أن يقول فيه: (أخبرنا).

وذكر ابن أبي حاتم أن الشافعي قال: (إذا قرأ عليك المحدث فقل: حدثنا، وإذا قرأت على المحدث فقل: أخبرنا)^(١).

قال بعضهم: والصحيح أنه لا يجوز إطلاق (حدثنا) أو (أخبرنا) إلا إذا علم بتصريح أو قرينة حال أنه يريد القراءة على الشيخ دون سماع نطقه^(٢).

قال الحاكم: والقراءة على الشيخ إخبار، وإليه ذهب الفقهاء والعلماء كأبي حنيفة ومالك الشافعي والثوري والأوزاعي وأحمد وغيرهم.

وينقل ابن الأثير عن عبد الله بن وهب قوله: (. وما قلت (أخبرنا) فهو ما قرئ على العالم وأنا شاهد. وما قلت (أخبرني) فهو ما قرأت على العالم)^(٣).

٣ - الإجازة:

الإجازة في كلام العرب مأخوذ من جواز الماء الذي يستعمل لسقاية

(١) «آداب الشافعي ومناقبه» لابن أبي حاتم ص ٩٩.

(٢) «جامع الأصول» ٣٩/١.

(٣) وانظر في التعبير عن السماع والقراءة المصادر الآتية:

«الإلماع» ص ١٢٢، و«الكفاية» ص ٢٩٠ و٤٢٧ وما بعدها.

«جامع بيان العلم» ١٧٥/٢ - ١٨٠.

«جامع الأصول» ٣٩/١.

«توجيه النظر» ص ٢٠١ و٣٤٧، و«الباعث الحثيث» ص ١٠٩ - ١١٤.

«تدريب الراوي» ص ٢٣٩ - ٢٤٧.

«فتح المغيث» ١٨/٢.

«شرح النخبة» لملا علي القاري ص ٢١١.

«علوم الحديث» لابن الصلاح ص ١١٨ - ١٥٧.

«الجواهر المضية» ٣١/١ - ٣٢.



الماشية والأرض، يقال: استجزت فلاناً فأجازني، إذا سقاك ماء لأرضك وماشيتك، كذلك طالب العلم يسأل العالم أن يجيزه علمه فيجيزه إياه، والطالب مستجيز، والعالم مجيز^(١).

وهي - في الاصطلاح -: إذن الشيخ لتلميذه برواية مسموعاته، أو مؤلفاته، ولو لم يسمعها منه، ولم يقرأها عليه. وذلك بقوله: أجزت لك أن تروي عني الكتاب الفلاني، أو ما صح عندك من مسموعاتي.

والظاهرية يردونها وابن حزم لا يرضى بها^(٢)، وهناك عدد من العلماء لا يقبلها^(٣). ونقل ابن الصلاح أن ردها إحدى الروايتين عن الشافعي^(٤)، وفي ذلك نظر، فقد قرر الخطيب أن الشافعي كان يكره الاتكال على الإجازة واستبدالها بالسمع، وقال: (لأنه قد حفظ عنه الإجازة لبعض أصحابه ما لم يسمعه من كتبه)^(٥) ثم أورد الخطيب خبراً عن الشافعي يقول فيه للكراييسي: خذ كتب الزعفراني فانسخها فقد أجزتها لك. قال الكراييسي: فأخذتها إجازة^(٦).

وكذا روي عن شعبة بن الحجاج أنه كان يرذ الإجازة.

وممن أبطلها: إبراهيم الحربي والماوردي وأبو الشيخ محمد بن عبد الله الأصبهاني.

ومما يذكر في تعليل منعها قول بعضهم: لو جازت الرواية بالإجازة لبطلت الرحلة^(٧).

(١) «الكفاية» ص ٤٤٧ ط مصر.

(٢) «الإحكام» ١٤٧/٢.

(٣) ذكرهم ابن الصلاح في «علوم الحديث» ص ١٣٤ - ١٣٥.

(٤) «علوم الحديث» ص ١٣٤.

(٥) «الكفاية» ص ٤٥٥.

(٦) «الكفاية» ص ٤٦٤. وانظر في رأي الشافعي في الإجازة: «الإلماع» ص ٩٣، و«مناقب

الشافعي» للبيهقي ٣٥/٢، و«آداب الشافعي» لابن أبي حاتم ص ٩٨.

(٧) «الباعث الحثيث» ص ١١٩.



أما الجمهور فيرى صحة الرواية بالإجازة. قال ابن الصلاح: (إن الذي استقر عليه العمل، وقال به جماهير أهل العلم من أهل الحديث وغيرهم القول بتجوز الإجازة وإباحة الرواية بها)^(١).

ومن الصور المقبولة لدى الجمهور دون تردد إجازة كتاب معين أو كتب معينة لشخص معين أو أشخاص معينين، كقول الشيخ: (أجزت لك - أو لكم - رواية «صحيح مسلم» وما اشتملت عليه مدوناتي).

وذكر الخطيب رحمته الله أنه يقال: إن الأصل في صحة الإجازة حديث النبي صلى الله عليه وسلم المذكور في المغازي حيث كتب لعبد الله بن جحش كتاباً وختمه ودفعه إليه ووجهه في طائفة من أصحابه وقال له: «لا تنظر في الكتاب حتى تسير يومين ثم انظر فيه»^(٢).

ويبدو أن الذين أجازوها إنما أرادوا أن تكون بعد طول ملازمة من التلميذ لشيخه، حتى إذا اقتنع الشيخ بمقدرة الطالب أجازته، يدل على ذلك ما رواه الخطيب عن مالك أنه (سئل عن الرجل يقول له العالم: هذا كتابي فاحمله عني وحدث بما فيه؟ قال: لا أرى هذا يجوز ولا يعجبني ناس يفعلون ذلك)^(٣) ثم تابع انتقاد هذا الإنسان المستعجل في طلب العلم فقال: (وإنما يريد هذا الحمل الكثير بالإقامة اليسيرة، وما يعجبني ذلك)^(٤).

وكان يمتنع عن إعطاء الإجازة لمن لم يلازمه ملازمة طويلة ويضرب له مثلاً يدل على أن مثل هذا لا يكون^(٥).

(١) «علوم الحديث» ص ١٣٥.

(٢) «الكفاية» ص ٤٤٧، و«البداية والنهاية» ٣/ ٢٤٨. وقال ابن حجر في «الفتح» ١/ ١٥٥ عن هذا الحديث: (وهو صحيح) ثم ذكر بعض طرقه عن ابن إسحاق والطبراني، والطبري في «التفسير» وقال: (بمجموع هذه الطرق يكون صحيحاً).

(٣) «الكفاية» ص ٤٥٤.

(٤) «الكفاية» ص ٤٥٤، و«جامع بيان العلم» ٢/ ١٧٩ - ١٨٠. أقول: هذا نص «الكفاية»، ونص «جامع بيان العلم» أوضح.

(٥) «الكفاية» ص ٤٥٥.



وكان ﷺ يشترط في الإجازة أن يكون فرع الطالب معارضاً بأصل الراوي حتى كأنه هو، وأن يكون المجيز عالماً بما يجيز به، معروفاً بذلك، ثقة في دينه وروايته، وأن يكون المستجيز من أهل العلم، وعليه سمته، حتى لا يضع العلم إلا عند أهله^(١).

وذهب هذا المذهب قوم فقالوا: لا تحل الرواية بالإجازة حتى يعلم المجاز له ما في الكتاب.

قال أبو عمر بن عبد البر: (تلخيص هذا الباب أن الإجازة لا تجوز إلا لماهر بالصناعة، حاذق بها، ويعرف كيف يتناولها، ويكون في شيء معروف لا يشكل إسناده. فهذا هو الصحيح من القول في ذلك. والله أعلم)^(٢).

وللإجازة أنواع ودرجات:

- ١ - فأعلى درجات الإجازة عندهم المشافهة بها.
 - ٢ - وتتلوها الرسالة: لأن الرسول يضبط وينطق.
 - ٣ - وبعدها الكتابة، لأن الكتابة لا تنطق وإن كانت تضبط.
- والأصل في الإجازة أن ينطق الشيخ بلفظها الصريح شفاهاً أمام تلميذه، والكتابة مساوية للنطق.
- وكثيراً ما تكتب الإجازة على كتاب بخط الشيخ كأن يقول: أجزت فلاناً رواية هذا الكتاب عني.



أنواع من الإجازة غير جائزة:

سنورد فيما يأتي أنواعاً من الإجازة ردها المحققون من رجال الحديث:

(١) «الكفاية» ص ٤٥٥.

(٢) «جامع بيان العلم» ٢/١٨٠.



١ - الإجازة بشيء مبهم غير معين كأن يقول الشيخ لرجل: أجزت لك جميع مسموعاتي، وهذه الإجازة لدى أهل التحقيق ليست بشيء إلا إن علم أن المجاز له يعرفها.

٢ - الإجازة بمجهول لمجهول وهي فاسدة اتفاقاً^(١) كقول القائل مثلاً: أجزت لمن سيدخل علينا اليوم بما أحفظ.

٣ - الإجازة للمعدوم: مثل أن يقول المحدث: أجزت لمن يولد لفلان، أو لكل من أعقب فلان، أو لعقب عقبه أبداً ما تناسلوا. وهذا النوع من الإجازة فاسد دون شك كما قرر المحققون.

٤ - الإجازة العامة: مثل أن يقول: أجزت أهل عصري، أو أجزت للمسلمين أو لمن قال لا إله إلا الله، فالتحقيق أنها غير جائزة.

٥ - الإجازة المعلقة بشرط: مثل أن يقول المحدث: أجزت لفلان إن شاء، أو مثل: أن يخاطب رجلاً فيقول له: أجزت لمن شئت رواية حديثي.

- وهذه الأنواع المردودة من الإجازة كانت فيما يبدو لوناً من المجاملة تشبه ما يعرف الآن بشهادة الدكتوراه الفخرية التي تمنح لبعض الشخصيات عندما تزور بلداً ما، وتريد الحكومة المضيئة أن تكرم هذا الزائر وتجاهله.

ومن قال بقبول بعض أنواع هذه الإجازة المردودة فقله مرجوح باطل. والجمهور على أنها لا تقبل.

والألفاظ الدالة على الإجازة هي:

حدثنا إجازة - أو أخبرنا إجازة - أو أنبأنا (على اصطلاح بعض المحدثين) ويقيدها بالمشافهة أو بالكتابة أو بالرسالة. وقال قوم: لا يقول في الكتابة والرسالة: (حدثنا) أبداً، وإنما يقول: (أخبرنا).

(١) جاء في «الإلماع» للقاضي عياض ص ٩٩: (وذهب القاضي أبو الحسن الماوردي إلى منع الإجازة في المجهول كله من المسلمين من وجد منهم ومن لم يوجد).



وقد منع الأصوليون استعمال (حدثنا) في الإجازة^(١).

وكان الأوزاعي يخصص الإجازة بقوله (خبرنا) بالتشديد^(٢).

وقال القاضي عياض: [وقد رأيت للقدماء والمتأخرين قولهم في الإجازة: أخبرنا فلان إذناً، أو فيما أذن لي فيه، أو فيما أطلق لي الحديث به عنه، أو فيما أجازنيه]^(٣).

٤ - المناولة^(٤):

وهي أن يعطي الشيخ تلميذه كتاباً، أو حديثاً مكتوباً ليقوم بأدائه وروايته عنه. وهي على صور:

١ - يناول الشيخ تلميذه الكتاب أو الحديث المكتوب ويقول له: قد ملكتك إياه وأجزتك بروايته، فخذه عني واروه عني. وتسمى هذه الصورة مناولة مع الإجازة لأنه صرح بلفظ الإجازة، وإلا فالمناولة بصورها كلها من الإجازة.

٢ - يقول الشيخ لتلميذه: خذ هذا الكتاب فانسخه، وراجعه ثم رده إليّ واروه عني.

٣ - يأتي التلميذ بكتاب من سماع شيخه، ويناوله إياه، فيأخذه منه، ويتأمله، ثم يقول له: ارو هذا عني، ويسمى هذا عرض المناولة^(٥).

والمناولة عند عدد من علماء الحديث أعلى درجة من الإجازة. ومهما

(١) «الإلماع» ص ١٢٨.

(٢) «الباعث الحثيث» ص ١٢٤.

(٣) «الإلماع» ص ١٣٢.

(٤) ذكر ابن الأثير في «جامع الأصول» ٤٣/١: «أنها تسمى العرض» وقد تقدم أن القراءة على الشيخ تسمى عرضاً، فتكون هذه الطريقة عرض المناولة، وتلك أي القراءة عرض القراءة.

(٥) «الباعث الحثيث» ص ١٢٣.



يكن من أمر فإن المناولة فيما يبدو صورة من صور الإجازة، وقد عدّها الخطيب ضرباً من ضروبها فقال: (وهي - أي المناولة - أرفع ضروب الإجازة وأعلاها...) (١) وهو الصواب كما أشرنا إلى ذلك آنفاً. وقد قبلها العلماء، فقد أورد الخطيب والذهبي الخبر الآتي عن أحمد بن حنبل: (... حدثنا حميد بن زنجويه قال: لما رجعنا من مصر دخلنا على أحمد بن حنبل فقال: مررتم بأبي حفص عمرو بن أبي سلمة؟

فقلنا: وما كان عنده؟ إنما كان عنده خمسون حديثاً، والباقي مناولة. فقال: فالمناولة كتتم تأخذون منها وتنظرون فيها) (٢).

وعقد البخاري باباً في «صحيحه» بعنوان: (باب ما يذكر في المناولة وكتاب أهل العلم بالعلم إلى البلدان) (٣) وقال فيه: (واحتج بعض أهل الحجاز في المناولة بحديث النبي ﷺ حيث كتب لأمير السرية كتاباً وقال: لا تقرأه حتى تبلغ مكان كذا وكذا، فلما بلغ ذلك المكان قرأه على الناس وأخبرهم بأمر النبي ﷺ) (٤) وأورد حديث بعث النبي ﷺ رجلاً بكتابه إلى البحرين. وذكر ابن حجر أن البخاري قد سوى بين المكاتب والمناولة (٥).

قال الخطيب: (وقد كان غير واحد من السلف يقول في المناولة: أعطاني فلان، أو دفع إليّ كتابه، وشبههاً بهذا القول وهو الذي نستحسنه) (٦).

٥ - المكاتب:

وهي أن يكتب الشيخ بخطه، أو يكلف غيره بأن يكتب عنه بعض

(١) «الكفاية» ص ٤٦٦.

(٢) «الكفاية» ص ٤٦٤، و«ميزان الاعتدال» ٣/٢٦٢، و«سير أعلام النبلاء» ١٠/٢١٣.

(٣) «صحيح البخاري» ١/١٩.

(٤) وقد مضى تخريج الحديث في مبحث الإجازة.

(٥) «فتح الباري» ١/١٥٤.

(٦) «الكفاية» ص ٤٧٢.



حديثه لشخص حاضر بين يديه يتلقى العلم عليه، أو لشخص غائب عنه ترسل الكتابة إليه، وهي بالنسبة للحاضر المكتوب له موثوقة.

وهي كذلك بالنسبة للغائب المكتوب له، لأن أمانة الرسول كافية في إقناع المرسل إليه بأن المكتوب من خط الشيخ، ولا بد أن يكون الرسول ثقة عدلاً. ويكفي أن يعرف المكتوب له خط الشيخ أو خط الكاتب عن الشيخ، ويشترط في هذا أن يعلم أن الكاتب ثقة.

قال ابن الصلاح: (وهذا القسم ينقسم إلى نوعين: أحدهما: أن تتجرد المكاتبة عن الإجازة، والثاني: أن تقترن بالإجازة بأن يكتب إليه ويقول: أجزت لك ما كتبتك لك، أو ما كتبت به إليك، أو نحو ذلك من عبارات الإجازة)^(١).

ومن الجدير بالذكر أن نشير إلى أن المكاتبة مع الإجازة أقوى من المكاتبة وحدها، وهذا أمر واضح وطبيعي، بل بالغ الشيخ أحمد شاکر فقال: [والمكاتبة مع الإجازة أرجح من المناولة مع الإجازة، بل أرى أنها أرجح من السماع وأوثق!!]^(٢).

والدقة في التعبير عنها أن يقول:

حدثني فلان أو أخبرني كتابة بخطه، أو بخط فلان الذي حمه إليّ رسوله أو رسولي فلان في مجلسه أو في مجلس سواه، وكثيراً ما يوجد في مسانيدهم ومصنفاتهم قولهم: كتب إليّ فلان قال: حدثنا فلان. وذكر السيوطي أن في صحيح البخاري ومسلم أحاديث كثيرة بالمكاتبة في أثناء السند^(٣).

(١) «علوم الحديث» ص ١٥٣.

(٢) «الباعث الحثيث» ص ١٢٥.

(٣) انظر «تدريب الراوي» ص ٢٧٨.



٦ - الوصية:

وهي صورة نادرة الوقوع من صور التحمل، وهي نوع من الإجازة لأنها إجازة من الموصي للموصى له، برواية شيء معين مع إعطائه إياه. وعبر عنها القاضي عياض وابن الصلاح بالوصية بالكتب^(١).

وصورتها: أن يصرح الشيخ عند سفره، أو على فراش موته، بأنه يوصي لفلان بكتاب معين كان يرويه^(٢). وقد هاجمها ابن الصلاح ولم يعتد بها^(٣).

٧ - الإعلام:

وهو اكتفاء الشيخ بإخبار تلميذه بأن هذا الكتاب أو هذا الحديث من مروياته، أو من سماعه من فلان، من غير أن يصرح بإجازته له في أدائه.

الأكثر على جواز هذه الصورة من صور التحمل ما دامت الثقة بالشيخ والراوي متوفرة.

أما إذا أعلم الشيخ تلميذه ونهاه عن الرواية، فإن كثيراً من المحدثين يمنع الرواية عندئذ، ولكن القاضي عياض يجيزها، قال: (وهذا صحيح لا يقتضي النظر سواه، لأن منعه - أن لا يحدث بما حدثه لا لعله ولا لريبة في الحديث - لا يؤثر، لأنه قد حدثه فهو شيء لا يرجع فيه)^(٤).

٨ - الوجادة:

الوجادة مصدر مولد غير مسموع عن العرب^(٥)، اصطلاح المحدثون على وضعه، ويطلق على أخذ العلم والحديث من صحيفة من غير سماع ولا

(١) انظر «الإلماع» ص ١١٥، و«علوم الحديث» ص ١٥٧.

(٢) انظر «مقدمة ابن الصلاح» ص ١٥٧، و«الباعث الحثيث» ط ٣ ص ١٢٦.

(٣) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ١٥٧.

(٤) انظر «الإلماع» ص ١١٠.

(٥) «علوم الحديث» ص ١٥٧، و«التقريب» للنووي ص ٢٨١.



قراءة ولا إجازة ولا إعلام ولا مناولة، وذلك إذا وجد الشخص حديثاً بخط شيخ، ألف خطه وعرفه يقيناً ووثق به سواء ألقه أم لم يلقه، فللشخص الذي تقع يده على شيء من هذا أن يرويه عن الشيخ.

ويقول في التعبير عن هذه الطريقة: (وجدت بخط فلان) أو (قرأت بخط فلان) أو (في كتاب فلان بخطه: أخبرنا فلان عن فلان...) ويذكر شيخه، ويسوق سائر الإسناد والتمتن معاً، أو يقول: (وجدت أو قرأت - بخط فلان عن فلان...) أو (بخط يغلب على ظني أنه خط فلان).

وقد سماها القاضي عياض: (الخط)^(١) وقال: (فهذا لا أعلم من يُتَدَى به أجاز النقل فيه بـ(حدثنا) أو (أخبرنا) ولا من يعدُّ معدَّ المسند)^(٢).

أما الذين يروون الأحاديث التي تحملوها بالوجادة يروونها بالعننة أو بالتحديث فهؤلاء مدلسون مسيئون، فلا يجوز له أن يقول: (عن فلان) ولا أن يقول (حدثنا وأخبرنا)^(٣).

وقد اتفق علماء الحديث على أنها من أدنى مراتب التحمل، واختلفوا في النظر إليها! فمنهم من لم يعتد بها وأنكرها، ومنهم من قبلها إذا تيقن الراوي من خط كاتبها.

وهكذا فإنَّ هناك من العلماء من يرى العمل بها، ومنهم من لا يرى العمل بها، بل إن بعضهم لا يراها من طرق التحمل أصلاً.

وطعن بعضهم في بعض الرواة بأن روايتهم كانت وجادة، فمن ذلك ما أورده الذهبي في ترجمة عمرو بن شعيب من أن بعض المحدثين توقفوا في قبول حديثه، وحججهم أنه روى أحاديثه بطريقة الوجادة. قال الذهبي: (وبعضهم تعلل بأنها صحيفة رواها وجادة، ولهذا تجنبها أصحاب الصحيح،

(١) «الإلماع» ص ١١٦.

(٢) «الإلماع» ص ١١٧.

(٣) «علوم الحديث» ص ١٥٨، و«الإلماع» ص ١١٧.



والتصحيف يدخل على الرواية من الصحف بخلاف المشافهة بالسماع^(١).

وذكر الإمام مسلم أيضاً أن الآفة التي يخشاها على من يروي الحديث بالوجادة هي التصحيف، فقد ذكر ﷺ في كتابه «التمييز» أن من أوهام ابن لهيعة وتصحيفاته أنه روى حديثاً كتبه إليه موسى بن عقبة أن رسول الله احتجم في المسجد، والصواب (احتجر)^(٢) ثم قال:

(وابن لهيعة إنما وقع في الخطأ من هذه الرواية أنه أخذ الحديث من كتاب موسى بن عقبة إليه فيما ذكر، وهي الآفة التي نخشى على من أخذ الحديث من الكتب من غير سماع من المحدث أو عرض عليه، فإذا كان أحد هذين: السماع أو العرض؛ فخليق أن لا يأتي صاحبه التصحيف القبيح وما أشبه ذلك من الخطأ الفاحش إن شاء الله)^(٣).

الحق أنّ العلماء الذين لم يقبلوا الوجادة لم يفعلوا ذلك خوفاً من التصحيف فقط، بل كان أعظم الخوف عندهم من أن ينسبوا إلى رسول الله ﷺ ما لم يقل.

إذن فقد كان هناك أمران جعلوا العلماء يردون الوجادة وهما:

١ - الخشية من أن يكون المكتوب مكذوباً مفترى.

٢ - الخشية من أن يقع المتحمل بالتصحيف.

وهناك تنبيه لا نجد بدأ من ذكره، وهو أن الوجادة التي تكلمنا عنها آنفاً تختلف عن رواية أهل العلم عن الكتب الأمهات كالكتب الستة ومسند أحمد وموطأ مالك، وأشباه ذلك، فإن هذه الكتب (تواترت روايتها إلى

(١) «ميزان الاعتدال» للذهبي ٢٦٦/٣. وانظر «الكفاية» ص ٥٠٧ ط مصر

(٢) قال الإمام مسلم: [وإنما الحديث أنّ النبي ﷺ احتجر في المسجد بخوفاً أو حصر يصلي فيها] ثم أورد حديث زيد بن ثابت: [أنّ النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد من حصر فصلى رسول الله ﷺ فيها ليالي...].

(٣) «التمييز» للإمام مسلم ص ١٤٠.



مؤلفيها بالوجادة ومختلف الأصول العتيقة الخطية الموثوق بها^(١). وثبتت نسبة هذه الكتب إلى أصحابها ثبوتاً يقينياً وهذا النوع إن سميناه وجادة فلا شك في أنه من أوثق صور التحمل، ولا نعلم خلافاً في قبول الرواية عن هذه الكتب إذا كان الراوي من العارفين أهل العلم^(٢).
قال ابن الصلاح:

[فقد روينا عن بعض المالكية أن معظم المحدثين والفقهاء من المالكيين وغيرهم لا يرون العمل بذلك. وحكي عن الشافعي وطائفة من نظار أصحابه جواز العمل به. قلت: قطع بعض المحققين من أصحابه في أصول الفقه بوجوب العمل به عند حصول الثقة... وما قطع به هو الذي لا يتجه غيره في الأعصار المتأخرة، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لانسد باب العمل بالمنقول لتعذر شرط الرواية فيها.. والله أعلم]^(٣).

إذن فيجب قبول رواية أهل العلم عن الكتب المشهورة التي تواترت نسبتها إلى أصحابها، لأن المحذور من الوجادة أضحى مأموناً.

- فالكتب ثابتة النسبة إلى أصحابها يقيناً، فلم تعد الخشية من كون ما فيها مكذوباً مفترى، غير واردة.
 - والناقل من هذه الكتب، إذا كان من أهل العلم العارفين، بعيد عن الوقوع في التصحيف، فلم تعد الخشية من التصحيف واردة.
- هذا وفي «مسند أحمد» أحاديث كثيرة نقلها عنه ابنه عبد الله يقول فيها:

(وجدت بخط أبي في كتابه) ثم يسوق الحديث، ولم يستجز ﷺ أن يرويها عن أبيه^(٤).

(١) «الباعث الحثيث» ص ٣١ ط ٣.

(٢) انظر مقدمتنا لكتاب «الباعث على الخلاص» للحافظ العراقي ص ١١٧.

(٣) «علوم الحديث» ص ١٦٠.

(٤) «الباعث الحثيث» ص ١٢٩.



وذكر السيوطي في «التدريب» أنه وقع في «صحيح مسلم» أحاديث مروية بالوجادة، وانتقدت، وذكر أحاديث ثلاثة ثم قال: (وأجاب الرشيد العطار بأنه روى الأحاديث الثلاثة من طرق أخرى موصولة إلى هشام وإلى أبي أسامة. قلت: وجواب آخر هو أن الوجادة المنقطعة أن يجد في كتاب شيخه، لا في كتابه عن شيخه، فتأمل)^(١).

وقال الأستاذ أحمد شاکر: (وهذا هو الصحيح المتعين هنا؛ لأن الراوي إذا وجد في كتاب نفسه حديثاً عن شيخه كان على ثقة من أنه أخذه عنه، وقد تخونه ذاكرته فينسى أنه سمعه، فيحتاط - تورعاً - ويذكر أنه وجد في كتابه)^(٢). واستدل بعض من أجازها بأن ابن عمر رضي الله عنهما وجد في قائم سيف أبيه عمر بن الخطاب صحيفة فيها: «ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة، فإذا كانت خمساً ففيها شاة»^(٣).

واحتج ابن كثير للعمل بالوجادة بحديث: «أي الخلق أعجب إيماناً؟». قالوا: الملائكة. قال: «وكيف لا يؤمنون وهم عند ربهم؟». قالوا: الأنبياء. قال: «وكيف لا يؤمنون وهم يأتيهم الوحي؟». قالوا: نحن. قال: «وكيف لا تؤمنون وأنا بين أظهركم؟». قالوا: فمن يا رسول الله؟ قال: «قوم يأتون من بعدكم يجدون صحفاً يؤمنون بها»^(٤). قال ابن كثير: (فيؤخذ منه مدح من عمل بالكتب المتقدمة بمجرد الوجادة لها)^(٥).

وقد ارتضى السيوطي هذا الاستنباط في «تدريب الراوي»^(٦).

(١) «تدريب الراوي» ص ٢٨٣.

(٢) «الباعث الحثيث» ص ١٣١.

(٣) «الكفاية» ص ٥٠٥.

(٤) قال السيوطي في «التدريب» ص ٢٨٤:

«ذكره ابن كثير في أوائل «تفسيره». والحديث رواه الحسن بن عرفة في «جزئه» من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. وله طرق كثيرة أوردتها في «الأمالي».

وانظر «تفسير ابن كثير» ٤١/١ - ٤٢.

(٥) «الباعث الحثيث» ص ١٢٨ - ١٢٩.

(٦) «تدريب الراوي» ص ٢٨٥.



الفصل السابع المصطلحات الاختزالية

مما يتصل بمصطلحات الرواة التي أشرنا إلى دلالاتها في مبحث طرق التحمل المصطلحات الاختزالية لعبارات الرواة، فلنذكر كيفية كتابتها وقراءتها كما ذكرها علماء الحديث في مبحث كتابة الحديث وضبطه.

ونحن نرى أن فن الاختزال أضحى الآن فناً قائماً بذاته، ونستطيع أن نعد المشتغلين بالحديث من الرواد فيه.

قال الأستاذ عبد السلام هارون:

(وهناك رموز واختصارات لبعض الكلمات أو العبارات نجدها في المخطوطات القديمة ولا سيما في كتب الحديث، وهذا مما سبق به أسلافنا العرب... وقلدهم في ذلك الفرنجة)^(١).

وهذا الموضوع واسع إذا أدخلنا فيه الاختصارات التي يذكرها العلماء، وهي على نوعين:

١ - اختصارات عامة في علم من العلوم.

٢ - اختصارات خاصة بكتاب ومؤلف.

وهذان النوعان موجودان في كتب تراثنا، وقد ذكرت بعض كتب

(١) «تحقيق النصوص ونشرها» لعبد السلام هارون ص ٥٢ ط ٢. وانظر كتاب «البحث الأدبي» لشوقي ضيف ص ١٨٥.



الإملاء^(١) طائفة كبيرة منها، وخصها بالذكر المستشرق روزنتال^(٢).

لقد درج المحدثون على اختصار بعض الكلمات التي تكرر في سند الحديث كثيراً، وحذف بعضها، وذلك رغبة منهم في متابعة تسجيل ما يسمعونه بسرعة ودقة وبأقل جهد، وحملهم على هذا الاختصار أيضاً أمران آخران، أما أولهما: فهو التخفيف على أنفسهم، إذ كانوا يرتحلون على أقدامهم المسافات الشاسعة في طلب الحديث، ويحملون الصحف التي كانوا يكتبون وأثقالهم، والورق إذاً كثر كان ثقیلاً، وأما ثانيهما: فهو الاقتصاد في الإنفاق لأن أكثر طلاب العلم كانوا من الفقراء، والورق كان غالياً.

الكلمات التي يختصرها المحدثون:

والكلمات التي يختزلها المحدثون هي:

(حدثنا) و(حدثني) و(أخبرنا) و(أخبرني) و(تحويل).

- فيكتبون (حدثنا): (ثنا)، وقد يحذفون الثاء فيكتبون (نا). وقد يزيدون الدال، فيكتبون (دثنا).
- ويكتبون (حدثني): (ثني) أو (دثني).
- ويكتبون (أخبرنا): (أنا).

وقد يزيد بعضهم الراء فتصير (أرنا)، وكأن الذي زادها خشي أن يظن ظان أنها مختصرة من (أنبأنا) وإن جرت عاداتهم بعدم اختصارها كما يشاهد فيما لا يحصى من الكتب. كما يقول الشيخ طاهر الجزائري رَحْمَةُ اللهِ عَلَيْهِ^(٣).

(١) مثل كتاب «المطالع النصرية» لنصر الهوريني ص ٢٠٠ ط المطبعة الميرية ببولاق سنة ١٣٠٢هـ، وكتاب «الإملاء» لحسين والي الشافعي، طبع المنار سنة ١٣٢٢ ص ٢٠٥.

(٢) وذلك في كتابه «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي» ترجمة أنيس فريحة ص ٩٧ وما بعدها، طبع دار الريحاني للطباعة في بيروت، ونشر دار الثقافة في بيروت سنة ١٩٦١م.

(٣) «توجيه النظر» ص ٣٢٢.



وقد التزموا في الغالب تحريف الألف الأخيرة منها إلى جهة اليمين هكذا: ثثا - أنا ليحصل التمييز بينها وبين ما يشابهها في الصورة مما ليس برمز.

● رمز تعدد الإسناد: وإذا كان للحديث إسنادان أو أكثر وأرادوا أن يجمعوا بينهما أو بينها في متن واحد كتبوا عند الانتقال من إسناد إلى إسناد (ح) أي تحول الحديث نفسه من إسناد إلى إسناد.

- أما أصل هذا الرمز الذي يدل عليه فللعلماء في ذلك أقوال أربعة:

- ١ - قالوا: إنها حاء مأخوذة من (حائل)؛ لأنها تحول بين إسنادين.
- ٢ - وقيل: إنها حاء مأخوذة من (الحديث)؛ لأنها ترمز إلى قولنا: الحديث.
- ٣ - وقيل: إنها حاء مأخوذة من (التحويل)؛ لأنها دلت على التحول من إسناد إلى إسناد.

٤ - وذكر ابن الصلاح رحمته الله - ونقل ذلك عنه النووي - أنه وجد بخط بعض الحفاظ كأبي مسلم الليثي وأبي عثمان الصابوني في مكانها بدلاً عنها (صح) صريحة.

وهذا يشعر بكونها رمزاً إلى (صح) وقال ابن الصلاح: (وحسن إثبات (صح) ههنا لثلا يتوهم أن حديث هذا الإسناد سقط، ولثلا يركب الإسناد الثاني على الإسناد الأول فيجعل إسناداً واحداً)^(١).

● وأما قراءة هذا الرمز (ح) فللعلماء في ذلك أقوال أربعة:

- ١ - ألا يلفظ القارئ إذا وصل في القراءة إلى هذا الرمز بشيء. وهذا غير وجيه.
- ٢ - أن يقول القارئ إذا وصل في القراءة إلى هذا الرمز: (الحديث) وهذا ما يفعله أهل المغرب.

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح ١٨١.



٣ - أن يقول القارئ إذا وصل في القراءة إلى هذا الرمز: (حا) ويمر، وهذا الذي اختاره ابن الصلاح والنووي. وهذه الأقوال الثلاثة أوردها كلاهما^(١).

٤ - أن يقول القارئ إذا وصل إلى هذا الرمز: (تحويل).

وهذا القول ذكره العلامة القاسمي إذ قال: (وقد كان بعض مشايخنا المسندين إذا وصل إليها يقول (تحويل) وكنت أستحسنه منه)^(٢).

الكلمات التي يحذفها المحدثون:

هناك كلمتان يحذفهما المحدثون وهما:

كلمة (قال) وكلمة (أنه).

- أما كلمة (قال) فتحذف بين رجال السند أو إذا تكررت. وحذفها إنما هو في الخط فقط، وينبغي للقارئ أن يلفظ بها.

• مثال حذفها بين رجال السند قولهم: (حدثنا أحمد، ثنا الشافعي، أنا مالك).

وتقرأ هذه العبارة كما يأتي: (حدثنا أحمد، قال حدثنا الشافعي، قال أخبرنا مالك).

وقولهم: (قرئ على فلان، حدثنا فلان) وتقرأ هذه العبارة كما يأتي: (قرئ على فلان، قال حدثنا فلان)^(٣).

• ومثال حذفها إذا تكررت قولهم: (حدثنا صالح قال الشعبي)، فإنها تقرأ كما يأتي:

(١) «علوم الحديث» ص ١٨١ - ١٨٢، و«التقريب» المطبوع أعلى «تدريب الراوي» ص ٣٠٣ -

٣٠٤، ومقدمة النووي لشرح مسلم» ص ٣٨ وانظر «الوافي بالوفيات» ١/ ٤١.

(٢) «قواعد التحديث» ص ١٩٤.

(٣) «تدريب الراوي» ص ٣٠٣.



(حدثنا صالح قال قال الشعبي) قال ابن الصلاح: (حذفوا إحداهما في الخط وعلى القارئ أن يلفظ بهما جميعاً)^(١).

وأما كلمة (أنه) فقد جرت العادة بحذفها خطأً مثل قولهم:

(حدثني عبد الله عن عمر عن رسول الله ﷺ قال)، وتقرأ كما يأتي:

(حدثني عبد الله عن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال).

وهذا مثال آخر على حذف (أنه):

قال البخاري: (حدثنا الحسن بن الصباح سمع جعفر بن عون) وتقرأ

كالآتي:

(حدثنا الحسن بن الصباح أنه سمع جعفر بن عون)^(٢).

إذن ينبغي أن تقرأ هذه الرموز دالة على أصلها ولا يسوغ في القراءة

الاقتصار على النطق بالرمز المكتوب فقط.

كما ينبغي أن ينطق القارئ بالمحذوف خطأً.

ومن المصطلحات أنهم يروون حديثاً ثم يتبعونه بإسناد آخر ويقولون

عند منتهى الإسناد: (مثله) أو (نحوه) يعنون الحديث المتقدم^(٣).

وقد بحث العلماء في جواز رواية الحديث بالإسناد الثاني ولفظ

الحديث الأول. فمنهم من منع ذلك كشعبة، ومنهم من أجاز ذلك بشرط أن

يعرف أنه ضابط متحفظ يذهب إلى تمييز الألفاظ وعد الحروف.

ومن المصطلحات قولهم: (وبه قال حدثنا) قال القسطلاني:

إذا قرأ المحدث إسناد شيخه المحدث أول الشروع وانتهى، عطف عليه

بقوله في أول الذي يليه: (وبه قال حدثنا...) ليكون كأنه أسنده إلى صاحبه

في كل حديث، أي لعود ضمير (وبه) على السند المذكور، كأنه يقول:

(وبالسند المذكور قال) أي صاحب السند لنا فهذا معنى قولهم: (وبه قال)^(٤).

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٠٤، ومقدمة النووي ل«شرح مسلم» ص ٣٦.

(٢) «توجيه النظر» ص ٣٢٢.

(٣) «الكفاية» ص ٣١٩.

(٤) «قواعد التحديث» ص ١٩٣.



الفصل الثامن الصَّحِيحُ وَالْحَسَنُ وَالضَّعِيفُ

قَسَمَ العلماء الحديث إلى ثلاثة أقسام وهي:

١ - الحديث الصحيح . ٢ - والحديث الحسن . ٣ - والحديث الضعيف .

ويختار ابن كثير تقسيم الحديث إلى صحيح وضعيف فقط^(١) .

ولم يجعلوا الموضوع قسماً من هذه الأقسام، لأنه ليس حديثاً، وإنما هو قول مكذوب على رسول الله ﷺ، وما دُعي حديثاً إلا بادعاء واضعه .

هذا هو القول الصحيح وإن كان بعضهم يعدُّ الموضوع نوعاً من أنواع الضعيف، وسنبيِّن عدم صحة هذا الرأي في الباب الرابع من هذا الكتاب إن شاء الله .

وكل قسم من هذه الأقسام الثلاثة تندرج تحته فروع سنذكر أهمها في هذا الفصل إن شاء الله تعالى .

١ - الحديث الصحيح :

١ - تعريفه:

هو الحديث المتصل سنده بنقل العدل الضابط عن مثله إلى منتهاه ولا يكون شاذاً ولا معللاً .

(١) «الباعث الحثيث» ص ٢١ . وقال الأستاذ أحمد شاکر في ص ٩٢ : (بل كان أكثر المتقدمين لا يصف الحديث إلا بالصحة أو الضعف فقط) .



أي إن الحديث الصحيح هو ما توافرت فيه العناصر الآتية: اتصال السند والنقل من العدول الثقات الضابطين عن أمثالهم في العدالة والضبط وهكذا. . حتى ينتهي السند إلى رسول الله ﷺ أو إلى منتهاه من صحابي أو من دونه، والسلامة من الشذوذ والعلة.

وينبغي أن نشرح ما تضمنه هذا التعريف:

● **فاتصال السند:** معناه أن يكون كل راو قد سمع الحديث ممن فوقه، بحيث لا يروي فيه أحد عمن لم يسمع منه مباشرة.

أما إذا كان في السند راو لم يسمع ممن هو فوقه في سلسلة السند فليس هذا الحديث صحيحاً، وقد ضرب الحاكم مثلاً على ذلك الحديث الآتي فقال: [حدثنا أبو عبد الله محمد بن علي الصنعاني بمكة، ثنا الحسن بن عبد الأعلى الصنعاني، ثنا عبد الرزاق، عن معمر، عن محمد بن واسع، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «من أقال نادماً أقال الله نفسه يوم القيامة، ومن كشف عن مسلم كربة كشف الله عنه كربة من كرب يوم القيامة، والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه». قال الحاكم: هذا إسناد، من نظر فيه من غير أهل الصنعة لم يشك في صحة سنده، وليس كذلك.

فإن معمر بن راشد الصنعاني ثقة مأمون ولم يسمع من محمد بن واسع، ومحمد بن واسع ثقة مأمون ولم يسمع من أبي صالح^(١).

(١) «معرفة علوم الحديث» ص ١٨. أقول: يريد الحاكم أن هذا الحديث ضعيف بهذا الإسناد، أما متنه فمروى من طرق أخرى صحيحة، فقوله: «من كشف عن مسلم...» حديث صحيح متفق عليه. انظر البخاري برقم ٢٤٤٢، و«الفتح» ٩٧/٥، و«مسلم» ص ٢٥٨٠. وانظره في «رياض الصالحين» باب قضاء حوائج المسلمين. وقوله: «والله في عون العبد...» حديث صحيح أخرجه مسلم برقم ٢٦٩٩. وانظره في «رياض الصالحين» باب قضاء حوائج المسلمين. وقد روى الحديث أيضاً أحمد ٢٧٤/٢.



فإن لم يتوافر هذا الاتصال كان الحديث منقطعاً أو معضلاً، وهما من أنواع الحديث الضعيف.

والعلماء يكشفون الانقطاع كما في القصة الآتية:

ذكر الإمام مسلم في مقدمة «صحيحه» أن أبا إسحاق إبراهيم بن عيسى الطالقاني قال: قلت لعبد الله بن المبارك: يا أبا عبد الرحمن الحديث الذي جاء: «من البر بعد البر أن تصلي لأبيك مع صلاتك وتصوم لهما مع صومك؟».

فقال عبد الله: يا أبا إسحاق عمّن هذا؟

قلت له: هذا من حديث شهاب بن خراش.

قال: ثقة. عمّن؟

قلت: عن الحجاج بن دينار.

قال: ثقة. عمّن؟

قلت: عن رسول الله ﷺ.

قال: يا أبا إسحاق إن بين الحجاج بن دينار وبين النبي ﷺ مفاوز تنقطع فيها أعناق المطي، ولكن ليس في الصدقة اختلاف^(١).

ومن أجل ذلك عدّ علماء الحديث من شرائط الحديث المتصل الإسناد ألا يكون في إسناده (أخبرت عن فلان) ولا (حدثت عن فلان) ولا (بلغني عن فلان) أو ما شابه ذلك من العبارات التي لا تدل على أن السماع كان مباشراً.

• **والعدالة:** معناها يشمل جميع الصفات التي تشترك في تكوين الثقة بصدق الراوي من حسن العقيدة، والقيام بأوامر الشرع واجتناب ما نهى عنه، وترك كل ما يخل بالمروءة، والاتصاف بمحاسن الأخلاق والورع والتقوى.

(١) «صحيح مسلم» ط عبد الباقي ١/١٦. وانظر «شرح مسلم» للنووي ١/٨٨ - ٨٩.



قال العلامة أحمد شاکر: (والعدل هو المسلم البالغ الذي سلم من أسباب الفسق وخوارم المروءة على ما حقق في باب الشهادات من كتب الفقه، إلا أن الرواية تخالف الشهادة في شرط الحرية والذكورة وتعدد الراوي)^(١).

ثم إن الراوي العدل تقبل روايته ولو كان له رأي مخالف لأهل السنة ما لم يكن داعية لمذهبه. قال الحاكم: [ثم يتأمل حاله - أي حال المحدث - هل هو صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه؛ فإن الداعي إلى البدعة لا يكتب عنه ولا كرامة؛ لإجماع جماعة من أئمة المسلمين على تركه]^(٢).

● والضبط: معناه يشمل كمال الملكات العقلية من النباهة وعدم الغفلة، واليقظة، وحسن الفهم، والحفظ، والمعرفة بأحوال الناس.

قال العلامة أحمد شاکر: (وأما الضبط فهو إتقان ما يرويه الراوي بأن يكون متيقظاً لما يروي غير مغفل، حافظاً لروايته إن روى من حفظه، ضابطاً لكتابه إن روى من الكتاب، عالماً بمعنى ما يرويه وبما يحيل المعنى عن المراد إن روى بالمعنى، حتى يثق المطلع على روايته المتتبع لأحواله بأنه أدى الأمانة كما تحملها لم يغير منها شيئاً)^(٣).

روى الحاكم بسنده إلى يحيى بن سعيد أنه كان يقول: (ينبغي أن يكون في صاحب الحديث غير خصلة: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون ثبتاً)^(٤)

(١) «الباعث الحثيث» ص ٩٢. وانظر في الفرق بين الخبر والشهادة بالإضافة إلى كتب الفقه «شرح مسلم» ٦١/١ - ٦٢. وانظر كلام الشافعي في ذلك في كتاب «مناقب الشافعي» للبيهقي ٢٨/٢. وانظر كذلك كتاب «الفرق» للعلامة القرافي ٤/١. قلت: واشتراط الحرية في الشاهد عند الفقهاء مسألة خلافية، وقد ناقش هذا الشرط ورده صاحب «مطالب أولي النهى» ٦٢١/٦ فقال: [ولا تشترط الحرية في الشهادة فتقبل شهادة عبد وأمة في كل ما يقبل فيه حر وحره لعموم آيات الشهادة وأخبارها، والعبد داخل فيها].

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ١٦.

(٣) «الباعث الحثيث» ص ٩٢ - ٩٣.

(٤) يقال للحجة: ثبت إذا كان عدلاً ضابطاً، والجمع أثبات مثل سبب وأسباب.



الأخذ، ويفهم ما يقال له، ويبصر بالرجال، ثم يتعهد ذلك^(١).

وصفة الضبط من أهم الصفات التي تجعل الحكم على الحديث موضوعياً، لا يتأثر بعوامل أخرى خارجية، فليس الصلاح كافياً ليكون الراوي ثقة مقبول الرواية.

قال علي بن المدني: «سئل يحيى بن سعيد القطان عن مالك بن دينار ومحمد بن واسع وحسان بن أبي سنان فقال: ما رأيت الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، يكتبون عن كل أحد»^(٢).

وأورد الإمام مسلم الجملة السابقة عن يحيى بن سعيد في مقدمة «صحيحه» كما يأتي:

«لم نر الصالحين في شيء أكذب منهم في الحديث، ولم نر أهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث»^(٣)، وعلق مسلم على ذلك بقوله: (يجري الكذب على لسانهم ولا يتعمدون الكذب)^(٣).

وأورد ابن الجوزي في «الموضوعات» هذا القول عن يحيى بن سعيد ثم قال: كان وهب بن حفص من الصالحين ومكث عشرين سنة لا يكلم أحداً، قال أبو عروبة: وكان يكذب كذباً فاحشاً^(٤).

وذكر الخطيب أن الإمام مالك بن أنس كان يقول: «لا تأخذ العلم من أربعة: لا تأخذ من سفيه معلم بالسفه وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من

(١) «معرفة علوم الحديث» ص ١٥.

(٢) «ميزان الاعتدال» ٥٨/٤.

(٣) «صحيح مسلم» ١٣/١ - ١٤. وقال الحافظ العراقي في «الباعث على الخلاص» ص ١٤٢: وهذا يحتمل تأويلين. أحدهما: أنهم يحسنون ظنهم بمن يحدثهم ولا يميزون بين الصحيح والضعيف، والثاني: أن يراد بذلك من ينسب للصلاح وليس بصالح. وانظر «الاستقامة» لابن تيمية ١/٢٠١ - ٢٠٢ فقد ذكر كلمة يحيى هذه بعد أن ذكر أن كثيراً من العباد لا يحفظون الأحاديث ولا أسانيدھا، ثم قال مفسراً كلمة يحيى: [يعني على سبيل الخطأ].

(٤) «الموضوعات» ٤١/١.



كذاب يكذب في أحاديث الناس إذا جرب ذلك عليه وإن كان لا يتهم أن يكذب على رسول الله ﷺ، ولا من صاحب هوى يدعو الناس إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث^(١).

ونقل عنه أنه كان يقول: «لقد أدركت بهذا البلد - يعني المدينة - مشيخة لهم فضل وصلاح وعبادة يحدثون، ما سمعت من واحد منهم حديثاً قط». قيل: ولم يا أبا عبد الله؟ قال: لم يكونوا يعرفون ما يحدثون^(٢).

وروى ابن عبد البر في «التمهيد» عن مالك أنه قال: (إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم. لقد أدركت سبعين ممن يحدث: قال فلان: قال رسول الله. عند هذه الأساطين - وأشار إلى مسجد رسول الله ﷺ - فما أخذت عنهم شيئاً، وإن أحدهم لو أوّتمن على بيت المال لكان أميناً، لأنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن، وقدم علينا ابن الشهاب فكنا نزدحم على بابه)^(٣).

ونقل ابن حجر عن ابن عدي قوله في بكر بن خنيس: (وهو في نفسه رجل صالح، إلا أن الصالحين يشبه عليهم الحديث، وربما حدثوا بالتوهم)^(٤).

ومن المفيد أن نورد هنا مقالة الإمام الشافعي في وصف من يحتج بحديثه، قال:

(ولا تقوم الحجة بخبر الخاصة حتى يجمع أموراً منها: أن يكون من حدّث به ثقة في دينه، معروفاً بالصدق في حديثه، عاقلاً بما يحدث به، عالماً بما يحيل معاني الحديث من اللفظ، أو أن يكون ممن يؤدّي الحديث بحروفه كما سمعه، لا يحدث به على المعنى، لأنّه إذا حدّث به على

(١) «الكفاية» ص ١٨٩ ص ٢٤٩، و«الاستقامة» ١/٢٠٢.

(٢) «الكفاية» ص ١٨٩.

(٣) «التمهيد» ١/٦٧.

(٤) «تهذيب التهذيب» ١/٤٨٢. وانظر «الكامل» لابن عدي ٢/٤٥٩.



المعنى، وهو غير عالم بما يحيل معناه، لم يدر لعله يحيل الحلال إلى الحرام، وإذا آذاه بحروفه فلم يبق وجه يخاف فيه إحالته للحديث، حافظاً إن حدث من حفظه، حافظاً لكتابه إن حدث من كتابه، إذا شرك أهل الحفظ في الحديث وافق حديثهم، بريئاً أن يكون مدلساً يحدث عن لقي ما لم يسمع منه، ويحدث عن النبي ﷺ بما يحدث الثقات خلفه عن النبي ﷺ، ويكون هكذا من فوجه ممن حدثه حتى ينتهي الحديث موصولاً إلى النبي ﷺ أو إلى من انتهى به إليه دونه^(١).

- والشاذ: ما يخالف فيه الثقة من هو أوثق منه، وسيرد له مزيد تفصيل.
- والمعلل: ما كان فيه علة. وسيرد له مزيد تفصيل.

ب - درجاته:

والحديث الصحيح متفاوت الدرجة عند المحدثين بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للتصحيح في القوة.

فما يكون رواه في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر صفات الترجيح يكون أصح مما دونه.

ولهذا أطلق بعضهم كلمة (أصح الأسانيد) على بعض الأسانيد.

فهناك من يقول: إن أصح الأسانيد رواية الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ، ويسمون هذا السند السلسلة الذهبية كما يقول الإمام أبو داود وكما يروى عن البخاري^(٢).

وأجل الروايات عن الشافعي رواية أحمد بن حنبل.

وهناك من يرى أن أصح الأسانيد سلسلة أخرى، قال الأستاذ أحمد شاکر: (والذي انتهى إليه التحقيق في أصح الأسانيد: أنه لا يحكم لإسناد

(١) «الكفاية» ص ٦٢ - ٦٣ ط مصر.

(٢) «الباعث الحثيث» ص ٢٢. وانظر «الكفاية» من ص ٥٦٢ إلى ٥٦٥.



بذلك مطلقاً من غير قيد، بل يقيد بالصحابي أو بالبلد^(١) وقد جمع طائفة من أصح الأسانيد بالنسبة لعدد من الصحابة^(٢).

وليس من شك في أن الحديث الذي اتفق على تخريجه البخاري ومسلم مقدّم على ما انفرد به أحدهما، وما أخرجه البخاري مقدم على ما انفرد به مسلم^(٣).

تنبيه: قال النووي: (لا يلزم من هذه العبارة (أصح شيء في الباب) صحة الحديث: فإنهم يقولون: هذا أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفاً، ومرادهم أرجحه أو أقله ضعفاً)^(٤).



ج - أنواعه:

سنذكر أنواعه الثلاثة وهي:

المتواتر، والصحيح لذاته، والصحيح لغيره.

١ - الصحيح لذاته:

وهو ما اشتمل من صفات القبول التي ذكرناها في التعريف على أعلاها.

٢ - الصحيح لغيره:

وهو ما صحح لأمر أجنبي عنه؛ إذ لم يشتمل من صفات القبول على أعلاها، وهو الحديث الحسن الذي يروى من طرق متعددة، فإذا روي من غير وجه ارتقى بما عضده من درجة الحسن إلى منزلة الصحة^(٤).

(١) «الباعث الحثيث» ص ٢٣. وانظر هناك ما جمعه من أصح الأسانيد. وانظر «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ١٢.

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٣ - ٢٤، و«التدريب» للسيوطي ص ٦٤ - ٧٤.

(٣) «قواعد التحديث» ص ٥٩.

(٤) «قواعد التحديث» ص ٥٦، و«توحيد النظر» ص ٢١٢ - ٢١٣.



من المعلوم أنّ الراوي في الحديث الحسن متأخر عن درجة الراوي في الحديث الصحيح مع كونه مشهوراً بالصدق والستر.

قال الحافظ الذهبي عن مسلم بن يسار: [ولا يبلغ حديثه درجة الصحة وهو في نفسه صدوق]^(١).

فإذا رُوي حديثه من غير وجه، ولو وجهاً واحداً قوي بالمتابعة، وزال ما كان يخشى عليه من جهة سوء حفظ راويه، فارتفع من درجة الحسن إلى الصحيح لغيره^(٢).

ومثّل له ابن الصلاح بحديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أنّ رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشقّ على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة». قال ابن الصلاح: (محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنّه لم يكن من أهل الإئتنان، حتّى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثّقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن، فلمّا انضمّ إلى ذلك كونه رُوي من أوجه آخر زال بذلك ما كنّا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصحّ هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح)^(٣).

٣ - الحديث المتواتر:

وهو أعلى درجات الحديث الصحيح، ويفيد اليقين.

وتعريفه: أنه الحديث الذي يرويه جمع تحيل العادة (أي يستحيل عادة) تواطؤهم على الكذب عن جمع مثلهم في كل مراحل السند من أول السند إلى آخره، ويكون الخبر عن أمر حسي ومعتمداً على الحسن، وأن يورده الراوي بصيغة الجزم واليقين لا بصيغة الشك أو الظن.

(١) «ميزان الاعتدال» ١٠٧/٤.

(٢) «قواعد التحديث» ص ٨٢.

(٣) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٣١ - ٣٢.



إذن فلا بدّ من أن تتوافر في الحديث المتواتر الأمور الآتية:

- ١ - أن يخبره به جمع يستحيل عادة تواطؤهم على الكذب.
 - ٢ - وأن يكون ذلك في كل مراحل السند.
 - ٣ - وأن يكون الخبر معتمداً على الحسن كالرؤية والسمع، لا على أمر عقلي كالإخبار بأن العدل خير من الظلم.
 - ٤ - أن يورده الراوي بصيغة الجزم واليقين لا بصيغة الشك أو الظن.
- فإذا تخلف أمر من هذه الأمور لم يكن الحديث متواتراً.

وقال الخطيب في تعريفه: إنه (ما يخبر به القوم الذين يبلغ عددهم حداً يعلم عن مشاهدتهم بمستقر العادة أن اتفاق الكذب منهم محال، وأن التواطؤ منهم في مقدار الوقت الذي انتشر الخبر عنهم فيه متعذر)^(١).

وقال النووي أيضاً: (المتواتر ما نقله عدد لا يمكن مواطأتهم على الكذب عن مثلهم، ويستوي طرفاه والوسط، ويخبرون عن حسي لا مظنون، ويحصل العلم بقولهم، ثم المختار الذي عليه المحققون والأكثر أن ذلك لا يضبط بعدد مخصوص، ولا يشترط في المخبرين الإسلام ولا العدالة)^(٢).

وقال الجزائري في تعريفه: (المتواتر هو خبر عن محسوس، أخبر

(١) «الكفاية» ص ٥٠.

(٢) «شرح مسلم» ١/١٣١. قال القاسمي في «قواعد التحديث» ص ١٢٩ تعليقا على ذلك: (وكذا قال الأصوليون، ولا يخفى أن هذا الاصطلاح للأصوليين وإلا فاصطلاح المحدثين فيه أن يرويه عن عدد من المسلمين، لأنهم اشترطوا فيمن يحتج بروايته أن يكون عدلاً ضابطاً بأن يكون مسلماً بالغاً، فلا تقبل رواية الكافر في باب الأخبار وإن بلغ في الكثرة ما بلغ). أقول: ومراد النووي والأصوليين أن قوة الخبر المتواتر لم تأت من قوة الرواة وإنما جاءت من ناحية عقلية؛ وهي اتفاقهم على رواية هذا الخبر مع استحالة تواطؤهم على الكذب عادة، وتصور رواية الكفار للحديث ناحية نظرية. أما تقرير هذا الأمر ففي الأخبار الأخرى كالإخبار بوجود مدينة وما إلى ذلك. والله أعلم.



به جماعة بلغوا في الكثرة مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه^(١).

(خرج بما ذكر ثلاثة أشياء: [أحدها] الخبر عن غير محسوس كالخبر عن حدوث العالم وكون العدل حسناً والظلم قبيحاً. و[ثانيها] الخبر الذي أخبر به واحد. و[ثالثها] الخبر الذي أخبر به جماعة لم يبلغوا في الكثرة مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه وإن دلت قرائن الأحوال على صدقهم. والخبر المتواتر يفيد العلم بنفسه)^(٢).

أما عدد هذا الجمع فهو مما اختلفت فيه الآراء والأقوال، والصواب من ذلك أنه لا يحد بعدد معين، بل ينبغي أن يكون هذا الجمع كثيراً حتى ينطبق عليه ما ورد في التعريف من استحالة اجتماعهم وتواطؤهم على الكذب عادة^(٣).

وقد ذكر الغزالي المتوفى ٥٠٥ هـ في «المستصفى»، وابن الأثير المتوفى ٦٠٦ هـ في مقدمة «جامع الأصول»^(٤) شروطاً أربعاً للتواتر:

- ١ - أن يخبر رواته عن علم لا عن ظن، فإن أهل بلد كبير لو أخبروا عن طائر ظنوا أنه حمام لم يحصل لنا العلم بكونه حماماً.
- ٢ - أن يكون علمهم ضرورياً مستنداً إلى محسوس، إذ لو أخبرونا عن حدوث العالم لم يحصل لنا العلم.
- ٣ - أن يستوي طرفاه وواسطته في هذه الصفات وفي كمال العدد، فإذا نقل الخلف عن السلف، وتوالت الأعصار، ولم تكن الشروط قائمة في كل

(١) «توجيه النظر» ص ٣٣.

(٢) «توجيه النظر» ص ٣٣.

(٣) انظر في هذا كلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» ٥٠/١٨. وانظر «شرح نخبه الفكر» لابن حجر ص ٣.

(٤) «المستصفى» ١٣٤/١، و«جامع الأصول» ١/٦٦.



عصر لم يحصل العلم بصدقهم لأن خبر أهل كل عصر مستقل بنفسه ولا بد فيه من الشروط^(١).

٤ - العدد، وعدد المخبرين ينقسم إلى ناقص فلا يفيد العلم، وإلى كامل: يفيد العلم. وإلى زائد: يحصل العلم ببعضه، وتقع الزيادة فضلة، وبحصول العلم الضروري نتبين كمال العدد، والعدد يختلف باختلاف الوقائع والأشخاص^(٢).

أقسام المتواتر:

وينقسم المتواتر إلى لفظي ومعنوي:

١ - فالمتواتر اللفظي: هو الذي رواه الجمع المذكور في كل مراحل السند: أوله ووسطه وآخره بلفظ واحد، وصورة واحدة، وهو قليل جداً. ويذكرون من المتواتر اللفظي، حديث: «من كذب عليّ...»^(٣).

٢ - والمتواتر المعنوي: هو الذي يُكتفى فيه بأداء المعنى، ولو اختلفت رواياته، عن الجمع الذي تحيل العادة تواطؤهم على الكذب، وهو كثير. وقد مثل ابن تيمية للمتواتر المعنوي بأحاديث الشفاعة وأحاديث الرؤية وأحاديث الحوض^(٤) ومثل السيوطي له بأحاديث رفع يديه ﷺ بالدعاء^(٥).

(١) انظر في هذا «المستصفى» للغزالي ١/١٣٤ ط الأميرية التي معها «مسلم الثبوت»، و«إرشاد الفحول» للشوكاني ص ٤٦ - ٤٨.

(٢) يرجع إلى التفصيل في العدد إلى ما ذكره ابن الأثير ١/٦٧ - ٦٨، و«شرح النخبة» ص ٣، و«توجيه النظر» ص ٣٤، و«إرشاد الفحول» ص ٤٧ وغيرها.

(٣) أفرد عدد من العلماء طرق هذا الحديث وجمعوها بجزء مستقل، ومنهم: يوسف بن خليل الدمشقي وابن صاعد، وقد أورد كثيراً من هذه الطرق ابن الجوزي في مقدمة «موضوعاته»، والسيوطي في «تحذير الخواص» ونقلها عنه ملا علي القاري في كتابه «الأسرار المرفوعة».

(٤) «مجموع الفتاوى» ١٨/١٦. وأحاديث الرؤية هي الأحاديث الواردة في أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، وأحاديث الحوض هي الأحاديث الواردة في حوض النبي ﷺ الذي خصه الله به يوم القيامة.

(٥) «تدريب الراوي» ص ٣٧٥.



هذا وقد قرّر ابن تيمية أنّ عند المسلمين ثلاثة أمور منقولة عن نبيهم نقلاً متواتراً فقال:

(فالمسلمون عندهم نقل متواتر عن نبيهم:

- بألفاظ القرآن.
- ومعانيه المتفق عليها.
- وبالسنة المتواترة.

مثل كون الظهر والعصر والعشاء أربعاً، وكون المغرب ثلاث ركعات وكون الصبح ركعتين، ومثل الجهر في العشاءين والفجر، والمخافتة في الظهر والعصر، ومثل كون الركعة فيها سجدة، وكون الطواف بالبيت وبين الصفا والمروة سبعمائة، ورمي الجمرات كل واحدة سبع حصيات، وأمثال ذلك^(١).

وذكر ابن حجر أن من المتواتر خطبة الرسول ﷺ في حجة الوداع^(٢).

الحديث المتواتر والإسناد:

قال الشيخ طاهر الجزائري:

(الخبر إما أن يرويه جماعة يبلغون في الكثرة مبلغاً تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فيه، أو لا، فالأول متواتر، والثاني خبر الآحاد.

والمتواتر ليس من مباحث علم الإسناد، لأن علم الإسناد علم يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه من حيث صفات رواه وصيغ أدائهم، ليعمل به أو يترك، والمتواتر صحيح قطعاً، فيجب الأخذ به من غير توقف. وهو يفيد العلم بطريق اليقين.

والمتواتر ينذر أن يكون له إسناد مخصوص، كما يكون لأخبار

(١) «الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح» ٧/٢. وانظر «الفصل» لابن حزم ٨١/٢ - ٨٢.

(٢) «لسان الميزان» لابن حجر ٣/١.



الآحاد، لاستغنائه بالتواتر عن ذلك، وإذا وجد له إسناد معين لم يبحث عن أحوال رجاله، بخلاف خبر الآحاد فإن فيه الصحيح وغير الصحيح. والصحيح منه لا يحكم له بالصحة على طريق اليقين، نعم قد تقترن به قرائن تفيد العلم بالصحة. ولا بد في خبر الآحاد أن يكون له إسناد معين، يبحث فيه عن أحوال رجاله وصيغ أدائهم ونحو ذلك، ليعلم المقبول منه من غيره..»^(١).

أشهر الكتب المؤلفة في الأحاديث المتواترة:

١ - «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة»^(٢) للسيوطي: ومن المفيد أن نورد ما جاء في مقدمته قال: (وبعد فإني جمعت كتاباً سميته «الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة» أوردت فيه ما رواه من الصحابة عشرة فصاعداً، مستوعباً طرق كل حديث وألفاظه، فجاء كتاباً حافلاً لم يسبق إلى مثله، إلا أنه لكثرة ما فيه من الأسانيد إنما يرغب فيه من له عناية بعلم الحديث واهتمام، وقليل ما هم، فرأيت تجريد مقاصده في هذه الكراسة ليعم نفعه: بأن أذكر الحديث وعدة من رواه من الصحابة مقروناً بالعزو إلى من خرّجه من الأئمة المشهورين، وفي ذلك مفتاح للمستفيدين، وسميته «الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» ورتبته على الأبواب كأصله) وهذه الأبواب اثنا عشر باباً وهي (العلم - الإيمان - الطهارة - الصلاة - الجنائز - الزكاة - الصوم - الحج - الأدب - الأحكام - المناقب - البعث).

وقد أشار السيوطي إلى هذا الكتاب في «تدريب الراوي»^(٣). إشارة لا تتفق وما أوردناه من مقدمته لكتاب «الأزهار»^(٤) وأشار إلى أن له كتاباً سماه «قطف الأزهار» وهو تلخيص «الأزهار».

(١) «توجيه النظر» ص ٢٠٩.

(٢) وهو مطبوع في مصر في مطبعة دار التأليف، ويقع في ٤٣ صفحة، حققه عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري.

(٣) «تدريب الراوي» ص ٣٧٤.

(٤) ذكر في «التدريب» أنه أورد في «الأزهار» كل حديث بأسانيد من خرّجه وطرقه، واتضح مما نقلناه من المقدمة أعلاه أن ذلك في كتابه «الفوائد».



ويقول الأستاذ الكتاني عن «الأزهار المتناثرة»: (ضمنه - على ما قال - مائة حديث، وعددت أحاديثه فوجدته مائة واثنى عشر، ولعل الزائد ملحق^(١)). وعدد أحاديث النسخة المطبوعة كما رقمها المحقق الغماري مائة وأحد عشر حديثاً.

٢ - «اللآلئ المتناثرة في الأحاديث المتواترة»: لمحمد بن طولون، المتوفى ٩٥٣هـ.

٣ - «لقط اللآلئ في الأحاديث المتواترة»: للزبيدي المتوفى ١٢٠٥هـ، وقد لخص فيه كتاب ابن طولون السابق.

قال الغماري: وقد أخذه من «الأزهار» للسيوطي من غير أن يزيد أو ينقص، وقصارى أمره فيه أنه اقتصر على ما ذكره السيوطي مما رواه عشرة ولم يذكر من ذلك، وجميع ما ذكره لا يجاوز السبعين، فمن عنده كتاب السيوطي لا يحتاج إلى كتاب الزبيدي.

٤ - «نظم المتناثر من الحديث المتواتر»: لمحمد بن جعفر الكتاني المتوفى ١٣٤٥هـ، وهو مطبوع وضمنه ٣١٠ أحاديث مما هو متواتر لفظاً أو معنىً.

٥ - «الحرز المكنون من لفظ المعصوم المأمون»: لصديق حسن القنوجي المتوفى ١٣٠٧هـ، وذكر فيه أربعين حديثاً متواترة.

٦ - «الأحاديث المتواترة»: للسيد محمد بن نسيب المشهور بابن حمزة مفتي دمشق والمتوفى بها ١٠٣٥هـ.

٧ - «إتحاف ذوي الفضائل المشتهرة، بما وقع من الزيادة في نظم المتناثر على الأزهار المتناثرة»: تأليف عبد العزيز بن محمد بن الصديق

(١) «الرسالة المستطرفة» ص ١٩٤. وانظر «نظم المتناثر» ص ٤ بينما وجدت في آخر الكتاب ما نصه: (آخر الكتاب وقد اشتمل على عشرة أحاديث ومائة حديث. وتم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده).



الغماري، وقد قال في مقدمته: (لخصت فيه ما استدركه شيخ شيوخنا الإمام محمد بن جعفر الكتاني في كتابه «نظم المتناثر» على كتاب «الأزهار المتناثرة» للسيوطي من الطرق والأحاديث التي شرط كتاب السيوطي، وهي ما بلغ رواه عشرة، مع ضم زيادات لطيفة وطرق مهمة من تأليف شقيقنا أبي الفيض السيد أحمد التي جمع فيها طرق بعض الأحاديث المتواترة، ومن تعليقات له على «الأزهار المتناثرة» كتبها بخط يده.. وقد تيسر لي الوقوف على كتاب... «لقط اللآلئ» فلخصت منه أيضاً ما ينبغي أن يلحق بكتابي هذا، وقد جعلت كتاب الكتاني هو الأصل ثم أتبعته بالزيادات الواقعة في الكتب الأخرى) وأبواب الكتاب ٣١ باباً هي كما يأتي:

العلم - الإيمان - الطهارة - الأذان - الصلاة - الجمعة - العيد - المرضى والجنائز وأحوال الموتى - الصدقة والزكاة والمعروف - الصيام - الحج والعمرة - الزكاة - الجهاد - النكاح - اللباس - الأطعمة والأشربة - البيوع - الإمامة - الأحكام والحدود - التحذير من الظلم - الولاء - الوصايا - الأيمان - بدء الخلق - القرآن وفضائله - الأذكار والدعوات - الأدب والرفائق - المناقب - المعجزات والخصائص - جامع أشراف الساعة - البعث وأحوال القيامة.

ويقع في ١٠٧ صفحات.

د - حجيته ودلالته:

- يحتج بالحديث المتواتر في الأحكام وفي العقيدة بالإجماع.
ويحتج بالحديث الأحاد الصحيح في الأحكام بالإجماع، ويحتج به في العقيدة على ما ذهب إليه بعض المحققين من العلماء.
- ويدل الحديث المتواتر على اليقين بالإجماع. أما دلالة الحديث الأحاد الصحيح فقد ذهب الجمهور إلى أنه يدل على غلبة الظن القوي، وذهب بعض المحققين من العلماء إلى دلالته على اليقين أيضاً.



وعلى هذا فإنه يحتج بالحديث الصحيح سواء أكان متواتراً أم آحاداً.

أما دلالته فإنه يفيد الظن القوي ما لم يتواتر^(١) وقال النووي: ولا فرق في ذلك - أي في إفادته الظن - بين ما رواه الشيخان وغيرهما. وتلقي الأمة لما أخرجاه بالقبول، إنما أفاد وجوب العمل بما فيهما من غير توقف على النظر فيه. بخلاف غيرهما، فلا يعمل به حتى ينظر فيه وتوجد فيه شروط الصحيح، ولا يلزم من إجماع الأمة على العمل بما فيهما إجماعهم على القطع بأنه كلام النبي ﷺ^(٢). أما ابن الصلاح فقد ذهب إلى أن ما رواه البخاري ومسلم أو أحدهما مقطوع بصحته والعلم القطعي حاصل به^(٣).

ملاحظتان:

١ - المراد بقولهم: حديث صحيح، أو حديث حسن، أو حديث ضعيف؛ أنه كذلك بحسب ما ظهر لهم من استيفاء الشروط كلها أو بعضها أو عدم استيفائها، ويكون تبعاً لذلك مقبولاً أو مردوداً، لا أنه مقطوع به في نفس الأمر؛ لجواز الخطأ والنسيان على الثقة، ولجواز الضبط والصدق على غير الثقة^(٤).

٢ - ينبغي التنبيه على أن الحديث، إذا صح، وجب على المسلم العمل به ما لم يكن منسوخاً أو مخصصاً بما يعرفه أهل العلم، ولا يتقدم عليه قول أحد ولا قياسه^(٥).

(١) «التقريب» للنووي ص ٧٠، و«قواعد التحديث» ص ٦٣، و«الطراز الحديث في مصطلح الحديث» للجيزاوي ص ١٤.

(٢) «شرح مسلم» للنووي ١/ ٢٠. وانظر «قواعد التحديث» ص ٦٣.

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٤. وانظر ردّ النووي عليه في مقدمته لـ«شرح مسلم» ١/ ١٩ - ٢١.

(٤) «علوم الحديث» ص ١١، و«توجيه النظر» ص ٨٣ - ٨٤.

(٥) انظر كلام ابن القيم في «إعلام الموقعين» في ذلك، وقد نقله القاسمي في «قواعد التحديث» ص ٦٥.



٢ - الحديث الحسن:

أ - تعريفه:

هو ما اتصل سنده بنقل عدل خفيف الضبط وسلم من الشذوذ والعلة^(١).

قالوا: وإنما سمي حسناً؛ لحسن الظن براويه^(٢).

وشرح أجزاء التعريف قد تقدم في مبحث الحديث الصحيح.

ب - درجاته:

والحديث الحسن على مراتب تتفاوت حسب قوة صفات الصحة وضعفها. قال الذهبي: (فأعلى مراتبه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، وعمرو بن شعيب عن أبيه عن جده... وأمثال ذلك...)^(٣).

ج - أنواعه:

هناك نوعان للحديث الحسن: حسن لذاته وحسن لغيره.

١ - الحسن لذاته: وهو ما تحققت فيه الصفات المذكورة في تعريف الحديث الحسن. وذلك بأن يتوافر فيه اتصال السند، وسلامة الحديث من الشذوذ والعلة، وعدالة الرواة وأن يشتهروا بالصدق، غير أنهم لم يصلوا في الحفظ إلى رتبة رجال الصحيح^(٤).

٢ - الحسن لغيره: وهو في الأصل حديث ضعيف، كان ضعفه بسبب وجود راوٍ في الإسناد مستور لم تتحقق أهليته، غير مغفل ولا كثير الخطأ في روايته، ولا متهم بتعمد الكذب ولا ينسب إلى مفسق آخر، ولكن هذا الحديث روي من طرق أخرى، فاعتضد بهذه الطرق وتأييد بها، وارتفع

(١) «شرح النخبة» ص ١١.

(٢) «قواعد التحديث» ص ٨١.

(٣) «قواعد التحديث» ص ٨٦.

(٤) «علوم الحديث» ص ٢٨.



من الضعف إلى الحسن، ولولا وجود هذا العارض لاستمرت صفة الضعف فيه.

أما إذا كان ضعف الحديث بسبب اتهام الراوي بالكذب أو الفسق وما إلى ذلك فإن ضعفه لا يزول بروايته من وجه آخر، ولا ينجبر ولا يرتفع بذلك من درجة الضعيف إلى الحسن مهما تعددت طرقه المماثلة له، لقوة الضعف وعجز العارض^(١).

وقد أوضح هذه المعاني العلامة الجزائري فقال:

(إن الحديث الضعيف قد يكون ضعفه ممكن الزوال، وقد يكون غير ممكن الزوال.

فإن كان ممكن الزوال، وذلك فيما إذا كان الضعف ناشئاً من ضعف حفظ بعض رواته مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا جاء ما رواه من وجه آخر، عرفنا أنه قد حفظه، ولم يختل فيه ضبطه، فيرتفع بذلك من درجة الضعيف إلى درجة الحسن....

وإن كان ضعفه غير ممكن الزوال كالضعف الذي ينشأ من كون الراوي متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً؛ فإن ضعفه لا يزول بروايته من وجه آخر^(٢).

حجيته ودلالته:

الحسن كالصحيح في الاحتجاج والدلالة وإن كان دونه في القوة^(٣) فيحتج به فيما لا يعارض الصحيح.

قال ابن الصلاح: [من أهل الحديث من لا يفرد نوع الحسن، ويجعله مندرجاً في أنواع الصحيح لاندراجه في أنواع ما يحتج به...]^(٤).

(١) «قواعد التحديث» ص ٨٣ - ٩٠، و«توجيه النظر» ص ١٤٨.

(٢) «توجيه النظر» ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٣) «قواعد التحديث» ص ٨٧.

(٤) «علوم الحديث» ص ٣٦.



هذا بالنسبة للحسن لذاته، أما الحسن لغيره، فإنه لا يلحق فيما يحتج به إلا إن كثرت طرقه كما قرّر ذلك البيهقي والنووي والسخاوي^(١).
وأما دلالاته فإنه يفيد غلبة الظن كالحديث الصحيح.

ملاحظات:

١ - زيادة الثقة:

قال ابن حجر: (وزيادة راويهما - أي الصحيح والحسن - مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو أوثق ممن لم يذكر تلك الزيادة؛ لأن الزيادة إما أن تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها، فهذه تقبل مطلقاً، لأنها في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يرويه عن شيخه غيره، وإما أن تكون منافية، بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الأخرى، فهذه التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها، فيقبل الراجح ويرد المرجوح)^(٢).

٢ - الترمذي والحديث الحسن:

ذكر الإمام ابن تيمية رحمته الله أن أول من استعمل اصطلاح (الحسن) هو الترمذي، وأن المحدثين قبله كانوا يقسمون الحديث إلى صحيح وضعيف كما يقسمون الرجال إلى ضعيف وغير ضعيف فقال:

(والترمذي أول من قسم الأحاديث إلى صحيح وحسن وغريب وضعيف، ولم يعرف قبله هذا التقسيم عن أحد، لكن كانوا يقسمون الأحاديث إلى صحيح وضعيف كما يقسمون الرجال إلى ضعيف وغير ضعيف. والضعيف عندهم نوعان:

ضعيف لا يحتج به وهو الضعيف في اصطلاح الترمذي..

والثاني ضعيف يحتج به وهو الحسن في اصطلاح الترمذي... ولهذا

(١) انظر «قواعد التحديث» ص ٩٠، و«توجيه النظر» ص ١٤٨.

(٢) شرح النخبة» ص ١٢ - ١٣. وانظر كلاماً تفصيلاً للغزالي في «المستصفى» في زيادة الثقة ١٦٨/١. وانظر «شرح مسلم ٣٢/١»، و«الإحكام» لابن حزم ٩٠/٢، و«الباعث الحثيث» ص ٦٣.



يوجد في كلام أحمد وغيره من الفقهاء أنهم يحتجون بالحديث الضعيف كحديث عمرو بن شعيب وإبراهيم الهجري وغيرهما، فإن ذلك الذي سماه أولئك الفقهاء هو أرفع من كثير من الحسن^(١).

ويبدو أن شيخ الإسلام ابن تيمية يقرر أن هذا التقسيم الثلاثي لم يعرف قبل الترمذي كما أن اصطلاح (الحديث الحسن) لم يكثر استعماله عند العلماء إلا بعد الترمذي، ذلك لأننا نجد في كلام المتقدمين إطلاق (الحسن) على الحديث بمعان متعددة، فمن ذلك أنه قد يراد به المعنى اللغوي، وربما أطلق على الغريب، وربما أطلق على المتفق على صحته^(٢).

قال العلامة الجزائري بعد أن ضرب الأمثلة على ذلك: (وبالجملة فالترمذي هو الذي أكثر من التعبير بـ(الحسن) ونوّه بذكره)^(٣).

وقال ابن الصلاح: (وكتاب أبي عيسى الترمذي أصل في معرفة الحديث الحسن وهو الذي نوّه باسمه، وأكثر من ذكره في «جامعه»، ويوجد في متفرقات من كلام بعض مشايخه والطبقة التي قبله كأحمد بن حنبل والبخاري وغيرهما)^(٤).

وقد ذكر العلماء أن كتاب الترمذي وكتاب أبي داود فيهما من الأحاديث الحسنة الشيء الكثير فهما من مظان الحديث الحسن كما رأيت.

٣ - الحسن الصحيح عند الترمذي:

وهذا اصطلاح انفرد به الترمذي، وقد اختلف العلماء في شرحه^(٥):

(١) انظر كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته في «مجموع فتاوى ابن تيمية» ١/ ٢٥١ - ٢٥٢ و ١٨/ ٢٥ و ٢٤٨ - ٢٤٩، وكتاب «قاعدة جليّة في التوسل والوسيلة» ص ٨٥ طبع مطابع دار الأيتام الإسلامية بالقدس سنة ١٣٨٥هـ، و«منهاج السنّة» ٢/ ١٩١. وانظر «إعلام الموقعين» ١/ ٣١، وانظر «قواعد التحديث» ص ٨٣.

(٢) انظر أمثلة ذلك في «توجيه النظر» ص ١٤٨.

(٣) «توجيه النظر» ص ١٤.

(٤) «علوم الحديث» ص ٣٢. وانظر كلام ابن كثير في «الباعث الحثيث» ص ٤١.

(٥) انظر «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٣٥، و«الباعث الحثيث» ص ٤٣، و«شرح =



فمنهم من قال: إنّ الحديث عندئذ يكون مروياً بإسنادين: أحدهما حسن والآخر صحيح.

ومنهم من قال: إنّ الحسن هنا كلمة يراد بها المعنى اللغوي، أي ما تميل إليه النفس ولا يأباه العقل.

ومنهم من قال: إنّته صحيح باعتبار الصفة العليا (وهي الحفظ والإتقان). وحسن باعتبار الصفة الدنيا (وهي الصدق).

ومنهم من قال: إنّ (الحسن) و(الصحيح) مترادفان.

ومنهم من قال: حسن باعتبار سنده، صحيح باعتبار حكمه.

ومنهم من قال: المراد حسن لذاته، صحيح لغيره.

ومنهم من قال: المراد حسن باعتبار أنّ إسناده صحيح أي إنّته أصح شيء ورد في الباب.

وهناك أقوال آخر كثيرة، غير أن أرجح هذه الأقوال التي اطلعت عليها ما قرره العلامة الشيخ محمد عبد الرزاق حمزة^(١) رحمه الله حيث يقول:

(والذي يظهر أن الحسن في نظر الترمذي أعم من الصحيح، فيجاءه وينفرد عنه، وأنه في معنى المعمول به، الذي يقول مالك في مثله: «وعليه العمل ببلدنا». وما كان صحيحاً ولم يعمل به لسبب من الأسباب يسميه الترمذي صحيحاً فقط، وهو مثل ما يرويه مالك في «موطئه» ويقول عَقِبَهُ: «وليس عليه العمل». وكأن غرض الترمذي أن يجمع في كتابه بين الأحاديث وما أيدها من عمل القرون الفاضلة من الصحابة ومن بعدهم، فيسمي هذه الأحاديث المؤيدة بالعمل حسناً، سواء صحت أو نزلت عن درجة الصحة،

= النخبة» ص ١١، و«تدريب الراوي» ص ٩٢ - ٩٤، و«قواعد التحديث» ص ٨٤ - ٨٥، و«توجيه النظر» ص ١٥٨ - ١٦٢.

(١) انظر ترجمته في مقدمة كتابه «المقابلة بين الهدى والضلال» من ص ٢ حتى ٣٣ وقد توفي أواخر عام ١٣٨٥هـ.



وما لم تتأيد بعمل لا يصفها بالحسن وإن صحت^(١).

٣ - الحديث الضعيف:

أ - تعريفه:

هو الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات الصحيح ولا صفات الحسن المذكورة فيما تقدم^(٢).

ب - درجاته:

يتفاوت ضعفه بحسب شدة ضعف رواته، وخفة هذا الضعف، وبعضها أوهى من بعض.

والفائدة من ذكر العلماء لهذا التفاوت في الضعف هي ترجيح بعض الأسانيد على بعض، وتمييز ما يصلح للاعتبار مما لا يصلح.

ج - أنواعه:

والحديث الضعيف تحته أنواع كثيرة ذكر ابن الصلاح أن الإمام ابن حبان أطنب في تقسيمه فبلغ به خمسين قسماً إلا واحداً^(٣).
وسنقتصر على ذكر عشرة أنواع من الحديث الضعيف:

١ - المرسل:

هو ما سقط منه الصحابي كقول نافع: قال رسول الله ﷺ كذا...
هذا قول علماء المصطلح^(٤).

وحكى ابن عبد البر عن بعضهم: أنه لا يعد إرسال صغار التابعين
مرسلاً^(٥). وقال ابن الصلاح:

(١) «الباعث الحثيث» ص ٤٤ ط ٣.

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٣٧، و«الباعث» ص ٤٤.

(٣) «علوم الحديث» ص ٣٧.

(٤) «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٢٥، و«شرح النخبة» ص ١٧.

(٥) «الباعث الحثيث» ص ٤٨.



(وصورته التي لا خلاف فيها حديث التابعي الكبير الذي لقي جماعة من الصحابة وجالسهم كعبيد الله بن عدي بن الخيار ثم سعيد بن المسيب وأمثالهما إذا قال: قال رسول الله ﷺ، والمشهور التسوية بين التابعين أجمعين في ذلك)^(١).

وهناك من لا يخص المرسل بالتابعين، بل يعمم التابعين وغيرهم فيعد من المرسل قول غير الصحابي: قال رسول الله ﷺ: كذا.

قال ابن كثير: (والجمهور من الفقهاء والأصوليين يعممون التابعين وغيرهم)^(٢) إذن فهذا رأي الفقهاء والأصوليين.

ويعرفه ابن الأثير تعريفاً يقرب من هذا الرأي فيقول: (هو أن يروي الرجل حديثاً عمّن لم يعاصره)^(٣) ولم يجعله مقصوداً على الحديث الذي سقط منه الصحابي.

أما الاحتجاج به فسنخصه ههنا بكلمة مع أننا سنذكر الاحتجاج بالحديث الضعيف في فقرة مستقلة، والمرسل نوع من أنواع الضعيف، لاختلاف أقوال أهل العلم فيه، وليتضح الأمر للقارئ بجلاء فيستبين الصواب.

• يذهب جمهور العلماء، والمحدثون خاصة إلى أن الحديث المرسل ضعيف لا تقوم به حجة، فقد قال مسلم في مقدمة كتابه:

(والمرسل من الروايات في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة)^(٤).

قال ابن كثير: (وكذا حكاه ابن عبد البر عن جماعة أصحاب الحديث)^(٥).

(١) «علوم الحديث» ص ٤٧.

(٢) «الباعث الحثيث» ص ٤٨.

(٣) «جامع الأصول» ١/ ٦٢.

(٤) «صحيح مسلم» ١/ ٢٤. وانظر «شرح مسلم» للنووي ١/ ١٣٢.

(٥) «الباعث الحثيث» ص ٤٨. وانظر «مقدمة ابن الصلاح» ص ٥٠.



وقال ابن الصلاح: (وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حقاظ الحديث، ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم)^(١).

وقال النووي: (المرسل حديث ضعيف عند جماهير المحدثين والشافعي وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول)^(٢).

وقال الشافعي وغيره من أهل العلم^(٣): لا يجب العمل به. وعلق على ذلك الخطيب فقال في «الكفاية»: (وعلى ذلك أكثر الأئمة من حفاظ الحديث ونقاد الأثر)^(٤). وقال الخطيب: (والذي نختاره.. سقوط فرض العمل بالمراسيل، وأن المرسل غير مقبول، والذي يدل على ذلك أن إرسال الحديث يؤدي إلى الجهل بعين راويه، ويستحيل العلم بعدالته مع الجهل بعينه، وقد بينّا من قبل أنه لا يجوز قبول الخبر إلا ممن عرفت عدالته، فوجب لذلك كونه غير مقبول، وأيضاً فإن العدل لو سئل عمن أرسل عنه فلم يعدله لم يجب العمل بخبره إذا لم يكن معروف العدالة من جهة غيره، وكذلك حاله إذا ابتدأ الإمساك عن ذكره وتعديله، لأنه مع الإمساك عن ذكره غير معدل له، فوجب ألا يقبل الخبر)^(٥).

وقال النووي: (ودليلنا في رد العمل به: أنه إذا كانت رواية المجهول المسمى لا تقبل لجهالة حاله، فرواية المرسل أولى، لأن المروري عنه محذوف، مجهول العين والحال)^(٦).

(١) «علوم الحديث» ص ٤٩.

(٢) «التقريب» المطبوع أعلى «التدريب» ص ١١٩. وانظر الفصل الذي كتبه النووي في ضعف الحديث المرسل في كتابه «المجموع» ١/ ٦٠ - ٦٣ فإنه مهم.

(٣) من أمثال ابن مهدي ويحيى القطان كما ذكر السخاوي في «فتح المغيث» ١/ ١٣٦.

(٤) «الكفاية» ص ٥٤٧ ط مصر.

(٥) «الكفاية» ص ٥٥٠، ٥٥٢. ونظر الفصل المهم الذي كتبه الشيخ محمد ناصر الألباني في ضعف الحديث المرسل في رسالته القيمة «نصب المجانيق لنسف قصة الغرانيق» ص ٢١ - ٢٤، طبع المكتب الإسلامي ط ٢، سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

(٦) «قواعد التحديث» ص ١١٤.



وقال ابن حجر: (وإنما ذكر - المرسل - في قسم المردود؛ للجهل بحال المحذوف، لأنه يحتمل أن يكون صحابياً ويحتمل أن يكون تابعياً، وعلى الثاني يحتمل أن يكون ضعيفاً)^(١).

وقال ابن حجر معلقاً على اعتراف رجل من الخوارج بوضع الحديث: [وهذه - والله - قاصمة الظهر للمحتجين بالمراسيل؛ إذ بدعة الخوارج كانت في صدر الإسلام والصحابة متوافرون، ثم في عصر التابعين فمن بعدهم، وهؤلاء كانوا إذا استحسنا أمراً جعلوه حديثاً وأشاعوه، فربما سمعه الرجل السني، فحدث به ولم يذكر من حدث به تحسيناً للظن به فيحمله غيره]^(٢).

وقال ابن حزم: الموقوف والمرسل لا تقوم بهما حجة^(٣).

أما إذا صرح التابعي بأنه قد حدثه رجل من أصحاب النبي ﷺ ولم يسمه فقد حكم أحمد بن حنبل وغيره من الأئمة بأنه صحيح وحجة؛ لأن الصحابة كلهم عدول وكل واحد منهم حجة^(٤).

• وذهب بعض العلماء إلى اعتبار المرسل حجة، ولم يحشروه في زمرة الضعيف. ومن هؤلاء الحنفية، وروي هذا القول عن مالك، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، وإن كان أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة» ذكر أن أحمد بن حنبل تابع الشافعي على رد الحديث المرسل^(٥).

• وذهب بعض العلماء إلى التفصيل، فقالوا: إن كان مرسلًا من كبار التابعين وأسند من جهة أخرى قُبِل، وكذلك إن كان مرسلًا ممن لا يروي إلا عن الثقة، قبل أيضاً.

(١) «شرح النخبة» ص ١٧.

(٢) «لسان الميزان» ١١/١.

(٣) «المحلى» ج ١ المسألة رقم ٩٣.

(٤) «الكفاية» ص ٥٨٥.

(٥) «رسالة أبي داود إلى أهل مكة» بتحقيقنا؛ الطبعة الرابعة ص ٦٥ - ٦٦.



ونقل ابن رجب عن الشافعي قوله: إن الحديث المرسل إذا عضده قول صحابي، أو عمل عامة أهل الفتوى به؛ كان صحيحاً^(١). وإن لم يكن كذلك رد^(٢).

مراسيل الصحابة:

كان بعض الصحابة يروون عن أمثالهم من الصحابة عن النبي ﷺ، ذكر الحاكم بسنده إلى البراء بن عازب قال: ما كل الحديث سمعناه من رسول الله ﷺ، كان يحدثنا أصحابنا، وكنا مشغولين في رعاية الإبل، وأصحاب رسول الله ﷺ كانوا يطلبون ما يفوتهم سماعه من رسول الله ﷺ فيسمعون من أقرانهم^(٣).

فإذا أرسل الصحابي الحديث فما القول فيه؟.

لم يعد ابن الصلاح مرسل الصحابي من الحديث المرسل لأنه في حكم الموصول المسند فقال:

(ثم إننا لم نعد في أنواع المرسل ونحوه ما يسمى في أصول الفقه (مرسل الصحابي) مثل ما يرويه ابن عباس وغيره من أحداث الصحابة عن رسول الله ﷺ ولم يسمعه منه؛ لأن ذلك في حكم الموصول المسند، لأن روايتهم عن الصحابة، والجهالة بالصحابي غير قاذحة، لأن الصحابة كلهم عدول)^(٤).

قال ابن كثير: (وقد حكى بعضهم الإجماع على قبول مراسيل الصحابة، وذكر ابن الأثير وغيره في ذلك خلافاً، ويحكي هذا المذهب عن الأستاذ أبي إسحاق الإسفراييني لاحتمال تلقيهم عن بعض التابعين)^(٥) وقال

-
- (١) «شرح علل الترمذي» ص ٣٨٨ ط دمشق.
 - (٢) انظر تفصيل ذلك في «قواعد التحديث» ص ١٢٠ وما بعدها.
 - (٣) «معرفة علوم الحديث» ص ١٤. وانظر «الكفاية» ص ٥٤٧ - ٥٤٨.
 - (٤) «علوم الحديث» لابن الصلاح ٥٠ - ٥١. وانظر «الباعث الحثيث» ص ٤٩.
 - (٥) «الباعث الحثيث» ص ٤٩. وانظر مناقشة الخطيب لهؤلاء المخالفين في «الكفاية» ص ٥٤٧.



السيوطي: (وفي الصحيحين من ذلك - أي من مراسيل الصحابة - ما لا يحصى؛ لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة، وكلهم عدول. ورواياتهم عن غيرهم نادرة، وإذا رووها بينها، بل أكثر ما رواه الصحابة عن التابعين ليس أحاديث مرفوعة، بل إسرائيلية أو حكايات أو موقوفات)^(١).

وقد ذكر ابن حجر في «الفتح» أن الأحاديث التي صرح ابن عباس بسماها من النبي ﷺ قليلة بالنسبة لما رواه، فإنه أحد المكثرين ومع ذلك فتحمله كان أكثره عن كبار الصحابة^(٢).

ومهما يكن من أمر فموضوع الاحتجاج بالمرسل موضوع أصولي، فصل فيه علماء الأصول القول، فليرجع إلى كتبهم^(٣). وقد تبين مما أوردنا كثير من معالم الموضوع والله الموفق.

٢ - المنقطع:

وهو أن يسقط من الإسناد رجل، أو يذكر فيه رجل مبهم. وأكثر ما يستعمل في رواية من دون التابعين عن الصحابي كمالك عن ابن عمر^(٤).

مثال الأول: ما رواه عبد الرزاق عن الثوري عن أبي إسحاق عن زيد بن يُثييع^(٥)، عن حذيفة مرفوعاً:

(١) «تدريب الراوي» ص ١٢٦.

(٢) «فتح الباري» ٢٥٥/١١.

(٣) انظر «الرسالة» للشافعي ٤٦١، و«المستصفى» للغزالي ١٦٩/١ - ١٧١، و«الإحكام» للآمدي ١٢٣/٢ - ١٢٩، و«الإحكام» لابن حزم ٢/٢، و«شرح علل الترمذي» لابن رجب ٢٧٣/١، و«فتح المغيب» للسخاوي ١/١٢٨، و«إرشاد الفحول» للشوكاني ص ٦٥، و«أصول الفقه» للخضري ص ٢٥٤، وغيرها من كتب الأصول. هذا وقد كتب العلامة صلاح الدين العلائي كتاباً في هذا الموضوع عنوانه «جامع التحصيل في أحكام المراسيل» حققه حمدي عبد المجيد السلفي في نحو ٣٥٠ صفحة.

(٤) «تدريب الراوي» ص ١٢٧.

(٥) انظر ترجمته في «تهذيب التهذيب» ٣/٤٢٧ - ٤٢٨.



«إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين» الحديث فيه انقطاع في موضعين:

أ - إن عبد الرزاق لم يسمع هذا الحديث من الثوري، وإنما رواه عن النعمان بن أبي شيبة الجندي عن الثوري.

ب - إن الثوري لم يسمعه من أبي إسحاق، إنما رواه عن شريك عن أبي إسحاق^(١).

ومثال الثاني: أي ما ذكر فيه رجل مبهم، ما رواه أبو العلاء بن عبد الله بن الشخير عن رجلين عن شداد بن أوس مرفوعاً: «اللهم إني أسألك الثبات في الأمر»^(٢). فقد أبهم أبو العلاء الرجلين ولم يبين من هما، إذن فالحديث منقطع.

٣ - المعضل:

وهو ما سقط من إسناده اثنان فأكثر بشرط التوالي^(٣). أما إذا لم يتوال فهو منقطع، فكل معضل منقطع وليس كل منقطع معضلاً. قال ابن الصلاح: ومنه قول المصنفين من الفقهاء: قال رسول الله ﷺ^(٤).

ومثاله: ما روى الأعمش عن الشعبي قال: «ويقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا؟ فيقول: لا، فيختم على فيه...» الحديث أعضله الأعمش، لأن الشعبي يرويه عن أنس عن النبي ﷺ، فقد أسقط الأعمش أنساً والنبي ﷺ^(٥).

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» ص ٢٨ - ٢٩، وقد قرّر الحاكم رحمته الله أن سماع عبد الرزاق من الثوري معروف، وسماع الثوري من أبي إسحاق معروف مشهور غير أنهما لم يسمعا هذا الحديث بالذات، ممن فوقهما.

(٢) انظر «الباعث» ص ٥٠ - ٥١، و«معرفة علوم الحديث» ص ٢٧ - ٢٨.

(٣) «التدريب» ص ١٢٩.

(٤) «علوم الحديث» ص ٥٥ و«الباعث» ص ٥١.

(٥) «الباعث» ص ٥١.



٤ - الحديث المدلس :

وهو من أنواع الحديث الضعيف. والتدليس^(١) أنواع:

- أحدها: تدليس الإسناد: وهو أن يروي عن لقيه ما لم يسمعه منه، أو أن يروي عن عاصره ولم يلقه موهماً أنه سمعه منه.
- قال ابن خشرم: كنا عند سفيان بن عيينة فقال: (قال الزهري كذا). فقليل له^(٢):

أسمعت منه هذا؟ قال سفيان: حدثني به عبد الرزاق عن معمر عن الزهري^(٣).

- ثانيها: تدليس الشيوخ: وهو أن يأتي الراوي باسم الشيخ أو كنيته على خلاف المشهور به تعمية لأمره، وتوعيراً للوقوف على حاله. ويختلف الحكم على ذلك العمل باختلاف المقاصد، فتارة يكره وتارة يحرم^(٤).

ذكر الذهبي أن بقية بن الوليد كان يدلس، ونقل عن ابن المبارك قوله فيه: (نعم الرجل بقية لولا أنه كان يكنى الأسامي، ويسمي الكنى، كان دهنراً يحدثنا عن أبي سعيد الوحاظي، فنظرنا فإذا هو عبد القدوس)^(٥) ونقل عن ابن معين قوله فيه: (إذا لم يسم بقية شيخه وكناه فاعلم أنه لا يساوي شيئاً)^(٦).

وهناك أنواع أخرى للتدليس نذكر منها ما يأتي:

- تدليس التسوية: وهو أن يسقط غير شيخه لضعفه أو صغره، فيصير الحديث ثقة عن ثقة.

(١) انظر في التدليس «شرح علل الترمذي» ص ٣٥٣ - ٣٥٨.

(٢) أي لسفيان.

(٣) انظر القصة في «تدريب الراوي» ص ١٤٠.

(٤) «الباعث الحديث» ص ٥٥. وانظر «شرح مسلم» للنووي ٣٣/١، فقد ذكر ما للتدليس من مخالفات ثم قال: (وبعض هذا يكفي في التحريم، فكيف باجتماع هذه الأمور؟).

(٥) «ميزان الاعتدال» ٣٣٧/١، وقد نقل مسلم في «صحيحه» قول ابن المبارك ٢٠/١.

(٦) «ميزان الاعتدال» ٣٣٧/١.



• تدليس العطف: كأن يقول: (حدثنا فلان وفلان) وهو لم يسمع من الثاني المعطوف.

• تدليس السكوت: كأن يقول: (حدثنا) أو (سمعت) ثم يسكت، ثم يقول (هشام بن عروة) أو (الأعمش) موهماً أنه سمع منهما، وليس كذلك^(١).

رأي العلماء فيه: وقد كره العلماء التدليس وذموه، ومن هؤلاء العلماء: الشافعي، وشعبة^(٢) وحماد بن زيد، وابن المبارك.

ومن العلماء من جرح من عرف بالتدليس من الرواة وقال: لا تقبل روايته بحال، بين السماع أو لم يبين، عَنَّنَ أو أتى بلفظ الاتصال^(٣).

قال ابن الصلاح: (والصحيح التفصيل: وأن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال حكمه حكم المرسل وأنواعه^(٤)). وما رواه بلفظ مبين الاتصال نحو (سمعت) و(حدثنا) و(أخبرنا) وأشباهاها فهو مقبول محتج به^(٥).

وقد ألف العلماء في التدليس كتباً: فمنهم الخطيب البغدادي الذي ألف كتاب «التبيين لأسماء المدلسين» ذكر أسماءهم، وساق كثيراً من رواياتهم المدلسة^(٦).

ومنهم ابن حجر الذي ألف كتاب «تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس»^(٧). وهو المعروف بكتاب «طبقات المدلسين» وهو

(١) «الباعث الحثيث» ص ٥٥.

(٢) انظر أقوال شعبة وحماد وابن المبارك في ذم التدليس، في «الكفاية» للخطيب البغدادي ص ٥٠٨ وما بعدها.

(٣) «علوم الحديث» ص ٦٧.

(٤) أي يرد كما يرد المرسل لضعفه.

(٥) «علوم الحديث» ص ٦٧.

(٦) انظر «الكفاية» ص ٥١٥.

(٧) «الرسالة المستطرفة» ص ٢١١.



مطبوع في المطبعة الحسينية في مصر سنة ١٣٢٢هـ. وطبع مرة أخرى في مصر. ثم حققه أحمد بن علي سيد المباركي في سنة ١٤١٣هـ (١٩٩٣م).

٥ - المعلل:

هو الحديث الذي اكتشفت فيه علة تقدر في صحته، وإن كان يبدو في الظاهر سليماً من العلل^(١).

والمعلل من أغمض علوم الحديث وأدقها - كما يقول ابن حجر^(٢)، ولا يقوم به إلا العالم الذي توافرت فيه أمور ثلاثة هي:

١ - العلم الواسع، والمعرفة التامة بمراتب الرواة والإحاطة القوية بالأسانيد والمتون.

٢ - الخبرة الطويلة والدربة المستمرة في النظر في الأحاديث سنداً ومتناً.

٣ - الموهبة الفذة المتمثلة في الفهم الثاقب والحفظ الواسع والقدرة على التمييز بين الصحيح والسقيم.

وهذه الأمور اتصف بها أولئك الجهابذة النقاد الكبار، الذين يميزون بين صحيح الحديث وسقيمه، كما يميز الصيرفي البصير بصناعته بين الزيوف والجياد من الدنانير والفلوس، قال ابن كثير بعد أن قرر هذا التشبيه^(٣):

(ومنهم من يظن، ومنهم من يقف، بحسب مراتب علومهم وحذقهم، واطلاعهم على طرق الحديث، وذوقهم حلاوة عبارة الرسول ﷺ التي لا يشبهها غيرها من ألفاظ الناس. فمن الأحاديث المروية ما عليه أنوار النبوة، ومنها ما وقع فيه تغيير لفظ، أو زيادة باطلة أو مجازفة، أو نحو ذلك،

(١) «تدريب الراوي» ص ١٦١.

(٢) «شرح النخبة» ص ٢١.

(٣) وذكر هذا التشبيه أيضاً ابن رجب في «جامع العلوم الحكم» ص ٢٢٤، وابن حجر في «شرح النخبة» ص ٢١ فقال: (وقد تقصر عبارة المعلل عن إقامة الحججة على دعواه كالصيرفي في نقد الدينار والدرهم).



يدركها البصير من أهل هذه الصناعة. وقد يكون التعليل مستفاداً من الإسناد^(١).

قال الربيع بن خثيم: إنَّ للحديث نوراً كنور النهار يعرف به، وللكذب ظلمة كظلمة الليل^(٢).

وفهم من هذا أنَّ العلة قد تكون في المتن، وقد تكون في الإسناد. ومما يتصل بهذا ما رواه الحاكم أن رجلاً سأل أبا زرعة^(٣): ما الحجة في تعليلكم الحديث؟

قال: الحجة أن تسألني عن حديث له علة فأذكر علة، ثم تقصد ابن وارة - يعني محمد بن مسلم^(٤) - وتسأله عنه، ولا تخبره بأنك سألتني عنه، فيذكر علة، ثم تقصد أبا حاتم فيعلمه، ثم تميز كلام كلِّ منَّا على ذلك الحديث، فإن وجدت بيننا خلافاً في علة، فاعلم أن كلًّا منَّا تكلم على مراده، وإن وجدت الكلمة متفقة فاعلم حقيقة هذا العلم، قال: ففعل الرجل، فاتفتت كلمتهم عليه، فقال: أشهد أن هذا العلم إلهام^(٥).

ويبدو أن الرجل كان مرتاباً في صحة التعليل - كما استظهر ذلك العلامة سعدي ياسين^(٦) - وظنه تحكماً مجرداً.

(١) «الباعث الحثيث» ص ٦٤.

(٢) الكامل لابن عدي ٧٠/١، وانظر «جامع العلوم والحكم» ص ٢٢٤.

(٣) هو عبد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي الحافظ، روى عنه الإمام مسلم وغيره، وقال فيه أحمد: ما جاوز الجسر أحفظ من أبي زرعة. توفي سنة ٢٦٤هـ.

(٤) هو محمد بن مسلم بن عثمان بن وارة الرازي، الحافظ الكبير، الثبت، ثقة صدوق. قال الطحاوي: ثلاثة بالرري لم يكن في الأرض مثلهم في وقتهم: أبو حاتم، وأبو زرعة، وابن وارة توفي سنة ٢٧٠هـ.

(٥) «معرفة علوم الحديث» ص ١١٣، و«جامع العلوم والحكم» ص ٢٢٤.

(٦) «الإيضاح في تاريخ الحديث وعلم الاصطلاح» ص ١١٢ للعلامة الشيخ سعدي ياسين المتوفى في شهر ربيع الثاني من سنة ١٣٩٦هـ تكلّفه.



وقد أورد ابن أبي حاتم قصة مشابهة بسياق أطول^(١).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: معرفة الحديث إلهام، فلو قلت للعالم بعلل الحديث: من أين قلت هذا؟ لم يكن له حجة. ولذلك قال الحاكم: (وإنما يعلل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل، فإن حديث المجروح ساقط واه، وعلّة الحديث: يكثر في أحاديث الثقات أن يحدثوا بحديث له علّة، فيخفى عليهم علمه، فيصير الحديث معلولاً، والحجة فيه عندنا الحفظ والمعرفة لا غير)^(٢).

والعلّة هي معنى في الحديث خفي يقتضي ضعف الحديث. مع أن ظاهره السلامة منها، وتكون العلّة تارة في المتن، وتارة في الإسناد^(٣).

وقد قرر العلماء أن الطريق إلى معرفة العلل جمع طرق الحديث والفحص عنها بتفرد الراوي وبمخالفة غيره له والنظر في اختلاف رواة الحديث، وفي ضبطهم وإتقانهم، فيقع في نفس العالم العارف بهذا الشأن أن الحديث معلول ويغلب على ظنه ذلك، فيحكم بعدم صحته، أو يتردد فيتوقف^(٤).

والعلّة قد تكون بالإرسال في الموصول، أو الوقف في المرفوع، أو بدخول حديث في حديث، أو بوهم واهم، أو غير ذلك للعارف بهذا الشأن من جمع الطرق ومقارنتها، ومن قرائن تنضم إلى ذلك^(٥).

وأكثر ما تكون العلل في أسانيد الأحاديث فتدح في الإسناد والمتن معاً إذا ظهر منها ضعف الحديث، وقد تدح في الإسناد وحده إذا كان مروياً بإسناد آخر صحيح^(٦).

(١) انظرها في مقدمة «الجرح التعديل» ص ٣٤٩ - ٣٥٠.

(٢) «معرفة علوم الحديث» ص ١١٢. وانظر «تدريب الراوي» ص ١٦١.

(٣) «شرح مسلم» ٤٧/١.

(٤) «قواعد التحديث» ص ١١٢، و«الباعث الحثيث» ص ٦٥ - ٦٦.

(٥) «قواعد التحديث» ص ١١٢، و«الباعث» ص ٦٥، و«التدريب» ص ١٦٣.

(٦) انظر الأمثلة في «التدريب» ص ١٦٣ وما بعدها، و«الباعث» ص ٦٥ وما بعدها.



وقد تقع العلة في متن الحديث كما ذكرنا.

وقد ألف في العلل عدد من الأجلاء من أمثال علي بن المديني شيخ البخاري^(١)، وابن أبي حاتم^(٢)، والخلال، والدارقطني وقد أثنى ابن كثير على كتابه فقال فيه: لم يسبق إلى مثله، وقد أعجز من يريد أن يأتي بعده^(٣). ومن هذه الكتب «العلل» للترمذي وهو مختصر. وذكر الأستاذ أحمد شاكر أن الكلام على علل الحديث مفرق في كتب كثيرة من أهمها: «نصب الراية» للزيلعي، و«تلخيص الحبير» لابن حجر، و«المحلى» لابن حزم، و«فتح الباري» لابن حجر، و«نيل الأوطار» للشوكاني.

وهذا البحث مما يؤيد أن علماء الحديث عرفوا نقد المتن إلى جانب ما اشتهروا به من نقد السند، والله أعلم.

٦ - المضطرب:

هو الحديث الذي جاء على أوجه مختلفة في المتن أو في السند، من راوٍ واحد مرتين أو أكثر، أو من راويين أو رواة، وتساوت الروايات وامتنع الترجيح، فإن أمكن الترجيح لم يكن الحديث مضطرباً.

واضطرابه موجب لضعفه لإشعاره بعدم الضبط^(٤). إلا في حالة واحدة وهي: أن يقع الاختلاف في اسم راوٍ أو اسم أبيه أو نسبه مثلاً، ويكون الراوي ثقة فإنه يحكم للحديث بالصحة ولا يضر الاختلاف فيما ذكر. والاضطراب قد يكون في المتن فقط، وقد يكون في السند فقط، وقد يكون فيهما معاً^(٥).

(١) وقد طبع كتابه في المكتب الإسلامي بدمشق بتحقيق محمد مصطفى الأعظمي.

(٢) وكتابه مطبوع في مصر.

(٣) «اختصار علوم الحديث» ص ٦٤.

(٤) «التدريب» ص ١٦٩.

(٥) انظر الأمثلة على ذلك في «التدريب» للسيوطي ص ١٧٠، وفي «الباعث الحثيث» ص ٧٢، و«الإيضاح» لسعدي ياسين ص ١٢٢.



وقد ألف الحافظ ابن حجر كتاباً عنوانه «المقترَب في بيان المضطرب».

٧ - المقلوب^(١):

وهو ما وقع فيه تقديم أو تأخير، أو تغيير وتبديل وهماً، وهو إما أن يكون القلب فيه في المتن، وإما أن يكون في الإسناد^(٢):

القلب في المتن:

القلب في المتن وضع كلمة محل كلمة كما يوضحه المثال الآتي^(٣):

روى أحمد وابن خزيمة من حديث أنيسة مرفوعاً: «إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا، وإذا أذن بلال فلا تأكلوا ولا تشربوا» والمشهور من حديث ابن عمر وعائشة: «إن بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم»^(٤). وكذلك فإنهم يضربون مثلاً على المقلوب حديث أبي هريرة عند مسلم^(٥). وفيه: «ورجل تصدق بصدقه فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله» فهذا مما انقلب على بعض الرواة، والصحيح الثابت عند البخاري وغيره من الأئمة: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه».

(١) وهو غير المنقلب. وانظر «قواعد التحديث» ص ١٠٧ وص ١١٣.

(٢) انظر «الباعث الحثيث» ص ٨٨.

(٣) وانظر أيضاً الأمثلة التي ذكرها الأستاذ أحمد شاكِر على هذا النوع من الحديث في «الباعث» ص ٨٨، والأمثلة التي أوردها السيوطي في «التدريب» ص ١٩١.

(٤) فضَّل ابن حجر القول في هذين الحديثين، وذكر أنه كان يميل إلى القول بأنَّ حديث أنيسة مقلوب حتى رأى في بعض ألفاظه ما يبعد وقوع الوهم فيه، ثم حاول أن يجمع بين الحديثين (انظر «فتح الباري» ١٠٢/٢ - ١٠٣). وانظر الحديث في «صحيح البخاري» ١٠٦/١ برقم ٦١٧ في كتاب الأذان: باب أذان الأعمى، وباب الأذان قبل الفجر و ٢٦/٣ في كتاب الصوم: باب قول النبي ﷺ: «لا يمنعنكم من سحوركم أذان بلال»، و«صحيح مسلم» برقم ١٠٩٢ في كتاب الصيام: باب بيان أن الدخول في الصوم يحصل بطلوع الفجر.

(٥) الحديث متفق عليه. انظر البخاري ٩٥/٢ برقم ٦٦٠، «صحيح مسلم» ٩٢/٣ برقم ١٠٣١. وانظر كلام ابن حجر في «الفتح» ١٤٦/٢. وانظر ص ٨٣ من هذا الكتاب.



القلب في الإسناد:

والقلب في الإسناد قد يكون خطأ من بعض الرواة في اسم راوٍ أو نسبه كأن يقول: كعب بن مرة، بدل مرة بن كعب، وقد ألف الخطيب في هذا الصنف كتاباً سماه: «رفع الارتباب في المقلوب من الأسماء والأنساب»^(١).

ويكون القلب بأن يؤخذ إسناد فيجعل على متن آخر، وبالعكس، وقد يقصد، وذلك بأن يعمد بعض الوضعيين والضعفاء إلى تبديل الإسناد بإسناد آخر، وذلك بأن يكون الحديث مشهوراً براوٍ أو إسناد، فيأتي بعض الضعفاء أو الوضعيين ويبدل الراوي بغيره ليرغب فيه المحدثون، كأن يكون الحديث معروفاً عن سالم بن عبد الله فيجعله عن نافع، أو يبدل الإسناد بإسناد آخر.

كما روى حماد بن عمرو النصيبي - الكذاب - عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام...» الحديث.

فهذا الحديث مقلوب قلبه حماد فجعله عن الأعمش، وإنما هو معروف عن سهيل بن صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة، هكذا أخرجه مسلم. وهذا الصنيع يطلق على فاعله أنه يسرق الحديث إذا قصد إليه.

وقد يقع هذا غلطاً من الراوي الثقة لا قصداً، مثاله الحديث الذي رواه جرير بن حازم عن ثابت عن أنس مرفوعاً: «إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني» فهذا حديث انقلب إسناده على جرير وهو مشهور ليحيى بن أبي كثير عن عبد الله بن أبي قتادة عن أبيه عن النبي ﷺ^(٢).

وقد يفعل اختصاراً لحفظ المحدث كما حدث للبخاري في بغداد، فردها على وجوها فأذعنوا بفضلها^(٣).

(١) «الباعث» ص ٨٨.

(٢) «التدريب» ص ١٩١ - ١٩٣.

(٣) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٩١، و«التقريب» ص ١٩٢، و«الباعث» ص ٨٧ - ٨٨.



والقلب في الحديث يقضي بضعفه إلا في حالات قليلة نادرة^(١).

٨ - الشاذ:

هو الحديث الذي يرويه الثقة أو المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه. وأورد العبادي تعريفاً للشاذ رواه يونس صاحب الشافعي عن الشافعي قال: ليس الشاذ من الحديث ما يرويه الثقة ولا يرويه غيره، ولكن الشاذ ما يرويه الثقة ويخالفه عمل الناس مثل حديث معاذ بن جبل في غزوة تبوك في الجمع بين الصلاتين^(٢).

وأورد النووي هذا التعريف عن الشافعي كما يأتي: الشاذ: ما روى الثقة مخالفاً لرواية الناس لا أن يروي الثقة ما لا يروي غيره^(٣).

٩ - المنكر:

وهو الحديث الذي يرويه الضعيف مخالفاً رواية الثقة. والفرق بينه وبين الشاذ أن راوي الشاذ ثقة، وراوي المنكر ضعيف. ويتبين من ذلك أن الحديث المنكر شديد الضعف.

١٠ - المتروك:

وهو الحديث الذي رواه راوٍ واحد متهم بالكذب في الحديث، أو ظاهرُ الفسق بفعل أو قول، أو كثيرُ الغفلة، أو كثيرُ الوهم.

د - حجية الحديث الضعيف:

- لا يحتج به في الأحكام، وهذا موضع اتفاق بين العلماء.
- وأما العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال فهذا موضع خلاف بين أهل العلم.

(١) «التدريب».

(٢) انظر «طبقات الشافعية» للعبادي ص ١٩، و«الكفاية» ص ٢٢٣.

(٣) «تدريب الراوي» ص ١٤٦.



- فقد ذهب جمهور العلماء إلى جواز العمل بالحديث الضعيف إذا توافرت الشروط الآتية:

١ - ألا يكون ضعف الحديث شديداً.

٢ - أن يكون له أصل شاهد يندرج هذا الحديث تحته. وقد شرح هذا الشرط ابن تيمية فقال: [وإنما مرادهم بذلك أن يكون العمل مما قد ثبت أنه مما يحبه الله- أو مما يكرهه الله، بنص أو إجماع، كتلاوة القرآن، والتسبيح، والدعاء، والصدقة، والعنق، والإحسان إلى الناس، وكراهة الكذب والخيانة، ونحو ذلك. فإذا روي حديث في فضل بعض الأعمال المستحبة وثوابها، وكراهة بعض الأعمال وعقابها، فمقادير الثواب والعقاب وأنواعه إذا روي فيها حديث لا نعلم أنه موضوع؛ جازت روايته والعمل به، بمعنى أن النفس ترجو ذلك الثواب أو تخاف ذلك العقاب، كرجل يعلم أن التجارة تربح، لكن بلغه أنها تربح ربحاً كثيراً، فهذا إن صدق نفعه، وإن كذب لم يضره]^(١).

٣ - ألا يعتقد ثبوت ما فيه وإنما يعمل به للاحتياط.

٤ - ألا يكون في الأحكام والعقائد.

وهناك من الأئمة من ذهب إلى أن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً لا في الأحكام ولا في فضائل الأعمال، ومن هؤلاء العلماء: يحيى بن معين (المتوفى ٢٣٣)، والبخاري (المتوفى ٢٥٦)، ومسلم (المتوفى ٢٦١)، وابن حزم (المتوفى ٤٥٦)، وابن العربي (المتوفى ٥٤٤)، وأبو شامة (المتوفى ٦٦٥)، والشوكاني (المتوفى ١٢٥٠). هذا والقول بأن الحديث الضعيف لا يعمل به مطلقاً معروف عن هؤلاء الأئمة الأعلام مستفيض عنهم^(٢).

(١) «مجموع الفتاوى» ١٨/٦٥ - ٦٦.

(٢) «المقالات» لزاهد الكوثري ص ٤٥.



وقد عزا بعضهم إلى الإمام أحمد والإمام أبي داود رحمهما الله أنهما كانا يقولان بالعمل بالحديث الضعيف مطلقاً، وفي ذلك نظر، لأن مفهوم الحديث الضعيف كما استقر عليه الأمر عند المتأخرين من علماء المصطلح يختلف عما كان عليه عند المتقدمين من الأئمة، قال ابن تيمية:

(ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن فقد غلط عليه، ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين: صحيح وضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متروك لا يحتج به، وإلى ضعيف حسن)^(١)...

وكنت قد نشرتُ مقالاً في مجلة «حضارة الإسلام»^(٢) تعرضت فيه إلى هذا الموضوع وقلت:

«وأحب أن أبدي وجهة نظر في هذا الموضوع وهي: أنني أرى أن هناك فرقاً بين ما يرتضيه المسلم احتياطاً وورعاً، وبين ما يريد أن يدعو الناس إليه، ليقموا حياتهم على أساسه في زمان يستهدف فيه المسلمون من كل جانب.

إن التمييز بين الأمرين هو الذي يحتاج إليه الدعاة، والتفريق بينهما مما تقضيه مراعاة المنهج الرباني السامي الكريم الذي رسمه الإسلام للناس.

لقد رأينا أن من شروط جواز العمل بالحديث الضعيف الاحتياط وعدم اعتقاد أن الرسول ﷺ قاله... إذن فالاحتياط هو الدافع الذي يحمل على العمل بالحديث الضعيف. ولذا فقد يبدو أنه مقبول أن يلتزم إنسان طيب راغب في الثواب، أن يلتزم بمضمون الحديث الضعيف احتياطاً لنفسه لاحتمال أن الرسول ﷺ قد قاله.

(١) «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» ص ٨٥ طبع القدس وقد سبق أن أوردنا مثل هذا النص عنه في مبحث الحديث الحسن. وانظر بسط ذلك في «مجموع الفتاوى» ١٨/٦٥ - ٦٨، و«إعلام الموقعين» ١/٣١.

(٢) انظر العدد ٢ من السنة ١٧ شهر ربيع الآخر سنة ١٣٩٦ (نيسان ١٩٧٦).



ولكن ليس له - في نظري - أن يدعو الناس إلى ذلك لسببين:

١ - لأن الحديث الضعيف ليس بثابت، بل الأغلب أنه ليس من كلام النبي ﷺ، فكيف نلزم عباد الله بما لم يثبت لنا أنه مما شرعه الله.

٢ - ولأن قبول الناس للالتزام وأداء الواجبات محدود، فلماذا لا نصرف هم الناس إلى العمل بما صح عنه ﷺ وهو كثير؟

وانطلاقاً من هذا فإن الحديث الذي يقول العلماء بضعفه نؤثر عدم إلزام الناس به وعدم روايته لهم، إلا أن يحتاط من يأخذ نفسه بالقوة والعزم في أمور الدين، فهذا له العمل به بالشروط التي ذكرها الجمهور.

قال العلامة جلال الدين محمد بن سعد الدواني الشافعي^(١) (المتوفى ٩٠٨):

(وفي العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال إشكال، لأن جواز العمل واستحبابه كلاهما من الأحكام الشرعية الخمسة، فإذا استحباب العمل بمقتضى الحديث الضعيف كان ثبوته - أي ثبوت هذا الاستحباب - بالحديث الضعيف، وهذا ينافي ما تقرر من عدم ثبوت الأحكام بالأحاديث الضعيفة)^(٢).

قال ابن تيمية: [..] وكذلك ما عليه العلماء من العمل بالحديث الضعيف في فضائل الأعمال ليس معناه إثبات الاستحباب بالحديث الذي لا يحتج به، فإن الاستحباب حكم شرعي، فلا يثبت إلا بدليل شرعي. ومن أخبر عن الله أنه يحب عملاً من غير دليل شرعي فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله كما لو أثبت الإيجاب أو التحريم]^(٣).

(١) انظر الخلاف في سنة وفاته في مقدمة الشيخ الكوثري لرسالة الدواني: «حقيقة الإنسان والروح الجوال في العالم» نشر عزت العطار بمصر سنة ١٣٦٦ هـ (١٩٤٧).

فقد رجح أنها سنة ٩٠٨ وغلط من قال إنها ٩٢٨ هـ.

(٢) نقلاً عن «قواعد التحديث» ص ٩٩.

(٣) «مجموع الفتاوى» ٦٥/١٨. قلت: وانظر تنمة كلامه حتى ص ٦٨ وانظر أيضاً ما قاله في هذا الموضوع في ٢٢٩/١ و ٢٥١.



والحق الذي يلاحظه الباحث في كتب الفقه أن أمر الاحتجاج بالضعيف لم يقتصر عند حد فضائل الأعمال، وإنما تجاوزها إلى الأحكام، ويدلُّ على ذلك النظر في كتب أدلة الأحكام أو الكتب التي خرجت أحاديث كتب الفقه.

قال النووي: (. . . وعلى كل حال فإن الأئمة لا يروون عن الضعفاء شيئاً يحتاجون به على انفراده في الأحكام، فإن هذا لا يفعله إمام من أئمة المحدثين، ولا محقق من غيرهم من العلماء، وأما فعل كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك - أي الاحتجاج بالضعيف في الأحكام - واعتمادهم عليه، فليس بصواب، بل قبيح جداً، وذلك لأنه إن كان يعرف ضعفه لم يحل له أن يحتج به، فإنهم متفقون على أنه لا يحتج بالضعيف في الأحكام. وإن كان لا يعرف ضعفه، لم يحل له أن يهجم على الاحتجاج به من غير بحث عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفاً، أو بسؤال أهل العلم به إن لم يكن عارفاً والله أعلم^(١).

ومما يدل على أنه لا ينبغي العمل بالحديث الضعيف، ما جاء عن الخطيب البغدادي في «الكفاية» إذ يعد عمل الراوي بالخبر الذي يرويه من ليس عدلاً سبباً يسقط العدالة. قال رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (ولو عمل العالم بخبر من ليس هو عنده عدلاً لم يكن عدلاً يجوز الأخذ بقوله والرجوع إلى تعديله، لأنه إذا احتملت أمانته أن يعمل بخبر من ليس بعدل عنده احتملت أمانته أن يزكي ويعدل من ليس بعدل)^(٢).

ملاحظات:

١ - لا يليق أن يستعمل الراوي صيغة الجزم في الحديث الضعيف، فلا ينبغي له أن يقول (قال رسول الله) أو (فعل...) أو (أمر...) أو

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي ١/١٢٦.

(٢) «الكفاية» ص ١٥٥.



(نهى...) وشبه ذلك من صيغ الجزم، بل يقول: (رُوي عنه كذا) أو (جاء عنه كذا) أو (يُروى) أو (يُذكر) أو (يُحكى) أو (بلغنا عنه كذا) وما أشبهه^(١).

٢ - من رأى حديثاً بإسناد ضعيف فله أن يقول: (ضعيف بهذا الإسناد) فقد يكون له إسناد آخر صحيح.

٣ - لا يتصدى للجواب عن الحديث المشكل إلا إذا كان صحيحاً. أما إذا كان ضعيفاً، فلا حاجة للجواب.

٤ - لماذا يروي بعض الأئمة الحديث الضعيف؟

وقد أجاب النووي^(٢) عن ذلك بأجوبة نوجزها بتصرف فيما يلي:

أحدها: أنهم رووها ليعرفوها، وليبينوا ضعفها.

والثاني: أن الضعيف يكتب حديثه ليعتبر^(٣) أو يستشهد.

الثالث: أن الراوي الضعيف قد يكون في روايته الصحيح، ويميز أهل الحديث بعض ذلك من بعض.

الرابع: أنهم قد يروون عنهم أحاديث الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال ونحو ذلك مما لا يتعلق بالأحكام والعقائد، وهذا الضرب من الحديث مما يتساهل فيه بعضهم كما رأينا. والله أعلم.



(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٩٤، و«قواعد التحديث» ص ١٩٤ - ١٩٥ نقلاً عن «شرح المذهب» للنووي و«شرح مسلم» له أيضاً.

(٢) «شرح مسلم» ١/ ١٢٥ وانظر «قواعد التحديث» ص ٩٥ - ٩٦.

(٣) انظر في الاعتبار «علوم الحديث» ص ٧٤، و«شرح مسلم» ١/ ٣٤ وكتب المصطلح الأخرى.



الفصل التاسع الأنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف

هناك أنواع عرفت عند المحدثين بمصطلحات معينة تطلق عليها، ولا يدل هذا الاسم الاصطلاحي على تصحيح أو تحسين أو تضعيف، وهذا ما نعنيه بالأنواع المشتركة، فقولهم: (حديث مرفوع) مثلاً لا يدل على تحسين ولا تصحيح ولا تضعيف، إذ قد يكون الحديث المرفوع حسناً وقد يكون صحيحاً وقد يكون ضعيفاً.

وهذه الأنواع المشتركة كثيرة، وسنذكر أهمها بإيجاز بالغ فيما يأتي:

١ - الأحادي:

ويسمى أيضاً: خبر الواحد، وهو: الخبر الذي لم توجد فيه شروط المتواتر، أي: هو الخبر الذي لم تبلغ نقلته في الكثرة مبلغ التواتر، سواء كان المخبر واحداً أو اثنين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة... إلى غير ذلك من الأعداد التي لا تشعر بأن الخبر دخل في حيز التواتر^(١).

وهو قسيم المتواتر كما هو واضح من التعريف، إذن كل ما عدا المتواتر فهو آحاد.

ومن أقسامه: المشهور والعزيز والغريب، وستحدث عنها في هذا الفصل.

حجته:

حديث الآحاد حجة، يجب العمل به إذا صح، وعلى هذا جمهور المسلمين، وقد خالف في ذلك القدرية والرافضة وبعض أهل الظاهر.

(١) «قواعد التحديث» ص ١٢٩، و«توجيه النظر» ص ٢٣.



وقد تكلم الشافعي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في «الرسالة» كلاماً طويلاً في ذلك^(١)، وناقش الخطيب البغدادي منكري الأخذ بخبر الواحد مناقشة جيدة رائعة^(٢).

وذكر بعض الدلائل على صحة العمل بخبر الواحد ووجوبه^(٣). وذكر ما يقبل فيه خبر الواحد وما لا يقبل فيه^(٤).

وكذلك فقد أجاد النووي في بحث ذلك^(٥) فقال:

(وقد تظاهرت دلائل النصوص الشرعية والحجج العقلية على وجوب العمل بخبر الواحد، وقد قرر العلماء في كتب الفقه والأصول ذلك بدلائله، وأبلغوه أبلغ إيضاح، وصنف جماعات من أهل الحديث وغيرهم مصنفات مستكثرات في خبر الواحد ووجوب العمل به. والله أعلم).

٢ - المرفوع:

وهو ما أضيف إلى النبي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ خاصة من قول أو فعل أو تقرير، سواء أضافه إليه صحابي أم تابعي أم من بعدهما، وسواء اتصل إسناده أم لم يتصل^(٦) كقول أبي هريرة: سمعت رسول الله يقول كذا. قال ابن حجر:

(١) انظر «الرسالة» ص ٣٦٩ - ٤٧٠.

(٢) انظر «الكفاية» ط مصر ص ٥٣.

(٣) انظر «الكفاية» ط مصر ص ٦٦.

(٤) «الكفاية» ط مصر ص ٦٠٥ - ٦٠٦.

(٥) انظر «شرح مسلم» ٦٢/١ و ١٣١ - ١٣٢. وانظر في الاحتجاج بحديث الآحاد «أحكام القرآن» للشافعي ٣١/١، و«فتح الباري» ٢٣١/١٣، و«قواعد التحديث» ص ١٢٩، وكتب أصول الفقه مثل «المستصفى» للغزالي ١٤٥/١ - ١٧١، و«مسودة آل تيمية» من ص ٢٣٧ - ٢٣٨، وقد جاء في ص ٢٤٨ [مذهب أصحابنا أن أخبار الآحاد المتلقاة بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات] وانظر كلاماً طويلاً في «مختصر الصواعق» ٢/ ٣٣٢ وما بعدها، فقد جمع صاحبها فأوعى. وانظر «الإحكام» لابن حزم ١٠٨/١ - ١٤١. وانظر رسالة لعبد الله بن جبرين في أخبار الآحاد وحجيتها - دار طسة، الرياض سنة ١٤٠٨.

(٦) «قواعد التحديث» ص ١٠٤.



ومن اصطلاح أهل الحديث إذا قال الراوي: (ينميه) فمراده يرفع ذلك إلى النبي ﷺ ولو لم يقيده^(١). ويعد العلماء قول الصحابي: (أمر رسول الله بكذا ونهى عن كذا) من الحديث المرفوع، وكذلك قوله: (أمرنا بكذا ونهينا عن كذا) من الحديث المرفوع^(٢).

وكذلك قول الصحابي (من السنة كذا) كما جاء في «فتح الباري»:

(فقال عمر: «إن من السنة الأخذ بالركب» وعلق ابن حجر على هذه الجملة بقوله: (وهذا أيضاً حكمه حكم الرفع؛ لأن الصحابي إذا قال: السنة كذا، أو سُئِنَ كذا، كان الظاهر انصراف ذلك إلى سنة النبي ﷺ)^(٣).

وكذلك قول الصحابي: (كنا نؤمر) كما في الحديث الذي رواه الشيخان عن أبي موسى في قصة استئذانه على عمر ثلاثاً ورجوعه، لانشغال عمر عن الإذن له، فلما فرغ قال:

ألم أسمع صوت عبد الله بن قيس؟ إيدنوا له. قالوا: قد رجع. قال أبو موسى: فدعاني. فقلت: كنا نؤمر بذلك. فقال: تأتيني على ذلك بالبينة، فانطلقت إلى مجلس الأنصار^(٤). . . إلخ.

وكذلك قول الصحابي: (كنا نفعل كذا في حياة النبي) أو (كنا لا نرى بأساً بكذا ورسول الله فينا) أو (كان يقال كذا على عهده) فهو من المرفوع^(٥).

(١) «فتح الباري» ٢/٢٢٥.

(٢) «الكفاية» ص ٥٩١ - ٥٩٢، و«تدريب الراوي» ص ١١٢.

(٣) ومعنى قوله: (الأخذ بالركب) أي وضع الأكف على الركب في الركوع، وانظر «فتح الباري» ٢/٢٧٤. وانظر خلاف العلماء في اعتبار هذا القول من المرفوع في «شرح النخبة» ص ٢٧ - ٢٨.

(٤) «قواعد التحديث» ص ١٢٧، والحديث متفق عليه: انظر «الفتح» ١١/٢٧ برقم ٦٢٤٥، ومسلم برقم ٢١٥٣.

(٥) «علوم التحديث» ص ٤٣ - ٤٤، و«شرح مسلم» ١/٣٠.



وقال ابن الصلاح:

(إن لم يصفه الصحابي إلى زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل الموقوف، وإن أضافه إلى زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل المرفوع)^(١). هذا قول الجمهور، وهو الصحيح، والمسألة خلافية كما قال الحافظ المنذري^(٢). وكذلك ما يرويه الصحابي من أسباب النزول فإنه مرفوع^(٣)، وكذلك فقد عدوا من المرفوع أن يحكم الصحابي على فعل بأنه طاعة أو معصية كقول عمار: «من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم» فلهذا حكم الرفع^(٤).

٣ - المسند:

وهو ما اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه. وأكثر ما يستعمل مرفوعاً إلى النبي ﷺ^(٥)، دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم^(٦).

٤ - المتصل:

ويسمى الموصول؛ وهو ما اتصل سنده سواء أكان مرفوعاً إلى النبي ﷺ أم موقوفاً على الصحابي أو من دونه^(٧).

قال ابن الصلاح: مثال المتصل المرفوع من «الموطأ»: مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله ﷺ. ومثال المتصل الموقوف: مالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر^(٨).

(١) «علوم الحديث» ص ٤٣.

(٢) «الترغيب والترهيب» ٤٢/٢.

(٣) «معرفة علوم الحديث» ص ٢٠. وانظر «مقدمة التفسير» لابن تيمية ص ٤٨.

(٤) «شرح النخبة» ص ٢٨، والحديث صحيح أخرجه أبو داود ٢/ برقم ٢٢٣٤.

(٥) «قواعد التحديث» ص ١٠٤، و«التدريب» ص ١٠٧.

(٦) «علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٣٩ و«معرفة علوم الحديث»، للحاكم ص ١٧.

(٧) «قواعد التحديث» ص ١٠٤، و«الباعث الحثيث» ص ٤٥.

(٨) «علوم الحديث» ص ٤٠.



٥ - الموقف :

ما روي عن الصحابي من قول أو فعل أو تقرير، ويكون منه الصحيح والحسن والضعيف.

وليس من شك في أن صحة الموقف لا توجب العمل به، بل يمكننا أن نبحث في إمكانية العمل بما لا مجال للرأي والاجتهاد فيه. قال ابن حزم: (فمن المسلمين من يأخذ بهذا، ومنهم من لا يأخذ به، ونحن لا نأخذ به أصلاً، لأنه لا حجة في فعل أحد دون من أمرنا الله تعالى باتباعه، وأرسله إلينا ببيان دينه، ولا يخلو فاضل من وهم، ولا حجة فيمن يهمل، ولا يأتي الوحي ببيان وهمه)^(١).

وإذا أطلق الموقف دل على أنه موقف على الصحابة.

ويستعمل في غيرهم مقيداً، فيقال: وقفه فلان على الزهري مثلاً.

والموقف يسميه كثير من الفقهاء الخراسانيين أثراً، ويبدو أن هذه التسمية قد شاعت مؤخراً، وقد سبق ذكر ذلك في فصل التعريف بالأثر.

٦ - المقطوع :

وهو ما روي عن التابعين من قول أو فعل أو تقرير، وجمعه المقاطع والمقاطع.

قال الزركشي في «النكت»:

إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه تسامح كبير، فإن أقوال التابعين ومذاهبهم لا دخل لها في الحديث، فكيف تعد نوعاً منه؟ نعم يجيء هنا ما في الموقف من أنه إذا كان ذلك لا مجال للاجتهاد فيه يكون في حكم المرفوع، وبه صرح ابن العربي، وأدعى أنه مذهب مالك^(٢).

(١) «الفصل» ٨٤/٢. وانظر «المحلى» ١/رقم المسألة ٩٣.

(٢) «قواعد التحديث» ص ١١١.



ومن مظان الحديث المقطوع «تفسير ابن جرير الطبري»^(١). و«مصنف عبد الرزاق» و«مصنف ابن أبي شيبة»^(٢).

٧ - المعنعن :

وهو ما يقال في سنده: (عن فلان، عن فلان) من غير تصريح بالتحديث والسماع.

قال الخطيب: (وإنما استجاز كتبه الحديث الاقتصار على العنينة لكثرة تكرارها ولحاجتهم إلى كتب الأحاديث المحملة بإسناد واحد، فتكرار القول من المحدث: «ثنا فلان» عن سماعه من فلان، يشق ويصعب؛ لأنه لو قال: «أحدثكم عن سماعي من فلان» و«روى فلان عن سماعه من فلان، وفلان عن سماعه من فلان» حتى يأتي على أسماء جميع مسندي الخبر إلى أن يرفع إلى النبي ﷺ، وفي كل حديث يرد مثل ذلك الإسناد؛ لطال وأضجر.

وربما كثر رجال الإسناد حتى يبلغوا عشرة وزيادة على ذلك، وفيه إضرار بكتابة الحديث وخاصة المقلين منهم والحاملين لحديثهم في الأسفار، ويذهب بذكر ما مثلناه مدة من الزمان، فساغ لهم لأجل هذه الضرورة استعمال «عن فلان»^(٣).

ويعد الحديث المعنعن متصلاً إذا توافر فيه شرطان هما:

- ١ - براءة الرواة من التدليس.
- ٢ - ثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه، أو إمكان لقائه له^(٤).

(١) انظر ما كتبه عن هذا التفسير في كتابي «لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير» ص ٢٦٩.

(٢) «تدريب الراوي» ص ١١٧.

(٣) «الكفاية» ص ٥٥٣ - ٥٥٤. و«المستصفى» للإمام الغزالي ١/ ١٧٠. وانظر ما قلناه عن دوافع المحدثين لإيجاد المصطلحات الاختزالية.

(٤) «شرح مسلم» ١/ ١٢٧ - ١٢٩، و«الكفاية» ص ٤٢١ - ٤٢٢.



والمعنعن كثير في الصحيحين وغيرهما، وقد زعم بعضهم أن المعنعن مرسل حتى يتبين اتصاله، والجمهور على أنه متصل إذا توافر الشرطان المذكوران.

وفي اشتراط ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه خلاف بين العلماء:

• فمنهم من لم يكتف بإمكان اللقاء والمعاصرة، بل طالب بثبوت اللقاء بينهما واجتماعهما ولو مرة واحدة، ومن هؤلاء البخاري وابن المدينة. قال النووي: وهذا الرأي هو المختار الصحيح الذي عليه أئمة هذا الفن^(١). وفي هذا الكلام نظر يتبين فيما يأتي.

• ومنهم من اكتفى بإمكان اللقاء والمعاصرة، كالإمام مسلم الذي أيد مذهبه بقوة، وتوسّع في الدفاع عنه في مقدمة «صحيحه»^(٢)، وادعى الإجماع فيه.

• ومنهم من اشترط - مع ثبوت اجتماع الراوي وشيخه - طول صحبة الراوي لمن روى عنه، كأبي المظفر السمعاني الفقيه الشافعي^(٣).

٨ - المؤنن ويدعى أيضاً بالمؤنان:

وهو ما يقال في سنده: حدثنا فلان أن فلاناً.

وقد حاول بعضهم أن يحمله على الانقطاع حتى يتبين السماع، والصواب: أنه متصل إن توافر الشرطان المذكوران في المعنعن وهما: ثبوت لقاء الراوي لمن روى عنه، أو إمكان لقائه له، وبراءة الرواة من التديس^(٤).

٩ - المعلق:

هو ما حذف من مبدأ إسناده واحد فأكثر على التوالي، ويعزى الحديث

(١) «شرح مسلم» ١/١٢٨.

(٢) «صحيح مسلم» ١/٢٢ - ٢٣، و«تدريب الراوي» ص ١٣٣.

(٣) «تدريب الراوي» ص ١٣٤.

(٤) «قواعد التحديث» ص ١٠٥.



إلى من فوق المحذوف من رواته، وهو في البخاري كثير، وقالوا في سبب التسمية: إنه مأخوذ من تعليق الجدار والطلاق لاشتراكهما في قطع الاتصال^(١)، وهو مشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، وسيمر بنا تفصيل هذا البحث عند كلامنا على صحيح البخاري.

١٠ - الفرد:

هو الحديث الذي انفرد به راوٍ واحد وإن تعددت الطرق إليه^(١) وجمعه أفراد، والفرد قسمان:

١ - فرد مطلق: وهو ما تفرد به راويه عن كل أحد من الثقات وغيرهم، بأن لم يروه أحد من الرواة مطلقاً إلا هو.

٢ - وفرد نسبي: وهو ما تفرد به ثقة بأن لم يروه أحد من الثقات إلا هو، أو تفرد به أهل بلد بأن لم يروه إلا أهل بلده، أو تفرد به راويه عن راوٍ مخصوص بأن لم يروه عن فلان إلا فلان، وإن كان مروياً من وجوه أخرى.

قال ابن كثير: وللحافظ الدارقطني كتاب في «الأفراد» في مائة جزء ولم يسبق إلى نظيره، وقد جمعه الحافظ محمد بن طاهر في أطراف رتبة فيها^(٢).

١١ - الغريب:

هو الذي ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند، وقد يكون هذا الشخص ثقة وقد يكون ضعيفاً، ولكل حكمه. والغالب على الغريب الضعف، ومن هنا حذر بعض العلماء من رواية الغريب. قال أحمد بن حنبل: لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها

(١) «شرح النخبة» ص ٨.

(٢) «الباعث الحثيث» ص ٦١، و«التدريب» ص ١٥٩.



مناكير، عامتها عن الضعفاء. وقال مالك: شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس^(١). قال أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة». [فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيى بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه... وقال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون الغريب من الحديث، وقال يزيد بن أبي حبيب: إذا سمعت الحديث فانشده كما تنشد الضالة، فإن عرف وإلا فدعه]^(٢).

وقال أبو يوسف: من طلب غرائب الحديث كذب^(٣).

والغرابية قد تكون في المتن؛ وذلك بأن يتفرد بروايته راوٍ واحد، وقد تكون في الإسناد كما إذا كان أصل الحديث محفوظاً من وجه آخر أو وجوه. ولكنه بهذا الإسناد غريب^(٤).

١٢ - العزيز:

هو الذي يرويه جماعة عن جماعة، غير أن عددها في بعض الطبقات يكون اثنين فقط^(٥).

وينفرد عن الغريب بكونه لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين بخلاف الغريب^(٦).

وسمي عزيزاً لقلته وجوده، أو لكونه قَوِيَّ بمجيئه من طريق أخرى^(٧).

(١) «تدريب الراوي» ص ٣٧٦.

(٢) «رسالة أبي داود» بتحقيقنا الطبعة الرابعة ص ٧٢ - ٧٣.

(٣) «تذكرة الحفاظ» ١/ ٥٩٣.

(٤) «الباعث الحثيث» ص ١٦٧.

(٥) «توجيه النظر» ص ٣٦.

(٦) «قواعد التحديث» ص ١٠٦.

(٧) «قواعد التحديث» ص ١٠٦.



١٣ - المشهور:

هو خبر جماعة لم يبلغوا في الكثرة جماعة التواتر. أو هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين^(١) إذ أن أقل ما تثبت به الشهرة ثلاثة^(٢).

ومن المشهور ما يكون صحيحاً، ومنه ما يكون حسناً، ومنه ما يكون ضعيفاً. ومثل علماء المصطلح للصحيح المشهور بالحديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه...». ومثلوا للحسن المشهور بالحديث: «طلب العلم فريضة على كل مسلم». ومثلوا للضعيف المشهور بالحديث: «الأذنان من الرأس»^(٣).

١٤ - المستفيض:

هو المشهور على رأي جماعة، وهو على رأي آخرين الحديث الذي روته الجماعة وكان في ابتدائه وانتهائه سواء^(٤).

١٥ - المتابع (بكسر الباء):

هناك نوعان من الحديث متشابهان هما: المتابع والشاهد.

والمتابع قريب من الشاهد، والفرق بينهما أن الشاهد أعم من المتابع، فالشاهد يشهد للفظ والمعنى كليهما تارة، وللمعنى وحده تارة أخرى، على حين تختص المتابعة باللفظ ولا تتعداه إلى المعنى^(٥).

(١) «شرح النخبة» ص ٤ - ٥، و«قواعد التحديث» ص ١٠٥.

(٢) «توجيه النظر» ص ٣٦.

(٣) «التدريب» ص ٣٦٩. أما الحديث: «إن الله لا يقبض...» فقد رواه البخاري برقم ١٠٠٠، ومسلم برقم ٢٦٧٣. وأما الحديث «طلب العلم...» فقد رواه ابن ماجه برقم ٢٢٤. وأما الحديث «الأذنان من الرأس» فقد رواه أبو داود برقم ١٣٤، والترمذي برقم ٣٧، وابن ماجه برقم ٤٤٤.

(٤) «شرح النخبة» ص ٥، و«قواعد التحديث» ص ١٠٦.

(٥) «التدريب» ص ٨٥.



فالمتابع: هو ما وافق راويه راوٍ آخر ممن يصلح أن يخرج حديثه، فرواه عن شيخه أو من فوقه بلفظ مقارب^(١)، ويقال للمتابع: التابع.

والمتابع على قسمين: تام وقاصر.

فالمتابع التام: ما جاءت المتابعة فيه للراوي نفسه.

والمتابع القاصر: ما كانت المتابعة فيه لشيخ الراوي فمن فوقه.

وإليك مثالين عن المتابعة التامة والقاصرة:

● مثال المتابعة التامة: ما رواه الشافعي في «الأم» عن مالك، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم، فأكملوا العدة ثلاثين».

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعي تفرد به عن مالك، فعدوه في غرائبه، لأن أصحاب مالك رواه عنه بهذا الإسناد بلفظ: «فإن غم عليكم فأقدروا له».

قال ابن حجر: لكن وجدنا للشافعي متابعاً وهو عبد الله بن سلمة القعني، كذلك أخرجه البخاري عنه عن مالك، وهذه متابعة تامة.

● ومثال المتابعة القاصرة: قال ابن حجر: ووجدنا له - أي للحديث السابق: «فإن غم...» - متابعة قاصرة في «صحيح ابن خزيمة»^(٢) من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد، عن جده عبد الله بن عمر بلفظ: «فأكملوا ثلاثين». وفي «صحيح مسلم» من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ: «فأقدروا ثلاثين»^(٣).

(١) قواعد التحديث» ص ١٠٩.

(٢) انظر: «صحيح ابن خزيمة» ٢٠٢/٣ وفيه: (فأكملوا ثلاثين).

(٣) «شرح النخبة» ص ٥. وانظر: «صحيح مسلم» ٢/ برقم ١٠٨٠.



١٦ - الشاهد:

قال ابن حجر في تعريفه: (ما وافق راوٍ راويه عن صحابي آخر بمتن يشبهه في اللفظ والمعنى جميعاً أو في المعنى فقط)^(١).

أي: هو حديث يساوي حديثاً آخر في اللفظ والمعنى أو يشبهه في المعنى فقط والصحابي غير واحد، وقال: «وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس» وقال العلامة الجزائري:

(قال بعضهم: قد يطلق المتابع على الشاهد، والشاهد على المتابع، والخطب في ذلك سهل، إذ المقصود الذي هو التقوية حاصلٌ لكل منهما، فإذا قامت قرينة تدل على المقصود لم يكن في ذلك بأس، غير أن الغالب استعمال كل منهما في معناه الذي يسبق إلى الذهن)^(٢).

١٧ - المدرج:

هو ما كانت فيه زيادة ليست منه^(٣)، والمدرج أقسام:

١ - مدرج في حديث النبي ﷺ بأن يذكر الراوي كلاماً لنفسه أو لغيره فيرويه متصلاً بالحديث من غير فصل فيتوهم أنه من الحديث. وقد يكون الإدراج في آخر الحديث وهو الغالب المشهور، ولذا اقتصر عليه ابن الصلاح، وقد يكون في أول الحديث وهو نادر، وقد يكون في أثناء الحديث وهو كثير.

٢ - أن يكون عنده متنان بإسنادين فيرويها بأحدهما.

٣ - أن يسمع حديثاً من جماعة مختلفين في إسناده أو متنه، فيرويه عنهم باتفاق، ولا يبين ما اختلف فيه^(٤).

(١) «شرح النخبة» ص ١٤.

(٢) «توجيه النظر» ص ٢١٢.

(٣) «الباعث الحثيث» ص ٧٣.

(٤) «قواعد التحديث» ص ١٥.



حكمه:

تعلمه حرام، ومن يفعل ذلك يلحق بالكذابين، أما إذا أدرج الراوي لتفسير الغريب فلا مانع منه، وقد فعله الزهري وغيره.

علامته:

لا يسوغ الحكم بالإدراج إلا إذا وجد ما يدل عليه. ويدرك ذلك بوروده منفصلاً في رواية أخرى، فإذا اقتصر بعض الرواة على الأصل دل ذلك على أن الزائد مدرج، أو بالتنصيص على ذلك من الراوي أو بعض الأئمة المطلعين كما لو نسب راوٍ الزيادة، أو باستحالة كونه ﷺ يقول ذلك.

كقول أبي هريرة في حديث: «للعبد المملوك أجران»، والذي نفسي بيده لولا الجهاد في سبيل الله وبرُّ أمي لأحببت أن أموت وأنا مملوك. والإدراج لا يثبت بالاحتمال^(١).

أمثلة على المدرج:

١ - مثال على الإدراج في آخر الحديث: ما رواه أبو داود، حدثنا عبد الله بن محمد النفيلي، حدثنا زهير بن معاوية، عن الحسن بن الحر، عن القاسم بن مخيمرة قال:

أخذ علقمة بيدي وحدثني أن عبد الله بن مسعود أخذ بيده وأن رسول الله ﷺ أخذ بيد عبد الله فعلمته التشهد في الصلاة وقال: «قل: التحيات لله والصلوات...» فذكر التشهد.

قال: فإذا قلت هذا فقد قضيت صلاتك، إن شئت أن تقوم فقم، وإن شئت أن تقعد فاقعد^(٢). هكذا رواه جماعة عن زهير وغيره عن الحسن بن الحر.

(١) «فتح الباري» ٣/٩٦.

(٢) «التدريب» ص ١٧٣، و«توجيه النظر» ص ١٧١. وانظر «سنن أبي داود» ١/برقم ٩٧٠.



وقوله: (إذا قلت هذا) مدرج في الحديث من كلام عبد الله بن مسعود، وقد رواه شبابة بن سوار عن ابن مسعود ففصله، وبين أنه من قول عبد الله فقال: قال عبد الله: فإذا قلت ذلك فقد قضيت ما عليك من الصلاة فإن شئت أن تقوم فقم وإن شئت أن تقعد فاقعد. رواه الدارقطني، وقال: شبابة ثقة، وقد فصل آخر الحديث وجعله من قول ابن مسعود، وهو أصح من رواية من أدرج.

٢ - مثال على الإدراج في أول الحديث: ما روى شبابة بن سوار وغيره عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال:

قال رسول الله ﷺ: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار».

فقوله: (أسبغوا الوضوء) من قول أبي هريرة، أدرج في الحديث في أوله، ويدل على الإدراج ما رواه البخاري^(١) عن آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة أنه قال: أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم ﷺ قال: «ويل للأعقاب من النار».

وقد رواه بعضهم مقتصراً على المرفوع.

١٨ - المسلسل:

ما تتابع رجال إسناده على حالة واحدة، أو صفة واحدة، للرواة تارة وللرواية تارة أخرى.

أما في الراوي فقد يكون التسلسل قولاً نحو (سمعت فلاناً يقول). أو فعلاً كحديث التشبيك باليد. أو قولاً وفعلاً كحديث: «لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحلوه ومره» وقبض رسول الله ﷺ

(١) انظر «صحيح البخاري» ٣٧/١ برقم ١٦٥. وانظر «صحيح مسلم» برقم ٢٤٢ (ط عبد الباقي) عن قتيبة عن وكيع عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة. والترمذي رقم ٤١ وفي «تحفة الأحوذى» ٥٠/١. ورواه غير أبي هريرة، وانظر أسماءهم في «جامع الترمذي».



لحيته وقال: «أمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره»^(١).

وأما التابع على صفة واحدة: فكاتفق أسماء الرواة كالمحمديين، أو صفاتهم كالفقهاء، أو نسبتهم كالدمشقيين.

وقد يتسلسل الحديث من أوله إلى آخره وقد ينقطع التسلسل من أوله، ثم يتسلسل، أو يتسلسل من أوله، ثم ينقطع من آخره.

قال ابن كثير: وفائدته بعده من التدليس والانقطاع. ومع هذا قلما يصح حديث بطريق مسلسل؛ أي يكون الضعف في وصف التسلسل لا في أصل المتن. لأنه قد صحت متون أحاديث كثيرة ولم تصح روايتها بالتسلسل^(٢).

وهناك كتب ألفت في الحديث المسلسل فقط^(٣).

أما عددها فقد ذكر الكتاني في «رسالته» أن مجموع الأحاديث يزيد على أربعمائة^(٤).

١٩ - المصحف:

٢٠ - المحرف:

هناك من يسوي بين هذين المصطلحين: المحرف، والمصحف، إذ في كل منهما يقع الخطأ، وعلى هذا جمهور العلماء والمتقدمون من المحدثين.

وقد فرق الحافظ ابن حجر بينهما^(٥) فقرر:

(١) الحديث ضعيف، وانظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم ص ٣٠ - ٣٤ ففيه أمثلة عديدة.

(٢) «الباعث الحثيث» ص ١٦٩.

(٣) اقرأ بعض أسمائها في «الرسالة المستطرفة» ص ٨١ - ٨٥.

(٤) «الرسالة المستطرفة» ص ٨٥.

(٥) «شرح النخبة» ص ٢٢، هذا وقال أبو البقاء في «الكليات» ٧٢/٢: [التحريف تغيير اللفظ دون المعنى، والتصحيح تغيير اللفظ والمعنى].



١ - أن ما كان فيه تغيير حرف أو حروف بسبب تغير النقط مع بقاء صورة الخط سمي مصحّفاً... مثل: «من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال...» (شيئاً) صوابها (ستاً). وقد يكون التغيير في حرف مطلقاً لا بسبب النقط.

والتصحيف يكون في الإسناد، ويكون في المتن.

ومن التصحيف في المتن، الحديث المتقدم: «وأتبعه شيئاً من شوال» والحديث الآتي: «احتجر النبي ﷺ في المسجد» أي: اتخذ حجرة. صحّفه بعضهم «احتجم»^(١) وقد مرّ معنا هذا الحديث في باب الوجادة.

ومن التصحيف في الإسناد تصحيفهم: «العوام بن مراجم» بالراء والجيم، صحّفه بعض الثقات فقال: «مزاحم» بالزاي والحاء^(٢).

وهذان القسمان من تصحيف اللفظ، وقد يكون التصحيف في المعنى كقول محمد بن المثنى العنزّي:

(نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة، صلى إلينا رسول الله ﷺ) فتوهم أنه صلّى إلى قبيلتهم، وإنما العنزة هنا الحربة تنصب بين يديه ﷺ^(٣).

٢ - وما كان فيه التغيير في الشكل سمي محرّفاً^(٤)، مثل حديث جابر:

«رمي أبي يوم الأحزاب على أكحله، فكواه رسول الله ﷺ».

صحّفه غندر وقال فيه (أبي) بفتح الهمزة وبالإضافة.

والصواب (أبيّ) بضم الهمزة وتشديد الياء وهو أبيّ بن كعب.

(١) «التمييز» للإمام مسلم ص ١٤٠، و«علوم الحديث» لابن الصلاح ص ٢٥٣. وانظر الحديث في «صحيح مسلم» ١٨٨/٢، و«صحيح البخاري» ١٢١/١.

(٢) «علوم الحديث» ص ٢٥٢، و«قواعد التحديث» ص ١٠٧.

(٣) «علوم الحديث» ص ٢٥٢، و«قواعد التحديث» ص ١٠٧.

(٤) «شرح النخبة» ص ٢٢.



وأبو جابر كان قد استشهد قبل ذلك بأحد^(١).

ومثل حديث رواه مسلم في مقدمة «صحيحه» (... قال شيابة: وسمعت عبد القدوس يقول: نهى رسول الله ﷺ أن يتخذ الرُّوح عرضاً، فقيل: أي شيء هذا؟ قال: يعني تتخذ كوة في حائط ليدخل عليه الروح)^(٢). ومعنى الرُّوح: النسيم. وهو تحريف قبيح، وصوابه (الرُّوح) بضم الراء، و(عَرَضاً) بالعين والراء المفتوحتين ومعناه: نهى أن يتخذ الحيوان الذي فيه الروح هدفاً للرمي.

وقد ألف أبو أحمد العسكري كتاباً في ذلك سماه «التصحيف والتحريف»^(٣).

وذكر ابن حجر أن الدارقطني ألف في ذلك كتاباً أيضاً^(٤).



-
- (١) «علوم الحديث» ص ٢٥٣، و«حاشية لقط الدرر شرح نخبة الفكر» للعدوي ص ٩٥. وانظر الحديث في «صحيح مسلم» ٧/٢٢. و«شرح النووي» ١٤/١٩٣ - ١٩٤.
- (٢) «صحيح مسلم» ١/١٩. وانظر «التمييز» له ص ١٢٥، و«شرح مسلم» ١/١١٤.
- (٣) وأبو أحمد هو أستاذ أبي هلال العسكري، وقد حقق هذا الكتاب الأستاذ عبد العزيز أحمد ونشره في مكتبته مصطفى البابي الحلبي وأولاده ١٣٨٣هـ (١٩٦٣م).
- (٤) «شرح النخبة» ص ٢٢.



الفصل العاشر ألقاب علماء الحديث

علماء الحديث على مراتب، يتفاوتون في المعرفة والحفظ والدراية، وقد درج المختصون على التفريق بين هذه المراتب بالألقاب الآتية:

١ - أمير المؤمنين في الحديث:

وهذا اللقب أعلاها ويكون حامله في الذروة من علماء الحديث، وكان هذا اللقب مأخوذ من الحديث الواهي الذي رواه الطبراني وهو: «اللهم ارحم خلفائي» قيل: ومن خلفاؤك؟ قال: «الذين يأتون من بعدي، يروون أحاديثي ويعلمونها الناس»^(١).

وقد لقب به الأفاضل الأعلام الذين هم أئمة هذا العلم من أمثال شعبة بن الحجاج، وسفيان الثوري، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، والبخاري، ومسلم، والدارقطني، وابن حجر العسقلاني، وأمثالهم من العمالقة الكبار.

(١) ويبدو أن الحديث باطل، كما قال الذهبي في «الميزان» ١/١٢٧ بسبب رواه أحمد بن عيسى أبي طاهر العلوي الهاشمي. وقال الطبراني: تفرد به أحمد هذا، وجرحه الدارقطني بأنه كذاب. انظر «الضعفاء والمتروكين» بتحقيقنا رقم ٥٤، و«فيض القدير» ١٤٩/٢، و«قواعد التحديث» ص ١٩، وانظر «ضعيف الجامع» رقم ١١٧١ وقال: موضوع. وانظر «المحدث الفاصل» ص ١٦٣، و«أخبار أصفهان» ١/٨١، و«شرف أصحاب الحديث» للخطيب تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي ص ٣١، و«الإلماع» للقساضي عياض ص ١٧، و«مجمع الزوائد» ١/١٢٦، و«نصب الراية» ١/٣٤٨، و«اللسان» ١/٢٤١، و«جامع بيان العلم» ١/٤٦، و«الخصائص الكبرى» ٢/٢٦٧.



٢ - الحافظ :

وهذا اللقب يلي لقب أمير المؤمنين في الحديث، ويجب فيمن يمنحه أن يكون واسع الاطلاع على الأحاديث رواية ودراية، وعارفاً للرواة، وواقفاً على أحوال شيوخه وشيوخ شيوخه، طبقة بعد طبقة، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهره.

٣ - المحدث :

حدد السبكي مدلول من تطلق عليه هذه الكلمة فقال: (إنما المحدث من عرف الأسانيد، والعلل، وأسماء الرجال، والعالي والنازل، وحفظ مع ذلك جملة مستكثرة من المتون، وسمع الكتب الستة ومسند أحمد، وسنن البيهقي، ومعجم الطبراني، وضم إلى هذا القدر ألف جزء من الأجزاء الحديثية. هذا أقل درجاته)^(١).

وعرفه ابن سيد الناس فقال:

(المحدث: من اشتغل بالحديث رواية ودراية، وجمع روايته، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف واشتهر ضبطه)^(٢).

٤ - المُسْنِد :

وهو الذي يقتصر على سماع الأحاديث وإسماعها، من غير معرفة لعلومها أو إتقان لها، وهو الراوية فقط.

هذا وإن تحديد هذه الألقاب موضع اختلاف عند العلماء ويبدو أنها غير قديمة. ومهما يكن من أمر فإن الذي ذكرناه هو الشائع المشهور^(٣).

وهناك من يزيد لقبين هما:

(١) «معيد النعم» للسبكي ص ٨٢، وقد نقله السيوطي عنه في «التدريب» ص ٩.

(٢) «التدريب» ص ١١، و«الباعث الحثيث» ص ١٥٤.

(٣) انظر ما أورده السيوطي في «تدريب الراوي» ص ٧ - ١٣ ففيه مزيد من التفصيل إذ جمع كثيراً مما قيل حول هذه الألقاب ونقل عنه الناقلون.



٥ - الحجة:

وهو من أحاط علمه بثلاثمائة ألف حديث^(١). وهذا اللقب يلي الحاكم.

٦ - الحاكم:

وهو من أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متناً وإسناداً وجرحاً وتعديلاً وتاريخاً^(٢). وهذا اللقب عند من يزيده يلي (أمير المؤمنين).

ويحسن أن نختم هذا الفصل بالكلمة التي كتبها العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمته الله إذ قال بعد أن ذكر بعض هذه الألقاب^(٣):

أما عصرنا هذا فقد ترك الناس فيه الرواية جملة، ثم تركوا الاشتغال بالأحاديث إلا نادراً... وهيئات أن تجد من يصح أن يكون محدثاً، وأما الحفظ فقد انقطع أثره، وختم بالحافظ ابن حجر، ثم قارب السخاوي والسيوطي أن يكونا حافظين، ثم لم يبق بعدهما أحد ومن يدري؟ فلعل الأمة الإسلامية تستعيد مجدها، وترجع إلى دينها وعلومها، ولا يعلم الغيب إلا الله، وصدق رسول الله ﷺ: «بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً كما بدأ»^(٤).

(١) «شرح نخبة الفكر» لملا علي الفاري ص ٣، و«شرح الشرائع المحمدية» للباجوري ص ٤ المطبوع في مطبعة الاستقامة و«مقدمة تحفة الأحوذى» ص ٤.

(٢) «شرح نخبة الفكر» لملا علي الفاري ص ٣، و«مقدمة تحفة الأحوذى» ص ٤. قال عبد الله الغماري في مقدمة كتاب «الكنز الثمين» ص ٤: [وليس لفظ الحاكم من ألقاب الحفظ خلافاً لما نقله الباجوري في أول «حاشية الشرائع» عن المطرزي. وقد بينت ألقاب الحفظ في مقدمة تعليقاتي على كتاب «بيان إعجاز القرآن» للخطابي].

(٣) «الباعث الحثيث» ص ١٥٧.

(٤) «صحيح مسلم» ٩٠/١ برقم ١٤٥، و«تحفة الأحوذى» ٣/٣٦٣، و«مسند أحمد» رقم الحديث ٣٧٨٤، و«سنن ابن ماجه» ٢/١٣١٩ ورقم الحديث ٣٩٨٦، و«سنن الدارمي» ٢/٣١١ - ٣١٢. وانظر «أحاديث القصاص» لابن تيمية بتحقيقنا ص ١٠٦. وانظر شرح ابن تيمية لهذا الحديث في «مجموع الفتاوى» ١٨/٢٩١ - ٣٠٥.







الباب الرابع
وضع الحديث





الحديث الموضوع

سندرس في هذا الباب تعريف الحديث الموضوع، ومتى بدأ الوضع، وما عوامل الوضع، وما أصل الحديث الموضوع، وما دلائل الوضع، وما حكم وضع الحديث وروايته، وما موقف العلماء من الحديث الموضوع، وما أهم الكتب التي ألفت فيه.

ونبدأ أولاً بتعريف الحديث الموضوع:

الحديث الموضوع: هو الحديث المخلوق المصنوع المكذوب على رسول الله ﷺ المنسوب إليه زوراً وبهتاناً.

وقد رجحنا أن يكون الحديث الموضوع نوعاً مستقلاً، وليس قسماً من أقسام الحديث الرئيسية الثلاثة: وهي الصحيح والحسن والضعيف، لأنه ليس حديثاً ولا ينطبق عليه تعريف الحديث؛ وهو قول النبي ﷺ وفعله وتقريره ووصفه، فهو ليس قول النبي ولا فعله ولا تقريره ولا وصفه، وإنما هو قول مكذوب على رسول الله ﷺ، وما دُعي حديثاً إلا بادعاء واضعه. هذا الذي نرجحه وإن كان بعض أهل العلم يعدون الحديث الموضوع نوعاً من أنواع الضعيف. قال ابن الصلاح:

[اعلم أن الحديث الموضوع شرّ الأحاديث الضعيفة، ولا تحل روايته لأحدٍ علم حاله في أي معنى كان إلا مقروناً ببيان وضعه..] (١).

(١) «علوم الحديث» ص ٩٨.



الفصل الأول متى بدأ الوضع؟

بدأ الوضع في الحديث زمن الفتنة الكبرى المؤلمة التي كانت بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، فلقد طاشت خلال ذلك أحلام بعض أتباع كل منهما، فالتمسوا مناوأة خصومهم بوضع الأحاديث التي تؤيدهم وحزبهم.

وأول من بدأ بالوضع الشيعة... ثم جاراهم في ذلك جهال أهل السنة، والمعنى الأول الذي طرقة الوضاعون هو فضائل الأشخاص، قال ابن حجر:

(وأما الفضائل فلا تحصى كم وضع الرافضة في فضل أهل البيت، وعارضهم جهلة أهل السنة بفضائل معاوية بدءاً، وبفضائل الشيخين، وقد أغناهما الله وأعلى مرتبتهما عنها)^(١). وقال ابن أبي الحديد - وهو شيعي مشهور -: (إن أصل الأكاذيب في أحاديث الفضائل كان من جهة الشيعة، فإنهم وضعوا في مبدأ الأمر أحاديث مختلفة في صاحبهم، وحملهم على وضعها عداوة خصومهم، فلما رأت البكرية ما صنعت الشيعة وضعت لصاحبها أحاديث في مقابلة هذه الأحاديث)^(٢).

جاء في مقدمة «صحيح مسلم»^(٣): حدثنا عمرو الناقد، حدثنا سفيان بن عيينة عن هشام بن حجير عن طاووس قال:

(١) «لسان الميزان» ١٣/١.

(٢) «شرح نهج البلاغة» ٤٨/١١ وما بعدها، طبعة محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٣) «صحيح مسلم» ١٠/١ - ١١.



«أُتِيَ ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي عليه السلام فمحاها إلا قدر» وأشار سفيان بن عيينة بذراعه.

وأورد مسلم بسنده إلى الأعمش عن أبي إسحاق قال: «لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي عليه السلام قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله! أي علم أفسدوا».

ومن الضروري أن نقرّر أن الصحابة مبرؤون من الوضع^(١) وذلك لخوفهم الشديد من الله، الذي تدل عليه الأحاديث الثابتة والأخبار التاريخية الكثيرة، ولأن الله تعالى زكاهم فقال: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنْزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَبَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح].

وقال: ﴿وَالسَّيِّئُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]. وقال: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [٨] وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِثُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلَا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر].

وزكاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه»^(٢).

قال الخطيب البغدادي: (وجميع ذلك يقتضي طهارة الصحابة والقطع على تعديلهم ونزاهتهم، فلا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم،

(١) انظر «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ٧/١ - ٩. وانظر في عدالة الصحابة الفصل الذي كتبه ابن حجر في أول كتاب «الإصابة».

(٢) رواه البخاري ٨/٥ برقم ٣٦٧٣، ومسلم ٧/١٨٨، رقم ٢٥٤٠، وأحمد ٣/١١، والترمذي ٤/٣٥٩ برقم ٤١٣٤، وأبو داود ٤/٢٩٨ برقم ٤٦٥٨. والمد مكيال وكذا النصيف؛ أي نصف المد. جاء في «المصباح»: المد ربع الصاع.



المطلع على بواطنهم إلى تعديل أحد من الخلق له، فهم على هذه الصفة، إلا أن يثبت على أحد ارتكاب ما لا يحتمل إلا قصد المعصية والخروج من باب التأويل، فيحكم بسقوط العدالة، وقد برأهم الله من ذلك، ورفع أقدارهم عنه، على أنه لو لم يرد من الله ﷻ ورسوله فيهم شيء مما ذكرناه لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين، وقوة الإيمان واليقين، القطع على عدالتهم، والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدلين والمزكين الذين يجيئون من بعدهم أبد الأبدين. هذا مذهب كافة العلماء ومن يعتد بقوله من الفقهاء^(١).

وليس في قول الرسول ﷺ: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٢) أي دليل على بدء الوضع زمن الرسول من قبل بعض الصحابة رضوان الله عليهم. كما ذهب إلى ذلك المشككون في السنة، إذ زعموا أن هذا الحديث يدل على أن الوضع بدأ في حياة النبي ﷺ من قبل بعض الصحابة، وهذا غير صحيح لما قدمنا قبل قليل. أما أن يكذب عليه بعض المنافقين والكفار فربما كان ذلك كما يدل على ذلك سبب الحديث^(٣).

قال ابن حجر في «فتح الباري» في شرح هذا الحديث:

(ولا مفهوم لقوله: «علي» لأنه لا يتصور أن يكذب (له) لنهيه عن مطلق الكذب، وقد اغتر قوم من الجهلة فوضعوا أحاديث في الترغيب والترهيب، وقالوا: نحن لم نكذب عليه، بل فعلنا ذلك لتأييد شريعته^(٤) وما دروا أن تقويله ﷺ ما لم يقل يقتضي الكذب على الله تعالى، لأنه إثبات

(١) «الكفاية» ص ٩٦.

(٢) حديث متواتر سبقت الإشارة إليه في بحث «الحديث الصحيح».

(٣) انظر القصة في سبب ورود الحديث في كتاب «الأسرار المرفوعة» للقاري ص ٤٨ - ٤٩، مع العلم أن القصة غير صحيحة.

(٤) انظر الفصل ص ٢٨ من آخر كتاب «الأسرار المرفوعة».



حكم من الأحكام الشرعية سواء كان في الإيجاب أو النذب وكذا مقابلهما وهو الحرام أو المكروه، ولا يعتد بمن خالف ذلك من الكرامية^(١). حيث جوزوا وضع الكذب في الترغيب والترهيب في تثبيت ما ورد في القرآن والسنة، واحتجّ بأنه كذب له لا عليه، وهو جهل باللغة العربية. وتمسك بعضهم بزيادة في هذا الحديث أخرجها البزار من حديث ابن مسعود: «من كذب علي ليضل به الناس...». وقد اختلف في وصله وإرساله، ورجح الدارقطني والحاكم إرساله، وأخرجه الدارمي من حديث يعلى بن مرة بسند ضعيف، وعلى تقرير ثبوته فليست اللام فيه للعلة بل للصيرورة، كما فسر قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٤٤] والمعنى أن مآل أمره إلى الإضلال، أو هو من تخصيص بعض أفراد العموم بالذكر فلا مفهوم له كقوله تعالى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَرْبَابًا أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً﴾ [آل عمران: ١٣٠] و﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ﴾ [الأنعام: ١٥١] فإن قتل الأولاد من إملاق ومضاعفة الربا والإضلال في هذه الآيات إنما هو لتأكيد الأمر فيها، لا لاختصاص الحكم^(٢).

إذن ففي عصر التابعين كان الوضع، وقد كثر في متأخريهم، والعراق هو البيئة التي كان فيها الوضع بكثرة، لأنها موطن الشيعة، وسمعة العراق من هذه الناحية سيئة من وقت مبكر، روى ابن عساکر في «التاريخ الكبير» عن عائشة أنها قالت: (يا أهل العراق! أهل الشام خير منكم، خرج إليهم نفر من أصحاب رسول الله ﷺ فحدثونا بما نعرف، وخرج إليكم نفر قليل من أصحابه فحدثتمونا بما نعرف وبما لا نعرف)^(٣).

ونقل الخطيب البغدادي عن عبد الله بن سلمة أنه قال: (ما كنا نتهم

(١) الكرامية: أصحاب محمد بن كرام من المجسمة المشبهة، توفي سنة ٢٥٥ هـ وهم طوائف بلغ عددهم اثنتي عشر فرقة. وانظر «الملل والنحل» للشهرستاني ١/١٠٨.

(٢) «فتح الباري» ١/١٩٩ - ٢٠٠. وانظر أيضاً «الفتح» ٦/٤٩٩، و«شرح مسلم» ١/٧٠، و«قواعد التحديث» ١٥٦ - ١٥٨.

(٣) نقلاً عن «بحوث في تاريخ السنة المشرفة» لأكرم ضياء العمري ص ٢١.



أن أحداً يكذب على رسول الله ﷺ متعمداً حتى جاءنا قوم من أهل المشرق، فحدثوا عن أصحاب النبي ﷺ الذين كانوا عندهم بأحاديث لا نعرفها^(١) ونقل أيضاً أنه قال لعبد الله بن الحسن: (خلط علينا شيعتكم من أهل العراق، وجاؤونا بأحاديث عن بعض أصحاب النبي ﷺ)^(٢).

وقال هشام بن عروة: (إذا حدثك العراقي بألف حديث فألق تسعمائة وتسعين، وكن من الباقي في شك)^(٤).

وقال الزهري يشير إلى ذلك: «يخرج الحديث من عندنا شبراً فيرجع إلينا من العراق ذراعاً»^(٣).

وكذلك فإن ممّا يتصل بهذا ما يروى عن المختار الثقفي الذي كان في العراق، إذ قال لِرَجُلٍ من أصحاب الحديث: (ضع لي حديثاً عن النبي ﷺ إني كائن بعده خليفة وطالب له بتره ولده. وهذه عشرة آلاف درهم وخلعة ومركوب وخادم. فقال الرجل: أما عن النبي ﷺ فلا، ولكن اختر من شئت من الصحابة وأحطك من الثمن ما شئت...)^(٤).



(١) «الكفاية» ط مصر ص ٥٥٩.

(٢) «قواعد التحديث» ص ٥٨.

(٣) «الكامل» لابن عدي ١/٧٠. وانظر أيضاً «السنة» للسباعي ص ٩٣ ينقل ذلك عن «تاريخ ابن عساكر».

(٤) «الموضوعات» لابن الجوزي ١/٣٩. قلت: ربما كان امتناع هذا الكذاب عن الكذب عن النبي ﷺ لأنه معروف أنه لم يدرك النبي ﷺ فيكشف أمره.



الفصل الثاني

عوامل الوضع وأسبابه وأصل الحديث الموضوع

• بواعث الوضع عديدة أهمها ما يأتي:

١ - الخلافات السياسية:

كانت الخلافات السياسية أهم عوامل الوضع، إذ أن المسلمين قد انقسموا بعد الفتنة إلى فئات ومذاهب، فالرافضة كانوا - كما ذكرنا - أسرع الفرق إلى الوضع. يقول فيهم شريك بن عبد الله: (احمل عن كل من لقيت إلا الرافضة؛ فإنهم يضعون الحديث ويتخذونه ديناً)^(١).

وقال حماد بن سلمة: (حدثني شيخ لهم - يعني الرافضة - قال: كنا إذا اجتمعنا فاستحسننا شيئاً جعلناه حديثاً)^(٢).

وقد فعل المتعصبون لمعاوية رضي الله عنه والأمويين شيئاً من ذلك، وإن كانت دائرة الوضع عندهم أضيق.

أما الخوارج فيبدو أنهم لم يكونوا يتعمدون الكذب، وربما كان فيهم من يكذب دون أن يشعر، ولا سيما إن وجدوا حديثاً يتناسب مع مذهبهم وآرائهم. ويميل أستاذنا الدكتور السباعي رحمته الله^(٣) إلى أنهم لم يكونوا يكذبون. ونقل الخطيب عن أبي داود رحمته الله أنه كان يقول: ليس في أصحاب الأهواء

(١) «ميزان الاعتدال» ٢٨/١.

(٢) «الموضوعات» ٣٩/١، و«الباعث الحثيث» ص ٨٤، ط ٣.

(٣) «السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي» ص ٩٩ ط ١.



أصح حديثاً من الخوارج، ثم ذكر عمران بن حطان وأبا حسان الأعرج^(١).
ويذهب آخرون إلى أنهم لم يكونوا يكثرون من الكذب.

حدث ابن لهيعة قال: (سمعت شيخاً من الخوارج تاب ورجع، وهو يقول: إن هذه الأحاديث دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم، فإننا كنا إذا هويتنا أمراً صيرناه حديثاً)^(٢).

ومن الأمثلة على الوضع بسبب العامل السياسي ما روي «أن هذا الأمر إذا وصل إلى بني العباس لا يخرج عنهم حتى يسلموه إلى عيسى ابن مريم أو المهدي»^(٣). إذ من المعلوم أن النزاع كان شديداً بين العباسيين والطلبين، فكان هذا الحديث وضع ليقطع على خصوم العباسيين السبيل للوصول إلى الحكم.

وقد دل على بطلانه وكونه موضوعاً الواقع التاريخي.

ومن الأمثلة أيضاً على ما وضعت الرافضة بسبب العامل السياسي حديث غدير خم، وهو (أن النبي ﷺ أخذ بيد علي بمحضر من الصحابة كلهم وهم راجعون من حجة الوداع، فأقامه بينهم حتى عرفه الجميع ثم قال: «هذا وصيي وأخي، والخليفة من بعدي فاسمعوا له وأطيعوا» ثم اتفق الكل على كتمان ذلك).

فإن هذا الحديث باطل من وضع الرافضة؛ لأنهم ضللوا الصحابة ﷺ بهذه المقالة الكاذبة^(٤).

(١) «الكفاية» ص ٢٠٧ ط مصر. ونقل ذلك ابن حجر عن أبي داود في «الإصابة» ٣/ ١٧٨ في ترجمة عمران بن حطان.

(٢) «الكفاية» ص ١٩٨، و«الموضوعات» ٣٩/١، و«الميزان» ٣٨/١، و«لسان الميزان» ١/ ١٠، و«فتح المغيب» للسخاوي ١/ ٢٣٩ - ٢٤٠، و«قواعد التحديث» ص ١٣٧.

(٣) «تاريخ الخلفاء» للسيوطي ص ٦ وقد أورده محتجاً به وكأنه صحيح ثابت، ثم عقد فصلاً أورده فيه الأحاديث المبشرة بيني العباس من ١٣ - ١٨ وهي كلها موضوعة ولم يبين حالها، بل قد دافع عن بعضها، سامحه الله.

(٤) «أسنى المطالب» ص ٢٧٠. أقول: هذا الحديث بهذا السياق مكذوب دون شك، ولو =



٢ - الزندقة :

إن الحقد على الإسلام حمل الزنادقة على الكيد للإسلام، فلم يستطيعوا أن يتعرضوا للكتاب الكريم، المنقول بالتواتر المدون في المصاحف المتصف بالإعجاز، فاستهدفوا السُّنة يرومون إفساد عقائد الإسلام وتشويه محاسنه ووضعوا في ذلك بعض الأحاديث .

قال ابن تيمية: [ولما كان القرآن متميزاً بنفسه، لما خصه الله به من الإعجاز الذي باين به كلام الناس كما قال تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ (٣١) وكان منقولاً بالتواتر؛ لم يطمع أحد في تغيير شيء من ألفاظه وحروفه، ولكن طمع الشيطان أن يدخل التحريف والتبديل في معانيه بالتغيير والتأويل، وطمع أن يدخل في الأحاديث من النقص والازدياد ما يضل به العباد، فأقام الله تعالى الجهابذة النقاد، أهل الهدى والسداد، فدحروا حزب الشيطان، وفرقوا بين الحق والبهتان، وانتدبوا لحفظ السنة ومعاني القرآن من الزيادة والنقصان] (١).

= كان صحيحاً لكان الفيصل بشأن الخلافة ولما كانت هناك حاجة إلى سقيفة بني ساعدة، غير أن هناك حديثاً غيره صحيحاً يعرف بحديث غدِير خَم، وقد أورده مسلم في «صحيحه» ١٢٢/٧ - ١٢٣ بنص آخر فيه وصية بأهل بيت الرسول ﷺ وهو: «أيها الناس! إنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به... وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي أذكركم الله في أهل بيتي». وقال الشيخ محمد ناصر الدين الألباني في تعليقه على «مختصر صحيح مسلم» للمنزري ١٩٩/٢: (ثم عرف بعد هذا الحديث بحديث غدِير خَم، وألصقت به الشيعة ما ليس منه، وزعموا أن النبي ﷺ أوصى فيه بالخلافة والوصاية لعلي من بعده وهذا من خرافاتهم...). وانظر أيضاً «منهاج السنة» ٢٥/٢ الطبعة الأميرية - وتفسير ابن كثير ١١٣/٤ عند تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَتْلُوكَ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَانِ﴾، وانظر أيضاً «البداية والنهاية» ١٠٦/٥ و ٢٠٨/٥ - ٢١٤ و ٣٤٧/٧. وانظر «رياض الصالحين» باب إكرام أهل بيت رسول الله. (١) «مجموع الفتاوى» ٧/١.



وقال الإمام ابن الجوزي:

(ولما لم يمكن أحداً أن يدخل في القرآن شيئاً ليس منه، أخذ أقوام يزدون في حديث رسول الله ﷺ وينقصون، ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله ﷻ علماء يذّبون عن النقل، ويوضحون الصحيح، ويفضحون القبيح، وما يخلي الله ﷻ منهم عصراً من العصور...) (١) .. وقد فعلوا ما فعلوا مستترين بالتشيع أحياناً، وبالزهد والتصوف أحياناً، وبالفلسفة والحكمة أحياناً. قال العلامة الجزائري: [وقد روي أن قوماً من الفرس واليهود وغيرهم لما رأوا الإسلام قد ظهر وعمّ، ودوخ وأذل جميع الأمم، ورأوا أنه لا سبيل إلى مناصبته رجعوا إلى الحيلة والمكيدة، فأظهروا الإسلام من غير رغبة، وأخذوا أنفسهم بالتعبد والتقشف، فلما حمد الناس طريقتهم ولدوا الأحاديث والمقالات وفرقوا الناس فرقاً] (٢). ومن الأمثلة على ذلك: «النظر إلى الوجه الجميل عبادة» (٣) و«ينزل ربنا عشية عرفة على جمل أورق يصافح الركبان ويعانق المشاة» (٤) و«رأيت ربي ليس بيني وبينه حجاب فأريت كل شيء منه، حتى رأيت تاجاً مخصوصاً من اللؤلؤ» .. إلخ ..

٣ - التعصب للجنس أو القبيلة أو البلد أو المذهب:

فمن أمثلة الوضع بدافع التعصب للجنس ما روي: «إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية وإذا رضي أنزل الوحي بالفارسية»، وواضح أن واضعه شعوبي فارسي.

ومن أمثلة الوضع بدافع التعصب للمذهب ما روي «يكون في أمتي رجل يقال له محمد بن إدريس أضر على أمتي من إبليس، وسيكون في أمتي

(١) «الموضوعات» ٣١/١.

(٢) «توجيه النظر» ص ٣٣٨.

(٣) «الأسرار المرفوعة» ٣٧٠ و٤٣٦.

(٤) «منهاج السنّة» ٢٦١/١.



رجل يقال له أبو حنيفة النعمان هو سراج أمتي»^(١).

ومما يتصل بالتعصب للمذهب ما وجد عند الجهال من أتباع المذاهب الفقهية والكلامية الذين عمدوا إلى تأييد مذاهبهم بوضع الأحاديث.

من ذلك: «من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له»^(٢).

ومثل: «كل من في السماوات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن، وسيجيء أقوام من أمتي يقولون: القرآن مخلوق. فمن قال ذلك فقد كفر بالله العظيم، وطلقت منه امرأته من ساعتها»^(٣). . . إلى آخر ما هنالك.

٤ - الإغراب في القصص والرغبة في الوعظ والتأثير فيه :

كان يقوم أناس لا يخافون الله بمهمة الوعظ والقصص في بعض الأحيان، وهم لا يستطيعون أن يحوزوا على إعجاب الناس ولا أن يؤثروا فيهم إلا بما يخترعون من أحاديث وما يلفقون من آثار، والعامّة أبدأ مولعون بالغريب من الحديث، فكان هذا مشجعاً لهم على أن يغرقوا في الإغراب، وقد ذكر ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» شيئاً من ذلك^(٤). ومما قاله:

(١) هذا الهراء السخيف - أخزى الله واضعه - دليل على التعصب الأعمى الذي يورد صاحبه

المهالك. وانظر «تاريخ بغداد» ٣٠٨/٥ و٣٣٥/١٣، و«ميزان الاعتدال» ٤٣٠/٣، و«لسان الميزان» ٧/٥، و«تدريب الراوي» ص ١٨١، و«الباعث الحثيث» ص ٨٢، و«التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل» ١٩/١ و٤٤٦، و«الفوائد الموضوعية» لمرعي الكرمي بتحقيقنا رقم ٢٠٣ وما بعده، و«أسنى المطالب» ص ١٤، و«الأسرار المرفوعة» ص ٧٦، و«كشف الخفاء» ٣٣/١، و«تذكرة الموضوعات» ص ١١١.

(٢) ومن المعروف أن الحنفية لا يرون رفع اليدين في الصلاة مع ثبوته في السنّة. وانظر هذا الحديث المكذوب في «الأسرار» رقم ٤٨٨، و«اللالي» ١٩/٢، و«تذكرة الموضوعات» ص ٣٩، وانظر ص ٤٧٣ من «الأسرار».

(٣) انظر «الموضوعات» ١٠٧/١، و«اللالي» ٤/١، و«تنزيه الشريعة» ١٣٤/١.

(٤) انظر «تأويل مختلف الحديث» ص ٣٥٦، ط ١، و٢٧٩، ط ٢. وانظر «لسان الميزان» ١٣/١.



إن الحديث يدخله الفساد من وجوه الزنادقة واحتيالهم للإسلام وتهجينه بدس الأحاديث المستبعدة والمستحيلة، والقصاص فإنهم يميلون وجوه العوام إليهم ويستدرون ما عندهم بالمناكير والغرائب من الأحاديث، ومن شأن العوام ملازمة القاص ما دام يأتي بالعجائب الخارجة عن نظر العقول.

قال مسدد: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: كنت عند شعبة ورجل يسأله عن حديث فامتنع. فقلت: لم لا تحدّثه؟ قال: هؤلاء قصاص يزيدون في الحديث^(١).

والمثال الشهير على الإغراب في القصص؛ القصة الآتية:

صلى أحمد بن حنبل ويحيى بن معين^(٢) بمسجد الرصافة، فقام بين أيديهم قاص فقال: حدثنا أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، قال: حدثنا عبد الرزاق عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة طيراً منقاره من ذهب وريشه من مرجان..». واستمر يذكر فيه نحواً من عشرين ورقة، فجعل أحمد ينظر إلى يحيى، ويحيى ينظر إلى أحمد. فقال: أنت حدثت بهذا؟ فقال: والله ما سمعت بهذا إلا الساعة، فلما انتهى أشار له يحيى؛ فجاء متوهماً نوالاً^(٣) فقال له يحيى: من حدثك بهذا؟ فقال: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فقال

(١) «الحلية» ١٥٣/٧.

(٢) جاء في «المنهج الأحمد» ٩٤/١: كان أحمد يقول: «كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس بحديث» وكان يقول فيه: «ههنا رجل خلقه الله لهذا الشأن يظهر كذب الكذابين» يعني يحيى بن معين. توفي بالمدينة غريباً سنة ٢٣٣هـ.

(٣) هذا يدل على أن العامة كانوا يعطون القصاصين والوعاظ شيئاً من المال، وكانهم كانوا يتخذون ذلك مهنة لهم، بل في سياق القصة تصريح بذلك كما في «الباعث الحثيث»: «فلما فرغ من القصة وأخذ العطيات». وانظر تفصيل ذلك في كتاب «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص» للسيوطي بتحقيقنا ص ١٤٢ - ١٤٤. وانظر المقدمات التي كتبتها للكتب التي نشرتها عن القصاص وهي: «القصاص والمذكرون» لابن الجوزي، و«أحاديث القصاص» لابن تيمية و«تحذير الخواص» للسيوطي، و«الباعث على الخلاص» للعراقي.



يحيى: أنا يحيى وهذا أحمد، ما سمعت بهذا قط في حديث رسول الله، فإن كان ولا بد فعن غيرنا. فقال القاص: أليس في الدنيا يحيى بن معين وأحمد بن حنبل غيركما، لقد كتبت عن سبعة عشر أحمد بن حنبل ويحيى بن معين^(١).

وقد علق ابن حبان في كتاب «معرفة المجروحين من المحدثين» على هذه الحادثة فقال: (فإذا كان مثل هؤلاء يجسرون على أحمد ويحيى حتى يضعوا الحديث بين أيديهم من غير مبالاة بهم؛ كانوا إذا حلوا بمساجد الجماعات ومحافل القبائل مع العوام والرعايا أكثر جسارة في الوضع)^(٢).

ومن الإغراب ما يصنعه بعض المتطفلين على علم الحديث ممن يفاخرون بعلو الإسناد فيضعون الحديث بأسانيد عالية، ولكنها مكذوبة، رغبة منهم بالاشتهار.

٥ - الجهل الذي يحمل على وضع الحديث للترغيب في بعض الشؤون الدينية:

وقد كان يقدم على ذلك بعض الجهلة من الزهاد والعباد والصالحين، رغبة منهم في الخير.

ومن الأمثلة على ذلك الأحاديث الموضوعية في فضائل السور.

قيل لأبي عصمة نوح بن أبي مريم المرزوي^(٣): من أين لك عن

(١) انظر القصة في «الموضوعات» لابن الجوزي ٤٦/١، و«الميزان» للذهبي ٤٧/١، و«سير أعلام النبلاء» ٨٦/١١ و٣٠٠، و«اللؤلؤ المصنوعة» للسيوطي ٣٤٦/٢، و«تحذير الخواص» ص ١٤٢، و«الباعث الحثيث» ص ٩٣، و«السنة ومكانتها في التشريع» ص ١٠١.

(٢) كتاب معرفة المجروحين من المحدثين ٨٨/١ ط دار الوعي بحلب سنة ١٣٩٦هـ.

(٣) جاء في «المرقاة الوفية في طبقات الحنفية» أن نوح بن أبي مريم عرف بالجامع لأنه أول من جمع فقه أبي حنيفة في قول، وقيل: لقب بذلك لجمعه بين علوم كثيرة، فقد أخذ الفقه عن أبي حنيفة والحديث عن ابن أرمطة والتفسير عن الكلبي والمغازي عن =



عكرمة عن ابن عباس في فضائل القرآن سورة سورة، وليس عند أصحاب عكرمة هذا؟ قال: إني رأيت الناس أعرضوا عن القرآن، واشتغلوا بفقهِ أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق، فوضعت هذا الحديث حسب^(١). وكذلك ذكر الخطيب أن هناك رجلاً اعترف بوضعه حديثاً في فضائل القرآن قائلاً: «إنا اجتمعنا هنا، فرأينا الناس قد رغبوا عن القرآن وزهدوا فيه، وأخذوا في هذه الأحاديث فقعنا فوضعنا لهم هذه الفضائل حتى يرغبوا فيه^(٢)».

٦ - النفاق للحكام:

وجد قوم من الذين يبيعون دينهم بعرض من الدنيا قليل أو كثير يتقربون للملوك والأمراء بما يوافق أهواءهم، فيضعون من الأحاديث ما يكون في خدمة الحكام، والغريب أننا نجد هذه الطبقة في كل عصر، هذه الطبقة التي خانت أمانة العلم، ورضيت أن تكون مطية للحكام.

ومن أمثلة ذلك ما فعله غياث بن إبراهيم إذ دخل على المهدي وهو يلعب بالحمام، فروى له الحديث المشهور: «لا سَبَقَ إلا في خوف أو نصل أو حافر»^(٣) وزاد فيه: (أو جناح) إرضاء للمهدي، فمنحه المهدي عشرة

= ابن إسحاق. وهو متروك الحديث. ذكره الذهبي في «الميزان» ٢٧٩/٤ وقال: إنه توفي سنة ١٧٣. وانظر كتاب العلامة أحمد تيمور «نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الفقهية الأربعة» ص ١٦.

(١) «تذكرة الموضوعات» للفتني ص ٨٢، و«تدريب الراوي» ص ١٨٤، و«قواعد التحديث» ص ١٣٩. وانظر «الموضوعات» لابن الجوزي ج ١ ص ٤١، وانظر «تفسير القرطبي» ٧٨/١.

(٢) «الكفاية» ص ٥٦٨.

(٣) انظر الحديث عند أبي داود ٤٠/٣، والنسائي ١٨٨/٦، والترمذي ٣١/٣، وابن ماجه برقم ٢٨٧٨، ومختصر أبي داود للمنذري ٣٩٨/٣، ومسند أحمد ٢٥٦/٢. وقال الدميري في «حياة الحيوان» ٢٣٤/٢: [والسبق بفتح الباء ما يجعل للسابق على سبقه، وجمعه أسباق، وأما السبق بإسكان الباء فهو مصدر سبقت الرجل أسبقه، والرواية الصحيحة في هذا الحديث (لا سَبَقَ) بفتح الباء، وأراد به أن يجعل والعطاء لا يستحق إلا في سباق الخيل والإبل والنصال لأن هذه الأمور عدة في قتال العدو، وفي بذل الجعل عليها ترغيب في الجهاد].



آلاف درهم. ثم قال بعد أن ولي: أشهد أن قفاك قفا كذاب على رسول الله، وأمر بذيح الحمام^(١).

وفعل أبو البخترى نحواً من ذلك مع الرشيد، فوضع له حديثاً وهو: أن رسول الله ﷺ كان يطير الحمام، فلما عرضه على الرشيد قال: اخرج عني، فطرده عن بابه^(٢).

٧ - عوامل أخرى:

وهناك أسباب أخرى ثانوية عملت على وضع الحديث:
منها: الانتصار لفتوى.

أو الترويج لنوع من المآكل أو الطيب أو الثياب.

ومنها: غفلة المحدث، واختلاط عقله في آخر حياته.

أو التكبر عن الرجوع إلى الصواب بعد اشتباه الخطأ لسهواً^(٣).

أصل الحديث الموضوع ومصدره:

١ - قد يخترعه الواضع وينسبه إلى الرسول ﷺ، وذكر القاسمي أن بعض الكرامية وبعض المتصوفة نقل عنهم إباحة الوضع في الترغيب والترهيب.

(١) وقد أورد هذه القصة القاسمي في «قواعده» ص ١٣٤ كما يأتي: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح»، وقال أستاذنا الشيخ محمد بهجة البيطار في تعليقه عليه: [أخرجه أصحاب السنن وأحمد في «مسنده» من حديث أبي هريرة ولم يذكر فيه ابن ماجه «أو نصل»] قلت: وكذلك فقد أورده الشافعي في «الأم» ١٤٨/٤، و«مسند الشافعي» ١٢٨/٢ والبيهقي في «مناقب الشافعي» ١٢٧/٢، وأحمد شاعر في «الباعث الحثيث» ص ٩٤: «لا سبق إلا في نصل أو خف أو حافر أو جناح» وانظر القصة أيضاً في «الموضوعات» لابن الجوزي ٤٢/١ و٧٨/٣، وفي «ميزان الاعتدال» ٣/٣٣٨، وفي «اللآلئ المصنوعة» ٢٣٢/٢. وانظر أيضاً «السنن» للسباعي ص ١٠٣.

(٢) انظر هذه القصة في «اللآلئ المصنوعة» ٢٣٢/٢. و«الباعث الحثيث» ٨٦.

(٣) «قواعد التحديث» ١٣٥.



٢ - وقد يأخذ الواضع كلام غيره كبعض السلف، أو بعض قدماء الحكماء، أو الإسرائيليات وينسب ذلك إلى النبي ﷺ. قال الذهبي: (قال أبو زرعة الدمشقي: حدثنا محمد بن خالد، عن أبيه، سمعت محمد بن سعيد يقول: لا بأس إذا كان كلاماً حسناً أن تضع له إسناداً)^(١) ومحمد بن سعيد المصلوب هذا كذاب كبير، وقد ذكره مسلم في مقدمة «صحيحه»^(٢). وذكر أنه من قوم اتهموا بوضع الحديث وتوليد الأخبار، وأورد مسلم بسنده إلى رقة قوله: (إن أبا جعفر الهاشمي المدني كان يضع أحاديث: كلام حق وليست من أحاديث النبي ﷺ وكان يرويها عن النبي ﷺ)^(٣).

٣ - وقد يعتمد الواضع أحياناً إلى تركيب سند قوي لحديث ضعيف الإسناد^(٤).



(١) «الميزان» ٥٦٢/٣، و«شرح مسلم» للنووي ٥٦/١.

(٢) «صحيح مسلم» ٥/١.

(٣) «صحيح مسلم» طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ٢٢/١.

(٤) انظر في موضوع أصل الحديث: «الباعث الحثيث» ٨٨ ط ٣، و«قواعد التحديث» ١٣٤.



الفصل الثالث دلائل الوضع

قد يتساءل القارئ كيف نستطيع أن نتبين الموضوع من الأحاديث؟ والجواب على هذا السؤال أن العلماء وضعوا قواعد دقيقة محكمة، وعلامات دالة مميزة، بها يعرف الحديث الموضوع. وهي على نوعين: منها ما يتصل بسند الحديث، ومنها ما يتعلق بمتنه.

أولاً: علامات الوضع في السند:

إن جماع هذه العلامات ينحصر في اتهام راوٍ من رواة الحديث بالكذب، فإذا كان أحد رجال السند كذاباً حكمنا على الحديث بأنه موضوع، وتتأتى معرفة كونه كذاباً من واحد مما يأتي:

١ - أن يجرحه العلماء المختصون بأنه كذاب، والكذابون معروفون عند أهل العلم بالحديث، وقد ألفت بأسمائهم وأحوالهم كتب^(١).
والمثال على ذلك ما أورده الذهبي نقلاً عن الخطيب من أن علي بن عبد الله البرداني متهم بالوضع وأن من أباطيله الحديث: «الأمناء عند الله ثلاثة: أنا وجبرائيل ومعاوية»^(٢).

والمحدثون يعرفون الكذابين معرفة دقيقة. ذكر ابن أبي حاتم أن نعيم بن حماد قال لعبد الرحمن بن مهدي: كيف تعرف الكذاب؟ قال: كما يعرف الطيب المجنون^(٣).

(١) وقد مضى ذكر بعضها.

(٢) «ميزان الاعتدال» ٣/١٤٢.

(٣) «الجرح والتعديل» ١/٢٥٢.



٢ - أو أن يعترف الراوي بوضعه الحديث:

• كما صنع نوح بن أبي مريم الذي اعترف بأنه وضع الحديث حسبة، وقد ذكرنا ذلك في الفصل السابق.

• وكما صنع ميسرة بن عبد ربه عندما سأله محمد بن عيسى الطباع قال: قلت لميسرة: من أين جئت بهذه الأحاديث: «من قرأ كذا كان له كذا»؟ قال: وضعته أرغب الناس^(١).

• وكما صنع زياد بن ميمون عندما سأله أبو داود الطيالسي وعبد الرحمن بن مهدي عن الأحاديث التي يرويها عن أنس فقال: أرأيتم رجلاً يذنب فيتوب، أليس يتوب الله عليه، فقالا: نعم. قال: ما سمعت من أنس من ذا قليلاً ولا كثيراً، ثم صرح بأنه لم يلق أنساً^(٢).

٣ - أو أن يروي الراوي عن شيخ لم يثبت لقياه له، أو ولد بعد وفاته، أو كان في مكان آخر ما وصل أحدهما إليه.

والمثال على ذلك ما جاء في «لسان الميزان» في ترجمة أحمد بن سليمان القواريري نقلاً عن الخطيب: (كذبه ظاهر... وذلك أن محمد بن إسحاق توفي سنة إحدى وخمسين أو اثنتين وخمسين ومائة، وقيل قبل ذلك.

يكتب هذا عنه ومولده - على ما ذكره - سنة إحدى وخمسين!!! وأعجب من هذا ادعاؤه سماعه منه بالكوفة ثم بالمدينة، وابن إسحاق إنما قدم الكوفة في حياة الأعمش، وذلك قبل مولد هذا الشيخ بسنين كثيرة!!!)^(٣).

٤ - علامات أخرى، مثل أن يعرف الوضع من حال الراوي:

كما قيل: إن الحديث الموضوع «الهريسة تشد الظهر» وضعه محمد بن

(١) «ميزان الاعتدال» ٢٣٠/٤.

(٢) مقدمة «صحيح مسلم» ١/٢٤ ط محمد فؤاد عبد الباقي. وانظر «ميزان الاعتدال» ٩٤/٢.

(٣) «لسان الميزان» ١/١٨٣.



الحجاج اللخمي الذي كان يبيع هريسة^(١).
وكما قيل: إن الحديث الموضوع: «إذا أتى أحدكم بالطيب فليصب منه، وإذا أتى بالحلواء فليصب منها» اتهم بوضعه فضالة بن حصين العطار، اتهم بوضعه لينفق العطر^(٢).



ثانياً: علامات الوضع في المتن:

قال ابن تيمية: [وبالجملة فالأحاديث التي ينقلها كثير من الجهال لا ضابط لها، لكن منها ما يعرف كذبه بالعقل، ومنها ما يعرف كذبه بالعادة، ومنها ما يعرف كذبه بأنه خلاف النقل الصحيح، ومنها ما يعرف كذبه بطرق أخرى]^(٣).
ومن أقدم الذين تعرضوا لنقد المتن الإمام الشافعي رحمته الله فقد قال في «الرسالة»: (. . .) وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يحدث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله، أو ما يخالف ما هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه^(٤).

ومن أشهر العلماء الذين تعرضوا لهذا الموضوع ووفوه حقه الإمام ابن القيم في كتابه «المنار»^(٥).

وقد أوردنا في مبحث الحديث المعلل كلاماً نفيساً لابن كثير يتصل بنقد الحديث، وأن بعضه يعتمد على تذوق حلاوة عبارة الرسول أو إدراك ما على الحديث من أنوار النبوة. فارجع إليه^(٦).

وقد نقل الجزائري عن الأئمة الشيرازي والغزالي والقرافي نقولاً جيدة في

(١) «ميزان الاعتدال» ٥٠٩/٣ ونص الحديث الموضوع فيه: «أطعمني جبرائيل الهريسة لأشد بها ظهري لقيام الليل».

(٢) «لسان الميزان» ٤٣٥/٤، و«اللآلئ المصنوعة» ٢٣٨/٢.

(٣) «متهاج السنة» ١٠٥/٨.

(٤) «الرسالة» ص ٣٩٩.

(٥) طبع مرات في القاهرة وبيروت ودمشق.

(٦) انظر «الباعث الحثيث» ص ٦٤، وانظر ص ٢١٦ من كتابنا هذا.



موضوع نقد المتن^(١) وقد لخص العلامة ملا علي القاري كتاب «المنار» في كتابه «الأسرار المرفوعة»^(٢) وهذا التلخيص كان من أهم ما اعتمدنا عليه في بحثنا هنا.

فمن علامات الوضع في المتن:

١ - ركافة الأسلوب: يأتي الحديث النبوي في ذروة البيان العربي، فكل كلام فيه ركة في اللفظ أو ضعف في الأسلوب لا يمكن أن يكون من كلامه ﷺ، وكذلك اشتمال الحديث على خطأ لغوي أو لحن، هذا إذا صرح الراوي أنه يروي لفظ النبي ﷺ، مثل: «لا تسيدوني في الصلاة»^(٣).

٢ - فساد المعنى: بأن يكون الحديث مخالفاً لبديهيات العقول من غير أن يمكن تأويله، مثل: «إن سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً وصلت عند المقام ركعتين»^(٤).

٣ - أن يكون في نفسه باطلاً تدل وقائع الأيام على بطلانه، مثل حديث: «إن هذا الأمر إذا وصل إلى بني العباس بقي فيهم حتى يسلموه إلى عيسى ابن مريم أو المهدي» وقد مرَّ.

٤ - أن يكون مخالفاً للحس والمشاهدة. مثل: «لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة»^(٥). ومثل: «الباذنجان لما أكل له»^(٦). ومثل: «الباذنجان شفاء من كل داء»^(٧).

(١) انظر هذه النقول في توجيه النظر ص ٨٢. وانظر كلام شيخنا السيد محمد الخضر حسين في موضوع جهود العلماء المتقدمين في نقد المتن في مقالة نشرها في مجلة «لواء الإسلام» العدد ١٢ من السنة الثامنة. وهي موجودة في كتاب «دراسات في الشريعة الإسلامية» جمع الأستاذ علي الرضا التونسي ص ٢٢.

(٢) انظر «الأسرار المرفوعة» بتحقيقنا من ص ٤٢٤ حتى ٤٨٥.

(٣) «المقاصد» ٤٦٣، و«الأسرار» برقم ٥٨٥.

(٤) «الموضوعات» ١/١٠٠، و«الميزان» ٢/٥٦٥، و«تهذيب التهذيب» ٦/١٧٩، و«مناقب الشافعي» ١/٥٣٧.

(٥) «تنزيه الشريعة» ٢/٣٤٥.

(٦) «الفوائد الموضوعة» للكرمي رقم ٤٣.

(٧) «تنزيه الشريعة» ٢/٢٣٧.



قال ابن القيم: (قيح الله واضعهما لو قاله بعض جهلة الأطباء لسخر الناس منه، ولو أكل الباذنجان للحمى والسوداء الغالبة وكثير من الأمراض لم يزد لها إلا شدة، ولو أكله فقير ليستغني لم يفده الغنى، أو جاهل ليتعلم لم يفده العلم)^(١).

٥ - مخالفته لمقصد من مقاصد الشريعة^(٢) أو هدف من أهدافها، أو قاعدة من قواعدها، مثل: «خيركم بعد الممتين من لا زوجة له ولا ولد»^(٣) فحفظ النسل مقصد من مقاصد الشريعة.

٦ - اشتماله على سخافات وسماجات يسان عنها العقلاء: مثل: «الديك الأبيض حبيبي وحبيب حبيبي جبريل»^(٤). ومثل: «لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً، ما أكله جائع إلا أشبعه»^(٥).

٧ - مخالفته لصريح القرآن أو متواتر الحديث مثل: «ولد الزنى لا يدخل الجنة إلى سبعة»^(٦) فإنه مخالف لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُزْنُ وَأَزْوَءٌ وَذَرَّ أُخْرَىٰ﴾ [فاطر: ١٨] بل هو مأخوذ من التوراة التي بأيدي اليهود. ومثل: «إذا حَدَّثْتُم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به حدثت به أو لم أحدث»^(٧) فإنه مخالف للحديث المتواتر: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

٨ - أن يتضمن تأييد نحلة مبتدعة أو مذهب سياسي، كالأحاديث التي تتحدث عن الإرجاء.

-
- (١) انظر كلام ابن القيم في «الأسرار» ص ٤٢٥.
 (٢) ومقاصد الشريعة هي: حفظ الدين، والعقل، والمال، والنفس، والنسل. وانظر في مقاصد الشريعة «المستصفى» للغزالي، و«الموافقات» للشاطبي و«الإحكام» للآمدي.
 (٣) انظر «الدرر» رقم ٢٠٧، و«المقاصد» ص ٢٠٣، و«الأسرار» ص ٤٨٣.
 (٤) «الموضوعات» ٤/٣، و«الفوائد» للكرمي رقم ٧٣٠، و«الدرر» رقم ٢٣٣.
 (٥) «الفوائد» للكرمي رقم ٤٢ و«الأسرار» رقم ٣٨٣.
 (٦) «الأسرار» رقم ٥٧٥.
 (٧) انظر «الرسالة» للشافعي ٢٢٤، و«مختصر المقاصد» ٣٦، و«الفوائد» للشوكاني ٢٧٨ و٢٩١، و«أحاديث القصاص» رقم ٥١، و«الفوائد» للكرمي رقم ١٥٢.



٩ - مخالفته لحقائق التاريخ المعروفة في عصر النبي ﷺ، من حديث: إن النبي وضع الجزية عن أهل خيبر بشهادة سعد بن معاذ وكتابة معاوية. والثابت أن الجزية لم تكن في عام خيبر معروفة، إذ شرعت بعد عام تبوك^(١)، وسعد توفي قبل عام خيبر، ومعاوية أسلم يوم الفتح. ويبدو أن اليهود حاولوا أكثر من مرة استغلال هذه الفرية المكذوبة ليتخلصوا من دفع الجزية.

فقد ذكر السيوطي في «نظم العقيان في أعيان الأعيان»: ما يدل على أن الحادثة وقعت أيام الخطيب البغدادي فقال: (من فوائد التاريخ واقعة رئيس الرؤساء مع اليهودي الذي أظهر كتاباً فيه أن رسول الله ﷺ أمر بإسقاط الجزية عن أهل خيبر، وفيه شهادة الصحابة منهم علي.. فحمل الكتاب إلى رئيس الرؤساء، ووقع الناس به في غرة، فعرضه على الحافظ أبي بكر الخطيب فتأمله وقال: مزور. فقيل له: من أين لك ذلك؟

فقال: فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح، وفتوح خيبر سنة سبع، وفيه شهادة سعد بن معاذ، ومات سعد يوم قريظة قبل خيبر بستين)^(٢).

وذكر ابن كثير أن نقرأ من اليهود في مطلع القرن الثامن حاولوا أن يتخلصوا من الجزية معتمدين على كتاب معهم (يزعمون أنه من رسول الله ﷺ) بوضع الجزية عنهم، فلما وقف عليه الفقهاء تبينوا أنه مكذوب مفتعل، لما فيه من الألفاظ الركيكة، والتواريخ المخبطة، واللحن الفاحش، وحققتهم عليه شيخ الإسلام ابن تيمية وبين لهم خطأهم وكذبهم، وأنه مزور مكذوب، فأنابوا إلى أداء الجزية وخافوا من أن تستعاد منهم الشؤون الماضية. قلت - أي ابن كثير - وقد وقفت أنا على هذا الكتاب)^(٣) وذكر ابن كثير أنه جمع

(١) «الأسرار المرفوعة» ٤٤٤، وانظر كتاب: «أحكام أهل الذمة» لابن القيم ٦/١ وما بعدها.

(٢) «نظم العقيان» ص ٦ طبع نيويورك.

(٣) «البدية والنهاية» ٩/١٤.



فيه جزءاً مفرداً وأن الحادث جرى أيام الماوردي أيضاً^(١).

ويبدو أن النصارى أيضاً في هذا العصر قد ادعوا شيئاً مماثلاً إذ ادعوا عهداً من النبي ﷺ ومن عمر رضي الله عنه لهم، وقد نشرهما في جريدة الأهرام عدد ١١٨٤ بتاريخ ٢٣ آب (أغسطس) سنة ١٨٨١م نقلاً عن جريدة «المصباح» التي زعمت أن أحد الوجهاء في أوروبا وجد بمكتبة لندرة كتاباً طبع في رومية^(٢) فيه هذا العهد، وقد رد عليه الأستاذ محمد عبد القادر المازني المحامي الشرعي ونشره بـ«الوقائع المصرية» في ٢٢ أيلول (سبتمبر) سنة ١٨٨١م، كما أنكر ذلك أيضاً الأستاذ عبد الوهاب النجار وكذبه، ونشر هذا التكذيب في جريدة «الأهرام» ١٠ آذار (مارس) سنة ١٩٣١م^(٣).

وكذلك فقد نشرت روضة المعارف التي تصدر في بيروت عهداً مكذوباً من النبي ﷺ للنصاري أملاه على معاوية، وقد بين كذبه السيد محمد رشيد رضا في «المنار»^(٤).

ومن الأمثلة على ذلك ما ذكر الذهبي من أن سهيل بن ذكوان قال: (لقيت عائشة بواسط) قال الذهبي في التعليق على هذه الكذبة: (وهكذا

(١) انظر القصة أيضاً في «الأسرار المرفوعة» من ٤٦٥ - ٤٦٨، وقد انتقدها ابن القيم في «المنار» ص ١٠٢ ورقم الفقرة ١٩٣، ونقل انتقاده القاري في «الأسرار» ٤٤٤، وانتقدها ابن القيم أيضاً في «أحكام أهل الذمة» ٧/١ - ٩، وانظرها في «سمط النجوم العوالي» للعصامي ١٩/١، وانظر «المنتظم» ٢٦٥/٨، و«معجم الأدباء» ١/١٤٧ و ١٨/٤، و«البداية والنهاية» لابن كثير ١٠١/١٢ و«طبقات الشافعية» ٣٥/٤، و«كتاب الوزراء»، و«الوافي بالوفيات» ٤٤/١، و«الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ» ص ١٠ ط القدسي، و«ص ٢٥ ط بغداد، وانظر «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري» لأدم متر ١٣٣/٢، و«مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي» لروزنتال ص ١٣٠.

(٢) لندرة ورومية: أي لندن وروما.

(٣) انظر المهديين المزعومين والرد عليهما في كتاب «التشريع الإسلامي لغير المسلمين» للأستاذ عبد الله مصطفى المراغي صفحة ١٢٢ إلى صفحة ١٣٩.

(٤) «فتاوى رشيد رضا» ٧٨٦/٢.



يكون الكذب، فقد ماتت عائشة قبل أن يخط الحجاج مدينة واسط بدهر^(١).

ومن الأمثلة على ذلك الحديث «نهى رسول الله ﷺ عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس» قال البخاري: سمعت سليمان بن حرب يقول: وإنما ضرب السكة الحجاج، ولم تكن في عهد رسول الله ﷺ^(٢).

ومنها الحديث المروي عن أبي رافع قال: نزل رسول الله ﷺ خيبر، ونزلت معه فدعا بكحل إثم، فاكتحل به في رمضان وهو صائم.

قال الذهبي: (قلت: هذا باطل، فإن نزوله عليه الصلاة والسلام على خيبر كان في أول سنة سبع، فأين رمضان؟)^(٣).

١٠ - اشتماله على مجازفات في الوعد والوعيد من أجل أفعال صغيرة مثل: «من صلى الضحى أعطي ثواب سبعين نبياً».

قال ابن القيم في التعليق عليه: (وكان هذا الكذاب الخبيث لم يعلم أن غير النبي لو صلى عمر نوح ﷺ لم يعط ثواب نبي واحد)^(٤).

ومثل: «من قال لا إله إلا الله، خلق الله من تلك الكلمة طائراً له سبعون ألف لسان، لكل لسان سبعون ألف لغة، يستغفرون الله».

و«من فعل كذا وكذا أعطي في الجنة سبعين ألف مدينة، في كل مدينة سبعون ألف قصر، في كل قصر سبعون ألف حوراء».

(١) «الميزان» ٣٤٣/٢.

(٢) «ميزان الاعتدال» في ترجمة محمد بن فضال ٥/٤، والحديث أخرجه أبو داود ٣/٣٦٩ برقم ٣٤٤٩، باب كسر الدراهم كتاب البيوع والإجازات. وانظر «ضعيف أبي داود» للالباني برقم ٧٤٩، وأخرجه ابن ماجه ٧٦١/٢ برقم ٢٢٦٣، باب النهي عن كسر الدراهم كتاب التجارات. وانظر «ضعيف ابن ماجه» للالباني برقم ٤٩٥ وقد أحال إلى «السلسلة الضعيفة» برقم ٤٧٠٦. وانظر «ضعيف الجامع» برقم ٦٠٠١.

(٣) «ميزان الاعتدال» ١٥٧/٤.

(٤) «الأسرار المرفوعة» ٤٠٥، «المنار» ص ٥٠.



قال ابن القيم: (وأمثال هذه المجازفات الباردة التي لا يخلو حال واضعها من أحد أمرين: إما أن يكون في غاية الجهل والحمق. وإما أن يكون زنديقاً قصد التنقيص بالرسول ﷺ بإضافة مثل هذه الكلمات إليه)^(١).

١١ - أن يتضمن الحديث أمراً من شأنه أن تتوافر الدواعي على نقله، ولا ينقله إلا واحد مثل حديث غدير خم الذي ذكرناه آنفاً^(٢).



(١) «الأسرار المرفوعة» ٤٠٦، «المنار» ص ٥١.

(٢) انظر ص ٢٩٤.



الفصل الرابع

حُكْمُ وَضْعِ الْحَدِيثِ وَرَوَايَةِ الْحَدِيثِ الْمَوْضُوعِ

حكم وضع الحديث:

أجمع المسلمون على أن وضع الحديث حرام، وأنه معصية من أكبر المعاصي، والجويني يكفر من يتعمد الكذب على النبي ﷺ ويذهب إلى إراقة دمه. قال السيوطي: (لا أعلم شيئاً من الكبائر قال أحد من أهل السنة بتكفير مرتكبه إلا الكذب على رسول الله ﷺ، فإن الشيخ أبا محمد الجويني من أصحابنا وهو والد إمام الحرمين قال: إن من تعمد الكذب عليه ﷺ يكفر كفراً يخرج عن الملة، وتبعه على ذلك طائفة منهم الإمام ناصر الدين ابن المنير من أئمة المالكية، وهذا يدل على أنه أكبر الكبائر، لأنه لا شيء من الكبائر يقتضي الكفر عند أحد من أهل السنة. والله أعلم^(١)).

وكذلك فإن الغزالي ذهب إلى أن الكذب عليه ﷺ من الكبائر التي لا يقاومها شيء^(٢).

قال السخاوي: (.. لأن الكذب عليه ﷺ ليس كالكذب على غيره من الخلق والأسم، حتى اتفق أهل البصيرة والبصائر، أنه من أكبر الكبائر، وصرح غير واحد من علماء الدين وأئمة بعدم قبول توبته، بل بالغ الشيخ أبو محمد الجويني فكفره)^(٣).

(١) «تحذير الخواص» ٦٤ - ٦٥ و«الأسرار المرفوعة» ٦٨. وانظر «فتح الباري» ٢٠٢/١ ومقدمة «المقاصد الحسنة» ص ٤.

(٢) «قواعد التحديث» ١٣٥.

(٣) «المقاصد» ص ٤.



وقد ناقش النووي هذه المسألة فقرر تعظيم تحريم الكذب عليه - ﷺ -
- وذهب إلى (أنه فاحشة عظيمة وموبقة كبيرة، ولكن لا يكفر بهذا الكذب
إلا أن يستحله. هذا هو المشهور من مذاهب العلماء من الطوائف)^(١).

ونقل قول والد إمام الحرمين أبي المعالي الذي أشرنا إليه ثم قال:
(وضعف إمام الحرمين هذا القول وقال: إنه لم يره لأحد من الأصحاب،
وإنه هفوة عظيمة، والصواب ما قدمناه عن الجمهور والله أعلم)^(١).

هل تقبل رواية الكاذب بعد توبته:

قال النووي: (إن من كذب على رسول الله ﷺ عمداً في حديث واحد
فسق، وردت رواياته كلها، وبطل الاحتجاج بجمعها.

فلو تاب وحسنت توبته، فقد قال جماعة من العلماء منهم أحمد بن
حنبل وأبو بكر الحميدي شيخ البخاري وصاحب الشافعي وأبو بكر الصيرفي
من فقهاء أصحابنا الشافعيين وأصحاب الوجوه منهم ومتقدميهم في الأصول
والفروع:

لا تؤثر توبته في ذلك، ولا تقبل روايته أبداً بل يحتم جرحه دائماً،
وأطلق الصيرفي وقال: كل من أسقطنا خبره من أهل النقل بكذب وجدناه
عليه لم نعد لقبوله بتوبة تظهر، ومن ضعفنا نقله لم نجعله قوياً بعد ذلك)^(٢)
ثم قال النووي: (ولم أر دليلاً لمذهب هؤلاء... وهذا الذي ذكره هؤلاء
الأئمة ضعيف مخالف للقواعد الشرعية، والمختار القطع بصحة توبته في
هذا، وقبول رواياته بعدها إذا صحت توبته بشروطها المعروفة... فهذا هو
الجاري على قواعد الشرع)^(٣).

(١) «شرح صحيح مسلم» للنووي ٦٩/١. ونقل أحمد شاكر في «الباعث الحثيث» قول أبي
محمد الجويني هذا ثم قال: (وهو الحق).

(٢) «شرح صحيح مسلم» ٦٩/١ - ٧٠.

(٣) «شرح صحيح مسلم» ٧٠/١.



حكم رواية الحديث الموضوع:

اتفقوا على أنه تحرم روايته مع العلم بوضعه، سواء كان في الأحكام أو القصص أو الترغيب ونحوها إلا مبيناً وضعه^(١). وقد أخرج الإمام أحمد ومسلم وغيرهما عن رسول الله ﷺ أنه قال: «من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»^(٢).

وعلى أهل العلم أن ينكروا على من يرفع الحديث الموضوع إلى النبي ﷺ حتى ولو كان معناه صحيحاً، لأنه لو نسب قول مكذوب إلى كبير أو وزير لم يرض السكوت عليه فما القول بالكذب على رسول الله؟ ولأنه عد الراوي للحديث المكذوب أحد الكاذبين كما مر في الحديث.

وقد صرح العلماء من أمثال ابن تيمية والذهبي وابن حجر أن رواية الراوي للموضوعات دون التنبيه إليها من الذنوب، قال الذهبي عن أبي نعيم وابن منده: (لا أعلم لهما ذنباً أكبر من روايتهما الموضوعات ساكتين عنها)^(٣).

هذا وقد تورع كثير من السلف الصالح عن الإكثار من الرواية، وتوقوها خوفاً من الوقوع في الكذب والدخول في حديث الوعيد، كما روي عن زيد بن أرقم وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص وطلحة بن عبيد الله والمقداد بن الأسود^(٤).

-
- (١) «علوم الحديث» لابن الصلاح ٨٩، و«شرح صحيح مسلم» ٥٦/١ و٧٠ و٧١، و«تدريب الراوي» ١٧٨، و«تحذير الخواص» ١٣٠، و«قواعد التحديث» ١٥٠.
- (٢) «صحيح مسلم» ٧/١، و«الترمذي» ٣/٣٧٣، وابن ماجه ١٤/١ - ١٥. وانظر «قواعد التحديث» ١٣٣ و«رياض الصالحين» باب الحث على الثبوت فيما يقول ويحكيه.
- (٣) انظر كتابنا «أبو نعيم وكتابه الحلية» ص ٣٨، و«الميزان» ١١/١، و«اللسان الميزان» ١/٢٠١، و«منهاج السنة» ١٥/٤.
- (٤) انظر «تحذير الخواص» ص ١٤٠ - ١٤٥، وانظر «معرفة علوم الحديث» ص ١٥.



الفصل الخامس موقف العلماء من الحديث الموضوع

موقف العلماء من الحديث الموضوع:

وجدت أحاديث موضوعة كثيرة، يدل على هذه الكثرة أخبار عديدة: منها ما أورده العقيلي في «الضعفاء» عن حماد بن زيد أنه قال: وضعت الزنادقة على رسول الله ﷺ اثني عشر ألف حديث^(١). ومنها ما ذكره الخطيب في «الكفاية» أن جعفر بن سليمان سمع المهدي يقول: أقر عندي رجل من الزنادقة أنه وضع أربعمئة حديث، فهي تجول في أيدي الناس^(٢).

ومنها ما ذكره ابن عساكر أنه جيء إلى الرشيد بزنديق فأمر بقتله. فقال: يا أمير المؤمنين أين أنت عن أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام، ما قال النبي منها حرفاً. فقال له الرشيد: أين أنت يا زنديق من عبد الله بن المبارك، وأبي إسحاق الفزاري ينخلانها نخلاً، فيخرجانها حرفاً حرفاً^(٣)؟

وقيل لابن المبارك: هذه الأحاديث المصنوعة؟ قال: يعيش لها الجهابذة^(٤).

(١) كتاب الضعفاء الكبير للعقيلي ١/١٤، وانظر «الكفاية» ص ٨٠ و ٦٠٤.

(٢) «الكفاية» ٨٠ و ٦٠٤، و«عمدة القاري» للعيني ٢/١٥٠.

(٣) تذكرة الحفاظ ١/٢٧٣، و«تهذيب التهذيب» ١/١٥٢، و«تاريخ الخلفاء» ٢٩٣، و«تحذير الخواص» ٢١٤، و«الأسرار المرفوعة» ٨٩ - ٩٠.

(٤) «الكامل» لابن عدي ١/١١٤، «الجرح والتعديل» ٣/١، و«فتح المغيب» للسخاوي ١/٢٤١.



ومنها ما أخرجه ابن الجوزي في «الموضوعات» عن سهل بن السري، قال: وضع أحمد بن عبد الله الجويباري ومحمد بن عكاشة الكرمانني ومحمد بن تميم الفارابي على رسول الله ﷺ أكثر من عشرة آلاف حديث^(١). ويدل على كثرتها هذه المصنفات الكبيرة التي حوت الأحاديث الموضوعية.

فماذا كان موقف العلماء من مجموعة الأحاديث المنقولة على اختلاف أحوالها ودرجاتها وقد اختلطت الأحاديث الموضوعية بالأحاديث الصحيحة؟ لقد كان موقفهم منها الموقف الإسلامي السليم، فلم يقبلوها كلها، لأنهم لو فعلوا ذلك لحرفوا دين الله، ففيها المكذوب، ولم يتركوها كلها، لأنهم لو فعلوا ذلك لضيعوا دين الله، ولكنهم شمروا عن ساعد الجد، وصرفوا في سبيل ذلك كل أوقاتهم، فلقد تتبعوا أحوال الرواة التي تساعد على عملية النقد وتمييز الطيب من الخبيث، ودَوَّنوا في ذلك المدونات وأحصوا فيها بالنسبة إلى كل راو متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وهل رحل؟ وإلى أين؟ وذكروا شيوخه الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم. وفصلوا القول في أحوال الشخص الواحد تفصيلاً يدل على التتبع الدقيق لكل حوادث حياته، فقد يقبلون رواية شخص في أول حياته، ويردونها في آخرها لأنه اختلط، أو يقبلون رواية رجل عندما يروي عن أبناء بلده لأنه يعرفهم، ويردون روايته عندما يروي عن الآخرين لقلّة معرفته بهم، قال ابن أبي حاتم:

(وجب الفحص عن الناقله والبحث عن أحوالهم، وإثبات الذين عرفناهم بشرائط العدالة والتثبت في الرواية مما يقتضيه حكم العدالة في نقل الحديث وروايته، بأن يكونوا أمناء في أنفسهم علماء بدينهم، أهل ورع

(١) «الموضوعات» ٤٨/١، و«تحذير الخواص» ٢١٦ - ٢١٧.



وتقوى وحفظ للحديث وإتقان، وثبتت، وأن يكونوا أهل تمييز وتحصيل، لا يشوبهم كثير من الغفلات، ولا تغلب عليهم الأوهام فيما قد حفظوه ووعوه..^(١).

ووضعوا قواعد لنقد المتن وأحكموها حتى يتبين لهم الحديث الصحيح من الضعيف. وكان موقفهم تحقيقاً لقول عمرو بن قيس: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينقد الدراهم، فإن الدراهم فيها الزيف والبهرج، وكذلك الحديث^(٢).

قال الأستاذ المعلمي اليماني: (فلا تكاد تجد حديثاً بين البطلان إلا وجدت في سنده واحداً أو اثنين أو جماعة قد جرحهم الأئمة، والأئمة كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاء به فضلاً عن خبرين أو أكثر، ويقولون للخبر الذي تمتنع صحته أو تبعد: «منكر» أو «باطل»)^(٣).

وهكذا فقد استطاع هؤلاء العلماء أن ينفوا عن أحاديث رسول الله المكذوب الموضوع، وأن يأخذوا بالأحاديث الثابتة السليمة، وبذلك تحقق وعد الله من حفظ هذه الشريعة وحمايتها من كل ما أصاب غيرها من عوامل التحريف والبطلان، حتى نقل الأستاذ المعلمي اليماني أن المستشرق مرجليوث قال: (ليفخر المسلمون ما شاؤوا بعلم حديثهم)^(٤).

وما زالوا في جهد واجتهاد حتى استطاعوا أن يصلوا إلى قواعد نقدية راقية، بها يميزون الخبيث من الطيب من الحديث، وكانت هذه القواعد أرقى ما يمكن أن يصل إليه عقل بشري في تحقيق نسبة الأقوال إلى

(١) «مقدمة الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ص ٥.

(٢) «الكفاية» ٥٦٠. وانظر أيضاً «جامع العلوم والحكم» ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) «الأنوار الكاشفة» ٦ - ٧.

(٤) صفحة ب من مقدمة «الجرح والتعديل». وانظر ما قاله محمد أسد في كتابه القيم «الإسلام على مفترق الطرق» ٨٧ - ٩٨ فقد دافع عن السنة دفاعاً جيداً ورد على المستشرقين.



أصحابها، وقد شهد بذلك القريب والبعيد، والصديق والعدو، وذلك من فضل الله يؤتیه من يشاء والله ذو فضل عظيم.

قال ابن قتيبة في كتابه «تأويل مختلف الحديث»^(١)، يمدح أهل الحديث:

(... التمسوا الحق من وجهته وتتبعوه من مظانه، وتقربوا إلى الله باتباعهم سنن رسول الله ﷺ، وطلبهم لأخباره براً وبحراً وشرقاً وغرباً... : ولم يزالوا في التنقيح عنها، والبحث لها، حتى عرفوا صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، وعرفوا من خالفها إلى الرأي، فنبهوا على ذلك، حتى نجم الحق بعد أن كان عافياً، ويسق بعد أن كان دارساً، واجتمع بعد أن كان متفرقاً، وانقاد للسننة من كان عنها معرضاً، وتنبه عليها من كان غافلاً...)

وقد يعيهم الطاعنون بحملهم الضعيف وطلبهم الغريب، وفي الغرائب الداء، ولم يحملوا الضعيف والغريب لأنهم رأوها حقاً، بل جمعوا الغث والسمين، والصحيح والسقيم، ليميزوا بينهما ويدلوا عليهما...^(٢).

ومر أحمد بن حنبل على نفر من أصحاب الحديث وهم يعرضون كتاباً لهم فقال: ما أحسب هؤلاء إلا ممن قال رسول الله ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة»^(٣).

قال ابن حبان: (ومن أحق بهذا التأويل من قوم فارقوا الأهل والأوطان، وقنعوا بالكسر والأطمار، في طلب السنن والآثار، يجولون البراري والقفار، ولا يباليون بالبؤس والإقتار، متبعين لآثار السلف الماضين، وسالكين نهج محجة الصالحين، برد الكذب عن رسول رب العالمين، وذنب

(١) «تأويل مختلف الحديث» ٧٣.

(٢) «تأويل مختلف الحديث» ٧٣ - ٧٤. وانظر «تنزيه الشريعة» لابن عراق ١ ص ١٦.

(٣) «صحيح الجامع الصغير» رقم ٧٢٨٩.



الزور عنه، حتى وضع للمسلمين المنار، وَتَبَيَّنَ لَهُمُ الصَّحِيحُ مِنَ الْمَوْضُوعِ
والزور من الأخبار^(١).

وقال الشيخ أحمد المنيني في «القول السديد»: (وحسب الراوي
للأحاديث شرفاً وفضلاً، وجلالة ونبلاً، أن يكون أول سلسلة آخرها
الرسول، وإلى حضرته الشريفة الانتهاء والوصول، وطالما كان السلف
الصالح يقاسون في تحمله شدائد الأسفار، ليأخذوه عن أهله بالمشافهة ولا
يقنعون بالنقل من الأسفار، فربما ارتكبوا غارب الاغتراب بالارتحال إلى
البلدان الشاسعة لأخذ حديث عن إمام انحصرت روايته فيه، أو لبيان وضع
حديث تتبعوا سنده حتى انتهى إلى من يختلق الكذب ويفتره، وتأسى بهم
من بعدهم من نقله الأحاديث النبوية فضبطوا الأسانيد، وقيدوا منها كل
شريد، وسبروا الرواة بين تجريح وتعديل، وسلكوا في تحرير المتن أقوم
سبيل)^(٢).



(١) انظر «كتاب المجروحين» ٨٩/١.

(٢) نقلاً عن «قواعد التحديث» ١٥ - ١٦.



الفصل السادس التأليف في الحديث الموضوع

ألف العلماء في الأحاديث الموضوعة كتباً خاصة من أهمها:

- ١ - كتاب «الموضوعات من الأحاديث المرفوعات» للحسين بن إبراهيم الهمداني الجوزقاني (أو الجوزقي) المتوفى سنة ٥٤٣هـ، ويدعى هذا الكتاب أيضاً بـ«الأباطيل». وقال الذهبي: وهو محتو على أحاديث موضوعة وواهية، وطالعه واستفدت منه مع أوهام فيه^(١).
- ٢ - كتاب «الموضوعات» للإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي... ابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ^(٢).

ومصادر ابن الجوزي في كتاب «الموضوعات» - على ما ذكر ابن عراق^(٣) - هي: كتاب «الكامل» لابن عدي، و«الضعفاء» لابن حبان، و«الضعفاء» للعقيلي، و«الضعفاء» لأبي الفتح الأزدي، و«تفسير ابن مردويه» و«معاجم الطبراني الثلاثة»، و«الأفراد» للدارقطني، وما في تصانيف الخطيب، وما في تصانيف ابن شاهين، و«الحلية» لأبي نعيم، و«تاريخ أصبهان» له وغيرهما من مصنفات أبي نعيم، و«تاريخ نيسابور» للحاكم وغيره من مصنفات الحاكم، وكتاب «الأباطيل» للجوزقاني.

وقد رتب ابن الجوزي كتابه على الأبواب.

(١) «الرسالة المستطرفة» ١٤٩.
 (٢) انظر ترجمته في مقدمتي لكتاب «الفضايل والمذكرين» ورسالة «القرامطة» له.
 (٣) «تنزيه الشريعة» ص ٤.



وقال ابن حجر: غالب ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، والذي ينتقد عليه بالنسبة إلى ما لا ينتقد قليل جداً^(١).

وهذا الكتاب النفيس كان محل انتقاد كثير من العلماء من أمثال ابن الصلاح^(٢)، والذهبي^(٣)، والسخاوي^(٤)، وابن حجر^(٥)، والسيوطي^(٦)، وأحمد شاكر^(٧) وغيرهم.

إذ أخذوا عليه توسعه في الحكم بالوضع على كثير من الأحاديث التي ليست موضوعة، بل لقد حكم بالوضع على بعض الأحاديث الصحيحة، ومن ذلك حديث أبي هريرة: «إن طالت بك مدة أوشك أن ترى قوماً يغدون في سخط الله ويروحون في لعنته، في أيديهم مثل أذنان البقر»، وهو في «صحيح مسلم»^(٨).

قال ابن حجر: (ولم أقف في كتاب «الموضوعات» لابن الجوزي على شيء حكم عليه بالوضع وهو في أحد الصحيحين غير هذا الحديث)^(٩).
وقد ألّف العلماء حول هذا الكتاب عدداً من المؤلفات نذكر بعضها، فمن أهمها:

- «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد» لابن حجر، وقد دافع عن ٢٤ حديثاً. وللسيوطي ذيل عليه ذكر ١٤ حديثاً أخرى ودافع عنها.
- «القول الحسن في الذب عن السنن» للسيوطي.

-
- (١) «تدريب الراوي» ١٨٢.
 - (٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح ٨٩.
 - (٣) «الميزان» للذهبي ١٦/١.
 - (٤) «فتح المغيب» للسخاوي ٢٣٧/١.
 - (٥) «اللسان» لابن حجر ٨٤/٢.
 - (٦) «التدريب» ١٨٢، و«اللآلئ» ٢/١.
 - (٧) «الباعث الحثيث» ٨٠.
 - (٨) «صحيح مسلم» ١٥٦/٨.
 - (٩) «القول المسدد» لابن حجر ص ٣١.



وأود أن أنبه إلى وهم ذكره بعضهم إذ زعم أن كتاب «المنار» لابن القيم اختصار لكتاب «الموضوعات» وهذا قول باطل ينقضه النظر المتأنى في الكتابين ومنهجهما والأحاديث الواردة فيهما.

وذكر ابن كثير أن تاج الدين الفزاري اختصر «الموضوعات»^(١).

٣ - «اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعية» للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١ هـ وهو من أحسن الكتب التي ألفت حول «الموضوعات» لابن الجوزي، قال السيوطي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (وطالما اختلج في ضميري انتقاؤه وانتقاده واختصاره لينتفع به مرتاده إلى أن استخرت الله تعالى وانشرح صدري لذلك...) ^(٢).

وهو يناقش المؤلف في عدد من الأحاديث التي لا يوافقه على أنها موضوعية، ويعدُّ العلماء سكوته عن ابن الجوزي موافقة منه على أن الحديث موضوع. وذكروا أنه زاد على ابن الجوزي أحاديث استخرجها من «تاريخ ابن عساكر» و«ابن النجار» و«مسند الفردوس» للدليمي، وتصانيف أبي الشيخ.

٤ - «ذيل اللآلئ المصنوعة» للسيوطي أيضاً.

٥ - «تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الأخبار الشنيعة الموضوعية» لعلي بن محمد بن عراق المتوفى سنة ٩٦٣ هـ.

٦ - «تذكرة الموضوعات» لمحمد بن طاهر الفتني الهندي المتوفى سنة ٩٨٦ هـ.

٧ - كتاب «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعية»^(٣) لعلي بن محمد بن سلطان المشهور بملا علي القاري المتوفى سنة ١٠١٤ هـ.

(١) «البداية والنهاية» ٣٢٥/١٣.

(٢) «اللآلئ» ٢/١.

(٣) وقد يَسَّرَ اللهُ لي تحقيقه ونشره سنة ١٣٩١ في بيروت، وأعدت نشره بطبعة مزيدة ومنقحة في المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.



- ٨ - كتاب «المصنوع في معرفة الحديث الموضوع» له أيضاً.
- ٩ - «الفوائد الموضوعية، في الأحاديث الموضوعية»^(١) للعلامة مرعي بن يوسف الكرمي المتوفى سنة ١٠٣٢هـ.
- ١٠ - كتاب «الدرر المصنوعات، في الأحاديث الموضوعات» لمحمد بن أحمد السفاريني المتوفى سنة ١١٨٨هـ.
- ١١ - كتاب «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعية» لمحمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.
- ١٢ - وكتاب «الآثار المرفوعة في الأحاديث الموضوعية» لعبد الحي اللكنوي المتوفى سنة ١٣٠٤هـ.
- ١٣ - و«تحذير المسلمين، من الأحاديث الموضوعية على سيد المرسلين» لمحمد البشير ظافر الأزهري المتوفى سنة ١٣٢٥هـ.
- ١٤ - «الدر الملتقط، في تبيين الغلط، ونفي اللغظ» للحسن بن محمد الصغاني المتوفى سنة ٦٥٠هـ (وهو مخطوط فيما أعلم).
- ١٥ - «موضوعات الصغاني» للمؤلف المذكور في الكتاب السابق وهو مطبوع في مصر، وفي دمشق (دار المأمون).
- ١٦ - «المغني عن الحفظ والكتاب، بقولهم لم يصح شيء في هذا الباب» لعمر بن بدر بن سعيد الموصلي المتوفى سنة ٦٢٣هـ.
- وغيرها كثير ولكننا اقتصرنا على المهم.

(١) وقد نشرته محققاً لأول مرة في مجلة «أضواء الشريعة» العدد السادس جمادى الآخرة ١٣٩٥هـ ثم طبعته دار العربية في بيروت سنة ١٣٩٧هـ، وأعدت نشره بطبعة مزيدة ومنقحة في دار الوراق، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.







الباب الخامس
كتب الحديث





إن معرفة كتب علم ما من العلوم هي الخطوة الأولى في البحث والدراسة، فلا بد لطالب العلم إذا أراد البحث والاطلاع من أن يكون واقفاً على خصائص كتب الفن الذي يريد أن يشتغل فيه، فلكل كتاب طريقة خاصة به، ومزايا ينفرد بها. ومن هنا كان هذا البحث من أهم المباحث وأعودها بالنفع والفائدة. وإن التعريف بكتب السنة موضوع جليل كبير، وقد ألفت فيه كتب خاصة^(١)، وليس من المستطاع أن نتعرض إلى التعريف بكل كتب السنة، ولكننا سنعرف أولاً بأنواع كتب الحديث، ثم نعرف بأهم هذه الكتب.

رأينا في مبحث تدوين السنة تطور كتابة الحديث وقررنا هناك أن القرن الثالث الهجري هو العصر الذهبي للتدوين، إذ نبغ فيه عدد من الجهابذة الأفاضل الذين تركوا لنا الكتب الجامعة المهمة، وتابع مهمتهم على توالي العصور عدد من العلماء الأعلام... فكان من ذلك كله مكتبة ضخمة جمعت الألوف من الكتب والمجموعات الحديثية.

وقد كانت هناك طرق متعددة في تصنيف الحديث وجمع متونه. من أهمها طريقتان هما:

- ١ - التصنيف على أبواب الفقه: وهذا ما سنراه في الجوامع والسنن.
 - ٢ - ومنها، التصنيف على الرواة من الصحابة: وهذا ما سنراه في المسانيد. وهناك طرق أخرى ستمر بنا في حديثنا عن أنواع كتب الحديث.
- وقد وصلت إلينا معظم هذه الكتب التي خلفها أولئك الأئمة الأعلام، وتناقلها أهل الحديث كابراً عن كابر، وعند ظهور الطباعة قام عدد من المحققين بخدمة بعض هذه الكتب ونشرها في طبعات جميلة مشرقة، وطبع الطابعون عدداً منها دون تحقيق، وما يزال المخطوط الذي لم يطبع كثيراً.

(١) من أهم هذه الكتب كتاب «الرسالة المستطرفة» للكتاني.



الفصل الأول أنواع كتب الحديث

سأعرض بإيجاز بالغ إلى التعريف بالأنواع الآتية:

- | | | |
|------------------|----------------|---------------------|
| ١ - الجوامع . | ٦ - المعاجم . | ١١ - الفهارس . |
| ٢ - المسانيد . | ٧ - الأجزاء . | ١٢ - المختارات . |
| ٣ - السنن . | ٨ - الأطراف . | ١٣ - أدلة الأحكام . |
| ٤ - المستدركات . | ٩ - الرجال . | |
| ٥ - المستخرجات . | ١٠ - المصطلح . | |

وهناك أنواع أخرى ذكرناها خلال بحثنا في الموضوعات المتعلقة بها فيما سبق من هذا الكتاب، ككتب الموضوعات، وكتب الأحاديث المتواترة، والأحاديث القدسية... وغيرها.

١ - الجوامع:

الجامع من كتب الحديث هو ما اشتمل على جميع أبواب الحديث التي اصطالحوا على أنها ثمانية وهي:

- | | |
|-------------------------------|-----------------------------------|
| ١ - باب العقائد . | ٥ - باب التفسير والتاريخ والسير . |
| ٢ - باب الأحكام . | ٦ - باب الشرائع . |
| ٣ - باب الرقاق . | ٧ - باب الفتن . |
| ٤ - باب آداب الطعام والشراب . | ٨ - باب المناقب والمثالب . |

ومن الجوامع كتابا البخاري والترمذي.



٢ - المسانيد:

المسند كتاب ذكرت الأحاديث فيه حسب ترتيب أسماء رواتها من الصحابة، والخطة التي تراعى في ترتيب هذه الأسماء تختلف من عالم إلى عالم.

• فهناك من يعتمد ترتيب أسماء الصحابة حسب السبق في الإسلام ويبدأ بال عشرة ثم بالمتقدمين من أهل بدر. ثم أهل الحديبية. ثم من أسلم وهاجر بين الحديبية والفتح، ثم من أسلم يوم الفتح، ثم أصاغر الصحابة سناً، ثم يختم بالنساء.

• ومنهم من يعتمد ترتيب الأسماء حسب الأحرف الهجائية.

• ومنهم من يعتمد ترتيبها حسب الأنساب فيبدأ ببني هاشم، ثم الأقرب فالأقرب إلى رسول الله ﷺ في النسب^(١).

• ومن المسانيد ما صنف مؤلفه أحاديث كل صحابي على أبواب الفقه مثل «المسند الكبير» لبقّي بن مَخْلَد القرطبي المتوفّى سنة ٢٧٦هـ، رتبته على أسماء الصحابة وروى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي ونيّف، ثم رتب أحاديث كل صحابي على أبواب الفقه، فجاء كتاباً حافلاً مع ثقة مؤلفه وضبطه وإتقانه.

قال الأستاذ الشيخ أحمد شاكر: ولكن هذا الكتاب الجليل لم نسمع بوجوده في مكتبة من مكاتب الإسلام، وما ندري أفقد كله؟ ولعله يوجد في بعض البقايا التي نجت من التدمير في الأندلس^(٢).

(١) «مفتاح السنة» للخولي ص ٩٢.

(٢) «الباعث الحثيث» ص ١٨٦. وانظر «مفتاح السنة» ص ٣١، و«الرسالة المستطرفة» ص ٧٤، و«نفع الطيب» ٥٨١/١ و ١٤١/٢ و ١٦٢/٤، وانظر «تاريخ التراث العربي» لفؤاد سزكين ٣٩٠/١ فقد ذكر أن من هذا المسند اقتباسات في «الإصابة». وانظر أيضاً «فهرس مخطوطات الظاهرية» للشيخ ناصر الألباني ص ١٦٠ فقد ذكر أن في الظاهرية بدمشق «متقى من حديث بقي بن مخلد وآخرين» لأبي حفص المؤدب.



ومن أهم المسانيد وأعظمها مسند الإمام أحمد بن حنبل رحمته الله.
أما أول من صنف المسند فهذا يحتاج إلى بحث واستقصاء، وقد نقل
الذهبي عن ابن عدي أن (يحيى بن عبد الحميد الحماني هو أول من صنف
المسند بالكوفة، ومسدد بن مسرهد أول من صنف المسند بالبصرة)^(١).

٣ - المعاجم:

المعجم: ما تذكر فيه الأحاديث على ترتيب الصحابة أو الشيوخ أو
البلدان.

والغالب أن تكون مرتبة على حروف المعجم^(٢) وأشهر المعاجم:
المعاجم الثلاثة للطبراني^(٣) المتوفى سنة ٣٦٠ «الكبير» و«المتوسط»^(٤)
و«الصغير»^(٥). رتب في «الكبير» الصحابة على الحروف وهو مشتمل على ٢٠
ألف حديث، ورتب في «الأوسط» و«الأصغر» شيوخه على الحروف^(٦).

٤ - المستدركات:

المستدرك: كتاب يستدرك فيه مؤلفه ما فات مؤلفاً آخر في كتاب له
على شرطه.

- (١) «تذكرة الحفاظ» ٢/٢٤. و«شرح علل الترمذي لابن رجب» ١/٣٩.
- (٢) «الرسالة المستطرفة» ص ١٠١.
- (٣) وهو سليمان بن أحمد اللخمي الشافعي الحافظ الكبير صاحب التصانيف الكثيرة،
والطبراني نسبة إلى طبرية الشام أعادها الله إلى المسلمين. وقد طبع حمدي
عبد المجيد السلفي «المعجم الكبير» طبعة ثانية سنة ١٤٠٤ في مطبعة الزهراء الحديثة
بالموصل، والأجزاء المطبوعة هي من ١ - ١٢ و ١٧ - ٢٠ و ٢٢ - ٢٥. وقد ضمن
الجزء الأخير «الأحاديث الطوال» للطبراني، وترجمة الطبراني لابن مندة. والأجزاء
الناقصة هي ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ٢١.
- (٤) ويقال له «الأوسط». وقد طبع بتحقيق محمود الطحان وأصدرته مكتبة المعارف في
الرياض.
- (٥) طبع في الهند، ثم أعيد طبعه في مصر على نفقة المكتبة السلفية بالمدينة. ثم طبع في
بيروت.
- (٦) «مفتاح السنة» ص ٣٣.



ومن أشهر المستدركات «مستدرك الحاكم»^(١) على الصحيحين، الذي اعتنى بضبط الزائد عليهما مما هو على شرطهما، أو شرط أحدهما، أو صحيح أدى اجتهاده إلى تصحيحه وإن لم يكن على شرط واحد منهما، معبراً عن الأول بقوله: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، وعن الثاني والثالث: على شرط البخاري أو مسلم، وعن الأخير بقوله: هذا حديث صحيح الإسناد.

وربما أورد فيه ما هو في الصحيحين، وربما أورد فيه ما لم يصح عنده من الأحاديث منبهاً على ذلك، وهو متساهل في التصحيح. وقد لخص الذهبي «المستدرك» وتعقب كثيراً منه^(٢). طبع «المستدرك» في الهند في أربعة أجزاء، وطبع معه كتاب الذهبي.

٥ - المستخرجات:

المستخرج: مشتق من الاستخراج، وذلك أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من طريق غير طريق صاحب الكتاب، فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه^(٣).

• من ذلك مستخرج أبي بكر الإسماعيلي المتوفى (٣٧١هـ) على البخاري^(٤).

• ومستخرج أبي عوانة الإسفرائيني المتوفى (٣١٦هـ) على مسلم^(٢).

وللمستخرجات فوائد منها:

١ - ما قد يقع فيه من زوائد في الحديث لأنهم لا يلتزمون ألفاظ المستخرج عليه.

(١) هو محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري المعروف بابن البيع، توفي سنة ٤٠٥هـ.

(٢) «التدريب» ص ٥١ وما بعدها.

(٣) «التدريب» ص ٥٣.

(٤) «مفتاح السنة» ص ٧٨، و«التدريب» ص ٥١.



٢ - وما قد يقع فيها من التصريح بالسماع مع كون الأصل معنعناً، أو من تسمية مبهم في الأصل.

٣ - علو الإسناد: إذ رواية الحديث عن صاحب المستخرج عليه أبعد من روايته عن طبقته أو شيوخه.

٤ - زيادة قوة الحديث بكثرة طرقه^(١).

• وقد اعتنى كثير من الحفاظ بالتخريج، وقصروا ذلك في الأكثر على الصحيحين لكونهما العمدة في هذا الفن^(٢).

٦ - الأجزاء :

الجزء: كتاب يضم أحاديث مروية عن صحابي معين، أو عن تابعي معين، أو أحاديث متعلقة بموضوع واحد كجزء في قيام الليل لمحمد بن نصر المروزي المتوفى ٢٩٤هـ، وجزء القراءة خلف الإمام للبخاري.

٧ - السنن :

وهي: كتب تكتفي بذكر الأحاديث وتقتصر عليها ولا تذكر شيئاً من الآثار، وتلتزم غالباً الترتيب على أبواب الأحكام.

جاء في «الرسالة المستطرفة»:

(السنن: وهي - في اصطلاحهم - الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية من الإيمان والطهارة والصلاة والزكاة إلى آخرها.

وليس فيها شيء من الموقوف، لأن الموقوف لا يسمى في اصطلاحهم سنة ويسمى حديثاً^(٣). والمثال عليها «سنن أبي داود».

(١) «شرح مسلم» للنووي ٢٦/١.

(٢) «مفتاح السنة» ص ٧٧، «الرسالة المستطرفة» ص ٢٦.

(٣) «الرسالة المستطرفة» ص ٣٢.



وهناك كتب تعرف بـ«كتب السنة» وهي الكتب الحاضرة على اتباعها والعمل بها، وترك ما حدث بعد الصدر الأول من البدع والأهواء^(١).

٨ - الأطراف:

وهي: كتب تجمع الأحاديث على الأطراف، وذلك بأن يذكر طرف الحديث ثم تجمع أسانيدَه، إما مع عدم التقيد بكتب مخصوصة، وإما مع التقيد بها كما فعل الحافظ المزي المتوفى ٧٤٢هـ الذي ترك كتاباً رائعاً هو «تحفة الأشراف» وقد صدر في ١٤ جزءاً في الهند ثم طبعه المكتب الإسلامي في بيروت. وكما فعل الحافظ العراقي المتوفى (٨٠٦هـ) في «أطراف الكتب الستة».

ومن الذين ألفوا في الأطراف: عبد الغني النابلسي المتوفى ١١٤٣هـ الذي ترك لنا كتابه القيم «ذخائر الموارث».

والأطراف كتب تعد من معاجم كتب السنة وفهارسها.

قال الأستاذ محمد عبد الرزاق حمزة:

(والخلاصة أنك تستفيد من كتب الأطراف:

- ١ - طرق الحديث عند أصحاب الكتب الستة، فتعرف إن كان غريباً أو عزيزاً أو مشهوراً.
- ٢ - رجال الإسناد لكل حديث، ويظهر مبهمات كسفيان هل هو الثوري، أو ابن عيينة. وحماد هل هو ابن زيد أو ابن سلمة مثلاً.
- ٣ - تصحيح ما يقع من الأغلط المطبعية أو القلمية في أسانيد كتب السنة الستة.
- ٤ - معرفة من أخرج الحديث من أصحاب الدواوين المشهورة أو بعضهم وموضع تخريجه عند من أخرجه منه.

(١) «الرسالة المستطرفة» ص ٣٧.



٥ - فائدة سلبية، وهي معرفة أن الحديث ليس عند واحد من أهل الكتب المذكورة، فإذا رأيت حديثاً من «مسند أحمد» أو غيره مثلاً، وأردت أن تعرف هل أخرجه البخاري أو مسلم أو أبو داود مثلاً مررت في كتاب الأطراف على ترجمة ذلك الصحابي فإذا لم تجد فيها هذا الحديث عرفت أنه ليس في الكتب الستة.

٦ - اختلاف نسخ الكتب الستة: فكثيراً ما تختلف نسخ «البخاري» و«أبي داود» و«النسائي» بذكر بعض الأحاديث وحذفها، والتعليق عليها، فتستفيد من كتاب «الأطراف» للمزي أن هذا الحديث في نسخة فلان وفلان من أصحاب نسخ «البخاري» أو «أبي داود» أو «النسائي» رحمهم الله تعالى^(١).

٩ - كتب الرجال:

وهي: الكتب التي تعرف رجال الحديث، وقد سبق أن أشرنا إليها عند كلامنا على علم الجرح والتعديل والتاريخ.
وهي على أنواع: فبعضها في الصحابة، وبعضها عام في الرجال، وبعضها خاص برجال كتب معينة كالكتب الستة، وبعضها في الضعفاء، وبعضها في الثقات.

١٠ - كتب المصطلح:

وهي: الكتب التي تبحث في قواعد مصطلح الحديث.
قال ابن حجر: (فمن أول من صنف في ذلك القاضي أبو محمد الرامهرمزي المتوفى ٣٦٠هـ في كتابه «المحدث الفاصل»^(٢))، ولكنه لم يستوعب. والحاكم أبو عبد الله النيسابوري^(٣) المتوفى ٤٠٥هـ لكنه لم يهذب

(١) انظر «تحفة الأشراف» ٤٤/٢ من المقدمة.

(٢) وقد نشره صديقنا محمد عجاج الخطيب سنة ١٣٩١هـ.

(٣) وهو كتاب «معرفة علوم الحديث» وقد نشره السيد معظم حسين في سنة ١٩٣٥م.



ولم يرتب، وتلاه أبو نعيم الأصبهاني المتوفى ٤٣٠هـ فعمل على كتابه «مستخرجاً» وأبقى أشياء للمتعب، ثم جاء بعدهم الخطيب البغدادي المتوفى ٤٦٢هـ فصنف في قوانين الرواية كتاباً سماه «الكفاية»^(١). وفي آدابها كتاباً سماه «الجامع لأدب الشيخ والسامع»^(٢)... ثم... جمع القاضي عياض المتوفى ٥٤٤هـ كتاباً لطيفاً سماه «الإلماع»^(٣)، وأبو حفص الميانجي جزءاً سماه «ما لا يسع المحدث جهله»^(٤)... إلى أن جاء الحافظ الفقيه تقي الدين أبو عمرو عثمان بن الصلاح عبد الرحمن الشهرزوري نزيل دمشق المتوفى ٦٤٣هـ، فجمع لما تولى تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية^(٥) كتابه المشهور^(٦)، فهدب فنونه، وأملاه شيئاً بعد شيء، فلهذا لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب^(٧).

ثم جاء النووي وابن كثير والزركشي وابن حجر والسيوطي والسخاوي فألفوا في ذلك كتباً تدور حول كتاب ابن الصلاح وهي معروفة مشهورة.

وفي الحقبة الأخيرة ألف كتابان من أنفع الكتب في هذا الفن هما «توجيه النظر» لطاهر الجزائري المتوفى ١٣٣٨هـ و«قواعد التحديث» لشيخ مشايخنا جمال الدين القاسمي المتوفى ١٣٣٢هـ رحمهما الله.

-
- (١) طبع في الهند، ثم أعيد طبعه في مصر ١٩٧٢م.
 - (٢) هو مخطوط في الإسكندرية (انظر مقدمة محقق «معرفة علوم الحديث» صكب) وكنت قد عزمت على تحقيقه بالتعاون مع أخي العلامة الشيخ عبد الرحمن الباني. ثم نشره محمد رأفت سعيد وصدر عن مكتبة الفلاح بالكويت سنة ١٤٠١هـ. ونشره أيضاً بعد ذلك محمود الطحان وصدر عن مكتبة المعارف بالرياض سنة ١٤٠٣هـ.
 - (٣) وقد نشره السيد أحمد صقر في مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
 - (٤) وقد نشره صبحي السامرائي في بغداد ١٣٨٧هـ (١٩٦٧م).
 - (٥) انظر التعريف بمكان هذه المدرسة وبسنة بنائها وقيمتها في تعليق صديقنا عبد القادر الأرنؤوط على كتاب «الأذكار» للنووي صفحة ج.
 - (٦) وكتابه «علوم الحديث» واشتهر بمقدمة ابن الصلاح وقد شرح ونظم وطبع مرات.
 - (٧) «شرح النخبة» ص ٢.



١١ - كتب الفهارس:

يجب أن نذكر بحقيقة علمية؛ وهي أن أمة الإسلام هي أول أمة في التاريخ عرفت فن الفهرسة فألفت الفهارس والمعاجم، وأنها سبقت أوروبا بعدة قرون، وأن أوروبا أخذت هذا الفن عن المسلمين^(١).

وكتب الفهارس: هي الكتب التي تسهل للباحث الوقوف على الحديث المطلوب، ويمكن أن نعد منها كتب الأطراف، كما يمكن أن نعد منها الكتب التي على غرار «الجامع الصغير» للسيوطي^(٢).

وفي العصر الحديث كثر ظهور الفهارس الحديثة:

● فهناك فهارس خاصة بكتاب معين مثل الفهارس التي ألفت حول البخاري.

● وهناك فهارس عامة رتب موادها حسب الموضوعات ترتيباً هجائياً مثل كتاب «مفتاح كنوز السنة» تأليف فنسك وترجمة محمد فؤاد عبد الباقي، وهو يدل على ما ورد في كتب السنة التي فهرسها هذا الكتاب من أحاديث موضوع معين، فتلتبس هذا الموضوع في محله من الكتاب على هذا الترتيب، فيحيلك إلى مواضع الأحاديث في كتب السنة، ويدل على موضع الحديث من هذه الكتب، وذلك بالرجوع إلى الحرف الذي يبدأ به موضوع الحديث، وقد فهرس ١٤ كتاباً هي: الكتب الستة، ومسند أحمد، وموطأ

(١) انظر الفصل القيم الذي كتبه العلامة أحمد محمد شاكر في هذا الموضوع من ص ٤٣ حتى ص ٦٢ من المقدمة النفيسة التي كتبها لـ«جامع الترمذي»، وانظر الفصل القيم الذي كتبه العلامة محمد أحمد الغمراوي الأستاذ في كلية الطب في كتاب «مرشد المتعلم» المطبوع في دار الكتب المصرية سنة ١٩٣٤م.

(٢) وقد قام المحدث الكبير الشيخ ناصر الألباني بتأليف كتابين حول هذا الكتاب جمع في الأول الأحاديث الصحيحة والحسنة وسماه «صحيح الجامع الصغير وزيادته» وبلغت أحاديثه ٨٢٠٢. وجمع في الثاني الأحاديث الضعيفة والموضوعة وسماه «ضعيف الجامع الصغير وزيادته»، وبلغت أحاديثه ٦٤٥٢. ورد القارئ إلى مواضع من مؤلفاته فضل فيها القول في الحديث ودراسته.



مالك، وسنن الدارمي، ومسند زيد بن علي، وطبقات ابن سعد، ومسند الطيالسي، وسيرة ابن هشام، ومغازي الواقدي، ووضع لكل كتاب منها رمزاً.

وهناك «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»، وضعه جماعة من المستشرقين، ويدلك على موضع الحديث من كتب السنة إن عرفت كلمة واحدة من الحديث. وجاء في سبعة مجلدات. ومجلد ثامن في الأعلام سواء كانت أشخاصاً أم أماكن.

وقد فهرس هذا المعجم ٩ كتب، هي الكتب الستة و«مسند أحمد» و«موطأ مالك» و«سنن الدارمي».

١٢ - كتب المختارات:

وهي الكتب التي يختار مؤلفوها عدداً من الأحاديث إما من كتاب واحد وإما من كتب متعددة.

ومن أشهرها «رياض الصالحين» للنووي المتوفى ٦٧٦هـ، وقد التزم مؤلفه فيه صحة الأحاديث، وقد بلغت أحاديثه ألفاً وتسعمائة حديث. وإن كان العلماء استدركوا عليه عدداً قليلاً من الأحاديث^(١).

و«الترغيب والترهيب» للمنذري المتوفى ٦٥٦هـ، وقد وضع له مصطلحات تعين على معرفة درجة الحديث. ذكرها في المقدمة.

١٣ - كتب أدلة الأحكام:

وهي الكتب التي تجمع أدلة الأحكام على ترتيب أبواب الفقه.

• ومن أشهرها كتاب «العمدة في الأحكام»، في معالم الحلال والحرام، عن خير الأنام، محمد عليه الصلاة والسلام لعبد الغني بن

(١) انظر مقدمة الشيخ الألباني التي قدّم بها لكتاب «رياض الصالحين» طبع المكتب الإسلامي.



عبد الواحد المقدسي المتوفى ٦٠٠هـ وقد شرحه ابن دقيق العيد المتوفى ٧٠٢هـ وغيره.

• و«المنتقى في الأحكام» لعبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الجد المتوفى ٦٥٢هـ وقد شرحه الشوكاني المتوفى ١٢٥٠هـ في كتابه «نيل الأوطار».

• و«الإمام بأحاديث الأحكام» لابن دقيق العيد المالكي الشافعي المتوفى ٧٠٢هـ.

• و«بلوغ المرام من أحاديث الأحكام» لابن حجر المتوفى ٨٥٢هـ، وقد شرحه الصنعاني المتوفى ١١٨٢هـ في «سبل السلام».

ملاحظة هامة:

إن هذه الأنواع السابقة من الكتب قد يكون فيها شيء من التداخل، والتعريفات التي أشرنا إليها تقريبية في بعضها، فالمسانيد تشبه المعجمات، و«صحيح مسلم» أقرب إلى الجوامع وإن كان يخالفها في اقتصاره على ذكر الأحاديث وعدم إيرادها شيئاً من الآثار. والله أعلم.



الفصل الثاني الكتب الستة

وهي «صحيح البخاري»، و«صحيح مسلم»، و«جامع الترمذي»، و«سنن النسائي»، و«سنن أبي داود»، و«سنن ابن ماجه» وقد اقترح بعضهم أن يكون «موطأ مالك» عوضاً عن ابن ماجه. واقترح آخرون أن يكون «سنن الدارمي».

وهذه (الكتب الستة كادت لا تغادر من صحيح الحديث إلا النزر اليسير، وهي التي عليها يعتمد المستنبطون، وبها يعتضد المناظرون، وعن محياها تنجاب الشبه، وبضوئها يهتدي الضال، وببرد يقينها تثلج الصدور)^(١).



(١) «مفتاح السنة» ٢٨.



١ - «صحيح البخاري»

ترجمته^(١):

هو الإمام محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله، أصله فارسي، فقد كان جده المغيرة مولى لإسماعيل الجعفي والي بخارى، فانتسب إليه بعد إسلامه. ولد ببخارى سنة ١٩٤هـ، ونشأ يتيماً، وأخذ يحفظ الحديث وهو دون العشر، وكان عجيب الحفظ.

وقد جرت له في بغداد حادثة تشهد له بالذكاء والحفظ والضبط، ذلك أنّ عدداً من علماء الحديث فيها أرادوا امتحانه، فسألوه عن مائة حديث مغلوبة، أسانيدھا بغير متونها، فسردھا كما ألقوها وأنكر معرفتها، ثم رواھا على الوجه الصحيح^(٢).

ورحل في طلب العلم إلى الشام ومصر والجزيرة والعراق والحجاز، وأقام في الحجاز ستة أعوام. وتلقى الناس عنه ولم يبلغ ١٨ سنة.

(١) انظر ترجمته في: «تاريخ بغداد» ٤/٢ - ٣٤، و«وفيات الأعيان» ٣/٣٢٩، و«طبقات الشافعية» ٢/٢١٢ - ٢٤١، و«طبقات الحنابلة» ١/٢٧١ - ٢٧٩، و«شذرات الذهب» ٢/١٣٤، و«البداية والنهاية» ١١/٢٤، و«تذكرة الحفاظ» ٢/٥٥٥، و«الوافي بالوفيات» ٢/٢٠٦، و«النجوم الزاهرة» ٣/٢٥، و«معجم البلدان» ١/٥٣، و«الجرح والتعديل» القسم الثاني ٣/١٩١.

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح ٩١، و«اختصار علوم الحديث» لابن كثير ٨٧، و«تدريب الراوي» ١٩١، و«مقدمة فتح الباري» ٤٨٦. وذكرت بعض المصادر أن مثل هذه الحادثة وقعت للبخاري في البصرة وسمرقند أيضاً. انظر «تاريخ بغداد» ٢/١٥، و«البداية والنهاية» ١١/٢٥.



وكان مجدداً في التأليف والتحصيل، يقوم في الليلة الواحدة ثماني عشرة مرة أو أكثر، يسرج المصباح ويستذكر أشياء، ويخرج أحاديث فيعلم عليها.

سمع من نحو ألف شيخ^(١) وجمع نحو ستمائة ألف حديث^(٢) وكان من الأئمة المجتهدين، له آراء فقهية مشهورة^(٣) وقد تنازعت معظم المذاهب الفقهية، كان قليل الأكل، كثير الإحسان إلى الطلبة، شديد الورع، مهذب العبارة حتى مع المخالفين له، كان يقول فيمن يريد جرحه من الساقطين والمتروكين: فيه نظر، أو سكتوا عنه. وقال يوماً: أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أنني اغتبت أحداً، فقال له بعض الشهود: إنك جرحت بعض الرواة، فقال: ذلك رواية ولم نقله من عند أنفسنا وقد قال ﷺ: «بئس أخو العشيرة»^(٤). كان يكثر من قراءة القرآن، وقد توفي ليلة عيد الفطر سنة ٢٥٦هـ ﷺ عن عمر يقارب اثنتين وستين سنة.

كتبه:

ألف كتباً كثيرة أهمها «الجامع الصحيح» وقد أوردها معظم الذين ترجموا له، مثل «التاريخ الكبير»، و«التاريخ الأوسط»، و«التاريخ الصغير» وكتاب «الضعفاء الكبير»، و«الصغير» وكتاب «الأدب المفرد» وكتاب «رفع اليدين في الصلاة» وكتاب «القراءة خلف الإمام» وكتاب «خلق أفعال العباد»، ومعظم هذه الكتب مطبوع أكثر من مرة.

خصائص كتابه الجامع الصحيح:

هو أول كتاب ألف في الصحيح المجرد وكانت الكتب قبله ممزوجة

(١) انظر قيمة تعدد الأساتذة فيما كتبه في مقدمة كتاب «الباعث على الخلاص» للمحافظ العراقي ص ٩٢ - ٩٣.

(٢) «شرح القسطلاني» ٢٩/١.

(٣) وهي مذكورة في كتابه «الجامع» وقد أورد بعضها الأستاذ الخولي في «مفتاح السنة» ص ٣٦.

(٤) انظر تخريجنا للحديث عند كلامنا عن الجرح والتعديل.



فيها الصحيح وغيره^(١) وقد اتفق جمهور العلماء على أنه أصح الكتب بعد القرآن، ابتداءً تأليفه بالحرم الشريف، ولبث في تصنيفه ست عشرة سنة. وأتمه ببخارى، وما كان يضع فيه حديثاً إلا بعد أن يغتسل ويصلي ركعتين ويستخير الله في وضعه^(٢)، هذا بعد استكمال وسائل البحث والدقة في تحري الصواب، ومات البخاري قبل أن يفرغ من تبييض كتابه تبييضاً نهائياً.

عدد أحاديثه:

عدد أحاديثه بالمكرر وبما فيه من التعليقات والمتابعات واختلاف الروايات (٩٠٨٢) سوى الموقوف على الصحابة وأقوال التابعين^(٣). وعدد أحاديثه الموصولة بغير المكرر (٢٥١٣)^(٤).

أما خصائصه، فنسذكر خصائص هذا الكتاب الجليل معتمدين على أمرين:

أولهما:

اسمه كما وضعه له مؤلفه، فإن هذا الاسم يدل على عدد من الخصائص.

وثانيهما:

النظر في الكتاب نفسه وما ذكره العلماء في ذلك.

اسمه الذي وضعه له مؤلفه هو: «الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه»^(٥) وقد دل اسم الكتاب على محتوى الكتاب ونهجه:

- (١) «الرسالة المستطرفة» ص ٤.
- (٢) «التاج المكلل» ص ١٠٧، و«جامع الأصول» ١/١٠٩، و«مفتاح السنة» ص ٣٧، و«شرح القسطلاني» ١/٢٩.
- (٣) «مقدمة فتح الباري» طبع المطبعة السلفية ص ٤٦٩.
- (٤) «فتح الباري» ١/٨٤، طبع المطبعة السلفية، بينما ذكر ابن حجر في «هدي الساري» ٤٧٧ أن عدد المتون بلا تكرير على التحرير ٢٦٠٢.
- (٥) «توجيه النظر» ص ٨٨. نقلاً عن السيوطي في كتابه «التوشيح».



١ - فقد دل اسم الكتاب على أنه جامع، وقد رأينا مدلول كلمة جامع عند المحدثين^(١).

٢ - ودلت هذه التسمية على أن الأحاديث فيه صحيحة أي ليس فيه حديث ضعيف ولا حسن.

٣ - ودلت هذه التسمية على أن مقصوده تخريج الأحاديث التي اتصل إسنادها، أما ما وقع في الكتاب من غير ذلك فإنما وقع عرضاً وتبعاً لا أصلاً مقصوداً.

٤ - ودلت هذه التسمية على أن المؤلف إنما يضع مختصراً ولم يقصد الاستيعاب ولم يلتزم إخراج كل ما صح من الحديث، فقد روي عنه أنه يقول: أحفظ مائة ألف حديث صحيح^(٢) وأحفظ مائتي ألف حديث غير صحيح، ويقول أيضاً: لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر^(٣)، ونقل عنه القسطلاني قوله: خرجته من ستمائة ألف حديث وصنفته في ست عشرة سنة، وجعلته حجة فيما بيني وبين الله، وما أدخلت فيه إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر حتى لا يطول^(٤).

٥ - ودلت هذه التسمية على أنه استهدف في كتابه استنباط أحكام الفقه

(١) انظر ما ذكرناه عن «الجامع» في الفصل السابق.

(٢) «علوم الحديث» لابن الصلاح ١٦ وقال النووي: أراد البخاري بلوغ مائة ألف بالمكرر والموقوف وأثار الصحابة والتابعين وفتاويهم مما كان السلف يطلقون على كل منها اسم الحديث، وهو متعين (نقلًا عن «قواعد التحديث» ص ٦١).

وقال الكتاني في «التراتب الإدارية» ٢/٢٠٤: (بين البيهقي أن مرادهم بهذه الأعداد العظيمة ما يشمل السنّة وأثار الصحابة والتابعين أو أنهم كانوا يريدون طرق الحديث المتنوعة، فيجعلون كل طريق حديثاً، وكل حديث له طرق وروايات).

وجاء في «صيد الخاطر» لابن الجوزي: (جرى بيني وبين أصحاب الحديث كلام في قول الإمام أحمد: صحّ عن رسول الله ﷺ سبعمائة ألف حديث، فقلت له: إنما يعني به الطرق).

(٣) «علوم الحديث» ١٥ - ١٦.

(٤) «شرح القسطلاني» ١/٢٩.



وإيراد السيرة وتفسير القرآن، وسرى مصداق ذلك في سردنا لعناوين كتبه في الصحيح بعد قليل.

وإذا نظرنا في الكتاب نفسه استطعنا أن نضيف إلى ما سبق الخصائص الأخرى الآتية:

٦ - الكتاب خلا من المقدمة، وذكر ابن حجر أن المصنفين من الأئمة من شيوخ البخاري، وشيوخ شيوخه وأهل عصره كمالك في «الموطأ»، وعبد الرزاق في «المصنف»، وأحمد في «المسند»، وأبي داود في «السنن» إلى ما لا يحصى ممن لم يقدم في ابتداء تصنيفه خطبة، ولم يزد على التسمية، هم الأكثر، والقليل منهم من افتتح كتابه بخطبة^(١).

٧ - في الكتاب تكرار للأحاديث وتقطيع لها: فقد ذكر البخاري الحديث في مواضع متعددة، ويستدل به في كل موضع لمعنى وحكم معين، ذلك لأن الحديث الواحد قد يتضمن أحياناً أحكاماً عديدة، فيورده في أكثر من موضع، وتحت عناوين متباينة، تبعاً للمعنى الذي دل عليه الحديث، ورغبة منه في أن يأتي بجديد فإنه يعمد إلى إيراد الحديث من طريق إسناد جديد، وقد يكون في اللفظ اختلاف يسير... ولا يورد حديثاً في موضعين بإسناد واحد ولفظ واحد إلا نادراً.

قال ابن حجر: [تقرر أن البخاري لا يعيد الحديث إلا لفائدة، لكن تارة تكون في المتن، وتارة في الإسناد، وتارة فيهما، وحيث تكون في المتن خاصة لا يعيده بصورته، بل يتصرف فيه، فإن كثرت طرقه أورد لكل باب طريقاً، وإن قلت اختصر المتن أو الإسناد... فلا يوجد في كتابه حديث على صورة واحدة في موضعين فصاعداً إلا نادراً]^(٢).

مثال على تكرار الحديث باختلاف يسير في اللفظ بإسنادين مختلفين:

(١) «فتح الباري» ٩/١، وانظر كتابنا «أبو داود: حياته وسننه» ص ٤٩.

(٢) «فتح الباري» ٨٤/١.



(باب حلاوة الإيمان. حدثنا محمد بن المثنى قال: حدثنا عبد الوهاب الثقفي قال: حدثنا أيوب، عن أبي قلابة عن أنس عن النبي ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: أن يكون الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، وأن يحب المرء لا يحبه إلا الله، وأن يكره أن يعود في الكفر كما يكره أن يقذف في النار»^(١)).

ثم أورد هذا الحديث في باب آخر على الوجه الآتي:

(باب من كره أن يعود في الكفر كما يكره أن يلقى في النار من الإيمان. حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا شعبة، عن قتادة عن أنس رضي الله عنه عن النبي ﷺ: «ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان: من كان الله ورسوله أحب إليه مما سواهما، ومن أحب عبداً لا يحبه إلا الله، ومن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله كما يكره أن يلقى في النار»^(٢)).

أما إذا كان الحديث طويلاً ويتضمن أحكاماً عديدة فإنه يضطر إلى أن يقطع الحديث في أبواب؛ ذلك لأنه إن أورد الحديث كاملاً في كل باب من الأبواب التي فيها من الأحكام ما يدخله فيها طال الكتاب، وإن حذفه في الأبواب الأخرى مقتصراً على أنه سبق أن ذكره يختل النهج الذي التزمه، ولكنه في تقطيع الحديث يظهر براعة فنية صناعية فائقة، وذلك عن طريق التلوين في إيراد الحديث بإسناد آخر أو برواية يختلف المتن فيها عن الرواية السابقة.

فإن كثرت الأحكام عن عدد الرواة عدل عن إيراد الإسناد تماماً إلى اختصاره مطلقاً، وهذا سبب من الأسباب التي جعلت المؤلف يأتي بالحديث معلقاً في مكان ثم يأتي به موصولاً في موضع آخر.

ومن المفيد أن نورد ما يذكره بعض العلماء من أن البخاري رحمه الله قد

(١) «صحيح البخاري» ٩/١.

(٢) «صحيح البخاري» ١٠/١، والفرق واضح بين الحديثين في الإسناد والتمتن أيضاً.



يكون الحديث عنده ثابتاً، وله طرق بعضها أرفع من بعض وأصح، غير أنه يعدل عن الطريق الأصح لنزوله أو لأنه يسأم تكرار الطرق أو ما أشبه ذلك. وتقطيع الحديث أمر جائز كما نص على ذلك العلماء، قال الخطيب: (إذا كان المتن متضمناً لعبادات وأحكام لا تعلق لبعضها ببعض، فإنه بمثابة الأحاديث المنفصل بعضها من بعض، ويجوز تقطيعه، وكان غير واحد من الأئمة يفعل ذلك)^(١).

٨ - ومن خصائص هذا الكتاب العظيم أن المؤلف يختار من الأحاديث ما فيه إشارة إلى المعنى الذي يقصد، ويفضله على الأحاديث الصريحة في ذلك. قال ابن حجر في «الفتح»: [وقد جرى البخاري على عادته في إثارة الخفي على الواضح؛ فإن هذه السورة كانت أولى بإيراد هذا السياق من سورة الروم لما تضمنته من ذكر الدخان، لكن هذه طريقتة، يذكر الحديث في موضع، ثم يذكره في الموضع اللائق به عارياً عن الزيادة اكتفاءً بذكرها في الموضع الآخر شحداً للأذهان وبعثاً على مزيد الاستحضار]^(٢).

٩ - في هذا الكتاب أحاديث معلقة، وقد سبق أن ذكرنا أن المعلق مشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، قال النووي - وهو يتحدث عن المعلق في «صحيح البخاري» -: (وعلى المدقق إذا رام الاستدلال به أن ينظر في رجاله وحال سنده ليرى صلاحيته للحجة وعدمها)^(٣).

وعدد الأحاديث المعلقة في «صحيح البخاري» (١٣٤١) كما عدها الحافظ ابن حجر^(٤). وأكثر هذه المعلقة موصول في موضع آخر من كتاب «الصحيح» وإنما أوردها البخاري معلقة اختصاراً ومجانبة للتكرار.

(١) «الكفاية في علم الرواية» ص ١٩١ ط حيدر آباد الهند، سنة ١٣٥٧هـ، وانظر آخر بحث (رواية الحديث بالمعنى) من هذا الكتاب.
(٢) «فتح الباري» ٨/ ٥٧٢.
(٣) نقلاً عن «قواعد التحديث» ص ١٠٥.
(٤) «هدي الساري» ٤٦٩، وانظر «التدريب» ٥٠.



والذي لم يصله المؤلف منها في موضع آخر (١٦٠) حديثاً^(١)، وقد وصلها شيخ الإسلام ابن حجر رحمته الله في كتاب مفرد لطيف سماه «التوفيق» وله في جميع المعلقات والمتابعات والموقوفات كتاب جليل سماه «تغليق التعليق» واختصره بلا أسانيد في كتاب آخر سماه «التشويق إلى وصل المهم من التعليق» هذا، وقد يورد البخاري الحديث معلقاً لقصد الاحتجاج للعنوان. قال ابن حجر في مقدمة «فتح الباري»: [.. والمعلق ليس بمسند... وقد ذكرنا الأسباب الحاملة للمصنف على تخريج ذلك التعليق وأن مراده بذلك أن يكون الكتاب جامعاً لأكثر الأحاديث التي يحتج بها، إلا أن منها ما هو على شرطه، فساقه سياق أصل الكتاب، ومنها ما هو على غير شرطه فغاير السياق في إيراده ليمتاز^(٤)].

والمعلقات في «صحيح البخاري» أنواع: فهناك معلقات مرفوعة، وهناك معلقات موقوفة.

وهذه الأحاديث المعلقة لا يلزم من ورودها في «صحيح البخاري» كونها صحيحة، بل منها ما هو ضعيف ومنها ما هو صحيح.

وقد ذهب كثير من العلماء إلى أن المعلق عندما يرويه البخاري بلفظ فيه جزم مثل (قال رسول الله) صحيح.

ومن هؤلاء العلماء ابن الصلاح الذي يذهب إلى أن المعلق عند البخاري إن كان (بلفظ فيه جزم وحكم به على من علقه عنه فقد حكم بصحته عنه، مثاله: قال رسول الله ﷺ كذا وكذا. قال ابن عباس «كذا»... وما أشبه ذلك من العبارات فكل ذلك حكم منه على من ذكره عنه بأنه قد قال ذلك ورواه. فلن يستجيز إطلاق ذلك إلا إذا صح عنه ذلك عنه..

وأما ما لم يكن في لفظه جزم وحكم مثل «وروي عن رسول الله كذا وكذا، أو روي عن فلان كذا وكذا، أو في الباب عن النبي كذا وكذا» فهذا

(١) مقدمة «فتح الباري» ٣٤٦.



وما أشبهه من الألفاظ ليس في شيء منه حكم بصحة ذلك عمّن ذكره عنه^(١).

أقول: وهذا يستأنس به، ولكن الحكم على الحديث المعلق ينبغي أن يعتمد على دراسة السند إن وجد موصولاً والله أعلم.

١٠ - وفي كتاب «صحيح البخاري» متابعات، وقد بلغ عدد المتابعات والتبنيه على اختلاف الروايات (٣٤٤) حديثاً.

١١ - وفي الكتاب أيضاً أقوال للصحابة والتابعين رضي الله عنهم.

١٢ - لا يعبر في «صحيحه» بقوله: (وقال لي فلان) إلا في الأحاديث التي يكون في إسنادها عنده نظر. أو التي تكون موقوفة. وهذا هو الفرق بين قوله (حدثنا فلان) وقوله: (قال لي فلان)^(٢).

١٣ - شروط المؤلف في الحديث الصحيح شروط متشعبة؛ فلقد اشترط في رواته اللقاء، أي أن يكون الراوي قد ثبت عنه لقاء من روى عنه، وينتقي من الرجال أكثرهم صحبة لشيخه وأعرفهم بحديثه، وإن أخرج حديثاً لا يكون بهذه الصفة فإنما يخرجها في المتابعات، أما مسلم فقد اكتفى بالمعاصرة.

أما الشروط الأخرى^(٣) اللازمة ليكون الحديث صحيحاً فقد بالغ البخاري في التحري بشأنها حتى أصبحت شروطاً قوية جداً.

١٤ - كتاب البخاري كتاب بحث واستنباط ودراسة للأحاديث، وليس كتاباً يسردها.

(١) «علوم الحديث» لابن الصلاح ٢٠ - ٢١، وانظر «شرح القسطلاني» ١/٢٦، و«الترغيب والترهيب» للمنذري ١/٨٢ فقد ذكر كل من المنذري وابن حجر والقسطلاني مثل ما ذكر ابن الصلاح.

(٢) «قواعد التحديث» للقاسمي ١٩٥ - ١٩٦ و«فتح الباري»، ٢/٥١٣.

(٣) وهي الاتصال والسلامة من العلة والشذوذ وعدالة الرواة وضبطهم.



١٥ - وهو كتاب يتعمد أن يربط دلالة الآية بالحديث، فمن ذلك قوله: (باب المعاصي من أمر الجاهلية ولا يكفر صاحبها بارتكابها إلا بالشرك لقول النبي ﷺ: «إنك امرؤ فيك جاهلية» وقول الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨].

حدثنا سليمان بن حرب قال: حدثنا شعبة بن واصل الأحذب، عن المعرور قال: لقيت أبا ذر بالربذة وعليه حلة وعلى غلامه حلة، فسألته عن ذلك فقال: إني ساببت رجلاً فغيرته بأمه، فقال لي النبي ﷺ: «يا أبا ذر أعيرته بأمه؟ إنك امرؤ فيك جاهلية، إخوانكم خولكم، جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم»^(١).

وواضح أن في هذا الاستشهاد بالآية ما يدل على أن البخاري كان كثيراً ما يفسر الآيات ويشير إلى المعنى الذي انتبه إليه وهو دقيق، وربما لا ينتبه إليه كثير من الناس.

وقريب من ذلك ما ورد في ص ١٦ من الجزء الأول حيث قال:

(باب ﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ فسامهم المؤمنين).

وقد تكون هذه الدقة سبباً في خفاء معنى عبارة البخاري.

١٦ - ومن المفيد أن نورد كتب الجامع الصحيح لتتعرف مضمونه، وسأوردها على الترتيب الذي أوردها عليه المؤلف وهي:

بدء الوحي - الإيمان - العلم - الوضوء - الغسل - الحيض - التيمم - الصلاة - مواقيت الصلاة - الأذان - الجمعة - صلاة الخوف - صلاة العيدين - الوتر - الاستسقاء - الكسوف - سجود القرآن - تقصير الصلاة - التهجد - الصلاة في مسجد مكة والمدينة - العمل في الصلاة - السهو - الجنائز - الزكاة - الحج - العمرة - المحصر - جزاء الصيد - فضائل المدينة - الصوم -

(١) «صحيح البخاري» ١٥/١ برقم ٣٠.



صلاة التراويح - فضل ليلة القدر - الاعتكاف - البيوع - السَّلْم - الشفعة -
الإجارة - الحوالات - الكفالة - الوكالة - الحرث والمزارعة - الشرب -
الاستقراض وأداء الديون - الخصومات - اللقطة - المظالم والغصب - الشركة
- الرهن - العتق - المكاتب - الهبة - الشهادات - الصلح - الشروط - الوصايا
- الجهاد والسير - فرض الخمس - الجزية - بدء الخلق - الأنبياء - المناقب -
فضائل أصحاب النبي - مناقب الأنصار - المغازي - تفسير القرآن - فضائل
القرآن - النكاح - الطلاق - النفقات - الأطعمة - العقيقة - الذبائح والصيد -
الأضاحي - الأشربة - المرضى - الطب - اللباس - الأدب - الاستئذان -
الدعوات - الرقاق - القدر - الأيمان والندور - الكفارات - الفرائض -
الحدود - الديات - استتابة المرتدين - الإكراه - الحيل - تعبير الرؤيا - الفتن
- الأحكام - التمني - أخبار الآحاد - الاعتصام بالكتاب والسنة - التوحيد .

وكانت عدة مجموع الكتب ٩٧ كتاباً، وقسم كل كتاب من هذه الكتب
إلى أبواب، ومجموع الأبواب يبلغ ٣٤٥٠ باباً.

١٧ - وأود أن أنبه إلى أن كمية الأحاديث ليست واحدة ولا متقاربة
في أبواب الكتاب، فقد يقع في كثير من أبوابه الأحاديث الكثيرة، وقد يقع
في بعضها حديث واحد، وفي بعضها آية من كتاب الله فقط، وبعضها لا
شيء فيه البتة.

١٨ - ويفيد أن نشير إلى أن هذا الكتاب قد حظي بألوان من التحقيق
والخدمة لا يفوقها شيء ما عدا كتاب الله سبحانه، حتى قال الدكتور شوقي ضيف:
(وإخراج اليونيني^(١) لـ«صحيح البخاري» على هذا النحو يدل بوضوح
على أن أسلافنا لم يبقوا لنا ولا للمستشرقين شيئاً يمكن أن يضاف بوضوح
في عالم تحقيق النصوص)^(٢).

(١) اليونيني هو محمد بن أحمد بن عبد الله، أبو عبد الله، تقي الدين اليونيني. ولد في
يونين، وهي بلدة من قرى بعلبك، وتوفي في بعلبك سنة ٦٥٨ هـ.

(٢) «البحث الأدبي» ١٨٧.



وفي مجال الخدمة والشرح والعد والفهرسة والتعريف بالرجال والإعراب وما إلى ذلك دراسات كثيرة لم يحظ بها كتاب آخر من كتب الحديث.

عناوين صحيح البخاري:

عُرفت العناوين في كتبنا القديمة بالتراجم، ومن أعظم ما امتاز به «صحيح البخاري» عناوين أبوابه، إذ أننا نعلم أن هناك من الكتب ما تجردت أبوابه عن العناوين مثل «صحيح مسلم» الذي لم يضع مؤلفه فيه عنواناً واحداً.

وإن النظر في عناوين أبواب هذا الكتاب ليدل على براعة فائقة، وفقه سديد، وذهن فقهي غواص، وقدرة على الاستنباط عظيمة، حتى قيل فيها: (تراجمه حيرت الأفكار وأدهشت العقول).

ومن هنا كان فقه المؤلف للحديث كامناً في العنوان الذي اختاره، وقد قال جمع من الفضلاء:

«فقه البخاري في تراجمه».

وكان البخاري - فيما يبدو - يبذل جهداً فائقاً، واهتماماً كبيراً في اختيار هذه العناوين، يدلنا على ذلك ما جاء في «شرح القسطلاني»: من أنه (كان يصلي لكل ترجمة ركعتين)^(١).

ونستطيع أن نذكر بعض الصفات المهمة التي تميز هذه العناوين:

١ - تمتاز عناوين هذا الكتاب بالدقة والعمق، فربما لا يدل الحديث لأول وهلة على المعنى المفهوم من العنوان، ولكن الإمعان في النظر في الحديث يقود إلى إدراك مغزاه وارتباطه بالعنوان الذي اختاره.

وربما يترجم بأمر ظاهر قليل الجدوى؛ لكنه إذا حققه المتأمل وجده ذا

(١) «شرح القسطلاني» ١/ ٢٥.



جدوى كقوله: (باب قول الرجل: ما صلينا) فإنه أشار به إلى الرد على من كره ذلك^(١)!

٢ - كثيراً ما يترجم بصيغة الاستفهام؛ كقوله: (باب هل يكون كذا؟) وذلك حيث لا يتجه له الجزم بأحد الاحتمالين.

وغرضه أن يوضح للقراء توقفه في الحكم في هذا الأمر، وأنه لم يستطع أن يصل فيه إلى أمر نهائي، وأنه لا يدري: أثبت الحكم من هذا الحديث أم لا؟ وربما كان أحد الاحتمالين أظهر، وعندئذ يكون غرضه أن يبقى للناظر مجالاً، وينبهه على أن هناك تعارضاً يوجب التوقف.

٣ - كثيراً ما يترجم بلفظ يوميء إلى معنى حديث لم يصح على شرطه، أو يأتي بلفظ الحديث الذي لم يصح على شرطه صريحاً في العنوان، ويورد في الباب ما يؤدي معناه بنص صريح تارة وبنص خفي الدلالة تارة أخرى.

وربما اكتفى أحياناً بلفظ العنوان الذي هو لفظ حديث لم يصح على شرطه، وربما أورد معه أثراً أو آية، فكأنه يقول: لم يصح في الباب شيء على شرطي.

٤ - هناك في الكتاب عناوين لأبواب خالية من الأحاديث، ويدل هذا الصنيع على أنه وجد أحاديث صحيحة تدل على الحكم الذي تضمنه العنوان، ولكن الشروط التي اشترطها في أحاديث كتابه لا تتوافر فيها.

٥ - وهناك في الكتاب أحاديث لم يضع لها المؤلف تراجم فجعلها أبواباً بلا عناوين، وقد عللوا ذلك تعليقات عدة:

• علل ذلك بعضهم بما سبق أن ذكرناه من أن البخاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مات، وكتابه مُسَوَّدَةٌ، فكأنه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كان يريد أن يتمم فيه كثيراً من المواضيع، ولكن الموت أعجله عن ذلك.

(١) «شرح تراجم أبواب البخاري» تأليف ولي الله الدهلوي ص ٩.



• ويقول ابن حجر: (الباب إذا لم تذكر له ترجمة خاصة يكون بمنزلة الفصل مما قبله مع تعلقه به، كصنيع مؤلفي الفقهاء)^(١).

وبسط هذا الكلام ولي الله الدهلوي فقال:

(قد يجمع في باب أحاديث كثيرة، كل واحد منها يدل على الترجمة، ثم يظهر له في حديث واحد فائدة أخرى سوى الفائدة المترجم عليها ويعلم على ذلك الحديث بعلامة: الباب. وليس غرضه أن الباب الأول قد انقضى بما فيه، وجاء الباب الآخر برأسه، ولكن قوله (باب) هنالك بمنزلة ما يكتب أهل العلم على الفائدة المهمة لفظ: «تنبيه» أو لفظ: «فائدة» أو لفظ «قف»^(٢)).

• وذكر ولي الله الدهلوي أن البخاري ربما استعمل كلمة (باب) ليدل على أن حديثين جاءا بإسناد واحد، وهذا كأنه قال: (وبهذا الإسناد)^(١).

شروح صحيح البخاري:

هناك شروح للكتاب كثيرة جداً، وقد ذكر صاحب «كشف الظنون»^(٣) منها اثنين وثمانين شرحاً.

وشراح البخاري بين مطيل كالفيروزآبادي محمد بن يعقوب المتوفى (٨١٧هـ) الذي شرحه شرحاً وافياً سماه «منح الباري بالسيل الفسيح المجاري»^(٤)، وبين مختصر كالإمام حَمْد بن محمد الخطابي المتوفى (٣٨٨هـ) الذي عمل له شرحاً سماه «أعلام الحديث»^(٥) وهو في جزء.

(١) «فتح الباري» ٧٠/١.

(٢) «شرح تراجم أبواب البخاري» ص ٨.

(٣) انظر «كشف الظنون» ٥٥٥/١.

(٤) استغرق ربع العبادات عشرين مجلداً. انظر «مفتاح السنة» ص ٤١.

(٥) انظر ما كتبه محقق الكتاب محمد بن سعد آل سعود ٦٤/١ - ٦٨ فقد رجَّح أن اسمه «أعلام الحديث» وذكر أن بعض المؤلفين دعاه «أعلام السنن».



وقد نشرته جامعة أم القرى في مكة المكرمة بتحقيق محمد بن سعد آل سعود، وصدر في أربعة أجزاء في سنة ١٤٠٩هـ.

وأجود هذه الشروح خمسة:

١ - «فتح الباري في شرح صحيح البخاري» لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى (٨٥٢هـ) ومقدمته مجلد ضخيم، وهو يقع في ثلاثة عشر مجلداً^(١).

٢ - «عمدة القاري في شرح صحيح البخاري» لمحمود بن أحمد العيني المتوفى (٨٥٥هـ) وهو مطبوع.

٣ - «التوشيح على الجامع الصحيح» للسيوطي المتوفى (٩١١هـ).

٤ - «إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري» لأحمد بن أبي بكر القسطلاني المتوفى (٩٢٣هـ) وهو مطبوع.

٥ - «تحفة الباري لشرح صحيح البخاري» لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري المتوفى (٩٢٦هـ) وهو مطبوع مع كتاب «إرشاد الساري» للقسطلاني.

ومن شروح البخاري شرح الحافظ ابن كثير، فقد أشار إليه في أكثر من موضع في تفسيره. قال في تفسير سورة العلق: [.. وقد تكلمنا على هذا الحديث من جهة سنده وامتته ومعانيه في أول شرحنا للبخاري مستقصى، فمن أرادته فهو هناك محرر والله الحمد والمنة]^(٢).

ومعظم هذه الشروح مطبوع.

مختصرات صحيح البخاري:

له مختصرات كثيرة، وأشهر هذه المختصرات «التجريد الصريح

(١) طبع كثيراً في مصر وغيرها، ومن أهم طبعاته طبعة بولاق، وطبعة المطبعة السلفية في مصر.

(٢) «تفسير ابن كثير» ٥٢٨/٤.



لأحاديث الجامع الصحيح» للزبيدي المتوفى سنة ٨٩٣هـ، وعليه شرح الشرقاوي وشرح لصديق حسن خان وهما مطبوعان.

ومن هذه المختصرات «مختصر صحيح البخاري» تأليف الشيخ محمد ناصر الدين الألباني. وقال في التعريف به:

[أول مختصر علمي دقيق، جمع كل أحاديث الصحيح وتعليقاته المرفوعة، وآثاره الموقوفة مع حذف الأسانيد والمكرر من المتون إلا الزوائد الواردة في الروايات المتكررة، فقد ضمت إلى أحاديثه ووضعت كل زيادة في مكانها من كل حديث، بطريقة علمية لا مثل لها فيما أعلم، جمعت كل فوائد «الصحيح» بإذن الله تعالى^(١) وقد طبع الجزء الأول منه في المكتب الإسلامي بدمشق سنة ١٣٩٤ - ١٣٩٩هـ وطبع الجزء الثاني في دار ابن القيم في الدمام سنة ١٤١١هـ.

دراسات أخرى لصحيح البخاري:

لقي هذا الكتاب عناية كبرى إذ كان موضع دراسة العلماء الأعلام، فمنهم من درس أسماء التابعين فيه، ومنهم من شرح عناوين أبواب الكتاب كولي الله الدهلوي، ومنهم من قام بترتيب أحاديث البخاري بحسب ترتيب الرواة على حروف الهجاء.

ومنهم من قام بوضع مفتاح له، وهم كثيرون، وبعضهم من المعاصرين من أمثال رضوان محمد رضوان^(٢) وعبد الله الغنيمان^(٣). وهناك كتاب «مصادر البخاري» لفؤاد سزكين^(٤).

(١) هذا الكلام مثبت على غلاف الجزء الأول من «مختصر البخاري».

(٢) وقد أصدر «فهارس البخاري» وتتضمن ٤ فهارس. وهي: فهرس الأحاديث المسندة، وفهرس الأحاديث المعلقة، وفهرس الآثار، وفهرس الكتب والأبواب. وطبعت ١٣٦٨هـ.

(٣) وقد أصدر «دليل المقاري إلى مواضع الحديث في صحيح البخاري» وقد طبعته الجامعة الإسلامية في المدينة.

(٤) نقلت اسم هذا الكتاب عن «نشرة معهد المخطوطات» العدد ٦٢ السنة الثالثة تاريخ =



الانتقادات لبعض الأحاديث:

انتقده بعض الحفاظ في عدة أحاديث، وقد ذكر الرد عليها ابن حجر في مقدمة «فتح الباري»، وقال في الفصل الثامن من المقدمة: [ينبغي لكل منصف أن يعلم أن هذه الأحاديث وإن كان أكثرها لا يقدر في أصل موضوع الكتاب فإن جميعها وارد من جهة أخرى]^(١).

ومعظم هذه الانتقادات هين.

وقد أورد بعضها الشيخ طاهر الجزائري^(٢) نقلاً عن ابن حجر.

فمنها مثلاً أن تكون كلمة (قباء) عوضاً عن كلمة (العوالي).. وما شابه ذلك من مثل هذه الانتقادات الهينة اليسيرة.

هذه الانتقادات التي أشرنا إليها إنما كان الدافع إليها دافعاً علمياً نزيهاً، ورغبة في أن تتوافر كل عناصر الجودة والصحة لحديث رسول الله ﷺ ولذلك فقد جاءت هادفة بناءة، ولم تغفل الجوانب الأخرى المشرقة الجيدة التي امتاز بها هذا الكتاب العظيم، بل إنني لأرى فيها محاولة لتكميل الكتاب من وجهة نظر أصحابها.

أما الحملة المغرضة على «صحيح البخاري» التي يقوم بها نفر من ذوي النفوس المريضة، ومن الجهال في هذه الأيام، فتلك حلقة في سلسلة مهاجمة الإسلام ومحاولة انتقاصه وتشويهه وصرف الناس عنه وقطعه عن الحياة، وليس من شك عندنا في أن مثل هذه الحملات ستبوء بالإخفاق والخزي لأصحابها ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُنِيرَ نُورَهُمْ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة].

= ١٣٩٤/٢/٢٣ الموافق لـ ١٩٧٤/٢/١٥ ولم يتح لي الاطلاع عليه، وإن كنت لم أسترح لما ذكره سزكين عن البخاري في كتابه تاريخ التراث ٣٠٧/١ وليس هذا موضع الرد عليه.

(١) «مقدمة فتح الباري» ٣٤٦.

(٢) انظر «توجيه النظر» ٩٥ إلى ١٠٠.



ونود أن نستشهد على صحة ما نقول بكلام لأحد كبار علماء الحديث المعاصرين وهو العلامة الشيخ أحمد شاكر رحمته الله الذي يقول ما نصه:

(وإنما انتقد الدارقطني وغيره من الحفاظ بعض الأحاديث على معنى أن ما انتقدوه لم يبلغ في الصحة الدرجة العليا التي التزمها كل واحد منهما في كتابه. فلا يهولنك إرجاف المرجفين وزعم الزاعمين أن في الصحيحين أحاديث غير صحيحة. وتتبع الأحاديث التي تكلموا فيها، وانقدها على القواعد الدقيقة التي سار عليها أئمة أهل العلم واحكم عن بينة، والله الهادي إلى سواء السبيل)^(١).



(١) «الباعث الحثيث» ص ٣٥ ط ٣.



٢ - «الجامع الصحيح» للإمام مسلم بن الحجاج

ترجمته:

هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، فهو عربي الأصل من بني قشير، وهي قبيلة عربية معروفة^(١)، ولد سنة ٢٠٤هـ وطلب الحديث صغيراً، وسمع من مشايخ البخاري وغيرهم، وقد كان البخاري من جملة مشايخه، وكان من أشد الناس إخلاصاً لشيخه، رحل إلى الحجاز والعراق والشام ومصر، وقدم بغداد أكثر من مرة، وروى عنه الترمذي، توفي في شهر رجب ٢٦١ بنيسابور، فلم يعيش إلا سبعاً وخمسين سنة^(٢).

كتبه:

ألف كتباً كثيرة، ذكرها معظم الذين ترجموا له، ومن أهمها:

الكتاب «المسند الكبير على أسماء الرجال»، وكتاب «الجامع الكبير على الأبواب»، وكتاب «العلل»، وكتاب «أوهام المحدثين»، وكتاب «التمييز»^(٣)، وكتاب «الكنى والأسماء»^(٤) و«رجال عروة بن الزبير وجماعة

(١) انظر «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي ٨٩/٢، وانظر «شرح مسلم» له ١٠/١.

(٢) انظر «تهذيب التهذيب» ١٠/١٢٦، و«البداية والنهاية» ٣٣/١١، و«طبقات الحنابلة» ٣٣٧/١، و«تهذيب الكمال» ٤٩٨/٢٧، و«سير أعلام النبلاء» ٥٥٧/١٢، و«تذكرة الحفاظ» ٥٨٨/٢، و«المنتظم» ٣٣/٥، وفيه قصة وفاته.

(٣) نشر قطعة منه صديقنا محمد مصطفى الأعظمي في مطبوعات جامعة الرياض.

(٤) وقد صوّر مخطوطته مطاع الطرايشي وطبعه في دمشق سنة ١٤٠٤ وكتب له مقدمة ذكر فيها ثلاثة وثلاثين كتاباً لمسلم.



من التابعين وغيرهم»^(١) وكتاب «من ليس له إلا راوٍ واحد»^(٢)، وكتاب «طبقات التابعين»^(٣).

خصائص كتابه: «الصحيح»:

١ - هو أحد الصحيحين المشهود لهما بعلو الرتبة، وهو ثاني الكتب الستة، يقول فيه مؤلفه: (صنفت هذا المسند الصحيح من ثلاثمائة ألف حديث مسموعة)^(٤).

وهناك من يبالغ في قيمته كالحسين بن علي النيسابوري فيقول: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم^(٥).

٢ - وقال العراقي: وهو بالمكرر يزيد على عدة كتاب البخاري لكثرة طرقه، قال: ورأيت عن أبي الفضل أحمد بن مسلمة أنه اثنا عشر ألف حديث^(٦). وعد أحاديثه بغير المكرر أربعة آلاف^(٦).

٣ - جرد الصحاح، وقد اشتمل على كثير من أحاديث البخاري، ولكنه رواها من طرق أخرى بغير أسانيد.

٤ - لم يتعرض للاستنباط.

٥ - جمع طرق كل حديث في موضع واحد ليتضح اختلاف المتون

(١) نشر هذا الكتاب في مجلة المجمع بدمشق (المجلد ٥٤ ج ١٠٧/٧١ وما بعدها) كما ذكر الطرايشي.

(٢) طبع في أكره بالهند كتاب لمسلم عنوانه «المنفردات والوحدان» طبعة حجرية سنة ١٣٢٣ ويظن الطرايشي أنه هو هذا الكتاب.

(٣) انظر «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان، و«تاريخ التراث»، لسزكين و«كشف الظنون»، و«شرح مسلم» ١٠/١.

(٤) انظر «شرح مسلم» ١٥/١ ينقل ذلك عن الخطيب بإسناده إلى مسلم.

(٥) «علوم الحديث» ١٥.

(٦) «الباعث الحثيث» ص ٢٥. وبلغ عدد أحاديثه بغير المكرر في طبعة محمد فؤاد عبد الباقي ٣٠٣٣.



وتشعب الأسانيد. وقال المعلمي: (عادة مسلم أن يرتب روايات الحديث بحسب قوتها: يقدم الأصح فالأصح)^(١).

قال النووي - في صدد رده على من عاب مسلماً بروايته عن جماعة من المتوسطين - نقلاً عن ابن الصلاح قال: (يكون ذلك واقعاً في المتابعات والشواهد، لا في الأصول وذلك بأن يذكر الحديث أولاً بإسناد نظيف، رجاله ثقات، ويجعله أصلاً، ثم يتبعه بإسناد آخر أو أسانيد، فيها بعض الضعفاء، على وجه التأكيد بالمتابعة، أو لزيادة فيه)^(٢).

٦ - فيه جودة في الترتيب، وقد رتبته على أبواب الفقه، ولكنه لم يذكر عناوين كما صنع البخاري، بل ترك للقارئ أن يستفيد منها بنفسه، أما العناوين الموجودة فيه فهي من وضع الإمام النووي إذ قال: (وقد ترجم^(٣) جماعة أبوابه بتراجم، بعضها جيد، وبعضها ليس بجيد، إماماً لقصور في عبارة الترجمة، وإماماً لركاكة لفظها، وإماماً لغير ذلك، وأنا - إن شاء الله - أحرص على التعبير عنها بعبارات تليق بها في مواضعها، والله أعلم)^(٤).

٧ - أورد الأحاديث كاملة، ولذلك فلم تقطع عليه الأحاديث، ولم يوزع أحاديثه على أبواب متعددة، بل جمع الأحاديث المروية بأكثر من إسناد في باب واحد. وقد يذكر حديثاً في أكثر من موضع، والأحاديث التي تكررت في كتابه في أكثر من موضع قليلة، إذا قيست بالأحاديث المكررة في البخاري^(٥).

(١) «الأنوار الكاشفة» ص ٢٩.

(٢) «شرح مسلم» ١/ ٢٥.

(٣) أي عنون.

(٤) «شرح مسلم» ١/ ٢١.

(٥) وقد صنع محمد فؤاد عبد الباقي فهرساً للأحاديث التي أخرجها مسلم في أكثر من موضع. (انظر الفهرس الثالث من ص ٢١١ - إلى ص ٢٢٢ من الجزء الخامس من «صحيح مسلم»).



٨ - في الكتاب مقدمة واسعة منهجية^(١) وقد ذكر فيها نبذة جيدة عن أصول علم الحديث، وصرح بشرطه، واحتج له في هذه المقدمة. فقد قسم الأحاديث ثلاثة أقسام:

أ - ما رواه الحفاظ المتقنون.

ب - ما رواه المتوسطون في الحفظ والإتقان.

ج - ما رواه الضعفاء المتروكون.

وذكر أنه إذا فرغ من القسم الأول أتبعه الثاني، وأما الثالث فلا يعرج عليه.

وقد ذهب الحاكم والبيهقي إلى أن مسلماً مات قبل إخراج القسم الثاني، وارتأى القاضي عياض أنه استوفى في كتابه ما وعد، فتكون الصحة عنده تشمل الحسن كما هي كذلك عند ابن خزيمة وابن حبان.

وقال ابن رجب في «شرح علل الترمذي»: (وأما مسلم فلا يخرج إلا حديث الثقة الضابط، ومن في حفظه بعض شيء وتكلم فيه بحفظه، لكنه يتحرى في التخريج عنه، ولا يخرج عنه إلا ما لا يقال فيه: إنه مما وهم فيه)^(٢). وذكر ابن القيم أنه قد يخرج حديث راوٍ سيء الحفظ إذا اطمأن إلى حفظه، فهو ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أن الراوي حفظه، وقد

(١) وقد استغرقت مقدمته في طبعة شرح النووي ١٤٤ صفحة من الجزء الأول.

(٢) انظر: «شرح علل الترمذي» ط بغداد ص ٢٩٣ وفي ط دمشق ٣٩٨. وقد نقل هذا الكلام الكوثري في تعليقه على «شروط الأئمة» ص ٥٥. وذكر أنه قد يروي الإمام مسلم لرجل ليس من طبقة رجاله لسبب تقتضيه الرواية فليس معنى ذلك أن هذا الرجل يصبح من الثقات، فلقد أخرج مسلم لحمام بن سلمة، ولكنه لم يخرج إلا رواياته عن المشهورين نحو ثابت البناني. وذلك لكثرة ملازمته ثابتاً وطول صحبته إياه، حتى بقيت صحيفة ثابت على ذكره وحفظه بعد الاختلاط كما كانت قبل الاختلاط، وأما حديثه عن آحاد البصريين فإن مسلماً لم يخرج منها شيئاً لكثرة ما يوجد في رواياته عنهم من الغرائب، وذلك لقلة ممارسته لحديثهم (وانظر ص ٤٧ من كتاب «شروط الأئمة»).



يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه. وقال: [فغلط في هذا المقام من استدرك عليه إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضَعَّف جميع حديث سيء الحفظ، فالأولى طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية طريقة ابن حزم وأمثاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن والله المستعان]^(١).

وقد ذكر مسلم في المقدمة أيضاً تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ، والنهي عن الرواية عن الضعفاء، وانتقد كثيراً من المحدثين الذين يوردون الضعيف، وذكر فيها أن الإسناد من الدين وتعرض فيها إلى الاحتجاج بالحديث المعنعن، وذكر فيها الكشف عن معايب الحديث، وذكر سبب تأليفه الكتاب وأنه كان استجابة لطلب وجه إليه.

٩ - اقتصر على الأحاديث دون الموقوفات، فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل النذرة تبعاً لا قصداً.

١٠ - ذكر النووي أن من مزايا صحيح مسلم التفريق بين (حدثنا) و(أخبرنا)، فالأولى عنده للسمع، والثانية عنده لما قرئ على الشيخ، وقال النووي: وهذا الفرق هو مذهب الشافعي وأصحابه وجمهور أهل العلم في المشرق^(٢).

١١ - وذكر النووي أيضاً اعتناؤه لضبط اختلاف لفظ الرواة كقوله: (حدثنا فلان) و(اللفظ لفلان)، وكما إذا كان بينهما اختلاف في حرف من متن الحديث أو صفة الراوي أو نحو ذلك فإنه يبينه، وربما كان بعضه لا يتغير به معنى^(٣).

١٢ - ليس في «صحيح مسلم» حديث معلق إلا في موضع واحد في التيمم حيث قال: «وروى الليث بن سعد...» فذكر حديث أبي الجهم^(٤).

(١) «زاد المعاد» ٩٦/١.

(٢) «شرح مسلم» للنووي ٢١/١.

(٣) «شرح مسلم» ٢٢/١.

(٤) «صحيح مسلم» ١٩٤/١.



وهناك في «صحيح مسلم» مواضع أخرى ذكرها السيوطي في «التدريب»^(١)، ولكنه ذكر أن مسلماً أوردتها معلقة بعد أن أوردتها متصلة، ولذا فلا تعدّ معلقة ومجموعها ١٦ موضعاً.

١٣ - إذا كان في الأحاديث ناسخ ومنسوخ، فإنّ مسلماً يأتي أولاً بالمنسوخ، ثم يأتي بالناسخ. قال النووي: [وهذه عادة مسلم وغيره من أئمة الحديث، يذكرون الأحاديث يرونها منسوخة، ثم يعقبونها بالناسخ]^(٢).

شروحه:

١ - «المعلم بفوائد كتاب مسلم» لمحمد بن علي المازري المتوفى (٥٣٦هـ)^(٣).

٢ - «إكمال المعلم» للقاضي عياض اليعقوبي المتوفى (٥٤٤هـ)^(٤).

٣ - «إكمال إكمال المعلم» لمحمد بن خليفة الوشتاني الأبي (٨٢٧هـ).

٤ - «مكمل إكمال الإكمال» لمحمد بن محمد السنوسي السحني (ت ٨٩٥هـ) وقد طبع هذان الكتابان في مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٧هـ على نفقة سلطان المغرب الأقصى عبد الحفيظ بن الحسن.

(١) «تدريب الراوي» ص ٦٠، وانظر «شرح مسلم» ٦٣/٤.

(٢) «شرح مسلم» ٤٣/٤.

(٣) انظر مخطوطات هذا الكتاب في «تاريخ التراث» لسزكين ص ٣٥٤ وما بعدها. والمازري نسبة إلى (مازر) بوزن هاجر أو (مازارا) وهي بلدة في صقلية. وقد فتحها المسلمون سنة ٢١٢ بقيادة أسد بن الفرات، وتم لهم الاستيلاء عليها في سنة ٢٦٤ وقامت في صقلية دولة إسلامية بقيت قرنين حتى اغتصبها من المسلمين روجر النورماندي سنة ٤٦٤هـ. هذا وقد كتب حسن حسني كتاباً في ترجمة الإمام المازري. وانظر «الكامل» لابن الأثير ١١٣/٦، وكتاب «مواقف حاسمة» لمحمد عبد الله عنان من ص ٨٧ إلى ص ٩٢. هذا وقد ذكرت أخبار التراث العربي العدد ٣١ (مايو - يونيو ١٩٨٧م) في ص ٩ أن (مؤسسة بيت الحكمة التونسية للترجمة والتحقيق والدراسات) دفعت بكتاب «المعلم» للمازري إلى المطبعة. وطبع في سنة ١٩٨٨م بتحقيق محمد الشاذلي بتونس.

(٤) «تاريخ التراث» ص ٣٥٤.



٥ - «المفهم شرح صحيح مسلم» لأحمد بن عمر القرطبي المتوفى ٦٥٦هـ، وقد شرعت دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني في نشره، وصدرت منه عدة أجزاء.

٦ - «منهاج المحدثين وسبيل تلبية المحققين» أو «المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للنووي المتوفى (٦٧٦هـ). وهو مطبوع.

٧ - «الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج» للسيوطي المتوفى (٩١١هـ).

مختصرات ودراسات:

عمل كثير من علماء الحديث على العناية بهذا الكتاب اختصاراً ودراسة وتهذيباً.

- فمن ذلك مختصر الإسفراييني الشافعي المتوفى (٣١٠هـ).
- ومختصر المنذري المتوفى (٦٥٦هـ)، وقد طبعته حكومة الكويت ١٣٨٨هـ (١٩٦٩م) وكان بتحقيق الشيخ ناصر الألباني. ثم طبعه المكتب الإسلامي ببيروت. وقد شرحه صديق حسن خان وشرحه مطبوع.
- ومن ذلك أيضاً «رجال صحيح مسلم» لأبي بكر أحمد بن علي الأصفهاني المتوفى (٤٢٨هـ).

بين البخاري ومسلم:

يحسن بنا أن نورد الموازنة الآتية بين الكتابين:

١ - صنف مسلم كتابه في بلده، بحضور أصوله، وفي حياة كثير من مشايخه، ولذلك أتيح له أن يرتب كتابه ترتيباً جيداً، أما البخاري فإنه كتب كتابه وهو متنقل بين مكة والعراق وبخارى، وذلك - فيما يبدو - لم يدع له مجالاً مثل ذلك.

٢ - لم يتصدّد مسلم لما تصدى له البخاري من استنباط الأحكام، ليوب عليها، حتى لزم من ذلك تقطيعه للحديث في أبوابه، بل جمع مسلم الطرق كلها في مكان واحد، واقتصر على الأحاديث دون الموقوفات - كما ذكرنا - فلم يعرج عليها إلا في بعض المواضع على سبيل الندرة.



٣ - عدد الأحاديث المنتقدة في مسلم أكثر منها في البخاري. وينبغي أن نشير هنا إلى أن هذه الانتقادات يسيرة، ولا تنال من مكانة هذا الكتاب العظيم ولا من صحة معظم أحاديثه التي تلقتها الأمة بالقبول.

هذا وعدد الأحاديث المنتقدة قليل جداً بالنسبة إلى مجمل عدد أحاديث الكتاب. ورحم الله من قال: أبي الله أن يصح إلا كتابه.

فقد أنكر العلماء على مسلم إخراج أشياء فيها تضارب، مثل ما روى في بعض طرق حديث صلاة كسوف الشمس أنه ﷺ صلأها بثلاث ركوعات وأربع سجعات^(١)، والصواب أنه ﷺ لم يصلها إلا مرة واحدة بركوعين، ولهذا لم يخرج البخاري إلا هذا^(٢)، وسلم من إيراده المغلوط والمتضارب، فقد كان أعرف بالحديث وعلمه من مسلم وأفقه في معانيه منه رحمهما الله تعالى^(٣).

• ومن الأحاديث المنتقدة في صحيح مسلم حديث: «خلق الله التربة يوم السبت...»^(٤).

فقد انتقده البخاري في «التاريخ الكبير» وابن تيمية^(٥) وابن كثير^(٦) والسخاوي^(٧) والسيوطي^(٨) والمناوي^(٩) والقاري^(١٠) والمعلمي^(١١).

(١) أخرجه مسلم ٢٩/٣.

(٢) أخرجه البخاري ٣٠/٢ - ٣١.

(٣) «تفسير قل هو الله أحد» لابن تيمية نقلاً عن «قواعد التحديث» ١٧٩ - ١٨٠. وانظر «فتاوى ابن تيمية» ١٧/٢٣٦ - ٢٣٧، و«الجواب الصحيح» ١/٣٧٩.

(٤) مسلم برقم ٢٧٨٩.

(٥) «الفتاوى» ١٧/١٨، و«الجواب الصحيح» ١/٣٧٨.

(٦) «تفسير ابن كثير» ٤/٩٤.

(٧) «المقاصد الحسنة» ص ٢٠٠.

(٨) «الدرر المنتشرة» برقم ٢٠٥.

(٩) «فيض القدير» ٣/٤٤٧.

(١٠) «الأسرار المرفوعة» ص ٤٣٥.

(١١) «الأنوار الكاشفة» ص ١٨٨.



• ومن الأحاديث المنتقدة فيه؛ حديث تزويج أبي سفيان بنته أم حبيبة^(١) من النبي ﷺ.

وقد انتقده ابن القيم^(٢) وأورد عدداً من تأويلات العلماء لهذا الحديث وردّها، وحكم على الحديث بالضعف وقال: (فالصواب أن الحديث غير محفوظ بل وقع فيه تخليط) والذهبي^(٣) والألباني في تعليقه على الحديث رقم ١٧١١ من مختصر صحيح مسلم للمنذري.

• ومن الأحاديث المنتقدة فيه ما رواه أبو الزبير عن جابر. وأبو الزبير مدلس وهو محمد بن مسلم بن مكي. قال الذهبي^(٤): [وفي «صحيح مسلم» أحاديث مما لم يوضح فيها أبو الزبير السماع عن جابر وهي من غير طريق الليث عنه، ففي القلب منها شيء. من ذلك حديث: «لا يحل حمل السلاح بمكة...»] وذكر حديثين آخرين.

ومن الأحاديث التي رواها أبو الزبير الحديث الذي جاء فيه أنه ﷺ قال: «إني لأفعل ذلك أنا وهذه ونغتسل»^(٥).

٤ - جعل مسلم لكل حديث موضعاً واحداً يليق به، جمع فيه طرقه التي ارتضاها واختار ذكرها، وأورد فيه ألفاظه المختلفة، بخلاف البخاري الذي يذكر الطرق في أبواب متفرقة، ويورد كثيراً من الأحاديث في غير الأبواب التي يتبادر إلى الذهن أنها تذكر فيها، وقد وقع بسبب ذلك من بعض العلماء أنهم نفوا رواية البخاري لأحاديث هي موجودة فيه، لأنهم لم يجدوها في مظانها السابقة إلى الفهم.

٥ - ويرجح عامة العلماء كتاب البخاري على مسلم من جهة الصحة

(١) «مسلم» برقم ٢٥٠١.

(٢) «جلاء الأفهام» ١٣٧ - ١٤٥، و«زاد المعاد» ١٠٩/١.

(٣) «الميزان» ٩٣/٣، و«سير أعلام النبلاء» ٢٢٢/٢.

(٤) «الميزان» ٣٩/٤.

(٥) مسلم برقم ٣٥٠.



فقالوا: إن مدار صحة الحديث على ثلاثة أشياء (١) - الثقة بالرواة. ٢ - اتصال السند. ٣ - السلامة من العلل القادحة) ولدى البحث في الصحيحين تبين أن كتاب البخاري أرجح في ذلك كله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: (ولا يبلغ تصحيح مسلم مبلغ تصحيح البخاري، بل كتاب البخاري أجل ما صنف في هذا الباب، ولهذا كان جمهور ما أنكر على البخاري مما صححه يكون قوله فيه راجحاً على قول من نازعه، بخلاف مسلم بن الحجاج، فإنه نوزع في عدة أحاديث مما خرجها، وكان الصواب فيها مع من نازعه)^(١).



(١) «قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة» ص ٨٦، و«مجموع الفتاوى» ٢٥٦/١.



٣ - سنن أبي داود

ترجمة المؤلف^(١):

هو سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني، فهو عربي من الأزد، والسجستاني نسبة إلى سجستان.

ولد سنة ٢٠٢هـ وتلقى العلم على علماء بلده، ثم ارتحل وطوّف بالبلاد في تحصيل الرواية، وتحصيل الدراية، فزار العراق والجزيرة والشام ومصر ودخل بغداد مراراً^(٢) وروى سننه فيها، وأخذها أهلها عنه، وعرضها على أحمد فاستجادها واستحسنها^(٣).

ثم نزل البصرة بطلب من الأمير أبي أحمد الذي جاء إلى منزله في بغداد واستأذن عليه، ورجاه أن يتخذ البصرة وطناً ليرحل إليه طلبه العلم من أقطار الأرض فتعمر بسببه، فإنها قد خربت وهجرت لما جرى عليها من فتنة الزنج، وتوفي فيها سنة ٢٧٥هـ.

وهو من تلاميذ الإمام أحمد ويحيى بن معين، ومن أساتذة النسائي والترمذي^(٣).

قال ابن حبان: أبو داود أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً

(١) انظر في ترجمته رسالة كتبها بعنوان: «أبو داود: حياته وسننه» وقد نشرت في العدد الأول من مجلة البحوث الإسلامية ١٣٩٥هـ. ثم نشرتها في المكتب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٥هـ.

(٢) انظر «تاريخ بغداد» ٥٦/٩.

(٣) انظر أسماء شيوخه وتلاميذه في «تاريخ بغداد» ٥٥/٩ - ٥٦، وفي كتابنا «أبو داود حياته وسننه» ٢٤ - ٢٦.



ورعاً وإتقاناً، وقال فيه إبراهيم بن إسحاق: ألين لأبي داود الحديث كما ألين لداود الحديد.

وقد أحصيت له من الكتب سبعة عشر كتاباً من أهمها: «رسالته في وصف السنن»^(١) و«مسائل الإمام أحمد» و«المراسيل» و«السنن» وغيرها. أما كتابه «السنن» فقد أثنى العلماء عليه ثناء كبيراً.

قال الخطابي: هو أحسن وضعاً وأكثر فهماً من الصحيحين. وقال أيضاً: كتاب «السنن» لأبي داود كتاب شريف لم يصنف في علم الدين كتاب مثله.

وقال الغزالي: إنه يكفي المجتهد في أحاديث الأحكام.

وقال ابن الأعرابي: لو أن رجلاً لم يكن عنده شيء من كتب العلم إلا المصحف الذي فيه كلام الله تعالى، ثم كتاب أبي داود لم يحتج معهما إلى شيء من العلم البتة.

وقال ابن قيم الجوزية: صار كتابه حكماً بين أهل الإسلام، وفصلاً في موارد النزاع والخصام، فإليه يتحاكم المنصفون، وبحكمه يرضى المحققون، فإنه جمع شمل أحاديث الأحكام، ورتبها أحسن ترتيب ونظمها أحسن نظام، مع انتقائها أحسن انتقاء، واطراحه منها أحاديث المجروحين والضعفاء.

خصائص هذا الكتاب:

١ - عدد أحاديثه ٤٨٠٠ اختارها من ٥٠٠ ألف حديث.

هذا الرقم ٤٨٠٠ ذكره المؤلف أبو داود في «رسالته إلى أهل مكة»^(٢) وتبين من عد أحاديثه بالأرقام المسلسلة من قبل المحقق الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد أن عدد أحاديث الكتاب يبلغ ٥٢٧٤ حديثاً.

(١) وقد حققتها ونشرتها في بيروت سنة ١٣٩٤هـ. ثم طبعت عدة مرات. وآخر هذه الطبعات صدر سنة ١٤١٧هـ ١٩٩٧م وهي الطبعة الرابعة.

(٢) «رسالة أبي داود» بتحقيقنا ص ٧٨ و ٨١.



وقد علّل المحقق هذه الزيادة بأمرين^(١):

الأول: أن روايات الكتاب ينقص بعضها عن بعض.

الثاني: أن في الكتاب أحاديث كثيرة متكررة بإسناد واحد، يأتي تكرار الحديث منها في موضعين أو أكثر من أبواب الكتاب، بسبب اشتغال الحديث الواحد على عدة أحكام، فالمؤلف يذكره في الأبواب التي يتعرض فيها لبيان أدلة الأحكام التي اشتمل عليها... ويبدو أن أبا داود لم يكن يعدّ الحديث الذي من هذا النوع إلا واحداً.

٢ - هو كتاب غني في متون الحديث، فعنايته بالمتون كبيرة جداً، ولهذا يذكر الطرق واختلاف ألفاظها والزيادات المذكورة في بعضها دون بعض.

٣ - يعني هذا الكتاب بفقهِ الحديث أكثر من عنايته بالأسانيد، فقد كانت رغبة أبي داود جمع الأحاديث التي استدل بها فقهاء الأمصار وبنوا عليها الأحكام.

٤ - لا يذكر في الباب الواحد أحاديث كثيرة خشية أن يكبر الكتاب جداً^(٢).

٥ - لا يعيد الحديث في الباب إلا لزيادة فيه^(٢).

٦ - قد يختصر الحديث الطويل ليبدل على موضع الاستشهاد. يقول في «رسالته لأهل مكة»: (وربما اختصرت الحديث الطويل لأنني لو كتبه بطوله لم يعلم بعض من سمعه، ولا يفهم موضع الفقه منه فاخصرته لذلك)^(٢).

٧ - قد يترك الأقوى إسناداً إلى حديث صحيح ولكنه دونه، إذا كان صاحبه أقدم في الحفظ، يقول في «رسالته لأهل مكة»: (ولا أرى في كتابي من هذا عشرة أحاديث)^(٣).

(١) انظر مقدمة محقق الكتاب الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد.

(٢) «رسالة أبي داود» بتحقيقنا ص ٦٤.

(٣) «رسالة أبي داود» بتحقيقنا ص ٦٣ الطبعة الرابعة.



٨ - يشير إلى الحديث الذي فيه وهن شديد وبيينه، قال في «رسالته لأهل مكة»: (وما في كتابي من حديث فيه وهن شديد فقد بينته، ومنه ما لم يصح مسنداً)^(١) وهو لم يذكر حديثاً أجمع الناس على تركه، وكثيراً ما يذكر علة الحديث^(٢).

٩ - الأحاديث التي سكت عنها أبو داود اختلف العلماء فيها، فمنهم من يقول: إنها حسنة، ومنهم من يقول: إنها صحيحة، ويقول أبو داود في ذلك: (وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض)^(٣).

والموقف السليم في رأينا أن ننظر في أسانيد هذه الأحاديث التي سكت عنها أبو داود، فما حكم له سنده بالصحة كان صحيحاً وما حكم له سنده بالضعف كان ضعيفاً^(٤).

١٠ - عناوينه تحوي ما استنبطه العلماء من الأحاديث وهي تدل على سعة باعه في الفقه^(٥).

١١ - ليس فيه شيء من الآثار.

١٢ - وقد يفاضل بين حديثين فيقوي أحدهما على الآخر.

١٣ - فيه كثير من المراسيل، واختلاف أهل العلم بالاحتجاج بها معروف. وقد سبق تحقيق ذلك في موضعه من أن الحديث المرسل لا يحتج به.

١٤ - هذا وقد قال ابن كثير في «مختصر علوم الحديث»: [الروايات عن أبي داود لكتابه «السنن» كثيرة جداً ويوجد في بعضها من الكلام، بل والأحاديث ما ليس يوجد في الأخرى] والمراد بالروايات روايات عدد

(١) «رسالة أبي داود» بتحقيقنا ص ٦٩ الطبعة الرابعة.

(٢) انظر «مختصر سنن أبي داود» للمنذري ٨/١.

(٣) من «رسالته لأهل مكة» ص ٧٠ من الطبعة الرابعة.

(٤) انظر تفصيل ذلك في كتابنا «أبو داود: حياته وسننه» ٥٥، و«الباعث الحثيث» ص ٢٩ و٤٢.

(٥) انظر تفصيل ذلك في كتابنا «أبو داود: حياته وسننه» ٦٥ - ٦٨.



من العلماء لكتاب «السنن» عن أبي داود، ففي بعضها زيادات ليست في الأخرى. قلت: وهذا أمر طبيعي جداً بالنسبة للمؤلفين، لأن المؤلف يبدو له بعد تأليفه الكتاب أن يزيد أو ينقص أو يقدم أو يؤخر.

شروحه:

شرح «سنن أبي داود» كثير من العلماء من أشهرهم:

- ١ - الإمام الخطابي المتوفى (٣٨٨هـ) في كتابه «معالم السنن» وهو مطبوع.
- ٢ - قطب الدين أبو بكر اليميني الشافعي المتوفى (٦٥٢هـ) في أربع مجلدات كبار.
- ٣ - أبو زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي المتوفى (٨٢٦هـ) كتب من شرحه سبع مجلدات إلى أثناء سجد السهو.
- ٤ - العلامة العظيم أبادي في كتابه: «عون المعبود» في أربع مجلدات وهو مطبوع في الهند.
- ٥ - الشيخ خليل أحمد الهارنפורي المتوفى (١٣٤٦هـ) في كتابه: «بذل المجهود في حل سنن أبي داود»^(١). وهو مطبوع، وقد كتب له مقدمة جيدة أبو الحسن الندوي.



واختصر السنن زكي الدين المنذري المتوفى سنة (٦٥٦هـ). وقد هذب المختصر ابن قيم الجوزية الحنبلي المتوفى (٧٥١هـ) وهما مطبوعان.



(١) انظر العدد الخامس من المجلد الثامن عشر من «مجلة البعث الإسلامي»، عدد ذي الحجة سنة ١٣٩٢هـ.



٤ - «المجتبى» للنسائي

ترجمة المؤلف:

هو أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي الخراساني، و«النسائي» نسبة إلى (نسا) - بفتح النون - قرية بخراسان.

ولد سنة ٢١٥هـ بنسا، وطلب العلم وسمع من أئمة الحديث في عصره، وطوف من أجل ذلك في خراسان والعراق والشام والحجاز ومصر والجزيرة. وقد استوطن مصر إلى سنة ٣٠٢هـ ثم انتقل إلى دمشق ومات في الرملة من فلسطين سنة ٣٠٣هـ.

كتابه:

صنف النسائي كتاب «السنن الكبرى» وأهداه إلى أمير الرملة، فطلب إليه أن يميز له الصحيح من غيره، فصنف له «السنن الصغرى» وسماها «المجتبى من السنن»^(١).

وظل الكتابان «السنن» و«المجتبى» يتداولهما أهل العلم ويقرؤونهما ويعززون إليهما حتى القرن الحادي عشر، وعندما شاعت الطباعة طبع «المجتبى» ولم يعلم أهل العلم مكان وجود مخطوطة «السنن الكبرى» حتى ظن أنها مفقودة، وتبين بعد ذلك أن الكتاب موجود. وقد شرع الأستاذ عبد الصمد شرف الدين بطباعته في الهند. ولم يظهر من طبعته إلا جزءان صغيران، ثم طبع في بيروت سنة ١٤١١هـ بتحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن في ستة أجزاء، ثم صدر جزء الفهارس وتم طبع الكتاب كاملاً ونشرته دار الكتب العلمية ببيروت.

(١) «تذكرة الحفاظ» ٣/٩٤٠، و«البداية والنهاية» ١١/١٢٣، و«تهذيب التهذيب» ٦/١.



ذكر السيوطي وغيره أن «سنن النسائي» الذي هو أحد الكتب الستة هي الصغرى لا الكبرى، صرح بذلك التاج ابن السبكي فقال: وهي التي يخرجون عليها الأطراف والرجال^(١).

هذا ويبدو أن بعض المؤلفين القدامى كالمنذري والمزي ينسبون إلى «السنن الكبرى». قال صاحب «عون المعبود»: (اعلم أن قول المنذري في «مختصره» والمزي في «الأطراف»: الحديث أخرجه النسائي، فالمراد به «السنن الكبرى» للنسائي، وليس المراد به «السنن الصغرى»...)^(٢).

وقد أيد الأستاذ عبد الصمد شرف الدين هذا القول فقال: (والدليل على صدق ما قال أنا وجدنا المصنف - أي المزي في «تحفة الأشراف» - يعزو كثيراً من أحاديث النسائي إلى كتب^(٣) لا وجود لها في «الصغرى»). وقد وجدت السيوطي أحياناً يروي أحاديث ينسبها إلى النسائي وهي غير موجودة في «الصغرى»^(٤).

ويتحرر من هذا أن «المجتبى» هو أحد الكتب الستة، وأما النقل والعزو فقد يكون للكبرى كما يكون للصغرى.

هذا و«المجتبى» من تأليف النسائي نفسه، وقد رواه تلميذه ابن السني عنه، وقد وهم الإمام الذهبي^(٥) فزعم أن ابن السني اختصره من «السنن الكبرى» وقد تبعه في هذا الوهم السبكي وابن ناصر الدين الدمشقي. وهذا الزعم غير صحيح وذلك للأسباب الآتية:

• لأن الاختصار يقتضي أن يكون ما في المختصر موجوداً في الأصل، وهذا غير متحقق، ففي «المجتبى» أحاديث كثيرة ليست في «السنن الكبرى».

(١) «تدريب الراوي» ص ٤٩، و«الرسالة المستطرفة» ص ١٢ و ٣٢.

(٢) «عون المعبود» ٤/٥٤٥.

(٣) أي أبواب.

(٤) وقفت على ذلك من تحقيقي لكتاب «تحذير الخواص» للسيوطي.

(٥) «سير أعلام النبلاء» ١٤/١٣٣.



• ولأنَّ أسانيد رواة العلماء الذين سمعوا هذا الكتاب تنتهي إلى النسائي، ولا تقف عند ابن السني، وعددهم يفوق الحصر.

• ولأنَّ العلماء المتقدمين كافة ينسبون الكتابين «الكبرى» و«المجتبى» إلى النسائي، ولو كان «المجتبى» لابن السني لما كان هذا الاتفاق منهم على هذه النسبة. ومن هؤلاء العلماء ابن الأثير والحافظ المزي والحافظ ابن كثير^(١). فقد جزموا بأن الكتابين كليهما للنسائي.

• ولأنَّ الكتاب خلا من أية إشارة إلى أنه من تأليف ابن السني، لم يذكر ذلك لا في أوله ولا في ثناياه ولا في نهايته.

• ولأنَّ الأصول الخطية لكتاب «المجتبى» وبعضها قديم تجمع على نسبة الكتاب للنسائي.

• قال الأستاذ عبد الصمد في مقدمته للجزء الأول من «السنن الكبرى» ص ٢٢: [مما لا مرأى فيه أن الإمام النسائي هو الذي انتخب من «سننه الكبرى» ما هو أقل حجماً منها وسماه «المجتبى»، وأن كتاب «المجتبى» ليس محدوداً على انتخاب من «السنن الكبرى» فحسب، بل فيه شيء كثير زيد عليها عند الانتخاب، فقد زاد المصنف فيه على الأصل كما قد نقص منه. . . وقد يقسم ترجمة واحدة إلى عدة تراجم، ثم نجد التقديم والتأخير. . . صنع من يعيد النظر في تأليفه الأول فيحرره وينقحه عند الإعادة].

خصائصه:

١ - هو أقل الكتب الستة بعد الصحيحين حديثاً ضعيفاً، ولذلك ذكروه بعد الصحيحين في المرتبة، لأنه أشد انتقاداً للرجال، وشرطه أشد من شرط أبي داود والترمذي وغيرهما.

(١) ذكر ابن كثير في «البداية والنهاية» ١١/١٢٣ أن الكتابين منسوبان للنسائي وذكر أنه سمعهما. بينما يصرح الذهبي - كما يقول الشيخ عبد الصمد ص ١٨ - أنه لم يطلع قط على «الكبرى» وذلك في آخر ترجمته للنسائي في «سير أعلام النبلاء» ١٤/١٣٣.



٢ - هو جامع بين طريقتي البخاري ومسلم^(١)، فهو يستنبط الأحكام، ويضع العناوين الدقيقة لأبواب كتابه، وقد يأتي بالآية أو الآيات التي في موضوع الباب قبل أن يأتي بالأحاديث كما فعل في كتاب المياه حيث قال:

[قال الله ﷻ: ﴿وَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ .

وقال: ﴿وَيُنزِلُ عَلَيْكُمْ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً لِيُطَهِّرَكُمْ بِهِ﴾ .

وقال تعالى: ﴿فَلَمَّ يَخْدُوا مَاءً فَتَيَّمُوا﴾ .]

ويحرص على أن يبين اختلاف الروايات.

وفي الكتاب جودة في ترتيب أحاديثه على أبواب الفقه.

٣ - يحسن بيان العلل فهو يورد كثيراً من العلل، وقد يضعف بعض رواة الحديث الذي يورده. وذلك كما جاء في كتاب الإمامة (باب موقف الإمام إذا كانوا ثلاثة). فقد قال عن بريدة بن سفيان بن فروة الأسلمي أحد رواة الحديث: [قال أبو عبد الرحمن: بريدة هذا ليس بالقوي في الحديث].

٤ - قال ابن رجب: [ولا يكاد يخرج لمن يغلب عليه الوهم ولا لمن فحش خطؤه وكثر]^(٢).

شروحه:

١ - شرحه السيوطي المتوفى ٩١١هـ شرحاً موجزاً، ونشر في دهلي ومصر.

٢ - وشرحه محمد بن عبد الهادي السندي الحنفي المتوفى ١١٣٨ شرحاً موجزاً غير أنه أوسع من شرح السيوطي.

٣ - وشرح عمر بن الملقن زوائده على الصحيحين وأبي داود والترمذي في مجلد.

(١) «فتح المغني» ١/ ٨٤.

(٢) «شرح علل الترمذي» ط دمشق ص ٣٩٨.



٥ - جامع الترمذي

ترجمة المؤلف:

هو محمد بن عيسى بن سورة أبو عيسى، ولد سنة ٢٠٩ في قرية بوغ من قرى ترمذ على نهر جيحون، سمع الحديث من البخاري وغيره من مشايخ بخارى، وقد طوف في طلب الحديث في خراسان والعراق والحجاز، ثم رجع إلى وطنه، واستقر فيه.

كان آية في الحفظ والذكاء، وكان إماماً ثقة حجة ورعاً زاهداً، ترك عدداً من الكتب، وكان ضريراً عمي في آخر حياته، توفي في بلده سنة ٢٧٩هـ.

خصائص كتابه:

١ - اسم كتاب الترمذي هو:

«الجامع المختصر من السنن عن رسول الله ﷺ ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل»^(١).

ويدل هذا الاسم على عدد من خصائص هذا الكتاب:

- منها أنه جامع، والجامع - كما سبق أن ذكرنا - هو ما اشتمل على جميع أبواب الحديث التي اصطالحوا على أنها ثمانية^(٢).
- ومنها أنه مختصر، وهذا واضح من مطالعة هذا الكتاب، وسنذكر ذلك في فقرة من خصائصه.

(١) انظر: «فهرست ابن خير» ص ١١٧.

(٢) انظر ص ٢٨٤ من هذا الكتاب.



- ومنها أنه كتاب يبين الصحيح والمعلول من الأحاديث التي يوردها. وسنبيّن ذلك في فقرة من خصائصه.
- ومنها أنه يذكر الأحاديث التي عليها العمل.
- ٢ - قال أبو عيسى: عرضت هذا الكتاب على علماء الحجاز والعراق وخراسان، فرضوا به واستحسنوه^(١).
- ٣ - وقال: جميع ما في هذا الكتاب من الحديث هو معمول به، وبه أخذ بعض أهل العلم ما خلا حديثين^(٢).
- ٤ - في غالب الأبواب يبدأ بالأحاديث الغربية الإسناد، ويبين ما فيها من العلل ثم يأتي بالصحيح ويبين أنه صحيح لقوة إسناده، ويتكلم على كل حديث تقريباً بما يقتضيه صحة وضعفاً.
- ٥ - من طريقته أنه يعنون الباب الذي فيه حديث مشهور عن صحابي قد صحح الطريق إليه، وأخرج حديثه أصحاب الكتب المعتمدة. فيورد في الباب ذلك الحكم من حديث صحابي آخر لم يخرجوه من حديثه، ولا تكون الطريق إليه كالطريق الأولى، وإن كان الحكم صحيحاً، ثم يتبعه بأن يقول: (وفي الباب^(٣) عن فلان وفلان)، وبعد جماعة من الصحابة فيهم ذلك الصحابي المشهور^(٤)، يريد أن في الباب المذكور أحاديث آخر يصح أن تذكر هنا، ولا يريد أن هؤلاء الصحابة رووا هذا الحديث المعين، بحروفه، قال العراقي: (وهو عمل صحيح إلا أن كثيراً من الناس يفهمون من ذلك أن من سمى من الصحابة يروون ذلك الحديث بعينه، وليس كذلك، بل قد يكون كذلك، وقد يكون حديثاً آخر يصح إيراده في ذلك الباب)^(٥).

(١) «تهذيب التهذيب» ٣٨٩/٩.

(٢) العلل: «تحفة الأحوذى» ٣٨٤/٤.

(٣) طبع في كراتشي كتاب بعنوان: «كشف النقاب، عما يقوله الترمذي وفي الباب» تأليف محمد حبيب الله مختار.

(٤) «شروط الأئمة الستة» للمقدسي ص ٢١ الطبعة المصورة.

(٥) «قواعد التحديث» ص ١٩٧.



٦ - قال ابن رجب في شرح «علل الترمذي»^(١).

(اعلم أن الترمذي خرج في كتابه الحديث الصحيح، والحديث الحسن - وهو ما نزل عن درجة الصحيح وكان فيه بعض ضعف - والحديث الغريب؛ والغرائب التي خرجها فيها بعض المناكير، ولا سيما في كتاب الفضائل، ولكنه يبين ذلك غالباً ولا يسكت عنه، ولا أعلم أنه خرج عن متهم بالكذب متفق على اتهامه حديثاً بإسناد مفرد، إلا أنه قد خرج حديثاً مروياً من طرق أو مختلفاً في إسناده، وفي بعض طرقه متهم).

٧ - جمع طريقة الشيخين (البخاري ومسلم) حيث بينا رأيهما. وما أبهما، وطريقة أبي داود حيث جمع كل ما ذهب إليه ذاهب من العلماء، أي جمع كل حديث يحتوي على حكم قال به أحد الفقهاء فجمع كلتا الطريقتين.

٨ - جاء بمذاهب الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار. فكتابه من الكتب التي تعنى بأدلة الأحكام، وقد سمى الترمذي مع كل حديث من احتج به من أهل المذاهب. كما ذكر ما عارضه به الآخرون، ومن ثم كان كتابه من أهم المصادر لدراسة الخلاف بين مدارس الفقه المختلفة^(٢).

٩ - اختصر طرق الحديث، فذكر واحداً وأوماً إلى ما عداه.

١٠ - كان يكثر في كتابه من الإتيان بالجرح والتعديل.

١١ - في آخر الكتاب كتاب «العلل» وقد جمع فيه فوائد حسنة. وقد ذكر بعضهم أن هذا الكتاب بمثابة مقدمة لـ «جامع الترمذي».

١٢ - للعلماء في تحسين الترمذي نظر، قال الذهبي في «تاريخه» ٢/ ٢١٧: [وتحسين الترمذي لا يكفي في الاحتجاج بالحديث، فإنه قال: «وما

(١) «شرح علل الترمذي» ط بغداد ص ٢٩٢ وفي ط دمشق ٣٩٥. وانظر التعليق الذي جاء في كتاب «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي ص ٥٤.

(٢) انظر «تاريخ الأدب العربي» لبروكلمان.



ذكرنا في كتابنا من حديث حسن وإنما أردنا بحسن إسناده عندنا كل حديث لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب ولا يكون شاذاً، ويروى من غير وجه نحو ذلك فهو عندنا حسن»[.

١٣ - هناك بعض المصطلحات التي انفرد بها أبو عيسى الترمذي:

- فمن ذلك قوله: حسن صحيح. وقد سبق أن ذكرنا معنى ذلك.
- ومن ذلك قوله: غريب؛ وهو يريد بهذه الكلمة إذا أفردا أنه ضعيف. قال الأستاذ الغماري في تعليق له على «المقاصد الحسنة»: (غريب يعني ضعيف، وهذا مراده إذا وصف الحديث بالغرابة، أما إذا قال: حسن غريب، أو صحيح غريب؛ فمراده التفرد لا الضعف)^(١).

طبقات كتاب الترمذي:

- ١ - طبع في بولاق في مصر سنة ١٢٩٢هـ.
 - ٢ - وطبع في دهلي في الهند سنة ١٣٢٨هـ وبحاشية هذه الطبعة شرح يسمى «نفع قوت المغتذي».
 - ٣ - وطبع في دهلي أيضاً سنة ١٣٤٩ - ١٣٥٣هـ في أربعة مجلدات كبار ومعها شرح «تحفة الأحوزي» للعلامة محمد عبد الرحمن بن الحافظ عبد الرحيم المباركفوري، وهو شرح نفيس جداً.
 - ٤ - وطبع في المطبعة المصرية ومطبعة الصاوي، ومعها الشرح المسمى «عارضفة الأحوزي» لأبي بكر بن العربي في ١٣ جزءاً. طبع منه في المطبعة المصرية ٧ أجزاء سنة ١٣٥٠هـ وطبع الباقي بمطبعة الصاوي سنة ١٣٥٢هـ.
- قال العلامة أحمد شاكراً: وهذه الطبعة لا يوثق بشيء منها لكثرة الغلط والخلط فيها من المصححين.

(١) «المقاصد الحسنة» ٣٢.



- ٥ - وطبع في مصر بتحقيق وشرح العلامة الشيخ أحمد شاکر ولكن لم يصدر من هذه الطبعة غير جزأین ثم أكمل محمد فؤاد عبد الباقي جزءاً وأكمل الباقي رجل لم يكن عمله مرضياً.
- ٦ - وطبع في حمص من بلاد الشام بتحقيق الدعاس ولهذه الطبعة فهارس عدة.
- ٧ - وطبع هذا الكتاب بتحقيق بشار عواد في ستة أجزاء ولهذه الطبعة أيضاً فهارس عدة.

شروحه ومختصراته:

- ١ - «عارضه الأحوذی فی شرح الترمذی» للإمام أبی بکر محمد بن عبد الله الإشبیلی المعروف بابن العربي المتوفى ٥٤٣هـ.
- ٢ - «شرح الترمذی»: تألیف محمد بن محمد الیعمري المعروف بابن سید الناس المتوفى ٧٣٤هـ وقد شرح نحو ثلثیه فی عشر مجلدات ولم يتمه، وقد كمله زین الدین عبد الرحیم بن حسین العراقي^(١) المتوفى ٨٠٦هـ.
- ٣ - «قوت المغتذی فی شرح الترمذی» تألیف السیوطی.
- ٤ - «تحفة الأحوذی لشرح جامع الترمذی» للشیخ محمد عبد الرحمن المبارکفوری المتوفى ١٣٥٣هـ طبع فی دهلی سنة ١٣٤٩هـ - ١٣٥٣هـ فی أربعة أجزاء.
- ٥ - وقد اختصره عدد من العلماء منهم محمد بن عقیل المتوفى (٧٢٩هـ) وسلیمان بن عبد القوی الطوفی المتوفى (٧١٠هـ).



(١) انظر مقدمتي لكتاب «الباعث على الخلاص من حوادث القصاص» ص ١٠٥.



٦ - «سنن ابن ماجه»

ترجمة ابن ماجه:

هو محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجه القزويني الربعي^(١) بالولاء، أبو عبد الله، ولد سنة ٢٠٩هـ، وطلب علم الحديث صغيراً، ورحل في طلبه، وطاف بلاد الشام ومصر والحجاز والري والبصرة وبغداد، حتى سمع أصحاب مالك والليث.

قال الخليلي: ثقة كبير متفق عليه، محتج به، روى عنه علماء كثيرون. توفي سنة ٢٧٣هـ. له مصنفات عديدة في السنن والتفسير والتاريخ.

خصائص كتابه:

١ - كتابه «السنن» هو سادس الكتب الستة على رأي جمهور من العلماء، وبعض الحفاظ اقتصر على الخمسة الأولى، فجعل أصول السنة خمسة، وعدها آخرون ستة فضموا «سنن ابن ماجه» إلى الأصول الخمسة السابقة. وأول من فعل ذلك ابن طاهر المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧هـ في كتابه «شروط الأئمة الستة» ثم الحفاظ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي المتوفى سنة ٦٠٠هـ في كتابه «الإكمال في أسماء الرجال»^(٢).
وإنما قدم هؤلاء العلماء «سنن ابن ماجه» لكثرة زوائده على الخمسة بخلاف «الموطأ».

ومن العلماء - كرزين وابن الأثير - من يجعل «الموطأ» سادس الكتب

(١) نسبة إلى ربيعة.

(٢) ويشتمل على تراجم رجال الصحيحين وأبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه.



الستة. ومنهم - كابن حجر - من يقترح أن يكون السادس «سنن الدارمي» لقلة الرجال الضعفاء فيه، ولندرة الأحاديث المنكرة والشاذة فيه.

٢ - فيه زوائد كثيرة عما ورد في الكتب الخمسة - كما سبق أن أشرنا إلى ذلك - وقد اختلف العلماء في الحكم عليها، فالحافظ المزي يرى أن كل ما انفرد به ابن ماجه عن الخمسة ضعيف، ولكن الحافظ ابن حجر يقول: إنه انفرد بأحاديث كثيرة صحيحة.

والصواب أن الحكم عليها موقوف على دراسة رجال الإسناد و متن الحديث.

٣ - كتابه جامع، جيد الترتيب، كثير الأبواب، وفيه ما لا يوجد في غيره من كتب الحديث^(١).

٤ - عناوينه محكمة قصيرة تدل على فهم وعمق.

٥ - الأبواب فيه ليست كبيرة، فلا يزيد الباب فيه عن بضعة سطور غالباً، والأبواب التي تزيد على الصفحة قليلة جداً.

٦ - يمتاز هذا الكتاب بحسن التبويب وهو كتاب مفيد جداً يستطيع الباحث فيه أن يعثر على مطلوبه بسهولة فائقة.

٧ - وعلى الرغم من هذه المزايا العظيمة لهذا الكتاب فقد كان مع ذلك موضع انتقاد عدد من العلماء لوجود الأحاديث الضعيفة جداً فيه، مما جعل هؤلاء العلماء يعيرون على ابن ماجه إيراد هذه الأحاديث^(٢).

٨ - طبع هذا الكتاب في مصر والهند طبعات عدة. ومن أحسنها طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وقد صدرت سنة ١٣٧٣هـ بجزأين، بذل المحقق في إخراجها جهداً مشكوراً واعتنى بها عناية جيدة، وزودها بفهارس

(١) انظر: «تهذيب التهذيب» ٥٣١/٩.

(٢) انظر - مثلاً - كلام الإمام ابن الجوزي في ذلك في «الموضوعات» ٥٥/٢ - ٥٦، وكلام الإمام الذهبي في «الميزان» ٢٠/٢.



ثلاثة^(١)، وكتب خاتمة ذيل بها المجلد الثاني، وفيها بيان بقيمة هذه السنن ومنزلة مؤلفها بين علماء الحديث وتعريف بالنسخ التي اعتمدها في التحقيق، والمراجع التي رجع إليها في التوثيق والضبط. وعدد أحاديث السنن بجزأياها (٤٣٤١).

وقد طبعه مؤخراً في الرياض سنة ١٤٠٣ صديقنا محمد مصطفى الأعظمي، وحققه على نسخة قديمة كتبت سنة ٦٢٣هـ. وصدر في جزأين، وبلغت أحاديثه ٤٣٩٧، وأعقب الكتاب بجزأين آخرين تضمنا فهرس الكتاب التي صنعها الكمبيوتر، وكانت عشرة فهرس.

شروحه:

شرح هذا الكتاب عدد من العلماء من أهمهم:

- ١ - كمال الدين محمد بن موسى الدميري الشافعي المتوفى سنة ٨٠٨هـ في ٥ مجلدات.
- ٢ - إبراهيم بن محمد الحلبي المتوفى سنة ٨٤١هـ.
- ٣ - جلال الدين السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ وسمى شرحه «مصباح الزجاجة».
- ٤ - محمد بن عبد الهادي السندي المتوفى سنة ١١٣٨هـ وقد طبع هذا الشرح مع كتاب «السنن» في جزأين في المطبعة التازية وانتهى طباعة سنة ١٣٤٩هـ.
- ٥ - وقد شرح سراج الدين عمر بن الملقن زوائده على الخمسة في ثمانية مجلدات، وسمى شرحه، «ما تمس إليه الحاجة على سنن ابن ماجه».
- ٦ - وكتب الشيخ الدهلوي حاشية سماها «إنجاح الحاجة» وطبع في الهند مع كتاب «السنن» ومع «مصباح الزجاجة» ومع شروح لفخر الحسن طبعة سقيمة متداخلة.

(١) وهي «مفتاح السنن» وقد رتب الأحاديث على أوائلها، وفهرس الفبائي بأسماء كتب ابن ماجه، وفهرس الموضوعات حسب ترتيبها في الكتاب.



الفصل الثالث كُتُبُ أُخْرَى

ذكرنا في الفصل السابق الكتب الستة، ونود أن نذكر في هذا الفصل ببعض الكتب المهمة تذكيراً سريعاً. وهذه الكتب هي: «الموطأ»، و«المسند»، و«سنن الدارمي»، و«صحيح ابن خزيمة»، و«صحيح ابن جبان».

١ - «الموطأ» للإمام مالك:

ترجمة الإمام مالك:

هو مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري، أبو عبد الله، أحد أعلام الإسلام، وإمام دار الهجرة، روى عن نافع مولى ابن عمر وغيره، وروى عنه الشافعي وابن المبارك. ولد في المدينة سنة ٩٣هـ كان صلباً في دينه، جريئاً في الحق، بعيداً عن الحكام والأمراء. وتوفي في المدينة المنورة سنة ١٧٩هـ.

ترك عدداً من الكتب أهمها «الموطأ».

خصائص كتابه:

- ١ - أثنى العلماء على هذا الكتاب الثناء الكبير، فمن ذلك قول الشافعي: «ما أعلم في الأرض كتاباً أكثر صواباً من كتاب مالك»^(١) وفي رواية:

(١) «كشف المغطا في فضل الموطأ» لابن عساكر ص ١١، و«علوم الحديث» لابن الصلاح ص ١٤، و«هدي الساري» ١٠.



«... أصح من كتاب مالك». وقال ابن تيمية عن «الموطأ»: [وهو من أجل الكتب حتى قال الشافعي: ليس تحت أديم السماء بعد كتاب الله أصح من «موطأ مالك» يعني بذلك ما صنّف على طريقته. فإنّ المتقدمين كانوا يجمعون في الباب بين المأثور عن النبي ﷺ والصحابة والتابعين.. وبعد هذا جمع الحديث المسند في جمع الصحيح للبخاري ومسلم...]^(١).

وقال ابن حجر: (... الشافعي إنما أطلق على «الموطأ» أفضلية الصحة بالنسبة إلى الجوامع الموجودة في زمنه كـ«جامع سفيان الثوري» و«مصنف حماد بن سلمة» وغير ذلك).

- ٢ - هو من أوائل الكتب التي دونت في الحديث.
- ٣ - لم يكن مالك يرى الانقطاع في الإسناد قادحاً، فلذلك كان يخرج المراسيل والمتقطعات والبلاغات. وليست كلّها صحيحة.
- ٤ - خلا الكتاب من المقدمة ورتب على أبواب الفقه، وكثيراً ما يقول: (وهذا الأمر هو الذي أدركت عليه الناس وأهل العلم ببلدنا).
- ٥ - امتلأ الكتاب بفتاوى الإمام مالك في موضوعات فقهية وفتاوى المجتهدين ولذلك يعده كثير من الباحثين من كتب الفقه لا من كتب الحديث.
- ٦ - اختلفت روايات الرواة «للموطأ» لأن الإمام مالكا (كان يزيد وينقص منه حسب ما يبدو له في كل دور من أدوار التسميع المختلفة، فاختلفت نسخ الموطأ ترتيباً وتبويباً وزيادة ونقصاً، وإسناداً وإرسالاً على اختلاف مجالس المستملين)^(٢) وقد ذكر عبد الباقي في مقدمته أربع عشرة

(١) «مجموع الفتاوى» ٧٤/١٨ - ٧٥.

(٢) من كلام زاهد الكوثري في مقدمته لكتاب الدارقطني: «أحاديث الموطأ، واتفق الرواة واختلافهم».



نسخة. وألف الدارقطني كتاباً عن أحاديث «الموطأ» واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها، زيادة ونقصاً^(١).

٧ - طبع مراراً في الهند والمغرب وتونس ومصر، وأحسن طبعاته طبعة محمد فؤاد عبد الباقي، وهي برواية يحيى بن يحيى الليثي. وهناك موطآت برواية تلامذة آخرين لمالك.

من أشهرها موطأ برواية أبي مصعب أحمد بن القاسم الزهري، وموطأ برواية ابن زياد، وموطأ برواية سويد بن سعيد، وموطأ برواية محمد بن الحسن الشيباني. وهي كلها مطبوعة.

شروحه ومختصراته:

١ - شرحه يوسف بن عبد البر المتوفى ٤٦٣هـ بكتاب سماه «الاستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه الإمام مالك في الموطأ من الرأي والآثار».

٢ - وشرحه سليمان بن خلف الباجي المتوفى ٤٧٤هـ وسمى شرحه «المنتقى شرح الموطأ».

٣ - وشرحه أبو بكر محمد بن العربي المتوفى ٥٤٦هـ وسمى شرحه «المسالك على موطأ الإمام مالك».

٤ - وشرحه السيوطي المتوفى ٩١١هـ وسمى شرحه «تنوير الحوالك شرح موطأ مالك».

٥ - وشرحه أيضاً محمد بن عبد الباقي الزرقاني^(٢) المتوفى ١١٢٢هـ وهو من أكثر شروحه شيوعاً.

واختصره عدد من العلماء أيضاً، من أهمهم:

ابن عبد البر الذي اختصره في «الكافي في الفقه».

(١) نشره عزة العطار في مصر ١٣٦٥هـ - ١٩٤٦م.

(٢) انظر ترجمته في مقدمتي لكتابه «مختصر المقاصد الحسنة» الذي حققته ونشر في الرياض سنة ١٤٠١هـ ثم نشر في القاهرة وبيروت سنة ١٤٠٣هـ.



٢ - «المسند» للإمام أحمد:

ترجمة الإمام أحمد:

هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، إمام المذهب الحنبلي، المحدث الفقيه.

ولد في بغداد سنة ١٦٤هـ، وكان إمام المحدثين في وقته، وكان من أصحاب الإمام الشافعي وخواصه، لم يزل مصاحباً له إلى أن ارتحل الشافعي إلى مصر.

طوف الإمام أحمد بالبلاد الإسلامية في سبيل طلب العلم والحديث.

دعي إلى القول بخلق القرآن فلم يجب، فضرب وحبس وظل على إياه للباطل والامتناع عن قبوله مجاهداً في سبيل الله ناصرًا للسنة، صابراً على ما يصيبه من أجل ذلك، بقي سجيناً مدة ثمانية وعشرين شهراً، قال ابن المدينة: إن الله تعالى أيد هذا الدين بأبي بكر الصديق يوم الردة، وبأحمد بن حنبل يوم المحنة، ثم عرف الخليفة المتوكل قدره فأكرمه وقدمه، وكان آية في العلم والورع. قال الشافعي: (ما خلفت ببغداد أفقه ولا أورع ولا أعلم من أحمد) وقال ابن معين: (والله ما تحت أديم السماء أفقه من أحمد بن حنبل، ليس في شرق ولا غرب مثله).

من تلامذته البخاري ومسلم.

له مؤلفات في الحديث كثيرة أشهرها «المسند».

انتشر مذهبه الفقهي في بلاد الشام ونجد والعراق.

توفي في ربيع الأول سنة ٢٤١هـ.

خصائص كتابه «المسند»:

١ - كان هذا الكتاب محل ثناء العلماء الأعلام، قال ابن الجزري: (هو



- كتاب لم يرو على وجه الأرض كتاب في الحديث أعلى منه^(١).
- ٢ - جمع فيه مؤلفه من الحديث ما لم يتفق لغيره، فقد اشتمل على ما يقارب أربعين ألف حديث تكرر منها نحو عشرة آلاف، قال الأستاذ أحمد محمد شاكر رحمته الله:
- (ولم يسبق للمتقدمين أن ذكروا عدد ما فيه بالضبط إلا أنهم قدروه بنحو ٣٠ ألف حديث إلى ٤٠ ألفاً، وأنا أظن أنه لا يقل عن خمسة وثلاثين ولا يزيد على الأربعين)^(٢).
- ٣ - من أحاديثه ما يزيد على (٣٠٠) حديث ثلاثية الإسناد، أي بين راويها والرسول ثلاثة رواة، وقد شرحها السفاريني في مجلدين كبيرين، وقد طبع هذا الشرح في المكتب الإسلامي في دمشق.
- ٤ - لم يفت «المسند» من الكتب الستة إلا قليل، أي: وردت معظم أحاديثها فيه.
- ٥ - رتبه على مسانيد الصحابة، وابتدأ بالعشرة المبشرين بالجنة^(٣) ثم بباقي الرواة من الصحابة، وقد انتقاه من أكثر من (٧٥٠) ألف حديث، أما هذه الأحاديث فقد أوردها في المسانيد دون نظر إلى موضوعاتها.
- ٦ - يبدو أن الإمام أحمد لم يتح له أن يهذب كتابه وينقحه، بل خلفه مسودة. قال ابن الجزري: (إن الإمام أحمد شرع في جمع هذا المسند، فكتبه في أوراق مفردة، وفرقة في أجزاء مفردة على نحو ما تكون المسودة، ثم جاء حلول المنية قبل حصول الأمانة، فبادر بإسماعه لأولاده وأهل بيته، ومات قبل تنقيحه وتهذيبه فبقي على حاله، ثم إن
-
- (١) من كتاب «المصعد» الذي نشره الأستاذ أحمد شاكر في الجزء الأول من «المسند» ٢٨/١ - ٢٩.
- (٢) «الباعث الحثيث» ٢١١ (وفي ط ٣ ص ١٨٧).
- (٣) وهم الصحابة الكرام الآتية أسماؤهم (أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وطلحة والزبير وسعد وسعيد وعبد الرحمن بن عوف وأبو عبيدة) رضي الله عنهم أجمعين.



ابنه عبد الله الحق به ما يشاكله، وضم إليه من مسموعاته ما يشابهه ويمائله^(١).

٧ - قال الأستاذ أحمد البنا^(٢) ما فحواه:

(بتتبعي لأحاديث المسند وجدتها تنقسم إلى ستة أقسام - ومعرفة ذلك تعتمد على النظر في السند -:

١ - قسم رواه عبد الله ابن الإمام أحمد عن أبيه سماعاً منه وهو المسمى بـ«مسند أحمد» وهو كبير جداً يزيد عن ثلاثة أرباع الكتاب. ويظهر من السند، فكل حديث يقال في سنده (حدثنا عبد الله، حدثني أبي) فهو من «المسند».

٢ - وقسم سمعه عبد الله عن أبيه وغيره، وهو قليل جداً.

٣ - وقسم رواه عبد الله عن غير أبيه، وهو المسمى عند المحديثين بزوائد عبد الله، وهو كثير بالنسبة للأقسام كلها عدا القسم الأول.

ويعرف بالنظر في السند حيث إن كل حديث يقال في أول سنده (حدثنا عبد الله حدثنا فلان) بغير لفظ (أبي) فهو من زوائد عبد الله.

٤ - وقسم قرأه عبد الله على أبيه، وهو قليل.

٥ - وقسم لم يقرأه ولم يسمعه، ولكنه وجده في كتاب أبيه بخط يده وهو قليل.

٦ - وقسم رواه الحافظ القطيعي عن غير عبد الله وأبيه وهو أقل الجميع.

ويعرف من السند، وذلك بأن يكون في أول السند: حدثنا فلان (غير عبد الله وأبيه) فيكون ذلك من زوائد القطيعي^(٣).

(١) «المسند» ٣٠ / ١.

(٢) انظر مقدمة «الفتح الرباني» للشيخ أحمد البناء ص ١٩.

(٣) «الفتح الرباني» ١ / ١٩. أقول: والقطيعي هو أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان =



٨ - طبع «المسند» طبعة قديمة. ثم شرع الأستاذ أحمد محمد شاكر بتحقيقه وإخراجه إخراجاً علمياً، فأصدر بضعة عشر جزءاً وتوفي والكتاب لم يتم.



٣ - «سنن الدارمي»:

ترجمة الدارمي:

هو عبد الله بن عبد الرحمن السمرقندي الدارمي التميمي، أبو محمد، ولد سنة ١٨١ وطلب العلم ورحل في سبيل ذلك فزار العراق والشام والحرمين ومصر، وأظهر علم الحديث والآثار بسمرقند، وكان عالماً بعدد من العلوم بالإضافة إلى الحديث فهو مفسر وفقهه. طلب للقضاء على سمرقند فأبى، وألح عليه السلطان فاستجاب لذلك ولكنه قضى مرة واحدة، ثم استعفى فأعفي. توفي سنة ٢٥٥ ودفن بمرو.

ألف عدداً من الكتب، من أشهرها «السنن» ويدعى بـ«المسند».

خصائص هذا الكتاب:

١ - اشتهر هذا الكتاب عند المحدثين بالمسند، قال السيوطي:

«و«مسند الدارمي» ليس بمسند، بل هو مرتب على الأبواب»^(١).

وعلل العراقي تسميته بالمسند بكون أحاديثه مسندة كما سُمي البخاري كتابه بالمسند، إلا أن فيه المرسل والمعضل والمنقطع كثيراً على خلاف البخاري^(٢). وأورد السيوطي احتمال أن يكون كتاب السنن هذا هو كتاب الجامع المذكور في كتبه وأن كتابه المسند فقد^(٢).

= البغدادي. والقطيعي نسبة إلى قطيعة الرقيق ببغداد حيث كان يسكن هناك توفي سنة ٣٦٨هـ.

(١) «تدريب الراوي» ١٠١.

(٢) «تدريب الراوي» ١٠٢.



- ٢ - ولكثرة ما فيه من الحديث الصحيح سماه علاء الدين مغلطاي - أحد علماء الحديث - سمّاه «الصحيح» ورد عليه ابن حجر. قال السيوطي: (وقد سمّاه بعضهم بـ«الصحيح» قال شيخ الإسلام ابن حجر: ولم أر لمغلطاي سلفاً في تسمية الدارمي صحيحاً)^(١).
- ٣ - قرّر ابن حجر أنه ليس دون السنن في الرتبة، واقتراح أن يكون محل ابن ماجه. قال السيوطي:
- (وقال شيخ الإسلام - أي ابن حجر -: ليس دون السنن في الرتبة، بل لو ضم إلى الخمسة لكان أولى من ابن ماجه، فإنه أمثل منه بكثير)^(١).
- ٤ - وكتاب «السنن» مرتب على الأبواب الفقهية، وهو حسن التبويب.
- ٥ - يمتاز هذا الكتاب بقلة الرجال الضعفاء، وليس فيه أحاديث منكورة ولا شاذة وإن كان فيه أحاديث مرسله وموقوفة.



٤ - «صحيح ابن خزيمة»:

ترجمة ابن خزيمة:

هو محمد بن إسحاق بن خزيمة أبو بكر النيسابوري. ولد بنيسابور ٢٢٣هـ طلب العلم صغيراً وسمع من عدد من الأعلام، وارتحل في طلب الحديث فزار الجزيرة والعراق والشام ومصر.

كان إماماً كبيراً من الأئمة المجتهدين. قال السبكي: (المجتهد المطلق، البحر العجاج.. جمع أشتات العلوم، وارتفع مقداره فتقاصرت عنه طوابع النجوم..)^(٢).

كان زاهداً متبعاً للسنة، وجريئاً في الحق، ترك كتباً وهذا أهمها.

توفي سنة ٣١١هـ.

(١) «تدريب الراوي» ١٠١.

(٢) «طبقات الشافعية» ١٠٩/٣.



خصائص كتابه:

- ١ - قال السيوطي: «صحيح ابن خزيمة» أعلى مرتبة من «صحيح ابن حبان»، لشدة تحريه. حتى إنه يتوقف في التصحيح لأدنى كلام في الإسناد، فيقول: إن صحَّ الخبر، أو: إن ثبت كذا.. ونحو ذلك^(١).
- ٢ - هذا العنوان: «صحيح ابن خزيمة» متأخر الاستعمال والذيع، أما اسمه الأصلي الذي سماه به مؤلفه فهو: «مختصر المختصر من المسند الصحيح عن النبي ﷺ». وهذا الاسم يدل على أن كتابه مختصر من كتاب له آخر كبير، وأشار إلى كتابه الكبير فقال: «خرجه بطوله في كتاب الصدقات من كتاب «الكبير»^(٢).
- ٣ - يبدو كما استظهر ذلك محقق الكتاب أن كتابه هذا كان إملاء أملاه على طلابه.
- ٤ - في أحاديثه الصحيح والحسن والضعيف، وقد ضعف المؤلف نفسه بعضها في كتابه.
- ٥ - يمتاز هذا الكتاب بعناوين طويلة فيها كثير من آراء الرجل الفقهية، مثل العنوان الآتي: (باب الأمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب، والدليل على أن النبي ﷺ إنما أمر بغسل الإناء من ولوغ الكلب تطهيراً للإناء لا على ما ادعى بعض أهل العلم أن الأمر بغسله أمر تعبد وأن الإناء طاهر، والوضوء والاعتسال بذلك الماء جائز، وشرب ذلك الماء طلق مباح)^(٣).
- ٦ - طبع الموجود من هذا الكتاب في أربعة أجزاء بتحقيق صديقنا محمد مصطفى الأعظمي وقد شارك في التعليق على الكتاب الشيخ محمد ناصر الألباني. ويقدر الأعظمي المفقود بثلاثة أرباع الكتاب.



(١) «تدريب الراوي» ص ٥٤.

(٢) انظر مقدمة محقق «صحيح ابن خزيمة» ص ١٧.

(٣) انظر «صحيح ابن خزيمة» ١/ ٥٠.



٥ - «صحيح ابن حبان»:

ترجمة ابن حبان:

هو محمد بن حبان، أبو حاتم البستي، ولد في بست وتقع بين هراة وغزنيين من سجستان، وطوف في أنحاء العالم الإسلامي، فكتب عن أكثر من ألفي شيخ. قال فيه الحاكم: كان من أوعية العلم في الفقه واللغة والحديث والوعظ.

وقد ولي القضاء بسمرقند وغيرها من المدن، ثم ورد نيسابور ٣٣٤هـ وقد أنشأ في بست إلى جانب داره مدرسة لأصحابه وتلاميذه من أهل العلم، وفيها مسكن للغرباء، وأجرى لهم جرايات يستنفقونها، وفيها خزانة كتبه. وتوفي سنة ٣٥٤هـ ودفن في داره بمدينة بست بجوار مدرسته وخزانة كتبه رحمته الله.

خصائص كتابه:

١ - اسمه كما سماه به مؤلفه «المسند الصحيح على التقاسيم والأنواع من غير وجود قطع في سندها ولا ثبوت جرح في ناقلها».

وقد يختصر فيدعى بـ«التقاسيم والأنواع» واشتهر بـ«صحيح ابن حبان» ولم يصل إلينا.

٢ - رتب كتابه ترتيباً غريباً لم يسبق إليه، فقد بناه على خمسة أقسام وهي:

١ - الأوامر وهي ١١٠ أنواع.

٢ - النواهي وهي ١١٠ أنواع أيضاً.

٣ - الأخبار وهي ٨٠ نوعاً.

٤ - الإباحات وهي ٥٠ نوعاً.

٥ - أفعال النبي وهي ٥٠ نوعاً، فمجموع السنن ٤٠٠.

والطريف أن المؤلف يذكر في مقدمته أنه أراد أن يُصعّب على الناس



المراجعة، حتى يضطروا إلى حفظ الأحاديث فلا يعتمدوا على السهولة في التأليف، فتركوا من أجل ذلك الحفظ^(١).

إذن فالكشف فيه عسير جداً، كان هذا سبباً في أن تظهر دراسات حول هذا الكتاب منها:

• كتاب «الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان» للأمير علاء الدين علي بن بلبان المتوفى سنة ٧٣٩هـ، وقد أصدر الشيخ أحمد شاکر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الجزء الأول منه وطبع في مصر.

ثم طُبع كاملاً بعنوان «صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان» بتحقيق شعيب الأرنؤوط وصدر في ١٨ جزءاً كان الأخيران فهارس للكتاب، عن مؤسسة الرسالة.

• ومنها كتاب «موارد الظمان إلى زوائد ابن حبان» للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي المتوفى سنة ٨٠٧هـ وهو «صحيح ابن حبان» لكنه جرد منه الأحاديث التي سبقه إليها الشيخان: البخاري ومسلم، وقصر كتابه على ما زاد عليهما في «صحيح ابن حبان» وقد حققه العلامة محمد عبد الرزاق حمزة وطبع في المطبعة السلفية بمصر.

٣ - ذكر ابن حبان في مقدمته شروطه في التصحيح فقال: (إنا لم نحتجّ فيه إلّا بحديث اجتمع في كلّ شيخ من رواه خمسة أشياء:

- ١ - العدالة في الدين بالستر الجميل.
- ٢ - الصدق في الحديث بالشهرة فيه.
- ٣ - العقل بما يحدث من الحديث.
- ٤ - العلم بما يحيل من معاني ما يروي.

(١) انظر ص ١١١ من مقدمة ابن حبان التي نقلها الأمير علاء الدين وصدّرها بها كتابه «الإحسان» في طبعة الأستاذ أحمد شاکر.



٥ - المتعري خبره عن التدليس^(١).

هذا وقد نسبوا له التساهل في التصحيح، إلا أن تساهله أقل من تساهل الحاكم.



تنبيه:

من الضروري أن نشير إلى أنه لا بد من قراءة بعض الصفحات في هذه الكتب التي ذكرناها في الفصلين الثاني والثالث من هذا الباب، فلا يكفي الاقتصار على مطالعة ما أوردنا من خصائصها، فبقراءة هذه الصفحات تكون هذه المعلومات موصولة بواقع الكتب وأكثر وضوحاً.

ولم نورد نماذج منها وما كان أسهل ذلك علينا؛ لأن ذلك يضخم الكتاب، ولا يحقق الغرض، كما إذا رجع المرء بنفسه إلى هذه المؤلفات وقرأ فيها.

وأخيراً فإني أسأل الله أن يجعلنا ممن يكون له شرف خدمة حديث رسول الله ﷺ وعلومه، وأن ينفعنا بما علمنا، وألا يجعل علمنا حجة علينا بين يديه يوم القيامة، يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم، وأن يجعلنا ممن يستمعون القول فيتبعون أحسنه. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.



(١) ص ١١٢ من طبعة شاكر لكتاب «الإحسان».



فهرس المصادر والمراجع

- سأكتفي بذكر المصادر والمراجع التي ذكرتها في الهوامش، أما التي رجعت إليها ولم أذكرها في الهوامش فلن أذكر منها إلا القليل:
- «آداب الشافعي ومناقبه»: لابن أبي حاتم، مطبعة السعادة بمصر ١٣٧٢هـ.
 - «أبو داود»: حياته وسننه»: لمحمد بن لطفى الصباغ، ط ٢، المكتب الإسلامى، بيروت ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
 - «أبو هريرة»: لمحمد عجاج الخطيب.
 - «الإتحافات السنوية في الأحاديث القدسية»: لمحمد المدني، تحقيق محمود النواوى، طبع مصر.
 - «الإتقان في علوم القرآن»: لجلال الدين السيوطى، مطبعة مصطفى البابى الحلبي، بمصر ١٣٧٠هـ - ١٩٥١م.
 - «الأحاديث القدسية»: إصدار المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر.
 - «أحاديث القصاص»: لابن تيمية، تحقيق محمد بن لطفى الصباغ، المكتب الإسلامى، بيروت ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
 - «أحاديث «الموطأ» واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم»: للإمام الدارقطنى.
 - «الإحكام»: للآمدى، تحقيق عبد الرزاق عفيفى، طبع مطابع النور، الرياض، ثم طبع في المكتب الإسلامى، بيروت.
 - «الإحكام»: لابن حزم، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبع مصر.
 - «أحكام القرآن»: لابن العربى، طبع مصر.
 - «أحكام القرآن»: للشافعى، جمع البيهقى، تحقيق عبد الغنى عبد الخالق طبع مصر.
 - «إحياء علوم الدين»: للإمام الغزالى، مطبعة مصطفى البابى الحلبي، مصر ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
 - «أخبار أصفهان»: لأبى نعيم الأصبهاني، طبع ليدن ١٩٣١م.
 - «اختصار علوم الحديث»: لابن كثير، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة محمد على صبيح بمصر ١٣٧٧هـ.



- «أدب الإملاء والاستملاء»: لعبد الكريم بن محمد السمعاني، مطبعة بريل في ليدن بهولاندا ١٩٥٢م.
- «أدب الدنيا والدين»: للماوردي، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٧٥هـ - ١٩٥٥م، ط ٣.
- «الأدب المفرد»: لمحمد بن إسماعيل البخاري، دار الكتب العربية ببيروت، دون تاريخ.
- «الأربعين النووية»: طبعة مؤسسة دار العلوم، قطر ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- «إرشاد الساري في شرح صحيح البخاري»: للقسطلاني.
- «إرشاد الفحول»: لمحمد بن علي الشوكاني، طبع مصر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٦هـ - ١٩٣٧م.
- «الأزهار المتناثرة، في الأخبار المتواترة»: للسيوطي، تحقيق عبد العزيز بن محمد بن الصديق الغماري، مطبعة دار التأليف بمصر.
- «أساس البلاغة»: للزمخشري، تحقيق عبد الرحيم محمود، مطبعة أولاد أورفاند، بمصر ١٣٧٢هـ - ١٩٥٣م.
- «الاستقامة»: لشيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق محمد رشاد سالم - الرياض ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- «أسرار البلاغة»: لعبد القاهر الجرجاني، مطبعة الاستقامة، مصر.
- «أسرار البلاغة»: لعبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني.
- «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»: لعلي بن محمد القاري، ط ٢، المكتب الإسلامي بيروت، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- «الإسلام»: عقيدة وشريعة: لمحمود شلتوت، طبع مصر.
- «أسنى المطالب»: لمحمد بن درويش الحوت، مطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٥هـ.
- «الإصابة في تمييز الصحابة»: لأحمد بن علي بن حجر، مطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٨هـ - ١٩٣٩م.
- «أصول الفقه»: لمحمد الخضري، مطبعة السعادة، ط ٥، ١٣٨٥هـ - ١٩٦٥م.
- «أصول النحو»: لسعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- «الاعتبار في النسخ والمنسوخ من الآثار»: لمحمد بن موسى الحازمي، مطبعة الأندلس، حمص ١٣٨٦هـ.



- «إعجاز القرآن»: لمحمد بن الطيب الباقلاني، تحقيق سيد أحمد الصقر، دار المعارف بمصر ١٩٦٤م.
- «إعجاز القرآن»: لمصطفى صادق الرافعي، مطبعة الاستقامة بمصر ١٣٨٤هـ.
- «الأعلام»: لخير الدين الزركلي، مطبعة كوستا توماس، مصر ط ٢، ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- «إعلام الموقعين»: لابن القيم، مكتبة الكليات الأزهرية، مصر ١٩٦٨م.
- «الإعلان بالتوبيخ، لمن ذم التاريخ»: للسخاوي، مطبعة القدسي. وطبع أيضاً في بغداد.
- «الأغاني»: لأبي الفرج الأصبهاني، طبعة دار الكتب المصرية.
- «أقضية رسول الله ﷺ»: لعبد الله بن محمد بن فرج المالكي القرطبي، مطابع قطر الوطنية.
- «أقيسة النبي ﷺ»: للناصح الحنبلي، تحقيق أحمد حسن جابر وعلي أحمد الخطيب، طبع في مطبعة السعادة بمصر ونشرته دار الكتب الحديثة بمصر ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.
- «ألفية الحديث»: للحافظ العراقي، تحقيق أحمد محمد شاكر، طبع مصر.
- «ألفية السيوطي في الحديث»: للحافظ السيوطي.
- «ألفية العراقي في السيرة»: تحقيق إسماعيل الأنصاري، مطابع النور في الرياض.
- «الإلماع»: للقاضي عياض، تحقيق السيد أحمد صقر، طبع مصر ١٣٨٩هـ - ١٩٧٠م.
- «الأم»: للإمام الشافعي، مطبعة بولاق بمصر ١٣٢١هـ.
- «الأنوار الكاشفة»: لعبد الرحمن المعلمي اليماني، المطبعة السلفية، بمصر ١٣٧٨هـ.
- «الإيضاح في تاريخ الحديث والاصطلاح»: لسعدي ياسين، المكتب الإسلامي.
- «الباعث الحثيث، شرح اختصار علوم الحديث»: أحمد محمد شاكر، مطبعة محمد علي صبيح، مصر ١٣٧٧هـ.
- «الباعث على الخلاص من حوادث القصاص»: للحافظ العراقي، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، نشر في مجلة أضواء الشريعة بالرياض ١٣٩٣هـ. وهو الآن تحت الطبع في طبعة مزينة ومنقحة.
- «البحث الأدبي»: لشوقي ضيف.



- «البحر المحيط»: لأبي حيان النحوي الأندلسي، طبع مصر، وأعيد تصويره في بيروت بالأوفست، دون تاريخ.
- «البحوث والدراسات لمؤتمر السيرة والسنة»: طبع قطر.
- «البداية والنهاية»: لابن كثير، مطبعة السعادة، مصر ١٣٥١هـ.
- «البصائر والذخائر»: لأبي حيان التوحيدي، طبع في مطبعة لجنة التأليف بمصر ١٣٧٣هـ.
- «بلوغ الأرب»: للألوسي.
- «البيان والتبيين»: للجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مصر ١٣٦٧هـ - ١٩٤٨م.
- «تاج العروس»: للزبيدي، المطبعة الخيرية بمصر ١٣٠٦هـ.
- «التاج المكلل»: لصديق حسن خان، طبع الهند.
- «تاريخ آداب العرب»: لمصطفى صادق الرافعي، طبع مصر.
- «تاريخ الأدب العربي»: لبروكلمان، الترجمة العربية، دار المعارف، مصر.
- «تاريخ التراث العربي»: لفؤاد سزكين.
- «تاريخ التشريع الإسلامي»: لمحمد الخضري، طبع مصر.
- «تاريخ الطبري»: لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- «تأويل مختلف الحديث»: لابن قتيبة، تصحيح محمد زهري النجار، مكتبة الكليات الأزهرية بمصر ١٣٨٦هـ.
- «تحذير الخواص، من أكاذيب القصاص»: للسيوطي تحقيق محمد بن لطف الصباغ، ط ٢، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.
- «تحذير المسلمين، من الأحاديث الموضوعة على سيد المرسلين»: لمحمد البشير ظافر الأزهرى.
- «تحفة الأحوذى شرح جامع الترمذي»: للمباركفوري، طبع الهند ١٣٤٣هـ.
- «تحفة الأشراف، بمعرفة الأطراف»: للحافظ المزي، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، طبع الدار القيمة، الهند ١٣٨٤هـ.
- «تحقيق النصوص»: لعبد السلام هارون.
- «تدريب الراوي»: للسيوطي، نشر المكتبة العلمية ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
- «تذكرة الحفاظ»: للذهبي، طبع حيدر آباد الدكن ١٣٧٦هـ - ١٩٥٦م.
- «تذكرة الموضوعات»: للفتني، المطبعة المنيرية بمصر ١٣٤٣هـ.



- «الترايب الإدارية»: للكتاني، دار الكتاب العربي بيروت، دون تاريخ.
- «ترتيب المدارك»: للقاضي عياض، مصورة بالأوفست، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- «التريغيب والترهيب»: لعبد العظيم بن عبد القوي المنذري، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، مصر.
- «التشريع الإسلامي لغير المسلمين»: لعبد الله مصطفى المراغي.
- «التصحيف والتحريف»: لأبي أحمد العسكري، تحقيق عبد العزيز أحمد، طبع مصر ١٣٨٣هـ.
- «تفسير ابن كثير»: دار إحياء الكتب العربية بمصر.
- «تفسير الطبري»: لمحمد بن جرير، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المعارف بمصر.
- «تفسير القرطبي»: دار الكتب المصرية ١٩٣٥م.
- «التقريب»: للنواوي، نشر المكتبة العلمية ١٣٧٩هـ.
- «تقييد العلم»: للخطيب البغدادي، تحقيق يوسف العث، نشر دار إحياء السنة النبوية ١٣٩٥هـ.
- «تلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير»: لابن حجر، شركة الطباعة الفنية المتحدة بالقاهرة.
- «التميز»: للإمام مسلم بن الحجاج، من مطبوعات جامعة الرياض.
- «التمهيد»: لابن عبد البر، طبع المغرب.
- «التنبيه على حدوث التصحيف»: لحمزة بن حسن الأصفهاني، طبعة دمشق تحقيق أسعد طلس وأسماء الحمصي وعبد المعين الملوحي، المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م.
- «تنزيه الشريعة المرفوعة، عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: لابن عراق، تحقيق عبد الله الصديق وعبد الوهاب عبد اللطيف، مطبعة عاطف بمصر.
- «التنكيل، بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل»: لعبد الرحمن المعلمي اليماني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.
- «تهذيب الآثار»: لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق محمود محمد شاكر.
- «تهذيب الآثار»: لمحمد بن جرير الطبري، تحقيق ناصر الرشيد وعبد القيوم عبد رب النبي.
- «تهذيب الأسماء واللغات»: للنووي، المطبعة المنيرية بمصر.



- «تهذيب التهذيب»: لابن حجر، طبع حيدر آباد الدكن، ١٣٢٥هـ.
- «توجيه النظر إلى أصول الأثر»: لظاهر بن صالح الجزائري، طبع مصر وتصوير بيروت بالأوفست.
- «تيسير الوصول»: لابن الديبع، طبع مصر.
- «جامع الأصول»: لابن الأثير، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
- «جامع الأصول»: لابن الأثير، تحقيق عبد القادر الأرنؤوط، طبع دمشق ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م.
- «جامع بيان العلم وفضله»: لابن عبد البر، المطبعة المنيرية بمصر.
- «جامع التحصيل في أحكام المراسيل»: للعلائي، تحقيق حمدي السلفي، نشر عالم الكتب بيروت ١٤٠٨هـ - ١٩٨٦م.
- «الجامع للترمذي»: المطبوع أعلى «تحفة الأحوذى»، الهند.
- «الجامع الصغير»: للسيوطي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر.
- «الجامع الكبير»: للسيوطي، نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب، الهيئة المصرية ١٩٧٨.
- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: للخطيب البغدادي، تحقيق محمد رأفت سعيد مكتبة الفلاح بالكويت.
- «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع»: للخطيب البغدادي، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف بالرياض.
- «الجرح والتعديل»: لابن أبي حاتم، طبع حيدرآباد، الهند ١٣٧١هـ.
- «جلاء الأفهام، في الصلاة والسلام، على خير الأنام»: لابن القيم.
- «الجواب الصحيح، لمن بدل دين المسيح»: لابن تيمية، مطبعة المدني، مصر.
- «حاشية لقط الدرر، شرح نخبة الفكر» للعدوي.
- «حجاب المرأة المسلمة»: لمحمد ناصر الدين الألباني، طبع المكتب الإسلامي، بيروت.
- «حجة الله البالغة»: لولي الله الدهلوي.
- «الحديث المرسل ومدى الاهتمام به»: لعبد القهار داود العاني.
- «الحضارة الإسلامية في القرن الرابع»: لأدم متز.
- «حلية الأولياء»: لأبي نعيم الأصبهاني، مطبعة السعادة، مصر ١٣٥١هـ.
- «حياة الحيوان»: للدميري، طبع مصر.



- «الخصائص الكبرى»: للسيوطي، طبع مصر.
- «خلاصة تذهيب الكمال»: للخزرجي، المطبعة الخيرية، مصر ١٣٢٢هـ.
- «الخلاصة في أصول الحديث»: للطيب، تحقيق صبحي السامرائي، دار مطبعة الإرشاد.
- «دراسات في الحديث النبوي»: لمحمد مصطفى الأعظمي.
- «دراسات في العربية»: لمحمد الخضر حسين، طبع دمشق.
- «دراسات في الشريعة الإسلامية»: لمحمد الخضر حسين، طبع دمشق.
- «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»: للسيوطي، تحقيق محمد بن لطف الصباغ.
- «الدرر المنثور في التفسير بالمأثور»: للسيوطي، المطبعة الإسلامية بالأوفست، طهران ١٣٧٧هـ.
- «دفاع عن أبي هريرة»: لعبد المنعم صالح.
- «دفاع عن البلاغة»: لأحمد حسن الزيات.
- «ديوان امرئ القيس».
- «ديوان حسان»: تحقيق سيد حنفي، طبع مصر.
- «الرسائل المنيرية».
- «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه»: تحقيق محمد بن لطف الصباغ، الطبعة الرابعة، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- «الرسالة»: للإمام الشافعي، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٧٤هـ.
- «الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة»: للكتاني، مطبعة دار الفكر بدمشق ١٣٨٣هـ.
- «الرفع والتكميل»: للكنوي.
- «الروض الأنف»: للسهيلى، طبع شركة الطباعة الفنية المتحدة بمصر ١٣٩١هـ.
- «رياض الصالحين»: للنووي، وقد رجعت لعدة طبعات.
- «زاد المعاد»: لابن القيم، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة.
- «سرّ الفصاحة»: لابن سنان الخفاجي.
- «سلسلة الأحاديث الصحيحة»: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.



- «سلسلة الأحاديث الضعيفة»: لمحمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- «سمط النجوم العوالي»: للعصامي.
- «سنن ابن ماجه»: تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٢هـ - ١٩٥٢م.
- «سنن أبي داود»: تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٤هـ - ١٩٣٥م.
- «سنن الدارقطني»: تحقيق عبد الله هاشم اليماني، دار المحاسن للطباعة بمصر ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- «سنن الدارمي»: تحقيق محمد أحمد دهمان، مطبعة الاعتدال، دمشق ١٣٤٩هـ.
- «سنن النسائي الكبرى»: تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩١م.
- «سنن النسائي المجتبى»: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٨٣هـ.
- «السنة»: لمحمد بن نصر المروزي.
- «السنة ومكانتها في التشريع»: لمصطفى السباعي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- «سيرة ابن هشام»: المطبوعة مع «الروض الأنف».
- «سيرة ابن هشام»: تحقيق مصطفى السقا وزميليه، مصر.
- «شذرات الذهب»: لابن العماد الحنبلي، مكتبة القدسي، مصر ١٣٥٠هـ.
- «شرح تراجم البخاري»: للدهلوي.
- «شرح الزرقاني على الموطأ»: للزرقاني، طبع مصر ١٣٥٥هـ.
- «شرح الشمائل المحمدية»: للباجوري.
- «شرح صحيح مسلم»: للنووي، المطبعة المصرية ١٣٤٧هـ.
- «شرح معاني الآثار»: للطحاوي، تحقيق محمد سيد جاد الحق، مصر.
- «شرح المهذب»: للنووي، ويدعى: «المجموع»، مطبعة منير الدمشقي، مصر.
- «شرح نخبة الفكر»: لابن حجر، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٣هـ - ١٩٣٤م.
- «شرح نخبة الفكر»: لملا علي القاري.
- «شرح نهج البلاغة»: لابن أبي الحديد، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مصر.
- «شرف أصحاب الحديث»: للخطيب البغدادي، تحقيق محمد سعيد خطيب أوغلي، نشرته كليات الآلهيات في جامعة أنقرة، دار إحياء السنة النبوية، أنقرة ١٩٧١.



- «شروط الأئمة»: للحازمي.
- «شواهد سيويه»: لأحمد راتب النفاخ.
- «صبح الأعشى»: للقلقشندي.
- «الصحاح»: للجوهري، تحقيق العطار.
- «صحيح ابن خزيمة»: تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، تصحيح الألباني، المكتب الإسلامي.
- «صحيح البخاري»: تحقيق النواوي وأبي الفضل وخفاجة، مطبعة الفجالة الجديدة، مصر ١٣٧٦هـ.
- «صحيح الجامع الصغير وزيادته»: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي.
- «صحيح مسلم»: طبعة استانبول وطبعة محمد فؤاد عبد الباقي.
- «الصناعتين»: لأبي هلال العسكري.
- «الضعفاء والمتروكون»: للدارقطني، تحقيق محمد بن لطف الصباغ، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.
- «ضعيف الجامع الصغير»: للألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
- «طبقات ابن سعد»: دار صادر بيروت.
- «طبقات الحنابلة»: لأبي يعلى، تحقيق محمد حامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية.
- «طبقات الشافعية»: للسبكي، تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٣٨٣هـ.
- «طبقات الشافعية»: للعبادي.
- «الطراز الحديث، في مصطلح الحديث»: لمحمد الجيزاوي.
- «عقربة محمد»: لعباس محمود العقاد.
- «العجالة السنية، على ألفية السيرة النبوية»: لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق إسماعيل الأنصاري، مطابع النور في الرياض.
- «العصر الإسلامي»: شوقي ضيف، دار المعارف بمصر.
- «العلم»: لزهير بن حرب، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني.
- «علم الاجتماع»: لعبد الكريم اليافي.
- «علوم الحديث»: لابن الصلاح عثمان بن عبد الرحمن، مطبعة الأصيل، حلب ١٣٨٦هـ.



- «العمدة»: لابن رشيقي القيرواني.
- «عمدة التحقيق»: لمحمد سعيد الباني، المكتب الإسلامي.
- «عمدة القاري في شرح البخاري»: للعيني، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- «عمل اليوم والليلة»: لابن السني، تحقيق عبد القادر أحمد عطا، دار المعرفة، بيروت ١٣٩٩هـ.
- «عون المعبود شرح سنن أبي داود»: للعظيم أبادي، طبع الهند.
- «غريب الحديث»: لحمد بن محمد الخطابي، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، نشر جامعة أم القرى، طبع دمشق ١٤٠٢هـ.
- «فتح الباري»: لابن حجر العسقلاني، المطبعة السلفية بمصر ١٣٨٠.
- «فتح المغيث»: للسخاوي، طبع بمصر ونشرته المكتبة السلفية بالمدينة ١٣٨٨هـ.
- «الفروق»: للقرافي، دار المعرفة، بيروت.
- «الفقه على المذاهب الأربعة»: لعبد الرحمن الجزيري.
- «الفقيه والمتفقه»: للخطيب البغدادي، تحقيق إسماعيل الأنصاري، طبع الرياض.
- «الفوائد المجموعة، في الأحاديث الموضوعية»: للشوكاني، تحقيق عبد الرحمن المعلمي اليماني، مطبعة السنة المحمدية بمصر ١٣٨٠. ثم نشره المكتب الإسلامي ببيروت.
- «الفوائد الموضوعية، في الأحاديث الموضوعية»: لمرعي الكرمي، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، دار العربية، بيروت ١٣٩٧هـ.
- «في الحديث النبوي»: لمصطفى الزرقا، طبع مطبعة الجامعة السورية.
- «فيض القدير، شرح الجامع الصغير»: للمناوي، مطبعة مصطفى محمد بمصر ١٣٥٦هـ.
- «قاعدة جلية، في التوسل والوسيلة»: لابن تيمية، مطابع دار الأيتام بالقدس ١٣٨٥هـ.
- «القراطة»: لابن الجوزي، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي.
- «القصاص والمذكرون»: لابن الجوزي، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي ١٤٠٣هـ.
- «قواعد التحديث»: لجمال الدين القاسمي، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة ابن زيدون بدمشق ١٣٥٣هـ - ١٩٣٥م.



- «القول المسدد، في الذب عن المسند»: لابن حجر.
- «الكامل»: للمبرد.
- «الكامل في التاريخ»: لابن الأثير.
- «الكامل في ضعفاء الرجال»: لابن عدي، طبع دار الفكر، بيروت ١٤٠٤هـ.
- «الكتاب»: لسيبويه.
- «كتاب النبي»: لمحمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م.
- «الكشاف»: للزمخشري، المكتبة التجارية بمصر ١٣٤٥هـ.
- «كشف الخفاء ومزيل الإلباس»: للعجلوني، مكتبة القدسي بمصر ١٣٥١هـ.
- «كشف الظنون، عن أسامي الكتب والفنون»: لحاجي خليفة، طبعة الأوفست بطهران ١٣٨٧هـ.
- «كشف المغطى، في فضل الموطأ»: لابن عساكر.
- «الكفاية في علم الرواية»: للخطيب البغدادي، مطبعة السعادة بمصر، دون تاريخ.
- «الكليات»: لأبي البقاء، المطبعة الأميرية ١٢٨١هـ. ورجعت أيضاً إلى طبعة مؤسسة الرسالة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- «الكنائيات»: للجرجاني.
- «اللآلئ المصنوعة، في الأحاديث الموضوعة»: للسيوطي، المكتبة التجارية بمصر.
- «لسان العرب»: لابن منظور، دار صادر، بيروت ١٣٧٥هـ - ١٩٥٦م.
- «لسان الميزان»: لابن حجر، طبع حيدرآباد، الهند ١٣٢٥هـ.
- «اللغة والنحو بين القديم والحديث»: لعباس حسن.
- «لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير»: لمحمد بن لطفي الصباغ، المكتب الإسلامي ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- «اللؤلؤ والمرجان»: لمحمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٣٦٨هـ.
- «ما لا يسع المحدث جهله»: للميانشي، تحقيق السامرائي.
- «مبارق الأزهار، شرح مشارق الأنوار»: لابن الملك، طبع أنقرة ١٣٢٨هـ.
- «المثل السائر»: لابن الأثير.
- «المجازات النبوية»: للشريف الرضي.



- «المجروحون من المحدثين»: لابن حبان، دار الوعي بحلب ١٣٩٦هـ.
- «مجلة البعث الإسلامي»: الهند.
- «مجلة حضارة الإسلام»: دمشق.
- «مجلة لواء الإسلام»: مصر.
- «مجلة المنار»: مصر.
- «مجمع الزوائد»: للهيتمي، مكتبة القدسي، مصر ١٣٥٢هـ.
- «مجموع فتاوى ابن تيمية».
- «محاضرات في النصرانية»: لمحمد أبو زهرة.
- «المحدث الفاضل»: للرامهرمزي، تحقيق محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت ١٣٩١هـ.
- «المحلى»: لابن حزم.
- «محمد رسول الله»: لمحمد الخضر حسين، طبع دمشق ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- «مختار الصحاح»: للرازي، مطبعة الترقى، دمشق ١٩٣٨م.
- «مختصر صحيح البخاري»: للألباني، طبع المكتب الإسلامي.
- «مختصر صحيح مسلم»: للمنذري، تحقيق الألباني، طبع المكتب الإسلامي.
- «مختصر الصواعق المرسله، على الجهمية المعطلة»: لمحمد الموصلي، المطبعة السلفية بمكة ١٣٤٩هـ.
- «الصواعق المرسله»: لابن القيم.
- «مختصر المقاصد الحسنة»: للزرقاني، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الطبعة الثانية ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- «المخصص»: لابن سيده.
- «المزهر»: للسيوطي، تحقيق جاد المولى ومحمد أبو الفضل وعلي البجاوي.
- «المستدرک»: للحاكم النيسابوري، طبع حيدرآباد الدكن ١٣٣٣هـ.
- «المستصفي»: للإمام الغزالي، المطبعة الأميرية ببولاق، مصر ١٣٢٢هـ.
- «المسند»: للإمام أحمد بن حنبل، المطبعة الميمنية، مصر ١٣١٣هـ.
- «مسند أبي يعلى»: تحقيق حسين الأسد - دار المأمون، دمشق ١٤٠٤هـ - ١٩٨٩م.
- «مسند الشافعي»: للإمام الشافعي.
- «المسوّدة في أصول الفقه»: لآل تيمية.
- «مشكاة المصابيح»: للتبريزي، تحقيق الألباني، المكتب الإسلامي بدمشق ١٣٨٠هـ.



- «مصطلح التاريخ»: لأسد رستم.
- «المصنف»: لعبد الرزاق، طبع بيروت.
- «المصنوع»: لملا علي القاري، طبع بيروت.
- «المطالع النصرية»: لنصر الهوريني.
- «معالم السنن»: للخطابي، تحقيق أحمد شاكر وحامد الفقي، مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٧هـ.
- «معجم الأدباء (أو إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)»: ياقوت، دار الكتب العلمية بيروت ١٤١١هـ.
- «معجم البلدان»: ياقوت، بيروت.
- «معجم المطبوعات»: لسركيس، مصر.
- «المعجم المفهرس لألفاظ القرآن»: محمد فؤاد عبد الباقي.
- «المعجم المفهرس لألفاظ الحديث»: لمجموعة من المستشرقين، بريل في ليدن ١٩٣٦.
- «معرفة علوم الحديث»: للحاكم النيسابوري.
- «معيد النعم»: للسبكي، طبع مصر.
- «المغني عن حمل الأسفار»: للعراقي، مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٨هـ.
- «مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة»: للسيوطي.
- «مفتاح السنة»: لعبد العزيز الخولي.
- «مفتاح كنوز السنة»: فنسك، ترجمة محمد فؤاد عبد الباقي، مطبعة مصر ١٣٥٣هـ.
- «المقابلة بين الهدى والضلال»: لمحمد عبد الرزاق حمزة.
- «المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة»: للسخاوي مطبعة دار الأدب العربي، مصر ١٣٧٥هـ.
- «مقاييس اللغة»: لابن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، دار إحياء الكتب العربية، مصر ١٣٧٠هـ.
- «مقدمة في أصول التفسير»: لابن تيمية، مطابع دار القلم، بيروت ١٣٩١هـ.
- «مكارم الأخلاق»: للخراطي، المطبعة السلفية، مصر ١٣٥٠هـ.
- «الملل والنحل»: للشهرستاني، تحقيق محمد سيد كيلاني، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر ١٣٨١هـ.



- «المنار»: لابن القيم، طبع بيروت ١٣٩٠هـ.
- «مناقب الشافعي»: للبيهقي، تحقيق السيد أحمد الصقر، دار التراث، مصر ١٣٩١هـ.
- «مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي»: لروزنتال.
- «مناهل العرفان»: للزرقاني، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط ٣، ١٣٧٢هـ.
- «المنتظم»: لابن الجوزي، تحقيق سالم الكرنكاوي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد في الهند ١٣٥٨هـ.
- «منزلة السنة في الإسلام»: لمحمد ناصر الدين الألباني.
- «المنهج الأحمد، في تراجم أصحاب الإمام أحمد»: لعبد الرحمن بن محمد العلمي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة المدني، مصر ١٣٩٣هـ - ١٩٦٣م.
- «موارد الظمان، إلى زوائد ابن حبان»: للهيثمي، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، المطبعة السلفية، مصر.
- «مواقف حاسمة»: لمحمد عبد الله عنان.
- «الموضوعات»: لابن الجوزي، مطبعة المجد بمصر ١٣٨٦هـ.
- «الموطأ»: للإمام مالك بن أنس، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.
- «موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف»: لخديجة الحديثي، منشورات وزارة الثقافة العراقية ١٩٨١م.
- «ميزان الاعتدال»: للذهبي، تحقيق محمد علي البجاوي، دار إحياء الكتب العربية.
- «النبأ العظيم»: لمحمد عبد الله دراز، دار القلم بالكويت ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- «النجوم الزاهرة»: لابن تغري بردي، طبعة دار الكتب المصرية.
- «نشرة معهد المخطوطات».
- «نصب الراية»: للزليعي، مطبعة دار المأمون، مصر ١٣٥٧هـ - ١٩٣٨م.
- «نظرة تاريخية في حدوث المذاهب الأربعة»: لأحمد تيمور.
- «نظرة عامة في تاريخ الفقه الإسلامي»: لعلي حسن عبد القادر.
- «نظم العقيان، في أعيان الأعيان»: للسيوطي، المطبعة السورية الأمريكية - نيويورك ١٩٢٧م.
- «نفح الطيب»: للمقري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع مصر.



- «نور اليقين، في سيرة سيد المرسلين»: لمحمد الخضري، طبع مصر.
- «هدي الساري»: لابن حجر.
- «الوافي بالوفيات»: للصفدي، تحقيق مجموعة من العلماء، المطبعة الهاشمية دمشق.
- «وحي الرسالة»: لأحمد حسن الزيات.
- «وحي القلم»: لمصطفى صادق الرافعي.
- «الوزراء والكتاب»: للجهشياري.
- «وفيات الأعيان»: لابن خلكان، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.



فهرس الأحاديث والآثار

الحديث رقم الصفحة

(١)

- ٢٧٨ آمنت بالقدر خيره وشره
- ١٧٠ ، ١٣٣ ، ٩٥ آمنت بكتابك الذي أنزلت
- ٩٢ آتيتهم فيها الذهب، ورشحهم فيها المسك
- ٤٢ اتوني بكتاب أكتب لكم كتاباً لا تضلوا بعده
- ١٠٤ أتدرون من المفلس؟
- ١٠٥ أتدري من السائل يا عمر؟
- ٩٨ اتق الله حيثما كنت
- ١١٥ اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات
- ١٢٦ اتقوا الله وصلوا خمسكم وصوموا شهركم
- ٢٨٩ أتى ابن عباس بكتاب فيه قضاء علي
- ٢٧٩ ، ٢١٣ احتجر النبي في المسجد (أي اتخذ حجراً)
- ١٨٩ احتجم النبي وهو صائم
- ١٩٠ احتجم النبي وهو محرم صائم
- ٢٧٩ ، ٢١٣ احتجم رسول الله في المسجد
- ٩٣ أخاف أن تصف حجم عظامها
- ١٢٥ أذ الأمانة إلى من اتتمك
- ٧٢ أذني ربي فأحسن تأديبي
- ٣٠٥ إذا أتى أحدكم بالطيب فليصب منه
- ٢٥٦ إذا أذن ابن أم مكتوم فكلوا واشربوا
- ٢٥٧ إذا أقيمت الصلاة فلا تقوموا حتى تروني
- ١٠١ إذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار
- ٣٠٧ إذا حدثتم عني بحديث يوافق الحق فخذوا به . . .



رقم الصفحة	الحديث
٩١	إذا طلع حاجب الشمس فأخروا الصلاة
٢٥٧	إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤوهم بالسلام
١٦٩	إذا لم تحلوا حراماً ولم تحرموا حلالاً وأصبتم
١١٥	إذا لم تستح فاصنع ما شئت
٩٠	إذا ملأ الليل بطن كل واد
١٠٠	أرأيتم لو وضعها في حرام
٩٠	أربع من كنّ فيه كان منافقاً خالصاً
١٠٣	اسباغ الوضوء على المكاره
٢٧٧	أسيغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار
٤٣	استعن بيمينك
٧٠	استفت قلبك
٧٤	أسجماً كسجع الأعراب
١٨٦	أسفروا بصلاة الفجر
٣٠٥	أطعمني جبرائيل الهريسة
١٠٩	أعطيت جوامع الكلم
١٠٩	أعطيت مفاتيح الكلم
٣٣	أعلم أنك حجر ما تنفع ولا تضر (عمر)
١٠٦	أفضل الأعمال الإيمان بالله
١٠٦	أفضل الرقاب أنفسها عند أهلها
١٨٩	أفطر الحاجم والمحجوم
١٢٥	إقامة حد بأرض خير لأهلها من مطر أربعين
١٣٩	إقراره غناء الجاريتين في الأعياد
١٣٩	إقراره لاجتهاد الصحابة في أمر صلاة العصر
١٤٠	إقراره لعائشة على اللعب بالبنات
١٣٩	إقراره للعب الحبيشة بالحراب في المسجد
١٣٩	إقراره للمضاربة
١٣٩	إقراره لهم على أكل الضب
٤١	اكتبوا لأبي شاه
٣١٠	اكتحل في رمضان وهو صائم
١٠٣	ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا



رقم الصفحة	الحديث
١٠٣ ، ٦٥	ألا أنبئكم بأكبر الكبائر
٢٢٢	الله في عون العبد
٧٦	اللهم آت نفسي تقواها
٢٨١	اللهم ارحم خلفائي
٢٤٩	اللهم إني أسألك الثبات في الأمر
١٦٨ ، ١٣٣ ، ٩٥	اللهم إني أسلمت نفسي إليك
٧٢	اللهم بارك لهم في محضها ومخضها
٢٠٠	اللهم نعم
١٣٤	إن جاءت به سبطاً قضى العين
٣٢١	إن طال بك مدة أو شك أن ترى قوماً
٢٧٤	إن غم عليكم
٣٢	إن لم يكن في سنة رسول الله
٣٢	إن لم يكن في كتاب الله
٢٤٩	إن وليتموها أبا بكر فقوي أمين
٦٤	أنا وكافل اليتيم في الجنة هكذا
١٠١	انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً
١٠٦	أنفسها عند أهلها وأكثرها ثمناً
١١١	إن أبغضكم إليّ وأبعدكم مني في الآخرة
١١١	إن أحبكم إليّ وأقربكم مني
١١٠	إن الدنيا حلوة خضرة
١٢٥ ، ٦٨	إن الصدق يهدي إلى البر
٧٢	إن الله أدبني وأحسن أدبي
٢٩٦	إن الله إذا غضب أنزل الوحي بالعربية . . .
١٥٩	إن الله أوحى إليّ أن تواضعوا
٧٦	إن الله حرم عليكم عقوق الأمهات
٢٧٣	إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً
٦٢	إن الله مستخلفكم فيها فينظر كيف تعملون
٩٧	إن الله يسط يده بالليل ليتوب
٩٥	إن الله يقبل توبة العبد ما لم يغرغر
١٦٣	إن الله يقول: أنا عند ظن عبدي بي



رقم الصفحة	الحديث
١١١	إنَّ الله يكره الانبعاق في الكلام
٩٠	إنَّ المؤمن يرى ذنوبه كأنه قاعد
١٠٤	إنَّ المفلس من أمتي
٢١٣	إنَّ النبي ﷺ احتجر في المسجد
١٨٩	إنَّ النبي ﷺ احتجم وهو صائم
٢١٣	إنَّ النبي ﷺ اتخذ حجرة في المسجد
٣٠٨	إنَّ النبي ﷺ وضع الجزية عن أهل خيبر
٢٥٦	إنَّ بلالاً يؤذن بليل فكلوا واشربوا حتى يؤذن ابن أم مكتوم
٩٣	إنَّ رجلاً من أهل الجنة استأذن ربه
٢١٣	أنَّ رسول الله ﷺ احتجر في المسجد
٢١٣	أنَّ رسول الله ﷺ احتجم في المسجد
١٩٠	إنَّ رسول الله ﷺ أرخص في الحجامة للصائم
٦٤	إنَّ رسول الله لم يكن يسرد الحديث كسرديكم (عائشة)
٣٠٦	إنَّ سفينة نوح طافت بالبيت سبعاً
٨٤	إنَّ قريشاً نهكتهم الحرب
٨٨	إنَّ مثل ما بعثني الله به من الهدى
١١١	إنَّ من أحبكم إلي وأقربكم مني مجلساً
١١٥	إنَّ من البيان لسحراً
٢٦٦	إنَّ من السنة الأخذ بالركب (عمر)
١٠٤	إنَّ من الشجر شجرة لا يسقط ورقها
١١١	إنَّ من خياركم أحاسنكم أخلاقاً
٣٠٦ ، ٢٩٤	إنَّ هذا الأمر إذا وصل إلى بني العباس
٣٤٩	إنك امرؤ فيك جاهلية
١٤٥ ، ١٣٨ ، ١١٦	إنما الأعمال بالنيات
١٠٥	إنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم
١١٠	أنه ﷺ خطب بعد العصر
١٠٢	إنه كان حريضاً على قتل صاحبه
٦٤	إنني أنظر إلى رسول الله وهو يحكي ارتضاعه
٣٢	إنني أوتيت الكتاب وما يعدله
٤٦	إنني كنت قد تذكرت من كتاب السنن (عمر)



رقم الصفحة	الحديث
٣٦٦	إني لأفعل ذلك أنا وهذه ونغتسل
١١٠	أوتيت جوامع الكلم
١٦٠	أوحى إليّ أنكم تفتنون في قبوركم
٣١	أوصيكم بتقوى الله
٩٢	أول زمرة يدخلون الجنة على صورة القمر
١٠٠	أوليس الله قد جعل لكم ما تصدقون به
١٠٦	أي الإسلام خير؟
١٠٦	أي الأعمال أفضل
٢١٥	أي الخلق أعجب إيماناً؟
١٠٦	أي الرقاب أفضل؟
٧٣	إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث
١٢٤	أيها الناس إن ربكم واحد وإن أباكم واحد
٢٩٥	أيها الناس إنما أنا بشر يوشك . . .
١٠٩	أيها الناس إني قد أوتيت
٦٧	أيها الناس كلكم لآدم، وآدم من تراب
١١٦	الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه
٢٧٣	الأذنان من الرأس
١٠٣	الإشراك بالله وعقوق الوالدين
٣٠٣	الأمناء عند الله ثلاثة
١٠٦	الإيمان بالله والجهاد في سبيل الله
(ب)	
٣٤١	بش أخو العشيرة
١٧٨	بش رجل العشيرة
٦٩	بادروا بالأعمال سبعاً
١٢٧	بادروا بالأعمال فتناً
٢٨٣	بدأ الإسلام غريباً
٩٨	بسم الله توكلت على الله
١٠٩	بعثت بجوامع الكلم
١٣١	بني الإسلام على خمس



رقم الصفحة	الحديث
٨٠	بينما رجل يمشي بطريق اشتد عليه العطش
٢٠٠	بينما كان رسول الله بين أصحابه
٣٠٦	الباذنجان شفاءً من كل داء
٣٠٦	الباذنجان لما أكل له
٧٠	البر حسن الخلق
٧٠	البر ما اطمأنت إليه النفس

(ت، ث)

٣٢١	ترى قوماً يغدون في سخط الله
١٤٢	تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما
٩٠	تصلي العشاء الآخرة إذا ملأ الليل
١٠٦	تطعم الطعام وتقرأ السلام
٧٦	تعوذوا بالله من جهد البلاء
١٠٦	تعين صانعاً أو تصنع لأخرق
١٠٦	تكف شرك عن الناس
٦٤	التقوى ههنا
٣٤٥	ثلاث من كن فيه وجد حلاوة الإيمان
٦٤	ثم أقبل على نديه فجعل يرضع

(ج، ح، خ)

٧٠	جئت تسأل عن البر
٤١	جعل ﷺ فداءهم أن يعلموا أولاد الأنصار
٦٢	حتى يسير الراكب من صنعاء
٨٠	حديث أصحاب الغار
١٠٧ ، ٨١	حديث الأبرص والأقرع والأعمى
١٤٦	حديث الإفك
٨٠	حديث الرجل الذي قتل مائة نفس
٢٣٢	حديث الشفاعة
١٣٣	حديث الصيام في السفر
١٠٧ ، ٨١	حديث الغلام والساحر والملك
١٠٧	حديث القاتل والراهب والعالم



رقم الصفحة	الحديث
٣٦٦	حديث تزويج أبي سفيان بنته أم حبيبة من النبي
١٤٥	حديث توبة كعب بن مالك
١٤٦	حديث جابر الطويل
١٠٥	حديث جبريل
١٠٧	حديث جريج
٢٣٢	حديث رفع يديه بالدعاء
٣٦٥	حديث صلاة كسوف الشمس
٢٠٠	حديث ضمَام بن ثعلبة
٢٩٤	حديث غدِير خم
١١٥ ، ٩٥	حفت النار بالشهوات
٦٢	حق لي وإنما أنزل القرآن علي بلسان عربي مبين
١٣٣ ، ١١٧	حمي الوطيس
٣٢	الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله
١١٠	خطب ﷺ بعد العصر
١٩٨	خطبة الرسول في حجة الوداع
٣٦٥	خلق الله التربة يوم السبت
١٠٦	خير الإسلام أن تطعم الطعام
٣٠٧	خيركم بعد المائتين من لا زوجة له
(د، ر)	
٣٠٧	الديك الأبيض حبيبي
٢٩٦	رأيت ربي ليس بيني وبينه حجاب
١٧٠	رب حامل فقه غير فقيه
١٧١	رب مبلغ أوعى من سامع
٢٥٦	رجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله
٨٥ ، ٨٣	رجل تصدق بصدقة فأخفاها فلم تدر شماله
١٩٧	رفع القلم عن ثلاثة
٨٤	رفقاً بالقوارير
٢٧٩	رمي أبي يوم الأحزاب على أكحله



(س، ش)

- ٨٣ سبعة يظلهم الله في ظله
٢٠٠ سل ما بدا لك
١٤١ السنة ما سنه الله ورسوله (عمر)
٢٧٤ الشهر تسع وعشرون

(ص، ط، ظ)

- ٩٣ صلاة الرجل في جماعة تزيد
٨٦ ضرب رسول الله ﷺ مثل البخيل والمتصدق
٢٧٣ طلب العلم فريضة
١٣٣ الظلم ظلمات يوم القيامة

(ع)

- ١٢٥ ، ٩٧ عجباً لأمر المؤمن
١٩٦ عقلت من النبي مجة مجها في وجهي
١٤١ عليكم بسنتي وسنة الخلفاء
٩٠ العصر إذا كان ظل كل شيء مثله

(ف، ق)

- ٣٢ فإن لم يكن في سنة رسول الله
٣٢ فإن لم يكن في كتاب الله
١٧٠ فرب حامل فقه غير فقيه
١٧١ فرب مبلغ أوعى من سامع
١٨٧ فر من المجذوم كما تفر من الأسد
٢٠١ فقه الرجل
١٠٥ ، ٩١ فما تعدون الصرعة فيكم؟
١٤١ فمن رغب عن سنتي فليس مني
١٠٠ في بضع أحذكم صدقة
٨٠ في كل كبد رطبة أجر
١٦٣ قال الله ﷻ: المتحابون في جلالي
١١٢ قل آمنت بالله ثم استقم
٢٧٦ قل التحيات لله والصلوات . . .



قوم يأتون من بعدكم يجدون صحفاً ٢١٥

(ك)

كان آخر الأمرين من رسول الله ترك الوضوء مما مست النار ١٨٩

كان إذا أتى على قوم فسلم عليهم ٦٣

كان إذا تكلم بكلمة أعادها ثلاثاً (أنس) ٦٣

كان إذا خطب احمرت عيناه (جابر) ٦٤

كان خلقه القرآن (عائشة) ٦١

كان ربيعة من القوم ليس بالطويل ولا بالقصير ١٤٠

كان رسول الله يطير الحمام ٣٠١

كان طويل السكوت ٦٣

كان كلامه فصلاً يفهمه كل من سمعه ٦٤

كان لا يتكلم في غير حاجة ٦٣

كان لا يدع أربعاً قبل الظهر وركعتين قبل الغداة ١٣٩

كان يكره التبثق في الكلام ١١١

كل الصيد في جوف الفرا ١١٨

كل أمتي يدخلون الجنة ١٠٢، ٣١

كل من في السماوات والأرض وما بينهما ٢٩٧

كم دون لسانك من حجاب؟ ١١١

كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ١٨٩

كنَّ النساء من المؤمنات يصلين مع النبي ١٨٦

كنا مع رسول الله ١٤٦

كيف تقضي إذا عرض لك قضاء ٣٢

الكيس من دان نفسه ١١٣

(ل)

لا أعرفن الرجل يأتيه الأمر من أمري ٣٢

لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ١٠٤، ٦٨

لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق ٣١٨

لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده ٢٨٩

لا تسيدوني في الصلاة ٣٠٦



رقم الصفحة	الحديث
١٤٥	لا تغضب
٢٠٩	لا تقراه حتى تبلغ مكان كذا
٤١	لا تكتبوا عني شيئاً إلا القرآن
١١٨	لا تنتطح فيه عنزان
٢٠٥	لا تنظر في الكتاب حتى تسير يومين
٣٠٠	لا سبق إلا في خوف أو نصل أو حافر
٣٠١	لا سبق إلا في نصل أو خوف أو حافر
١٤٥	لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب
١٨٧	لا عدوى
١٣٩	لا ولكنه لم يكن بأرض قومي
٢٧٧	لا يجد العبد حلاوة الإيمان حتى
٣٦٦	لا يحل حمل السلاح بمكة
٢٩	لا يرث المسلم الكافر
١٤٠	لا يُصَلِّيَنَّ أحد العصر إلا في بني قريظة
١١٨	لا يلدغ المؤمن من جحر واحد مرتين
٣٠٦	لا يولد بعد المائة مولود لله فيه حاجة . . .
١٢٤	لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر
٣٠٩	لقيت عائشة بواسط
٢٧٦	للعبد المملوك أجران
٧٩	الله أشد فرحاً بتوبة عبده
٦٤	لم يكن ﷺ يسرد الحديث كسردكم (عائشة)
٢٨٩	لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي . . .
١٢٦ ، ٨٣	لو أنكم تتوكلون على الله حق توكله
٣٠٧	لو كان الأرز رجلاً لكان حليماً . . .
٢٢٩	لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة
٩١	ليس الشديد بالصرعة
٩١	ليس المسكين الذي ترده التمرة
٩١	ليس المسكين الذي يطوف على الناس ترده اللقمة
١٠٥ ، ٩١	ليس ذلك ولكنه الذي يملك نفسه عند الغضب
٢١٥	ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة



رقم الصفحة	الحديث
١٣٣	ليس من البر الصيام في السفر
١٣٣	ليس من امبر امصيام في امسفر
(م)	
١٣٤	ما أنا من دد ولا الدد مني
١٣٣ ، ١١٧	مات حتف أنفه
١٠٥ ، ٩١	ما تعدون الصرعة فيكم
٨٦	مثل البخيل والمتصدق كمثل رجلين
٧٨	مثل العالم الذي يعلم الناس الخير
٨١	مثل القائم في حدود الله والواقع فيها
١٣٤	مثل المؤمن مثل الخامة من الزرع
٦٧	مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد
٨٢	مثلي ومثلكم كمثل رجل أوقد ناراً
١٠٢	من أطاعني دخل الجنة
٢٢٢	من أقال نادماً أقال الله نفسه يوم القيامة
٢٢٣	من البر بعد البر أن تصلي لأبويك
١٠٢	من الكبائر شتم الرجل والديه
٣١٤	من حدث عني بحديث يرى أنه كذب
١٤١	من رغب عن سنتي فليس مني
٢٩٧	من رفع يديه في الصلاة فلا صلاة له
٥٢	من ستر مؤمناً على خزية ستره الله
٥١	من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً
١٤١	من سنَّ في الإسلام سنة سيئة
٢٦٧	من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصى أبا القاسم
٢٧٩	من صام رمضان وأتبعه ستاً من شوال
٢٧٩	من صام رمضان وأتبعه شيئاً من شوال
٣١٠	من صلى الضحى أعطي ثواب
٣١٠	من فعل كذا وكذا أعطي في الجنة سبعين ألف مدينة
١٣٤	من قال في الجمعة صه فقد لنا
٣١٠	من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك
٢٩٨	من قال لا إله إلا الله خلق الله من كل كلمة



رقم الصفحة	الحديث
٢٩١	من كذب علي ليضل به الناس
٣٠٧ ، ٢٩٠ ، ٢٣٢ ، ١٣٢	من كذب علي متعمداً
٨٤	من كشف خمار امرأة ونظر إليها
٢٢٢	من كشف عن مسلم كربة
٨٤	من كشف قناع امرأة وجب لها المهر
١١١	المتفهبون: المتكبرون
٨٢	المرأة كالضلع إن أقمته كسرتها
١٢٤	المسلم أخو المسلم

(ن)

٢٧٩	نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة صلى إلينا رسول الله
٣١٠	نزل رسول الله ﷺ خبير، ونزلت معه
١٠٩	نصرت بالرب
٨٩	نضر الله امرأاً سمع مقالتي
١٧٠ ، ١٦٧	نضر الله امرأاً سمع منا حديثاً
١١١	نضر الله وجه امرئ أوجز في كلامه
١٣٩	نظر الرسول إلى خالد وهو يأكل الضب
٤٢	نعم، فإني لا أقول إلا حقاً
١١٥	نعمتان مغبون فيهما
٢٨٠	نهى رسول الله ﷺ أن يتخذ الروح غرضاً
٣١٠	نهى رسول الله ﷺ عن كسر سكة المسلمين
٢٩٦	النظر إلى الوجه الجميل عبادة

(هـ و)

٢٩٤	هذا وصيي وأخي والخليفة من بعدي
١١٨	هدنة على دخن
١٣١	هل يكبُّ الناس في النار
١٠٤	هي النخلة
٣٠٤	الهريسة تشد الظهر
٢٢٢	والله في عون العبد
١٦٠	وأوحى إلي أنكم تفتنون في قبوركم



رقم الصفحة	الحديث
٢٥٦	ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما تنفق شماله
٨٥ ، ٨٣	ورجل تصدق بصدقة فأخفاها فلم تدر شماله
١٠٠	وفي بضع أحدكم صدقة
٣٠٧	ولد الزنى لا يدخل الجنة
٥١	ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً
١٤١	ومن سنّ في الإسلام سنة سيئة
١٣١	وهل يكبُّ الناس في النار
٢٧٧	ويل للأعقاب من النار

(ي)

٣٤٩	يا أبا ذر أعيرته بأمه
٨٤	يا أنجشة ويحك ارفق بالقوارير
٩٨ ، ٧٦	يا أيها الناس أفسوا السلام، وأطعموا الطعام
١٢٦	يا أيها الناس توبوا إلى الله
٣٣	يا ابن أخي إن الله بعث إلينا محمداً ﷺ (ابن عمر)
١١١	يا جرير إذا قلت فأوجز
١٠٦	يا رسول الله أي الأعمال أفضل؟
١٦٢	يا عبادي إني حرّمت الظلم
٩٧	يا غلام إني أعلمك كلمات
٩٥	يا فلان إذا أويت إلى فراشك
١٥١	يا محمد أتانا رسولك فزعم
٥٢	يحشر الله الناس يوم القيامة عراة
٣٤	يُعطيها السدس
٢٤٩	يقال للرجل يوم القيامة عملت كذا وكذا
٢٩٦	يكون في أمّتي رجل يقال له
٢٩٦	ينزل ربنا عشية عرفة على جمل أورق



فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	تقديم بقلم العلامة الشيخ مصطفى الزرقا
٩	مقدمة الطبعة الثامنة
١٣	مقدمة الطبعة السادسة
	الباب الأول: قضايا حول السنة ومكانتها
١٩	الفصل الأول: واقع السنة
٢٤	الفصل الثاني: دراسة الحديث ضرورة لازمة لطالب العلم
٢٧	الفصل الثالث: مكانة الحديث في الشريعة
٤٠	الفصل الرابع: تدوين السنة
	الباب الثاني: البلاغة النبوية ومكانة السنة في اللغة والأدب
٥٩	الفصل الأول: بلاغة الحديث النبوي وأسبابها
٦٣	الفصل الثاني: أداء الرسول ﷺ للحديث
٦٦	الفصل الثالث: معاني الحديث
٧١	الفصل الرابع: أسلوب الحديث
٧١	جزالة ووضوح
٧٤	بعد عن التكلف وتجديد
٧٧	التصوير في الحديث
٨٥	دقة الوصف في الحديث
٩٣	موسيقى الحديث
٩٩	الحوار في الحديث
١٠٧	الإيجاز
١١٦	الأصالة
١١٩	الفصل الخامس: موازنة بين أسلوب القرآن وأسلوب الحديث
١٢٨	الفصل السادس: الاحتجاج بالحديث في اللغة والنحو



الباب الثالث: مصطلح الحديث

١٣٧ الفصل الأول: الحديث والسنة والخبر والأثر
١٣٧ الحديث
١٤٠ السنة والخبر والأثر
١٤٤ الخبر والأثر
١٤٥ الحديث الواحد
١٤٧ الفصل الثاني: المتن والسند
١٤٧ المتن
١٤٨ السند
١٤٩ قيمة الإسناد
١٥٠ الإسناد العالي والإسناد النازل
١٥٤ الفصل الثالث: الحديث القدسي
١٥٦ الفرق بين الحديث القدسي والقرآن
١٥٧ الفرق بين الحديث القدسي والحديث النبوي
١٦١ عدد الأحاديث القدسية ونماذج منها
١٦٤ الفصل الرابع: رواية الحديث بالمعنى
١٦٦ المانعون
١٦٨ المجيزون
١٧٤ اختصار الحديث
١٧٦ الفصل الخامس: الرواية والدراية وأهم علوم الحديث
١٧٨ ١ - علم الجرح والتعديل
١٨٠ نماذج من قواعده ومصطلحاته
١٨٢ تحريهم ودقتهم في الحكم على الرجال
١٨٤ ٢ - علم تاريخ رجال الحديث
١٨٦ ٣ - علم مختلف الحديث
١٨٨ ٤ - علم الناسخ والمنسوخ من الحديث
١٩١ ٥ - علم علل الحديث
١٩١ ٦ - علم غريب الحديث
١٩٥ الفصل السادس: طرق تحمل الحديث



الصفحة	الموضوع
١٩٥	١ - السماع
٢٠٠	٢ - القراءة
٢٠٣	٣ - الإجازة
٢٠٦	أنواع من الإجازة غير جائزة
٢٠٨	٤ - المناولة
٢٠٩	٥ - المكاتب
٢١١	٦ - الوصية
٢١١	٧ - الإعلام
٢١١	٨ - الوجادة
٢١٦	الفصل السابع: المصطلحات الاختزالية
٢١٧	الكلمات التي يختصرها المحدثون
٢١٩	الكلمات التي يحذفها المحدثون
٢٢١	الفصل الثامن: الصحيح والحسن والضعيف
٢٢١	١ - الحديث الصحيح
٢٢١	تعريفه
٢٢٧	درجاته
٢٢٨	أنواعه
٢٣٢	أقسام المتواتر
٢٣٣	الحديث المتواتر والإسناد
٢٣٦	حجية الصحيح ودلالته
٢٣٨	٢ - الحديث الحسن
٢٣٩	حجيته ودلالته
٢٤٣	٣ - الحديث الضعيف
٢٤٣	المرسل
٢٤٧	مراسيل الصحابة
٢٤٨	المنقطع
٢٤٩	المعضل
٢٥٠	المدلس
٢٥٢	المعلل



الصفحة	الموضوع
٢٥٥	المضطرب
٢٥٦	المقلوب
٢٥٨	الشاذ
٢٥٨	المنكر والمترك
٢٥٨	حجية الحديث الضعيف
٢٦٤	الفصل التاسع: الأنواع المشتركة بين الصحيح والحسن والضعيف
٢٦٤	حجية حديث الآحاد
٢٦٥	المرفوع
٢٦٧	المسند
٢٦٧	المتصل
٢٦٨	الموقوف
٢٦٨	المقطوع
٢٦٩	المعنعن
٢٧٠	المؤنن
٢٧٠	المعلق
٢٧١	الفرد
٢٧١	الغريب
٢٧٢	العزیز
٢٧٣	المشهور
٢٧٣	المستفيض
٢٧٣	المتابع
٢٧٥	الشاهد
٢٧٥	المدرج
٢٧٧	المسلسل
٢٧٨	المصحف والمحرف
٢٨١	الفصل العاشر: ألقاب علماء الحديث
	الباب الرابع: وضع الحديث
٢٨٨	الفصل الأول: متى بدأ الوضع
٢٩٣	الفصل الثاني: عوامل الوضع وأسبابه



الصفحة	الموضوع
٢٩٣	الخلافاات السياسية
٢٩٥	الزندقة
٢٩٦	التعصب للجنس أو القبيلة أو البلد أو المذهب
٢٩٧	الإغراب في القصص والرغبة في الوعظ والتأثير فيه
٢٩٩	الجهل الحامل على وضع الحديث للترغيب في بعض الشؤون الدينية
٣٠٠	النفاق للحكام
٣٠١	أصل الحديث الموضوع ومصدره
٣٠٣	الفصل الثالث: دلائل الوضع
٣٠٣	علامات الوضع في السند
٣٠٥	علامات الوضع في المتن
٣١٢	الفصل الرابع: حكم وضع الحديث ورواية الحديث الموضوع
٣١٣	هل تقبل رواية الكاذب بعد توبته
٣١٤	حكم رواية الحديث الموضوع
٣١٥	الفصل الخامس: موقف العلماء من الحديث الموضوع
٣٢٠	الفصل السادس: التأليف في الحديث الموضوع
	الباب الخامس: كتب الحديث
٣٢٨	الفصل الأول: أنواع كتب الحديث
٣٢٨	الجوامع
٣٢٩	المسانيد
٣٣٠	المعاجم
٣٣٠	المستدركات
٣٣١	والمستخرجات
٣٣٢	الأجزاء والسنن
٣٣٣	الأطراف
٣٣٤	كتب الرجال
٣٣٤	كتب المصطلح
٣٣٦	كتب الفهارس
٣٣٧	كتب المختارات
٣٣٧	كتب أدلة الأحكام



الصفحة	الموضوع
٣٣٩	الفصل الثاني: الكتب الستة
٣٣٩	«صحيح البخاري»
٣٤١	خصائص كتابه «الجامع الصحيح»
٣٥٣	شروح «صحيح البخاري»
٣٥٤	مختصرات «صحيح البخاري»
٣٥٦	الانتقادات لبعض أحاديث البخاري
٣٥٨	«الجامع الصحيح» للإمام مسلم
٣٥٩	خصائص «صحيحه»
٣٦٣	شروحه
٣٦٤	بين البخاري ومسلم
٣٦٨	«سنن أبي داود»
٣٦٩	خصائص هذا الكتاب
٣٧٣	«المجتبى» للنسائي
٣٧٧	«جامع الترمذي»
٣٨١	شروحه ومختصراته
٣٨٢	«سنن ابن ماجه» وخصائصه
٣٨٤	شروحه
٣٨٥	الفصل الثالث: كتب أخرى
٣٨٥	«الموطأ» لمالك وخصائصه
٣٨٨	«مسند الإمام أحمد» وخصائصه
٣٩١	«سنن الدارمي» وخصائصه
٣٩٢	«صحيح ابن خزيمة»
٣٩٣	خصائص هذا الكتاب
٣٩٤	«صحيح ابن حبان» وخصائصه
٣٩٧	المصادر والمراجع
٤١٢	فهرس الأحاديث
٤٢٦	فهرس الموضوعات



من آثار المؤلف المطبوعة

أولاً: في التأليف:

- ١ - الابتعاث إلى بلاد الكفار ومخاطره.
- ٢ - أبو داود: حياته وسننه.
- ٣ - أبو نعيم: حياته وكتابه: «الحلية».
- ٤ - أسماء بنت أبي بكر.
- ٥ - أقوال مأثورة وكلمات جميلة الجزء الأول.
- ٦ - أقوال مأثورة وكلمات جميلة الجزء الثاني.
- ٧ - أم سليم.
- ٨ - الإنسان في القرآن.
- ٩ - أيها المؤمنون: تذكرة للدعاة.
- ١٠ - بحوث في أصول التفسير.
- ١١ - تاريخ القصاص وأثرهم في الحديث النبوي.
- ١٢ - تحريم الخلوة بالمرأة الأجنبية والاختلاط المستهتر.
- ١٣ - التشريع الإسلامي وحاجتنا إليه.
- ١٤ - التصوير الفني في الحديث النبوي.
- ١٥ - توجيهات قرآنية في تربية الأمة.
- ١٦ - الحديث النبوي: مصطلحه - بلاغته - كتبه.
- ١٧ - الخشوع في الصلاة.
- ١٨ - خواطر في الدعوة إلى الله.
- ١٩ - سعيد بن العاص: بطل الفتوح وكاتب المصحف.
- ٢٠ - فن الوصف في مدرسة عبيد الشعر.
- ٢١ - قضايا في الدين والحياة والمجتمع.
- ٢٢ - لمحات في علوم القرآن واتجاهات التفسير.
- ٢٣ - معركة شقحب.
- ٢٤ - المناهج والأطر التأليفية في تراثنا.
- ٢٥ - من أسباب تأخر العمل الإسلامي.



- ٢٦ - من صفات الداعية .
- ٢٧ - من هدي النبوة: تأملات في عدد من جوامع الكلم .
- ٢٨ - نداء إلى الدعاة .
- ٢٩ - نظرات في الأسرة المسلمة .
- ٣٠ - وصايا للزوجين .
- ٣١ - وقفات مع الأبرار، ورقائق من المنثور والأشعار .
- ٣٢ - يوم الفرقان يوم بدر .
- ٣٣ - تعميق الوعي بمخاطر التدخين والمخدرات وحكمها الشرعي .
- ٣٤ - الحكم الشرعي في ختان الذكور والإناث .
- ٣٥ - أخلاق الطيب .
- ٣٦ - الأسرة المسلمة والتحديات .
- ٣٧ - يوم عاشوراء .
- ٣٨ - مخطوطات إسلامية تحت أيدي اليهود .
- ٣٩ - حجية السنة .
- ثانياً: في التحقيق:**
- ٤٠ - «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» لعلي بن محمد المشهور بملاً علي القاري .
- ٤١ - «القرامطة» للإمام عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي .
- ٤٢ - «كتاب القصاص والمذكرين» للإمام عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي .
- ٤٣ - «تحذير الخواص من أكاذيب القصاص» للإمام جلال الدين السيوطي .
- ٤٤ - «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للإمام جلال الدين السيوطي .
- ٤٥ - «الباعث على الخلاص من حوادث القصاص» للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي .
- ٤٦ - «رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه» (الطبعة الرابعة) .
- ٤٧ - «أحاديث القصاص» لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية .
- ٤٨ - «كتاب الضعفاء والمتروكين» للإمام علي بن عمر الدارقطني .
- ٤٩ - «الفوائد الموضوعة في الأحاديث الموضوعة» للشيخ مرعي بن يوسف الكرمي .
- ٥٠ - «مختصر المقاصد الحسنة» للإمام محمد بن عبد الباقي الزرقاني (الطبعة الخامسة) .
- ٥١ - «أسرار الصوم» للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي .
- ٥٢ - «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة» للإمام محمد بن عبد الله الزركشي .

